الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
رئاسة الجمهورية
المجلس الأعلى للغة العربية

الملتقى الوطنيّ حول:

اللّسانيّات الجنائيّة وتطبيقاتها في عصر الذّكاء الاصطناعيّ

منشورات المجلس الأعلى للغة العربية 2025

الملتقى الوطنيّ حول: اللّسانيّات الجنائيّة وتطبيقاتها في عصر الذّكاء الاصطناعيّ

52 شارع فرانكلين روزفلت الجزائر
ص.ب. 575، ديدوش مراد، الجزائر العاصمة
الهاتف : 023 48 72 78
النّاسوخ : 023 48 72 72
الموقع الإلكترونيّ : www.hcla.dz

موبيليس mobilis
معا، نصنع المستقبل

الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

جامعة مصطفى اسطمبولي–معسكر

كليّة الآداب واللّغات

مخبر اللّسانيّات العربيّة وتحليل النّصوص

بالتّنسيق مع المجلس الأعلى للّغة العربيّة

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
1991
MUSTAPHA STAMBOULI
UNIVERSITY OF MASCARA

الملتقى الوطنيّ حول:

اللّسانيّات الجنائيّة وتطبيقاتها في عصر الذّكاء الاصطناعيّ

يوم 08 ديسمبر 2025

كتاب الملتقى الوطنيّ: اللّسانيّات الجنائيّة وتطبيقاتها في عصر الذّكاء الاصطناعيّ.

إعداد: -المجلس الأعلى للّغة العربيّة

-جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر

كليّة الآداب واللّغات؛ مخبر اللّسانيّات العربيّة وتحليل النّصوص

قياس الصّفحة: 23/15.5

عدد الصّفحات: 142

الإيداع القانونيّ: السّداسي الثّاني 2025

ردمك: 978-9931-681-89-2

المجلس الأعلى للّغة العربيّة

العنوان: 52 شارع فرنكلين روزفلت

ص.ب 575، ديدوش مراد، الجزائر.

الهاتف: 16/17 07 23 21 213+

النّاسوخ: 07 07 23 21 213+

الموقع الإلكترونيّ: www.hcla.dz

الفهرس

الموضوع	الصّفحة
ديباجة الملتقى	**07**
كلمة عميد كليّة الآداب واللّغات أ.د. حبيب بوزوادة	**13**
كلمة مدير الجامعة أ.د. يونس مشعال	**19**
مداخلة افتتاحيّة أ.د. صالح بلعيد– رئيس المجلس الأعلى للّغة العربيّة	**21**
اللّسانيّات الجنائيّة: دراسة في المرتكزات الاصطلاحيّة والأصول المعرفيّة د.كريمة مبدوعة – د. فاطمة عماريش جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة	**31**
النّظريّات اللّسانيّة وآليّات استثمارها في مكافحة الجريمة **د.** سعيدة رحامنيّة – د. صالح قبوج جامعة 8 ماي 1945 گالمة	**49**
اللّسانيّات الجنائيّة وفهم النّص القانونيّ في السّياق الجزائريّ د. قازي تاني ليندة	**81**

جامعة مصطفى اسطمبولي–معسكر	
البصمة اللّسانيّة في التّحقيقات الجنائيّة: "نحو تكامل علم اللّغة والتّقنيّات الجنائيّة الحديثة" د.فاطمة عمروش **المركز الجامعيّ مرسلي عبد الله – تيبازة**	**121**
مؤشّرات التّلاعب في التّحقيقات الجنائيّة أ.د. فهيم شيباني عبد القادر جامعة مصطفى اسطمبولي –معسكر	**147**
التّعرّف الآليّ على المخطوط العربي والوثائق المكتوبة يدويّا مقاربة وظيفيّة لتطبيق زنك (Zinki.ai) أ.د. قيداري قويدر جامعة مصطفى اسطمبولي –معسكر	**165**
برامج وتطبيقات التّحليل الصوتيّ الجنائيّ للكشف عن الأصوات المقنّعة إلكترونيا: أنواعها، استخداماتها، وفوائدها د. عثمان بريحة مركز البحث العلميّ والتّقني لتطوير اللّغة العربيّة (وحدة ورگلة)	**203**
تحليل البصمة اللّغويّة في اللّسانيّات الجنائيّة، مقاربة حاسوبيّة مدعومة بالذّكاء الاصطناعيّ د. حفصة عيساني	**237**

المركز الجامعيّ مرسلي عبد الله –تيبازة	
مقتضيّات الاشتغال الالسّني الجنائيّ في ظلّ المقترح التّداولي أ.د. بن شيحة نصيرة جامعة أحمد بن بلة–وهران01	**253**
التّكامل العمليّ بين العلامتين: اللّغويّة وغير اللّغويّة في التّحقيق الجنائيّ (مقاربة سيميوجنائيّة لنماذج مختارة) د.أسماء حمايديّة جامعة 8 ماي 1945 گالمة	**279**
خطاب الكراهيّة في الفضاء الرقميّ: مقاربة لسانيّة في ضوء اللّسانيّات الجنائيّة د. يوسف رمضان جامعة مصطفى اسطمبولي –معسكر	**307**
دراسة تداوليّة في بنيّة وأساليب التّأثير في خطاب الابتزاز الإلكترونيّ د. حاج علي خديجة –د. شويشي مريم جامعة مصطفى اسطمبولي –معسكر	**335**
تحليل البنيّة النّصيّة في الخطّاب القانونيّ: دراسة تطبيقيّة في ضوء اللّسانيّات الجنائيّة ط د. قطاف تمام فاطمة الزهراء جامعة طاهري محمد –بشار	**359**

383	The Role of Forensic Linguistics in the Judicial Field: Murder Crimes Elucidation as a Case in Point Phd. Student Rezzag Amina Pr. Driss Mohamed Amine University of Mascara
417	Forensic Linguistics and Biometric Data: A Study on the Effectiveness of Fingerprints "Voiceprint as a Model" Dr. Mohammed MAKNI University of Ain Temouchent

ديباجة الملتقى

الإشكاليّة:

لقد أسهم تطوّر الحواسيب والإنترنت وبرامج الذّكاء الاصطناعيّ في السّنوات الأخيرة في ظهور مختلف التّطبيقات الذّكيّة التي تيسر معالجة المعلومات والبحث عنها ونشرها ومشاركتها، وكذا وسائل التّواصل الاجتماعي التي تسهل عمليّات التّفاعل وإيجاد المعلومات ودخول المواقع مما أدى أحيانا إلى انتشار بعض التّجاوزات السّيبرانيّة وانتهاك خصوصيّة المستخدمين وممتلكاتهم والاعتداء على حساباتهم، والاختفاء وراء هويّات رقميّة مزيفة، واستغلال الممتلكات المعنويّة للغير ومؤلّفاتهم وسرقتها، فأوجب بالتالي مراجعة النّصوص التّشريعيّة وتبني أخلاقيّات لحمايّة حقوق النّشر والملكيّة الفكريّة وحقوق المستخدمين والقاصرين، وتطوير وسائل وأدوات رقميّة للتعرف على المخالفين.

لمجابهة هذه التّحديّات، هناك عدة مجالات علميّة وميادين بحثيّة يستغلها الباحثون في علم الإجرام السّيبراني من بينها **اللّسانيّات الجنائيّة** *(Forensic Linguisti)* والتي هي فرع من فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة حيث تهتم بالتّداخل بين اللّغة والقانون، وتعمل على استغلال الوسائل والأدوات التي تتيحها اللّغة في الكشف عن أوجه المخالفات والجنايّات داخل المجتمع، خاصة أن كثيرا من تلك التّجاوزات والجرائم السّيبرانيّة تتّخذ من اللّغة المكتوبة على صفحات الويب أو المنطوقة

المسجلة في مختلف القنوات المرئيّة والمسموعة وسيطا لها في تنفيذ انتهاكاتها.

فكيف يمكن للسانيّات الجنائيّة أن تطور من إجراءاتها لمحاربة تلك التّجاوزات والجرائم التي تسود في عالم المعلومات والرّقمنة والذّكاء الاصطناعيّ؟

هذه الإشكاليّة وغيرها من الأسئلة الفرعيّة نضعها أمام المشاركين للإجابة عنها في هذا الملتقى الوطنيّ الذي ستنظمه جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر بالشّراكة مع المجلس الأعلى للّغة العربيّة بمناسبة اليوم العالي للّغة العربيّة.

أهداف الملتقى:

-لفت انتباه الباحثين إلى أهميّة اللّسانيّات الجنائيّة كمجال لغوي تطبيقي يمكن أن يسهم في تقديم حلول للمشاكل المتعلقة بالعالم الافتراضي والأمن السّيبراني.

-فتح أفاق جديدة في البحث في اللّسانيّات الجنائيّة بالاعتماد على الأدوات الحاسوبيّة والنّماذج والمدونات اللّغويّة.

-الدّعوة إلى إدخال اللّسانيّات الجنائيّة كتخصص قائم بذاته في ماستر مهني.

-تنبيه المعنيين في الوظيف العموميّ والشّريك الاقتصاديّ إلى إمكانيّة إيجاد فرص عمل للمتخرجين في اللّسانيّات الجنائيّة.

المحاور:

-المحور الأوّل: اللّسانيّات الجنائيّة: النّشأة، المفاهيم والأسس؛

-المحور الثّاني: تطبيقات اللّسانيّات الجنائيّة التّقليديّة (تحليل النّصوص القانونيّة، تحليل الخطّابات الشّفهيّة والمكتوبة...)؛

-المحور الثّالث: تطبيقات اللّسانيّات الحاسوبيّة لأغراض قضائيّة (التّعرف الآليّ على المخطوط اليدوي، التّعرف الآليّ على الأصوات: البصمة الصوتيّة الرقميّة...)؛

-المحور الرّابع: المدونات اللّغويّة في خدمة اللّسانيّات الجنائيّة (التّحليل الكمي والإحصائي للظواهر النّصيّة)؛

-المحور الخامس: الأدوات الحاسوبيّة واللّسانيّات الجنائيّة (تحليل المشاعر والأفكار...)؛

-المحور السّادس: دور الخصائص الأسلوبيّة في التّحرّيات الجنائيّة.

شروط المشاركة:

-أن تكون المداخلة أصيلة متّسمة بالجدة والأصالة.

-أن تستوفي شروط البحث الأكاديميّ من حيث الشّكل والمحتوى.

-أن تنجز المداخلة من 12 إلى 20 صفحة، بخط (Simplified Arabic ببنط 14).

-أن تكتب الهوامش آليا بالخطّ نفسه ببنط 12.

-أن تكتب المداخلة على مقاس 24/16.

-أن تكون المرجعيّات الكتابيّة: 2 سم أعلى الصّفحة، 2 سم أسفل الصّفحة، 2 سم على يمين الصّفحة، 2 سم على يسار الصّفحة.

-تقدّم المداخلة يوم الملتقى على العارض الضّوئي (Data Show).

تحميل استمارة المشاركة من خلال الرّابط:

(https://2u.pw/SaBye).

أو عبر المسح الضّوئيّ لرمز الاستجابة السّريعة:

تواريخ مهمّة:

آخر أجل لإرسال استمارة المشاركة: 2025/07/03.

الرّد على الملخصات المقبولة: 2025/07/10.

آخر أجل لإرسال المداخلات: 2025/09/30.

انعقاد الملتقى: 2025/12/08.

ملاحظة:

تطبع أعمال الملتقى في كتاب ذي رقم معياري دوليّ (ISBN) قبل انعقاد الملتقى.

لجان الملتقى:

الرّئاسة الشّرفيّة للملتقى:

أ.د. يونس مشعال مدير جامعة معسكر.

أ.د. صالح بلعيد رئيس المجلس الأعلى للّغة العربيّة.

المشرف على الملتقى:

أ.د. حبيب بوزوادة عميد كليّة الآداب واللغات.

أ. أمال حمزاوي إطار بالمجلس الأعلى للّغة العربيّة.

رئيس الملتقى:

أ.د. حبيب زحاف مدير مخبر اللّسانيّات العربيّة وتحليل النّصوص.

رئيس اللجنة العلميّة:

أ.د. رضا بابا أحمد (جامعة معسكر).

الأعضاء:

أ.د. حبيب بوزوادة (جامعة معسكر).

أ.د. بعباع عثمان (جامعة معسكر).

أ.د. بن جلول مختار (جامعة تيارت).

أ.د. بوسكين مجاهد (جامعة معسكر).

أ.د. بوفادينة مصطفى (جامعة معسكر).

أ.د. دحماني نور الدّين (جامعة مستغانم).

أ.د. طيبي أمينة (جامعة سيدي بلعباس).

أ.د. غول شهرزاد (جامعة مستغانم).

أ.د. مطهري صفيّة (جامعة وهران).

د. بوسحابة رحمة (جامعة معسكر).

د. جرموني رقيّة (جامعة معسكر).

د. ليندة قازي تاني (جامعة معسكر).

د. مغدير عبد القادر (جامعة معسكر).

اللجنة التّنظيميّة:

الرّئيس: أ.د . يوسف ولد النّبيّة (جامعة معسكر).

الأعضاء:

د. العربي مصابيح (جامعة معسكر).

د. طاهر بقدار (جامعة معسكر).

د. سيد احمد بهلول (جامعة معسكر).

د. فتح الله بلبيّة (جامعة معسكر).

د. ضياف فرج (جامعة معسكر).

د. خديجة سلطاني (جامعة معسكر).

د. خديجة مداني (جامعة معسكر).

د. مرابطي فاطمة الزهرة (جامعة معسكر).

د. عبد الفتاح مقدود (جامعة معسكر).

د. عبد الله مخطاري (جامعة معسكر).

د. حسان جبار (جامعة معسكر).

د. غشام بومعزة (جامعة معسكر).

المدقّق اللّغويّ: أ. لحسن بهلول إطار بالمجلس الأعلى للّغة العربيّة.

كلمة عميد كليّة الآداب واللغات

أ.د. حبيب بوزوادة

تسعد كليّة الآداب واللغات باستضافتكم في هذا الملتقى العلميّ الوطنيّ المتميّز في موضوعه، الطّموح في أهدافه ومراميه، العميق في فصوله وغايّاته لنؤكّد من خلاله على حيويّة اللّغات، وقدرتها على العطاء وإيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي تمرّ بها المجتمعات. لأنّ اللّغات في النّهايّة هي حاملة الأفكار، وناقلة المشاعر، وهي الأداة الأكثر قدرة على التّعبير عن الذّات البشريّة. ولهذا تطوّرت علوم اللّغة وتجاوبت مع قضايا العصر ومستجداته، ولم تعد هذه العلوم تكتفي بدراسة الجوانب البنيويّة للّغة في مستويّاتها الصوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة.

لقد انفتحت الدّراســات اللّغويّة على العلوم البينيّة، ومدّت جســور التّواصل مع علوم الحاسب الآليّ، ومع الرّياضيّات، والبيولوجيا، وعلم النّفس، وعلم الاجتماع ومع القانون وغيرها، فصـــرنا نتحدّث عن اللّسانيّات الحاسوبيّة واللّسانيّات الرّياضيّة، وعلم النّفس اللّغويّ، وعلم الاجتماع اللّغويّ وغيرها من علوم العصـــر. وهو ما ســمح بتطوير علوم اللّغة ويسّر انفتاحها على سائر الاختصاصات.

استطاعت اللّسانيّات التّطبيقيّة أن تفرض نفسها بوصفها ميدانًا فسيحًا ومجالًا خصبًا، لتحويل التّنظير اللّغويّ إلى إنجاز فعليّ يستفيد منه الإنسان ولذلك قيل في تعريفها "**هي علمٌ يهتمّ بتطبيق النّظريّات**

اللّغويّة لحل المشكلات المتعلقة باللّغة في الواقع، لا سيما في مجال تعليم اللّغات واكتسابها، سواء أكانت اللّغة الأم أم لغة ثانيّة".

لقد تمكّنت اللّسانيّات التّطبيقيّة من تحرير الدّراسات اللّغويّة، فألغت الحدود الفاصلة بين الفكرة والإنجاز، وأضحى عالِمُ اللّغة عنصرًا فاعلًا في المجتمع، يجيب على أسئلة الحياة، ويناقش القضايا الإشكاليّة بوعي لغويّ، وهو ما أثمر تصوّرات عمليّة للعديد من القضايا، من قبيل تعليم اللغات وطرائق اكتسابها، وعلم المصطلح وصياغة المفاهيم، وبناء المعاجم، وتحقيق المخطوطات، وصولا إلى المعالجة الآليّة للغات الطّبيعيّة، واللّسانيّات الحاسوبيّة والألعاب اللّغويّة، والتّدقيق الآليّ، إلى اقتحام المجال القانونيّ، في سعي حثيث لاستثمار المعطيّات اللّغويّة لإنتاج خطاب قادرٍ على مواكبة التّطوّرات، وكفيل بتوفير الآليّات التي تسمح بتفسير أعقد الظّواهر العلميّة وأدقّها.

إنّ وصف اللّغة بأنّها أهمُّ إبداعٍ بشريٍّ ليس مبالغة، ولكنه حقيقة تعبّر عن العلامة الأكثر تمييزًا للإنسان، مثلما قال علماء المنطق "**الإنسان حيوان ناطق**"، إنّها الحدّ الفاصل بين الحيوانيّة والبشريّة، وهي الأكثر قدرة على التّعبير عن مشاعر الإنسان وأفكاره وهمومه وتطلعاته، إنّها الوسيلة الفضلى لبناء المجتمع، وتطوير رؤيته للعالم، ولذلك رأى العلماء أنّ اللّغة هي نافذتنا على ثقافات الشّعوب والأفراد أيضًا، فمن خلالها نتعرّف على الإنسان، ذاته شخصيته خصوصيته، لِما لها من قدرة عجيبة على كشف ما لا يريد المتكلّم قوله، فقد ذكر ابن خلدون

في مقدّمته أنّ (أبا العبّاس بن شعيب) كاتبَ السّلطان زمن الدّولة المرينيّة وكان ناقدًا بصيرا باللّغة، أنشد بين يديه قصيدة مطلعُها:

لم أدر حين وقفت بالأطلال ... ما الفرق بين جديدها والبالي

فقال على البديهة: "هذا شعر فقيه"، فقيل له: "ومن أين لك ذلك؟"، فقال: "من قوله ما الفرق؟ إذ هي من عبارات الفقهاء"، وهذا مثال صارخٌ عن علاقة اللّغة بالمتكلّم، وعلى قدرتها على حمل القرائن الدّالّة على شخصيته، فتغدو العبارة إشارة خفيّة إلى ملامح المتحدّث بها، وهو أثمر لاحقًا ما نسمّيه في ملتقانا هذا باللّسانيّات الجنائيّة (Forensic Linguistics)؛ حيث تصبح اللّغة شاهدًا أساسيًّا في التّحقيقات الجنائيّة، وتمنح المحققين الدّلائل التي تسمح لهم بتوجيه الاتّهام إلى المشتبه به من عدمه.

وتعرّف اللّسانيّات الجنائيّة بأنّها أحد فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة، تقوم على دراسة وتحليل وقياس البيئات اللّغويّة المصاحبة لوقوع الجريمة، بهدف تحديد هويّة الجاني أو المتّهم (أشر) (Asher,1994)، كما تطلق على دراسة النّصوص التّحريريّة والشّفهيّة ذات الصّلة بالجرائم والخلافات القانونيّة أو المسائل المتعلّقة بإجراءات التّقاضي، أو ما يتعلّق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفيّة إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصّصين على السّواء. (كوبوسوف) (Koposov, 2003). وبتعبير أكثر بساطة ووضوحًا ترمي اللّسانيّات الجنائيّة إلى توفير العدّة المعرفيّة اللازمة لتحليل الخطّاب اللّغويّ من

أجل المساعدة في التّحقيقات القضائيّة، من خلال جملة من الأدوات المساعدة مثل تحليل بصمة الصّوت، وتحليل الحوار، والتّمييز بين اللّهجات، ومن أشهر القضايا التي جرى فيها توظيف اللّسانيّات الجنائيّة تفجيرات أوكلاهوما سيتي (Oklahoma City) بالولايّات المتّحدة الأمريكيّة؛ حيث أدّى تحليل توقيع الجاني على نموذج تأجير الشّاحنة المستخدمة في التّفجيرات، وطريقة رسم الحروف (الحجم، التّباعد بين الحروف، أخطاء الكتاب..) إلى التّعرّف عليه واستخدمت ضدّة في محاكمته.

لم تتأخّر الجهات الأكاديميّة الغربيّة في تبنّي اللّسانيّات الجنائيّة ففتحت الأبواب من أجل الاستفادة من هذا التّخصص البحثي الوليد، فظهرت العالميّة لعلم الأصوات الجنائيّ (1991) (International Association for Forensic Phonetics and Acoustics) ومقرها المملكة المتحدة والجمعيّة العالميّة للسانيّات الجنائيّة والقانونيّة (1993) (International Association for Forensic and legal Linguistics) ومقرّها الولايّات المتحدة الأمريكيّة، غير أنّ هذا التّخصص ما يزال في بدايّاته لدى المتخصّصين في اللّغة العربيّة، رغم بعض المحاولات التي تقوم في الأساس على ترجمة الدّراسات الغربيّة إلى المتلقي العربي.

لا ينبغي أن يبقى البحث في مجال اللّسانيّات الجنائيّة محتشمًا ومناسباتيا طارئًا، بل يجب أن تتبنّاه الهيئات العلميّة العربيّة بقوة، وأن تكون الجامعات والمختبرات الجزائريّة في المقدّمة، لسببين اثنين:

أوّلهما لأنّنا في الجزائر نملك العنصر البشريّ المؤهل علميّا ومعرفيّا لخوض هذا المجال البحثيّ الجديد؛

ثانيهما لأنّنا بحاجة إلى تطوير آليّات البحث والتّحرّي من أجل الوصول إلى الحقائق اليقينيّة التي تحمي المجتمع من الجرائم المستشريّة كالابتزاز والتّهديد الإلكترونيّ، وتزوير الوثائق والمحرّرات، والمكالمات المزيفة في ظل تغوّل التّكنولوجيا والذّكاء الاصطناعيّ.

إنّ استثمار اللّسانيّات الجنائيّة يحلّ الكثير من الجرائم باستعمال التّحليل اللّغويّ المتطوّر الذي يعتمد على النّظريّات اللّغويّة، والأنظمة التّكنولوجيّة المتقدّمة في تحليل الأصوات والخطّوط والمقارنة بينها آليا، فإنه يسهم كذلك في ترقيّة حقوق الإنسان وصون الكرامة البشريّة، من خلال حمايّة حقوق المتقاضين والتّعامل مع المتهمين بطريقة علميّة وأسلوب حضاريّ راق.

كلمة عميد كليّة الآداب واللغات

أ.د. يونس مشعال

تعتزّ جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر باستقبال هذا الملتقى العلميّ الوطنيّ المتميّز الموسوم باللّسانيّات الجنائيّة، وهو يدلّ على مواكبة جامعتنا لمختلف التّطورات المعرفيّة الحاصلة في مجالات الآداب واللغات والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، كما هو الشّأن في العلوم الدّقيقة والتّكنولوجيا والعلوم الطّبيعيّة... إنّنا في جامعة معسكر لا ندّخر جهدًا في دعم التّكوين العلميّ النّوعي والبحث الأكاديميّ المتميّز، وفق توجيهات السّيد وزير التّعليم العالي والبحث العلميّ، وتطبيقًا لبرنامج السّيد رئيس الجمهوريّة السّيد عبد المجيد تبّون.

إنّ هذا الملتقى الوطنيّ الطّموح يبني جسرًا قويًّا بين التّخصصات والمعارف؛ حيث نجد ضمن الأوراق العلميّة المقدّمة بحوثًا ذات صلة بالقانون والإعلام الآليّ، وبالتّرجمة والدّراسات اللّغويّة، وغيرها، وهو ما يجعل من هذا الملتقى نموذجًا رائعًا للدراسات البينيّة التي تنشدها الجامعة الجزائريّة.

لقد قدّمت كليّة الآداب واللغات مثالًا يحتذى به في الخروج من أسوار التّخصص إلى رحابة البحث العابر للتخصصات، من خلال ثلّة من الباحثين الذين فتحت لهم أبواب المشاركة في هذا الملتقى الوطنيّ، بالشّراكة مع مؤسسة دستوريّة لها وزنها وقيمتها الاعتباريّة، ممثلة في المجلس الأعلى للّغة العربيّة الذي عوّدنا على التّعاون مع جامعة

مصطفى اسطمبولي – معسكر. ونحن من جهتنا لا ندّخر الجهد في التّعاون معه خدمةً للّغة العربيّة في يومها العالمي الذي يوافق 18 ديسمبر من كلّ عام، وفي شهرها الوطنيّ الذي أقرّته وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ باقتراح كريم من المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الذي نرحّب برئيسه العالم اللّغويّ البروفيسور صالح بلعيد، بين أهله وتلامذته في جامعة معسكر.

وفي الأخير لا يسعني إلّا أن أتقدّم بأخلص الأماني، وأصدق التّمنيّات بنجاح فعاليّات هذا الملتقى، سائلا المولى عز وجل أن يعينكم في أشغالكم ويسدّد خطاكم لما في الخير.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

مداخلة افتتاحيّة

بقلم أ.د. صالح بلعيد

(رئيس المجلس الأعلى للّغة العربيّة)

اللّسانيّات الجنائيّة في عصر الذّكاء الاصطناعيّ♥

. الدّيباجة: يحظى المَجلسُ الأعلى للّغة العربيّة برعايّة خاصّة في هذه الجامِعة مِن قبل صاحب الحوكمَة وأهل الحكامَة، وحضور مُكثّف للطّلبة، وإقبال كبير على هذا المَوضوع المهمّ والجامِع بين رجال اللّسانيّات والمَعلوميّات، وأهل الاختصاص مِن رجال القانون والمُشتغلين في مَجال الجنايّة والجريمَة من الشّرطة القضائيّة، وما يدخل في باب البصمات بأنواعها: الصوتيّة والخطّيّة والكتابيّة، وكلّ العاملين على تقصّي الآثار الدّالة على الفعل أو محاولة الفعل، من بصمات الأيدي وأفعال الكلام ومحيطات مُقتضيّات الحال والأحوال. وهذا ما يدلّ على حسن الاختيار للموضوع الجديد لهذا الملتقى الذي تقدّمه النّخبة العالمة من رجال الاختصاص في ميادين البحث العلميّ/ التّقانيّ/ الجنائيّ، وما يدخل في فتوحات اللّسانيّات التي نالت مجالات عديدة، وهي أمّ العلوم المعاصرة؛ بما نالته من مقامات تداوليّة في اللّسانيّات التّطبيقيّة التي أعطت نتائج معتبرة حيثما وقع تطبيقها.

♥-الكلمة التي ألقيت لصالح مُلتقى (اللّسانيّات الجنائيّة في عصر الذّكاء الاصطناعيّ) المنعقد في جامعة (مصطفى اسطنبولي) بمعسكر، كليّة الآداب واللّغات، في إطار الاحتفاء بشهر اللّغة العربيّة، بتاريخ: 5/ 12/ 2024م.

1. المقدّمة: علينا أن نعي أنّ المعركة التّقليديّة تقوم بين دولتين متخاصمتين باستعمال السّلاح التّقليدي القديم، والآن أضحى ذلك غير مُجدٍ، فهناك سلاح آخر قد يكون سابقاً، أو هناك سلاح حرب الإشاعات والإشاعات المُضادة، فمَع تطوّر العلم وتقنيّة المعلومات، صارت الحرب مفتوحة على أكثر من جبهة منظورة وغير منظورة. وكلّ الأمور مفتوحة على مصاريعها، وهناك بوابة المعلومات التي تستخدم في كثير من القضايا، باعتماد البرامج الإلكترونيّة التي تحمل المعلومات التي تستطيع السّيطرة على الخصم بما تملكه من معلومات حوله، وما يمكن أن تعرف الكثير من أعماله وتصرّفاته وأصحاب التّأثير الجمعي فيه، وكيف يمكن التّأثير فيه عن طريق محيطه. تلكم هي المعلومات اللّسانيّة التي يحملها علم الجريمة عن الأشخاص والمحامين والسّاسة ورجال الأعمال وأصحاب القرار... إنّها الآلة التي تحمل الذّكاء الاصطناعيّ وكأنّها المحامي الأمين على أسرار مُوكّليه؛ تفتّش بين مَعلوماته في القضيّة التي يُرافع فيها دون خوف من النّيابة العامّة، وكأنّها مؤسّسة تملك القدرة التّقنيّة في اتّخاذ القرار؛ لأنّ التّقنيّة قادرة على معرفة الوضع بكلّ محيطه وقادرة على تقديم الحلول، وكلّ ما له علاقة بالملفات المطلوبة. إنّنا مع الذّكاء الاصطناعي، ومع حرب المعلومات التي تستعملها الآلة تحت مبضع البحث عن صدق المعلومات/ دحضها، دون تدخّل عامل البشر بشكل مباشر، وقد تخفى عليه أشياء/ أو تعمى عليه معلومات، ولكن الآلة تكشف الحقيقة المخفيّة من وراء: معلومات سريّة لا يعرفها إلاّ قلّة من أصحاب الخليّة الأمنيّة، وهنا مكمَن البحث الذي يطرحه هذا المَوضوع اللّصيق باللّغة،

واستعمال فعل اللّغة في الجريمة، وكيف يمكن تحديد معاني أفعال الكلام التي أنجزت من خلال تشفير قواعد اللّغة من صوت وكتابة وترميز ومبنى ومعنى ودلالة مخفيّة تحت فعل التّعميّة المقصودة.

2. أهميّة ما يعالجه هذا الملتقى: إنّ العلوم تتداخل في ما بينها وتتقاطع، وتتبادل بينها المنافع في عمومها، وبخاصّة تلتقي كثيراً في فروعها، ونرى الدّراسات اللّسانيّة تلتقي مع كلّ العلوم، وهي القلب المحرّك لمختلف العلوم في وقتنا الحاضر. ويهمّنا في هذا الملتقى مصطلح **(اللّسانيّات الجنائيّة)** وهو فرع من اللّسانيّات التّطبيقيّة، ويعرّف بأنّه "**العلم القائم على دراسة النّصوص التّحريريّة والشّفهيّة ذات الصّلة بالجرائم والخلافات القانونيّة، أو المَسائل المُتعلّقة بإجراءات التّقاضي، أو ما يتعلّق بلغة القانون، ومَدى وضوحها، وكيفيّة إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصّصين على السّواء**". **وتأتي أهمِيّة هذا الملتقى إذاً في ما يعالجه من موضوع جديد يظهر في** التّعرّف على أهمِيّة اللّسانيّات الجنائيّة ومجالاتها، وأهمِيّتها في الإثبات الجنائيّ، وأنّ اللّسانيّات مُتعلّقة بمُختلف الاختصاصات العلميّة والإنسانيّة والاجتماعيّة، "وأنّ اللّغة متعلّقة بالعلوم الإنسانيّة، والعلوم القانونيّة ومِنها **(الجنائيّة)** أقرب العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة باللّسانيّات. وأنّ علم اللّسانيّات الجنائيّ، يقصد به الاحتكام إلى اللّغة والاستعانة بها باعتبارها وسيلة من وسائل إثبات تُهمة ما أو نفيها. ويشمل علم اللّسانيّات الجنائيّة مَجالات مُتعدّدة، تساعد في الكشف عن بعض الجرائم، وتساعد في نفي أو إثبات الأدلّة". ومن هنا نعرف أنّ علم اللسانيّات بصفة عامة واللّسانيّات الجنائيّة

بصفة خاصة من العلوم اللّغويّة الحديثة التي أصبحت تشغل حيّزاً كبيراً في أبحاثنا رغم قلة تطبيقاتها من خلال واقعنا، وفي مختلف السّاحات القضائيّة، والدّوائر القانونيّة، وقد يكون هذا الملتقى عوناً كبيراً لبعض الدّوائر الحكوميّة في ضرورة تسليط الأبحاث على اللّسانيّات الجنائيّة وصلتها بحقوق الإنسان، وما يمكن أن يقدمه المتخصّصون في هذا المجال من عون في الدّوائر القضائيّة لبعض الفئات الاجتماعيّة التي تعاني تحيزا لغويا ، أو تمييزاً عنصرياً أو ضعفاً في لغة دولة التقاضي كحقّ من حقوقهم الإنسانيّة ؛ حيث يعنى اللّساني بكلّ عمليّات التّحليل اللّغويّ أو السّيميائيّ ذات العلاقة بالمحاكم، وبخاصّة تلك القضايا التي تتعلّق بخطاب الكراهيّة/ التّهديد/ الابتزاز/ التّعدّي اللّفظيّ/ الاحتيال اللّغويّ... إنّه ملتقى نوعيّ نروم أن يحقّق الفتح الكبير للتّقاضي اللّساني الذي يصنع المختصّين في علم الجنايّة؛ وهو ميدان حديث يعمل على حمايّة المواطن من كلّ أشكال العنف اللّفظيّ، وعن طريق طائلة القانون والعقاب، ويتربّى المجتمع بعدم هدر حقوق الإنسان. وإنّه أسلوب حديث من اللّسانيّات الوظيفيّة واللّسانيّات الاجتماعيّة، ونراها تُسهم في تضييق الفعل الجنائيّ، وتزيد من فعاليّة حسن الأداء في السّلوك اللّفظيّ وفي تجميل طريقة التّعبير والكلام.

3. علم اللّسان: إنّ علم اللّسان واسع، ومَسّ مُختلف المَجالات والعلوم، باعتباره يشتغل على اللّغة واللّغة أداة تواصل وتأثير وسلطة وتوجيه. وموضوع ملتقانا يتعلّق باللّسانيّات الجنائيّة/ اللّسانيّات القانونيّة، وهي فرع من اللّسانيّات التّطبيقيّة، كما قلنا، وأنّ اللّسانيّات لها رؤاها وطرائقها وأسلوبها، وتتمثّل في فَهْم لغة القانون الكتابيّة، وفَهْم

استخدام اللّغة في العمليّات القضائيّة والقانونيّة، وتوفير الأدلّة اللّغويّة، مع ما يشترك/ يتجانس ومجال اللّغويّات الجنائيّة مع العديد من الخبراء والباحثين في مجالات مختلفة. والمهمّ في الأمر أنّ يقع التّركيز على اللّغة التي تُستخدم في أيّ مجال، مهما كان نطاق عرض الأدلّة/ الحوار/ الاستجواب/ الاستنطاق/ المُقابلات/ ملء الاستمارات... وذلك من خلال تحليل آليّات أفعال اللّغة التي استخدمت في النّطاقات، والاجتهاد في تشفير/ تحليل كلّ أفعال الكلام من: ارتفاع الصّوت/ انخفاضه. الإجابة الكاملة/ النّاقصة. علامات التّهرّب/ التّلعثم/ التّردّد/ المخادعة. صدق المعلومة/ الكذب/ التّهديد. رسالة انتحاريّة/ طلب الفديّة... وكلّ هذه الأمور يفهمها المُختصّ مِن خلال الاستنطاق/ تشفير المُكالمات، وغير ذلك من القراءات التي تكون مَكتوبة/ مَعمِيّة... وكلّ هذه المسائل يعرفها أهل الاختصاص في ميدان الشّرطة القضائيّة، ومن هنا تقتضي الضّرورة البحثيّة التّعامل البيني للوصول إلى استنطاق بيانات غامضة أو أُريد إخفاؤها في أفعال الجرائم مهما كان نوعها.

4. خصوصيّات الاختصاص: لا شكّ أنّ البحث في هذا المَجال ظهر حديثاً، ويدخل في التّوسّع الذي تعرفه اللّسانيّات العامّة، وفي ذات الوقت يحمل سياقات ظرفيّة متعدّدة تتعلّق بالمرسل+ المرسل إليه+ الرّسالة الكلاميّة وملابسات العلاقة بين الأطراف الثّلاثة التي يجري بينها استخدام الأدلّة اللّغويّة في الإجراءات القانونيّة من خصوصيّة في العلامات مهما يكن نوعها، وفي النّزاعات وفي الأساليب القضائيّة وفي التّعرّف على الصّوت من خلال الخصائص الصوتيّة. ولهذه الخصوصيّات لا بدّ من لغة وبيانات تحتوي على نماذج للّغة المنطوقة

والمكتوبة يتعرّف عليها الذّكاء الاصطناعيّ الذي يعمل على تحليل اللّغة في علم الأصوات اللّهجي التي تحتوي على كلّ الاحتمالات التي تقتضيها مسائل التّصريحات والمقابلات وكلّ المركّبات اللّفظيّة/ المسكوكات اللّغويّة/ التّهديدات/ الرّسائل المستخدمة في اللّسانيّات الجنائيّة.

وإنّ الخصوصيّة هنا تكمن في اللّهجة الفرديّة وصعوبة الوصول إلى البيانات المتجانسة والتّغيّرات الاجتماعيّة واللّغة تعرف متغيّرات، كما تعرف صناعة وانتحالاً، وبخاصّة إذا كان المُستجوَب على درايّة بفعل المُستجوِب له. هي خاصيّات يصعب على الآلة التّعرّف عليها إلاّ بوجود مدوّنات كثيرة تشمل مختلف المتحدّثين بأشكالهم اللّغويّة ومن مختلف المصادر، وما له علاقة بالوثائق في معظم القضايا الجنائيّة التي تكون في إطار قضائيّ لكي يُبنى عليها ويتمّ تحديدها تحديداً موثوقاً. وكلّ هذا يحتاجه الباحث في ميدان اللّسانيّات الجنائيّة للوصول إلى بناء قاعدة بيانات، وترميز خاصّ، وما يدخل في قياسات الألفاظ ونظريّات الإحصاء، ومنهج تحليل العامل، وما يبنى عليه الافتراض أنّ لكلّ متحدّث عاداتٍ متعددةً فريدةً، لذا؛ فإنّه ليس هنالك أيّ فرق بين خطاباتهم وكتاباتهم. ويميل المتحدّثون إلى استخدام كلمات من حرف إلى ثلاثة حروف في جملة واحدة، أما خطاباتهم فتشمل كلمات تبدأ بحرف علّة.

5. اللّسانيّات الجنائيّة في عصر الذّكاء الاصطناعيّ: إنّه لمن الأهميّة بمكان أن ينتصر البحث العلميّ في هذا العصر، ويكون لصالح رفاهيّة الإنسان، بما له من تطوير آليّات الذّكاء الاصطناعيّ

الذي تكون فيه الآلة في خدمة الإنسان. ونظراً لتوسّع الأبحاث وكثرة الباحثين، وسعي العالم نحو الرّقمنة واقتصاد المعرفة، وصفر ورق، وسرعة الأداء، بأقلّ جهد وتكلفة؛ فإنّ اللّسانيّات الجنائيّة تستدعي توظيف آليّات الذّكاء الاصطناعيّ لحمايّة حقوق الإنسان، والتّقليل من النّفقات، والتّقاضي عن بعد، وكذلك العمل على تحديد الهويّات، والعدد، والمسافة، والأماكن... وكذلك التّعرّف على الجناة والسّرقات، وكلّ ما له علاقة بالتّقاضي، فلا بدّ من أسلوب وطريقة جديدة يستدعيها الظّرف الحالي لتحديد: الصّوت+ المحتوى+ المعنى+ المبنى+ هويّة المتحدّث+ الهاتف+ المكان+ الزّمان+ الوسيلة المستعملة+ الفضاء+ البصمات... وهذا من أشياء تتحكّم فيها الآلة بسهولة. هي رفاهيّة حديثة تقدّمها الآلة لصالح الإنسان، وتعمل على حمايته من كلّ أشكال العنف والابتزاز والسّرقات الفكريّة، وكلّ أشكال التّهديدات... هو كلام كثير يمكن أن يقال في هذا المجال، ولكن تبقى الكلمة للمختصّين الذين نروم أن ننتج معهم ما يمكن أن يعمل على تطوير هذا المجال لنجاح صناعة اللّسانيّات الجنائيّة في عصر الذّكاء الاصطناعيّ، بضرورة:

1/5. الدّعوة إلى تأسيس لمهام عالم اللّغة الجنائيّ: وهو ما ندعو له في إطار توسيع مجالات اللّسانيّات بما تعرفه من ملامح واستخدامات اللّغة في تراكيبها، وما تعرفه من تعميّة وتلهيج وتحوير ولحن وتشفير وكلّ ما يطرح عليها من طلاسم تخفي الحقيقة. ولا بدّ مِن متخصّصين في هذا المجال للرّقي بهذا الاختصاص الذي نفتقده في الوطن العربيّ، وفي مجال اللّغة العربيّة.

2/5. إنتاج برمجيّات في تحليل الخطّاب: سواء المنطوق والمكتوب، واللّهجي والفصيح، ولغة الإشارة وكلّ ما له علاقة بأشكال التّعمِيّة، وما تقتضيه التّحاليل السّريّة الدّقيقة في مختلف الاستدلالات المقاميّة ومقتضيّات الحال والأحوال، وما له من علامات وتضاد وشارات وإشارات وتضليل وترميز وعلامات إنثروبولوجيّة.

3/5. إنتاج برمَجيّات متخصّصة ودقيقة في وظيفيّة أجزاء الكلام مِن خلال استخدام الشّرح والتّفسير والتأويل وكلّ مُتعلّقات الهرمينوطيقا والسّيمياء. إلى جانب التّعمّق في علم اللّهجات اللّغويّ؛ لما يقدّمه هذا العلم من منهجيّة تستند إلى معلومات أنثروبولوجيّة وجغرافيّة مناطقيّة بما لها من أطالس لغويّة خاصّة. واعتماد علم النّفس الجنائيّ الذي يعتمد في المرافعات القضائيّة بخصوص ارتكاب الجرائم التي فيها نوع من المسكوكات اللّغويّة التي لا تشفّر إلاّ من ثقافة لغة المنطقة التي أنتجتها.

4/5. ضرورة تطوير علم الأصوات القضائيّ: وهذا من عمل الشّرطة القضائيّة؛ بالعمل على التّعرّف على النّسخ التّسجيليّة عن معلومات عن الخلفيّة الاجتماعيّة والإقليميّة لأحد المتكلّمين. ويمكن أن يحدّد علم الأصوات القضائيّ أوجه الشّبه بين ناطقي تسجيلين أو أكثر، كما يمكن أن يكون التّسجيل الصوتيّ مصحوباً بالنّسخة الكتابيّة. وما أحوجنا إليه في هذا الوقت الذي يتنامى فيه خطاب الكراهيّة عن طريق الڤيديوهات وكلّ وسائل التّواصل الاجتماعي.

5/5. ضرورة إضافة مفاهيم جديدة للسانيّات الجنائيّة: من مثل البصمَة اللّغويّة، وسبق أن عالجها المجلس الأعلى للّغة العربيّة في ملتقى خاصّ بذات العنوان (البصمة اللّسانيّة) المجلس، 2023م. وفيه دعوة إلى طرح بدائل ذات العلاقة بالتّعرّف على أسلوب الكاتب/ نوع الخطّ/ العلامات المستخدمة/ البصمة الكتابيّة/... وكلّ هذه البصمات يمكن تمييز أسلوب شخص عن شخص، وبها يمكن بناء نمط اللّغة المدمجة بناء على بصمة لغويّة لشخص عن طريق التّفاعلات اليوميّة للفرد، وما له علاقة بالمتغيّرات الظّرفيّة والعلامات الفسيولوجيّة.

6/5. بناء لغة النّصوص القانونيّة: ويشمل ذلك اللّسانيّات الجنائيّة في جزء كبير من مجالات تطبيقها على دراسة النّصوص القانونيّة أو القضائيّة مِن زوايا مختلفة منها "**نوع النّصوص والتدرّج المنطقيّ اللّسانيّ في الأحكام القضائيّة، إضافةً إلى تحليل الكلمات المُستعملة ودلالاتها المُعجمِيّة والنّحويّة والسّياقيّة**". ولا بدّ مِن الإشارة هنا إلى اعتبار أيّ نصّ مِن نصوص اللّغة نصّاً قضائياً يخضع للسّياق الذي يرد فيه، ويأخذ مَعناه مِن سياقه.

7/5. العمل على احترام خصوصيّات اللّغة القانونيّة في الدقّة في صياغة الألفاظ، وفي التّعبير عن المفاهيم بكيفيّة واضحة، والابتعاد عن الغموض والحشو واستخدام المجاز. ومع ما تعرفه اللّسانيّات الجنائيّة من ضعف الوضوح وعدم البساطة، ولكن على المُختصّ أن يكون على درايّة بأسس فقه اللّغة في دقّته واستخدام الألفاظ حسب مَعناها وفي مَوضعها. ولا بدّ مِن البساطة والوضوح كي تُفهم تلك الألغاز التي تأتي مِن الجانيّ أو المَخفيّ للحقيقة، وربّما نقول "وبالضّد

تتعرّف الأشياء". وكذلك اعتماد الإيجاز والاختزال والدقّة، وهذه طبيعة اللّسانيّات الجنائيّة التي تبتعد عن الألفاظ الغريبة والمعقّدة.

8/5. حفْظ الملكيّة الفكريّة والعلامات التّجاريّة: وهو حقّ تحفظه براءة الاختراع والسّبق، وما يّاتي عن طريق التّصريح والشّهود، أو ما يشهد على عكسه الانتحال أو السّرقات الأدبيّة/ العلميّة.

. الخاتمة: إنّه لقمين بنا أن نُؤسّس لهذا الاختصاص مِن هذه الجامِعة، وندعو المُختصّين في تركيم المَعرفة في مَجال اللّسانيّات الجنائيّة، بتضافر جهود كلّ الشّركاء الاجتماعيين؛ وذلك في مَجال استخدام خبراتهم في علم الصوتيّات والبرامِج الإلكترونيّة المتخصّصة، مَع توسيع مَجالات الذّكاء الاصطناعيّ في التّعرّف على السّمات الصوتيّة والكتابيّة والأسلوبيّة والعمْر والجَنس والعوامِل العرقيّة والثّقافيّة والمَنطقة واللّغة الأمّ، ولغة المَدرسة... وهذا ما يجعل التّحاليل التي تقوم بها الآلة تكون صادقّة، وتصل إلى اكتشاف الجاني بسهولة، وتُعطي بدائل العلاج في أحوال تقتضيها أحياناً بعض القضايا. إنّها البصْمات التي نُريدها أن تكون في هذا الاختصاص في استخدام الأساليب التّقنيّة التي يُدركها رجالُ المَعلومِيّات في صناعة الوصول إلى الحقيقة عن طريق الّذبذبات ومُتعلّقات الكتابة، وما تطرحه نظريّة التّفريد الجنائيّ في بصْمَة الإصبع والحال أنّ لكلّ شخص صوتَه وخصائصَه الفرديّة في كلّ أموره، وهذا ما يُمْكن أن تُمَيّزه الآلة فقط، فلها تلك الدقّة العاليّة في التّفريق بين المُتشابهين.

اللّسانيّات الجنائيّة: دراسة في المرتكزات الاصطلاحيّة والأصول المعرفيّة

د. فاطمة عماريش – د. كريمة مبدوعة
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

المقدّمة: تعتبر اللّسانيّات كحقل علمي يتناول الظّاهرة اللّغويّة دراسة وصفيّة أو كما قال "دوسوسير" دراسة اللّغة لذاتها من أجل ذاتها، فتصل إلى نتائج معيّنة تتعلّق باللّغة، فتدرس النّظام الذي تقوم عليه وسيلة التّواصل والتّبليغ، والوصول إلى نظريّات وقواعد وأسس تقوم عليها العلامات داخل المجتمع، فتمثّل الدّراسة اللسانيّة الجانب النّظري.

تأتي اللّسانيّات التّطبيقيّة فتحاول أن تطبّق ما وصلت إليه الدّراسة اللسانيّة للّغة وحصيلتها المعرفيّة والعلميّة والنّظريّات اللّغويّة، وتعالج المشكلات المتعلّقة باكتساب اللّغة وتعليمها وتعلّمها، وتختصّ أيضا بمعالجة التّقابلات وتحليلها بين اللغات للإفادة منها في تحسين الهدف المنشود من هذا الصّرح التّطبيقي، وهو تعلّم اللّغة وتعليمها، والعلاقة بين اللّسانيّات العامة واللّسانيّات التّطبيقيّة هو أنّ الحقل الأوّل يقدّم المعطيّات والنّظريّات والحلول ليّاتي الحقل التّطبيقي ليدرس كل ذلك قصد التّطبيق والإجراء التّجسيدي لها.

تتنوّع وتتعدّد فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة وتسعى جميع هذه الفروع إلى تطبيق النّظريّات اللّغويّة والمعطيّات المتوصّل إليها من قِبل اللّسانيّات

العامة لكن في مجالات مختلفة فتتنوّع فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة بتنوّع المجال المطبّق فيها، ومن هذه الفروع اللّسانيّات النّفسيّة، وهي التي تهتم بالمجال العقلي والفهم والإنتاج اللّغويّ لدى الفرد عن اكتساب اللّغة واستعمالها، وكذا اللّسانيّات الاجتماعيّة تهتم بالعلاقة بين اللّغة والمجتمع، فمجالها اجتماعي والفروق بين الطّبقات المجتمعيّة واللهجات، نجد أيضا اللّسانيّات التّربويّة التّعليميّة ومجالها تعليم وتعلّم اللغات، واللّسانيّات الحاسوبيّة التي تستخدم الحاسوب في معالجة اللّغة، أيضا اللّسانيّات العصبيّة والتّقابليّة وغيرها من الفروع.

لكن ما نودّ الحديث عنه في هذه الورقة البحثيّة هو اللّسانيّات الجنائيّة وهي فرع مهم من فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة تهتم بتطبيق المعطيّات والقواعد والأدوات اللّغويّة في القضايا القانونيّة والتّحقيقات الجنائيّة؛ حيث تهتم بالنّصوص المكتوبة والمنطوقة والأدلّة اللّغويّة في القضايا الجنائيّة والمحاضر والشّهادات والأحكام القانونيّة لتحليل البصمة اللّغويّة، وهي خصائص الكتابة أو الكلام لشخص ما في إطار قانونيّ وكذا تحليل مخاطباته لتحديد هويّة المتّهم مثلا أو الوصول إلى دوافعه للجريمة.

اللّسانيّات الجنائيّة جانب مهم في تحقيق السّلم والعدل وتطوير النّظام الجنائيّ من خلال جعل النّظام اللساني وسيلة لتحليل اللّغة وفهمها في سياقات مختلفة وإجراءات قضائيّة، ويعني ذلك أنّ اللّسانيّات الجنائيّة تحاول دراسة أساليب التّحليل اللساني الجنائيّ مركّزة على العلاقة بين الكلام أو الخطّاب الصّادر في وسط الجريمة، وتحليل

الأفعال التّواصليّة والتّراكيب الفعليّة وتبيان الدّور الذي تلعبه اللّغة في المجال القضائي، والعلاقة بينهما.

وبالتالي؛ فاللّسانيّات الجنائيّة تشكّل جسرا رابطا بين الدّراسة اللسانيّة أو اللّغويّة، والقضاء والقانون يسلّط الضّوء على الأدلّة اللّغويّة في القضايا الجنائيّة، إذن؛ فما هي اللّسانيّات الجنائيّة؟ ما مفهومها؟ ما أهميّتها؟

1-تعريف اللّسانيّات الجنائيّة: يعتبر علم اللّغة الجنائيّ كفرعًا حديثًا من فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة تركّز على فهم لغة العمليّات القضائيّة والقانونيّة وتوفير الأدلّة اللّغويّة حيث تعرف على أنها: "علم يقوم على دراسة البيّنات اللّغويّة وتحليلها وقياسها المصاحبة لوقوع الجريمة بهدف تحديد هويّة الجاني أو المتّهم[1]، أي معناها تحليل لغة المتهم ومعاني ألفاظه؛ حيث تحلّل اللّغة في مجال القانون والقضاء.

وتُعرف اللّسانيّات الجنائيّة أو علم اللّغة القضائي بأنها: "العلم القائم على دراسة النّصوص التّجريبيّة والشّفهيّة ذات الصّلة بالجرائم والخلافات والإجراءات المتعلّقة بإجراءات التّقاضي أو ما يتعلّق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفيّة إصلاحها[2]، فالفرع التّطبيقي في المجال

---

[1] – علم اللّغة الجنائيّ: نشأته وتطوّره وتطبيقاته، د/ عبد المجيد عمرة مركز اللّغة الانكليزيّة جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، د ت، ص 16.

[2] – اللّسانيّات الجنائيّة: تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها، صالح العصيمي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّولي، د ت، ص 21.

القانونيّ هذا يركّز على تحليل اللّغة منها النّصوص اللّغويّة كرسائل الخطّف والتّهديد والإرهاب وقضايا العلامات التّجاريّة والإشهاريّة وتحديد صحة اللهجة والخطّاب في التّسجيلات الصوتيّة ومدى نسبة صحة النّصوص أو عدمها، مكتوبة كانت أو منطوقة، فهو وسيلة مهمة في التّحقيق القضائي والقانونيّ.

تعرف اللّسانيّات الجنائيّة على أنها: "العلم الذي يهتمّ بالتّحقيق في القضايا الجنائيّة باعتماد نظريّات علم اللّغة من أجل الإسهام في نفي أو إثبات الأدلة"[1]، فتستعين العدالة باللّغة أو القضايا بالمعطيّات اللسانيّة حتى تصل إلى إثبات الحقيقة القانونيّة وهي فرع من علم اللّغة يستخدم الوسائل اللّغويّة للتحقيق الجنائيّ في الجرائم التي يعدّ الاستخدام اللّغويّ بعضا من أدلّتها.[2] فالقضاء يعتمد على تحليل إفادات المشتبه بهم والتّراجع شفويا أثناء عمليّة الاستجواب، فيكون دليلا على إدانتهم أو براءتهم، وكذا تحليل الوثائق المتنوعة والوصايا الخاصة وأحكام المحكمة واستدعاءاتها وقوانين الهيئات الأخرى كالبلديّات والدّوائر الحكوميّة.

إنّ علم اللّغة الجنائيّ قد ذكر له الباحثون عدّة تعريفات كلّها تربط اللّغة بالقانون، وفي تعريف "بريتيان" يشير إلى أنّ علم اللّغة القضائي

---

[1] – طبيعة عمل عالم اللّغة الجنائيّ، عنتر صلحي عبد الله، المجلة العربيّة لعلوم الأدلة الجنائيّة، جامعة نايف العربيّة، م 01/ ع 09، سنة 2019م،/ ص 131.

[2] – معجم لمصطلحات اللغويّة،رمزي منير بلعبكي، الجامعة الأمريكيّة، بيروت، سنة 1990، ص 196.

مختلف فيه فنجد البعض يحصره في استخدام تقنيّات وقواعد علم اللسان للتحرّي عن الجرائم التي تشكّل فيها اللّغة وسيلة ودليلا جنائيّا في ميدان الجريمة، وهناك من يرى أنّ علم اللّغة الجنائيّ واسع بمفهومه؛ حيث أنه يشمل كل ما يتعلّق بميدان الجريمة سواء باستعمال قواعد اللّغة ومعطيّاتها في التّحقيق أم دراسة العلاقات بين المعطيّات اللّغويّة والقضيّة القانونيّة[1]، فالتّعريف يركّز على العلاقة بين اللّغة والقانون وكيف تكون اللّغة من الوسائل المهمة في المجال القضائي والجنائيّ ومدى فاعليتها في إثبات أو نفي القضيّة، وهو تداخل معرفي بين معرفة لغويّة علميّة ومعرفة قضائيّة تطبيقيّة، فهي تطبيق عملي للسانيّات من جهة وتطبيق ومثال نموذجي للتكامل البيني والتّداخل الاختصاصي من جهة أخرى، فتداخل كل المستويّات اللّغويّة ومجالاتها وخصائصها في التّحليل الجنائيّ، فلا يمكن تحليل الصّوت بمعزل عن المفردات ومعانيها ودلالة تلك الأصوات وربط اللّغة باللهجة ومعرفة الانتماء من خلال لهجة معيّنة ولغة مجتمع خاصة به.

إنّ ما تعنى به اللّسانيّات القضائيّة هو جانب اللّغة القضائيّة والتّواصل في السّياق القانونيّ، فكما تدرس اللّسانيّات التّطبيقيّة تطبيق معطيّات اللسانيّة النّظريّة لاكتساب اللّغة وتعلّمها في مجال اللّغة تقوم اللّسانيّات الجنائيّة على دراسة هذه القواعد والمعطيّات في مجال القضاء في سياق مهني يبدأ من مدوّنة جاهزة للتحليل لأجل استثمار

[1] – ينظر: اللّسانيّات الجنائيّة، صالح العصيمي، ص 22.

الأداء اللّغويّ في حلّ القضايا الجنائيّة بتبرئة متهم بأدلة لغويّة أو علامات تواصليّة لتثبت أو تنفي ذلك.

1 . 1 العلاقة بين اللّغة والقضاء: هناك علاقة متآخيّة بين اللّغة والقانون، والقانون وسيلة لاستظهار الحق وتحقيق العدالة، وهي علاقة نسبيّة، لأن اللّغة تعبّر عن سلوكيّات وأنماط التّفكير الإنساني وكاشفة عن سلوكيّاته وأخلاقه وثقافته.

الكلمة بمكوّناتها الصوتيّة وصيغتها الكتابيّة لها قوة كاشفة؛ حيث قيل تكلّم حتى أراك، وجعل اللسان دليلا على الفؤاد قال تعالى:﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا (79)﴾.[1] [سورة الأنبياء].

إنّ اللّغة مرآة عاكسة لأفكار الشّخص، فاللّغة وسيلة من وسائل الكشف عن الجريمة وتحقيق العدالة، فهي ممزوجة مع حقل الدّراسة القانونيّة، والعدالة تبدأ بالكلمات ومجموعة الوسائل المستعملة لصياغة الأفكار القانونيّة في نصوص تشريعيّة تعيّن على تطبيق الحكم مع تحديد ماهيّة الفعل، فاللّغة هي القالب الذي يترجم الحكم القضائي والقوانين والتّشريعات والدّستور وغيرها وكيفيّة الحكم على مدى نجاعة هذه السّياسة المعلن عنها من حيث انسجامها ومطابقتها للمعايير الدوليّة أو بعدها عنها، وفاعليّة برامجها القانونيّة وجودة أسسها التّشريعيّة لا تكون إلا بواسطة الصّياغة المحكّمة من النّاحيّة الأسلوبيّة

[1] – سورة الأنبياء، الاية 79.

واللّغويّة.[1] فتتشكّل العلاقة البينيّة بين اللّغة والقانون من حيث أنّ ما يتعلّق بالقضايا أو القوانين أو الأحكام الجنائيّة قائم على عنصرين: عنصر العلم وعنصر الصّياغة، كيف ذلك؟ نقصد بالأوّل كل ما يتعلّق بموضوع القانون وتطبيقاته وتشريعاته وأحكامه، ولكن كيف تترجم هذه العناصر، تترجم عن طريق العنصر الثّاني ألا وهو الصّياغة في استظهار هذا القانون وما يحتويه من خلال التّعبير عمّا جاء فيه، وهي أساليب صياغته وصناعته، حتى يطبّق تطبيقا فعليا على نحو يحقق الهدف الذي يفصح عنه.

إذن؛ اللّغة ضروريّة في كل المجالات للتعبير عن الأفكار ولاسيما في التّشريعات التي تحتاج إلى اللّغة لصياغة القانون والمرافعة وكتابة القرارات والأحكام، فاللّسانيّات الجنائيّة تطبيق للقانون انطلاقا من المفاهيم اللّغويّة وحلّ كل المشاكل في القضايا الغامضة.

2 ـ تاريخ اللّسانيّات الجنائيّة: إنّ ما تشير إليه الدّراسات عن تاريخ ظهور مصطلح اللّسانيّات الجنائيّة أن أستاذ اللّسانيّات "جان سفارتيك" في دراسة الكلاسيكيّة بتحليله النّصوص وتسميته للعلم الجديد علم 1968م[2]؛ حيث دفع هذا الاصطلاح الجديد إلى مراجعة العديد

---

[1] – فن الصياغة القانونيّة، محمد الخليفي، صحيفة الرّاية، مقال منشور يوم: 2013/06/11م.

[2] – علم اللّغة القضائي، جون أولسون، تر: محمد بن ناصر العقباني، جامعة الملك سعود ط 2008، ص 10.

من التّصريحات واتّخاذ إجراءات وتدوين إفادات المشتبه بهم حسب ورودها حرفيا على السّنهم دون تغيير.

فما يذكر عن نشأة هذا العلم كان لمحاولات فرديّة في القرن التّاسع عشر ليتطوّر كعلم بتخصصاته ومجالاته في القرن العشرين، لتبدأ المعالجات في المجال القضائي والنّزاع المدني باعتماد اللّغة جزءًا من الأدلّة المتاحة أو كلّها بتحليل الأصوات والخطّابات ورسائل التّهديد، في عام 1994م جمع "كولتارد" بين مجالات متعددة في دراسة لغويّة مهمة كنظريّة الفعل الخطّابي وعلم المتون اللّغويّة وعلم اللّغة النّفسي[1]، وفي عام 1998م ظهرت دراسات "هاتلين" تركّز على كشف أصل المؤلف على أساس اعتبار الأسلوب يظهر كنمط ثابت من الخيارات المبتكرة بواسطة شخص واحد أو ما سمي فيما بعد بالبصمة اللّغويّة.[2]

ومع التّطوّر التّكنولوجي أسهم بشكل كبير في تقدّم هذا العلم وازدهاره والاعتماد عليه أكثر في المجال القانونيّ أي اللّغة وطريقتها للكشف عن الجريمة وتحقيق العدل ونشأت مراكز أكاديميّة متخصّصة في هذا المجال.

3 ـ اللّسانيّات الجنائيّة ومجالاتها: يتنوّع موضوع علم اللّغة الجنائيّ، ولكن مجالاته كما حدّدها المختصّون فتتمثّل فيما يلي:

---

[1] – طبيعة عمل عالم اللّغة الجنائيّ، عنتر صلحي عبد الله، ص 113

[2] – ينظر: اللّغة القانونيّة ومفرداتها، أحمد عبد الظاهر، مجلة الميزان، الإمارات العربيّة المتحدة، م 10، ع 116، جويليّة 2009م.

أ-لغة القانون: حيث يحاول تحليل النّصوص القانونيّة من خلال تحليل اللّغة المكتوبة والمنطوقة[1]، فاللّغة روح النّص القضائي وركن من أركان الثّقافة القانونيّة، فتحدد مجموعة من الالتّزامات والمحظورات ولغة الكلام التي تصدرها المحاكم ولغة القضايا والتّقارير القانونيّة ومذكّرات المحامين، قصد تحقيق المصلحة العامّة فتصاغ في شكل نصوص وهو ما يعرف بالصّياغة القانونيّة.

كما تدرس اللّسانيّات الجنائيّة الدّلالة المعجميّة للكلمات التي تصدر عن هيئات قانونيّة[2]، كالدّستور والأحكام الصّادرة عن القضاء وغيرها من الصّياغات القانونيّة التي تمثّل مضمون الحكم القانونيّ، أي فهم لغة القانون المكتوب، وفهم استخدام اللّغة في عمليّات الطّب الشّرعي والجنائيّ، مع تقديم الدّليل اللّغويّ.

كما يحلّل اللّغة تحليلا دقيقا ومنهجيّا لأحد الأشخاص الذين لهم علاقة بالدّعاوى القانونيّة لتضييق دائرة المشتبه بهم.

ب-رسالة التّهديد وتحديد هويّة المتّصل: عندما تتعلّق الجريمة بأشخاص غير محدّدين استعملوا التّهديد كوسيلة لتحقيق هدف معيّن فإنه يتم تحليل الأساليب اللّغويّة والصوتيّة لتحديد الخلفيّات الدّينيّة أو

---

[1] – اللّسانيّات القضائيّة في الوطن العربي، بلعربي نور الدّين، مجلة الأثر، ع 29، جامعة قاصدي مرباح، ورگلة، سنة 2017م.

[2] – ينظر: العلاقة بين اللّغة وعلم الجريمة، فاطمة بنت محمد عوض الشهري، مجلة كليّة اللّغة العربيّة، ع 35، سنة 2022م، ص 763.

الاجتماعيّة للمهدّد؛ حيث تساعد هذه التّحاليل على كشف هوّيّة المتّهم وفي حال وجود مجموعة من المشتبه بهم يتم تحليل الرّسائل باستخدام المقارنة بين لغة التّهديد والأساليب المكتوبة لكل شخص من المشتبه فيهم، يمكن الكشف عن الاشتراك في أساليب ورسائل لغويّة مشتركة خاصة بهم تصل إلى الحقيقة في أقل وقت وجهد ممكنين.

ج-تحليل الكتابة: حيث تعمل هذه الخطّوة على دراسة خط اليد للشخص والذي يعتبر جزءًا من مجموعة إجراءات اللّسانيّات القضائيّة حيث تكشف عن طريق الضّغط والسّرعة وزاويّة الخطّوط وانحناءاتها، والأمر ذاته ينطبق على الكلام والخطّاب حيث يتم الكشف عن درجة الصّوت من حيث النّبر والتّنغيم والارتفاع والانخفاض وغيرها من الخصائص الصوتيّة التي هي من مجالات اللّسانيّات الجنائيّة؛ حيث تزيد هذه المجالات من فاعليّة العمل الجنائيّ[1]، مثلا: كالتّردّد في الإجابة أو تكرار نفس العبارة أو العبارات القصيرة جدًا.

د-دراسة لغة المحكوم عليهم بالإعدام: حيث تكون لغتهم دليلا على براءتهم أو اعترافهم بالجريمة أو تصريحات عن كذب الشّهود والحصول على فديّة أو غيرها لادّعاء البراءة لجعلهم يشعرون بالذّنب وغير ذلك.

---

[1] – ينظر: علم اللّغة الجنائيّ، عبد المجيد عمر، المجلة العربيّة للدراسات والعلوم الأمنيّة، م 23، ع 45، الرّياض، السعوديّة، ص 277.

هـ-تحليل الرّسالة الانتحاريّة: ما تتميّز به هذه الرّسالة أنها تكون قصيرة جدا أقل من 300 كلمة[1] تتّسم بالوضوح والدقّة، مرسلة من مرسِل إلى مرسَل إليه معيّن؛ حيث يتم ذكره بشكل صريح بإرسال كلمات وعبارات بشكل خاص لعلاقة شخصيّة بينهما.

وفي كل المجالات وغيرها تستخدم اللّسانيّات كل معرفتها بنظام اللّغة ونظريّاتها وأصولها لإثبات أو نفي القضيّة المنسوبة للمتهمين ويقتضي هذا الأمر التّعامل مع كافة فروع اللّسانيّات الجنائيّة من قِبل عالم اللّغة الجنائيّ، وهو ما سنتناوله في هذا العنصر.

4 ـ فروع اللّسانيّات الجنائيّة: تتعدّد فروع اللّسانيّات الجنائيّة بتعدّد القضايا والتّحقيقات التي تحيط بالمتهم، وكيفيّة التّعامل مع القضيّة حتى تصل إلى الحقيقة عن طريق اللّغة، ومن تلك الفروع ما يلي:

أوّلا: علم الأسلوب الجنائيّ: هو فرع من علم اللّغة يختص بدراسة المواد المكتوبة والمنطوقة باستخدام تقنيّات علم الأسلوب القضائي للوصول إلى المؤلّف الحقيقي، غالبا ما يعتمد في قضايا الانتحال أو السّرقات الأدبيّة، فاللّغة وسيلة للكشف عن هويّة المؤلّف واختياراته وتأثيراته الخارجيّة.

ثانيا: علم اللّهجات: هناك لهجات متباينة ومختلفة في لغة واحدة، فيحاول علم اللّغة الجنائيّ التّركيز على الثّنائيّات والاختلافات بينها

[1] – العلاقة بين اللّغة وعلم الجريمة، فاطمة الشهري، ص 765.

للوصول إلى المنطقة الجغرافيّة المعيّنة أو البيئة الاجتماعيّة التي ينتمي إليها المجرم.

ثالثّا: تحليل الخطّاب: يهتمّ هذا الفرع بتحليل الأفكار والرّسائل التي يحملها الخطّاب، لتحديد كيفيّة تأثيرها على المستمعين وتحقيق الأغراض الدّعويّة.

رابعا: علم الصّوت الجنائيّ: يركّز هذا الفرع على دراسة أوجه الاختلاف والتّشابه بين التّسجيلات الصوتيّة، أي تطبيق المعلومات الصوتيّة على مواقف قانونيّة معيّنة تتضمن الكلام، وتحديد الحالة النّفسيّة للمتّهم انطلاقا من الخصائص الفيزيائيّة، وللبصمة الصوتيّة حضور قوي في البحث الجنائيّ لتحديد هوّيّة المتحدّث، ومع التّطوّر التّكنولوجي أصبح على الحسابات المصرفيّة فتح الأبواب والدّخول على الشّبكة العالميّة[1]، فتكون اللّغة معينا على تحقيق هويّة المتّهم أو المتحدّث حتى ولو أرسل كلمة واحدة، ليتم تحويل صوته إلى ذبذبات مرئيّة بواسطة أجهزة تحليل الصّوت.

رابعا: علم النّفس الجنائيّ: تعمل اللّغة القانونيّة على الكشف عن نتائج المعاينة النّفسيّة السّريريّة فيعمل الطّبيب النّفسيّ على تقييم الحالة النّفسيّة والذّهنيّة للمتّهم وقت الجريمة.

[1] – البيانات الحيويّة، البصمة الصوتيّة، منصور الغامدي، ص 25.

خامسا: تحليل الخطّاب: حيث يسعى هذا الفرع لفهم الرّسائل والمعاني التي يتضمّنها الخطّاب من تحليل للهيكل والتّرتيب ونوع العبارات المستعملة حتى يتم الكشف عن كيفيّة تأثيرها على المتلقّي وتحقيق أغراضه وأهدافه أي المرسل[1]، وإذا كان علم اللّغة العام يهتمّ بدراسة النّظام الذي تقوم عليه اللّغة دراسة علميّة موضوعيّة، فاللّسانيّات الجنائيّة تدرس النّص القانونيّ وتفسّره وتحيط بحدود تطبيقه من خلال فهم ومعرفة اللّغة التي كتب بها؛ حيث إنّ علم اللّسانيّات القانونيّة يسهم في فكّ الكثير من شفرات النّصوص والوقائع القانونيّة والأحكام القضائيّة والوصول إلى معانيها[2] وبالتالي فالوصول إلى كشف ملابسات الجريمة ومرتكبيها يكون من خلال التّحليل الفنّي للّغة والخطّاب المرسل.

من خلال كل تلك الفروع نجد أنّ عالم اللّغة الجنائيّ يستعين بنوعين من المواد اللّغويّة لمكافحة الجريمة والحصول على بيانات لغويّة تثبت براءة المتّهم أو إدانته، ويمكن حصرها فيما يلي:

الخطّاب المكتوب: الذي يتمثّل مثلا في رسائل التّهديد أو الاختطاف والانتحار، وهي الرّسائل الإجراميّة عموما، وكذا مقابلات الشّرطة مع المتّهمين ونسخ رسائلهم، فحص المواد النّصيّة إذا كان مؤلّفا أو لا، أو

---

[1] – علم اللّغة التّطبيقي وتعليم اللغات، عبده الرّاجحي، ص 28.

[2] – اللّغة القانونيّة ومفرداتها، أحمد عبد الظاهر، مجلة الميزان، وزارة العدل، الإمارات العربيّة المتحدة، السنة العاشرة، ع 16، جويليّة 2009، ص 23.

الرّسائل الهاتفيّة، ملاحظات مكتوبة بخط اليّد يلاحظ المختصّون اللّغة التي كُتِبت بها تلك الرّسائل من كلمات وجمل وعلامات ترقيم وكذا:

الخطّاب الشّفوي: أو ما يسمّى باللّغة المحكيّة وهو خطاب يستعمله المترجمون الشّفويون خلال مقابلة مثلا الضّحيّة أو الشّهود أو المشتبه فيهم والمجرمين، يحاول المختصّون الإحاطة بكل ما قِيل وكيف قيل؟ ولماذا قِيل؟ واللهجة والنّطق والتّردّد والسّرعة وغيرها من الضّوابط التي تؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة، مما يوفّر معلومات مفيدة ومختصرة بأقلّ جهد ووقت ممكنين.

5 ـ أساليب التّحليل اللساني الجنائيّ: يعتمد عالم اللّغة الجنائيّ عدّة أساليب لغويّة للوصول إلى لغز الجريمة بعد المرور على المستويّات الأربعة التي ذكرها "جون أولسون" من البدء بالتّعابير الشّائعة لكشف هوّيّة المؤلّف الأصليّ، مرورا إلى المفردات المستخدمة، فلكل متّهم أو مشتبه لغته الخاصة ومعجمه النّطق به، ثم تحليل الأسلوب والمراسلات الرّسميّة، ثم علامات التّرقيم والإملاء لأنها من اختصاص البعض دون البعض الآخر[1]، ويستعين عالم اللّغة الجنائيّ انطلاقا من هذه المستويّات بالأساليب التاليّة:[2]

---

[1] – اللّسانيّات الجنائيّة، صالح العصيمي، ص 156.

[2] – علم اللّغة القضائي، مقدّمة في اللّغة والجريمة والقانون، محمد بن ناصر الحقباني، سنة 2008، جامعة الملك سعود للنّشر العلميّ والمطابع، ص 62.

– مدى تكرار ورود اللفظة المعيّنة في سياقات النّص وتنوّع الألفاظ؛

– الألفاظ التي ترد مرّة واحدة في النّص ويسمّيها المختصّون الفرائد؛

– الجملة ومتوسّط طولها؛

– معادلات حساب الكثافة اللّفظيّة.

6 ـ مهمّة عالم اللّغة الجنائيّ: تشكّل اللّسانيّات مجالا بينيا معرفيا بين اللّسانيّات وفروع علميّة متنوّعة كعلم النّفس وعلم الاجتماع واللّسانيّات وغيرها، ومهمّة عالم اللّغة الجنائيّ هي تحليل الأدلّة اللّغويّة والاستعانة بتحليل الخطّاب المنطوق والمكتوب والتّداوليّة بهدف تحليل الأساليب والأدلّة تحليلا دقيقا، وفهم القوانين والعارضات والمستندات؛ حيث يقوم اللساني بملاحظة اللّغة المنطوقة وتحليل الأصوات ومقارنتها أثناء سماع الصّوت المسجّل وقت الجريمة أو قبلها للوصول إلى المتّهم الحقيقي؛ حيث يقوم بمراقبة التّحليل الطّبقي للمتحدّث حتى يصل إلى كافة المعلومات حول التّردّد والضّغط والنّبر والكثافة، ويصل إلى مدى صدق لهجة المتحدّث أو تقليده للهجة أخرى فيسعى الخبير اللساني الجنائيّ إلى توظيف خبراته اللسانيّة واللّغويّة لتمييز مقاصد المتّهمين والمشتبه بهم من خلال ما يلي:

– يسعى عالم اللّغة الجنائيّ إلى استخراج قرائن وأدلّة أو التّبرئة بتحليل الوثائق والنّصوص المكتوبة ومقارنتها بالمتّهمين من خلال ما

يقعون فيه من أخطاء لغويّة وإملائيّة، وعلامات الوقف وطول الجمل والكلمات، والاستعارة وتنظيم النّص وكل ما يخص اللّغة المكتوبة؛[1]

– السّعي إلى الوقوف على أهم الخصائص الفيزيائيّة للتسجيلات الصوتيّة للوصول إلى عمر المتحدّث أو المشتبه فيه وجنسه؛

– تحليل الفراغات حول العلامات التّجاريّة والملكيّة الفكريّة.

كل هذه المهام تتلخّص في المفاهيم الأساسيّة في علم اللّغة الجنائيّ والتي هي:

أوّلا: البصمة اللّغويّة أو الكلاميّة: هي الأثر الذي يتركه كلام الفرد أو سلوكه اللفظي وطريقته الخاصّة في التّعبير وكيفيّة أدائه للكلام ومميّزاته، أي كل الخصائص الصوتيّة والبصريّة والاجتماعيّة والنّفسيّة والثّقافيّة والدّلاليّة للّغة وأسلوب الشّخص مرتبطة بإحدى الدّعاوى القضائيّة، فيفهم اللساني الجنائيّ ويفسّر المعنى الموجود داخل الملفوظ اللّغويّ، لكشف سمات الفرد الكلاميّة الخاصة بطريقة علميّة، كرصد التّجاوزات النّصيّة للمشتبه فيه أو الشّهود ومراقبة الانحراف عندهم لتكرار صوت أو مخالفة ترتيب الجملة للتّوصّل إلى حلّ القضايا التي تكون اللّغة كجزء منها، والوصول إلى التّعرّف على شخصيّة المتّهم أو التّقرّب شيئا فشيئا منها، وتضييق دائرة الاتّهام؛ حيث تعتبر البصمة

[1] – علم اللّغة القضائي، مقدّمة في اللّغة والجريمة والقانون، محمد بن ناصر الحقباني، سنة 2008، جامعة الملك سعود للنّشر العلميّ والمطابع، ص 62.

اللّغويّة تقنيّة قانونيّة مستحدثة تعني سلوك الفرد اللفظي وكيفيّته المميّزة في التّعبير وطريقته في أداء الكلام وفقا للمميّزات الصوتيّة والتّعابير الاجتماعيّة والثّقافيّة والخصائص النّفسيّة في قاعة المحكمة[1]، فيتم من خلال البصمة كشف اللهجة أو تركيب لغوي مكرّر بصفة معيّنة، وهي عبارة عن أدلّة لغويّة في قضيّة جنائيّة، وتعتمد البصمة اللّغويّة في التّحقيق على الآليّات التاليّة:

المعجم الكلامي: بمعنى هو اختيار لاشعوري للكلام المعجمي والألفاظ المخزّنة سواء من المحور العمودي أم الأفقي.

الإيقاع الكلامي: من خلال العواطف والانفعالات الخاصة بالمتّهمين تتنوّع الأصوات في تنوّع مشاعرهم والتي تظهر في نتائج فيزيزلوجيّة.

التّركيب والتاليف اللّغويّ: كل شخص له سماته الخاصة في تركيب وتأليف الكلام كالتّكرار والتّقديم والتّأخير وغيرها.

الخاتمة: من خلال ما ذكرناه في العرض؛ نصل إلى نتيجة مفادها أنّ اللّسانيّات الجنائيّة حقل بيني مهم في الدّراسات الحديثة وهي فرع حديث من فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة، تقوم على إثبات هوّيّة المتّهم أو تبرئته من خلال التّحليل العلميّ للأدلّة اللّغويّة الجنائيّة التي يمكن أن

[1] – البصمة الكلاميّة بين التّطبيقات القضائيّة الغربيّة والعربيّة، نور الهندي، عاصم لبنى عامر، مجلة دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، الجامعة الأردنيّة، م 47، ع 04، سنة 2020، ص 212.

توجد بشكل صوتيّ أو مكتوب، فتحلّل الخصائص الصوتيّة والبصريّة والاجتماعيّة معتمدة على علوم أخرى كاللّسانيّات النّصيّة وتحليل الخطّاب وأفعال الكلام، وعلم النّفس والاجتماع وغيرها، بحيث تعتمد على تتبّع الكلمات التي تستخدم في مسرح الجريمة صوتيّا أو مرئيا لكشف لغز الجريمة وإدانة المتّهمين من خلال أجهزة التّحليل الصوتيّ ومعالجة اللّسانيّات الصوتيّة لاستخدامها كأدلّة جنائيّة أو قانونيّة، وهي مفتاح يلعب عالم اللّغة الجنائيّ دورا مهما في إصلاح لغة القانون ومكافحة الجريمة، وإثبات هويّة الجاني من خلال تحليل علمي للأدلّة اللسانيّة الجنائيّة، كما يتجلّى مجال هذا العلم في علم اللهجات الذي يقوم على تحليل الجوانب اللّغويّة في النّصوص الجنائيّة من خلال البصمة الصوتيّة، وبالتالي فاللّغة في مجال القضاء والقانون تعتبر دليلا جنائيّا باعتبارها لغة قانونيّة تحتاج إلى الشّرح والتّبسيط وتعليم وتعلّم اللّغة القانونيّة بنوعيها وتوفير الأدلّة اللّغويّة.

إنّ عالم اللّغة الجنائيّ يستخدم كل نظريّات علم اللّغة وأصوله لإثبات البنيّات اللّغويّة مع أو ضدّ المتّهم، والتّعامل مع كافة مجالات وفروع علم اللّغة.

النّظريّات اللّسانيّة وآليّات استثمارها في مكافحة الجريمة

د. سعيدة رحامنيّة – د. صالح قبوج
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الملخص: ممّا لا شك فيه أنّ التّخصصات البينيّة وُجدت لضرورة معرفيّة وغايّات مهمة؛ لعل أبرزها وأسمى أهدافها الإسهام في خدمة المجتمع، وتخليصه من الأزمات والآفات التي يتخبط فيها؛ وهو ما تصبو إليه اللّسانيّات الجنائيّة بوساطة كشف ملابسات الجريمة، أو الحدّ منها من طريق اعتماد بعض المعطيّات اللّسانيّة، وهذا راجع إلى أنّ الجريمة قد تكون لسانيّة بحتة، أو أنّها ارتكبت بوساطة اللّسان – اللّسان وسيلة– ومهما كانت الظّروف والأحوال فإنّ للمعطيّات اللّسانيّة إسهامات في التّحقيقات الجنائيّة، وكشف ملابسات الجرائم؛ وبما أنّ الجريمة لا تخلو من التّواصل ومختلف الظّواهر الكلاميّة سواء كانت فرديّة أم جماعيّة؛ فمن الممكن القول: إنّ هناك تخصصات لسانيّة مهمة في التّحقيقات الجنائيّة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر اللّسانيّات الاجتماعيّة (sociolinguistique)؛ والتي تُسهم بمعطيّات لسانيّة تُسهل علينا معرفة هويّة الجاني الاثنوجرافيّة، أو طبقته الاجتماعيّة، أو منطقته الجغرافيّة وحدودها، دون أن ننسى أن المجرم حالة ارتكابه جرمًا ما يكون تحت ضغط نفسي رهيب يؤثر في طريقة كلامه وكيفيّة تواصله؛ وهو ما تقدمه لنا اللّسانيّات النّفسيّة أو التّداوليّة –الحجاج المغالطّ– بُغيّة التّملص من فعلته وتمويه المحقق وخداعه،

أمّا إن كانت الجريمة كتابيّة –تهديد، سب، شتم– سواء ورقيا أم إلكترونيا فإنّ الأسلوبيّة كفيلة بفكّ شِفرة هذا العمل الإجرامي؛ انطلاقا من معطيّات أسلوبيّة –البصمة الأسلوبيّة– وقد حدث ذلك مع بعض الرّسائل المصحوبة بجريمة القتل، وفي ضوء هذه المعطيّات والقضايا جاءت دراستنا الموسومة بـــ: **النّظريّات اللّسانيّة وآليّات استثمارها في مكافحة الجريمة**، وللإجابة على التّساؤلات الآتيّة: هل لتضافر التّخصصات اللسانيّة دور فعال في كشف ملابسات الجريمة؟ ولأي مدى يتحقق ذلك؟

الكلمات المفتاحيّة: التّخصـــصـــات البينيّة، المجتمع، اللّســـانيّات الجنائيّة الجريمة.

The title of intervention: The linguistic theories and their mechanisms of investment in crime fighting

Abstract: There is no doubt that interdisciplinarity exists due to cognitive necessity Knowledge for an important purpose, perhaps the most prominent of which is the name of its goal: contribution, contributing to serving society and relieving it from crises. And the scourges in which he is confused, which is what the criminal seeks to develop by

revealing the circumstances of the crime or reducing it from the date of adopting some linguistic data. This is due to the fact that the crime may be linguistic research or that it was committed by means of the tongue. The tongue is a means, and whatever the circumstances and conditions, linguistic data has contributions to the investigations. Criminal investigations and uncovering the circumstances of crimes, and since crime is not devoid of communication and various verbal phenomena, whether individual or social, it is possible to say that there are important linguistic specializations in criminal investigations, including, but not limited to, sociolinguistics, which includes linguistic data that makes it easier for us to know the ethnographic identity of the offender, his social classes, or his geographical area and its borders without forgetting that the criminal is the criminal in the event of his commission. A crime is when he is under terrible psychological pressure that affects the way he speaks and the way he communicates. This is an illusion presented to us by psychological or pragmatic

linguistics. The fallacious pilgrims wanted to evade his action and camouflage the right person and deceive him. However, if the crime was written, a threat, an insult, whether on paper or electronically, then the method is sufficient to decode this criminal act based on it. From the stylistic data, the stylistic fingerprint, this happened with some letters accompanied by a murder crime, and in light of these data and issues, our study, which is labeled as interdisciplinary studies and its impact in serving the criminal human societies, came as a model for answering the following questions: Does the collaboration of linguistic specializations have an effective role in uncovering the cirumstances of the crime, and to what extent will this be archieved?

Key-Words: keyboard, intersciplinary linguistics, society, criminal crime

1_المقدّمة: أضحت الدّراسات البينيّة استراتيجيّة مهمة جدا في الدّراسات الحديثة والبحوث العلميّة بمختلف تخصصاتها الإنسانيّة والاجتماعيّة وكذلك العلميّة خصوصا في ظل عجز مختلف هذه التّخصصات منفردة وأحاديّة في الإجابة على إشكالات عديدة فرضها

البحث العلميّ؛ ولما كان لتضـافر التّخصـصـات وتماهيها مع بعض يسـاعد على إيجاد حلول لهذه القضـيّة، مما دفع ببعض الباحثين إلى البحث عن هذا البديل للتمكن من إيجاد حلول تصـــل بهم إلى بعض من الإجابات الكافيّة الشّافيّة لأغلب هذه التّساؤلات، فكانت الدّراسات البينيّة خير ســـبيل إلى ذلك، وفي هذه الورقة البحثيّة ارتأينا إجراء دراســة تنظيريّة حول مفهومات مصـطلح الدّراسـات البينيّة، ونشـأتها وتاريخها وأهميتها، ثم التّطرق إلى المعوقات التي تحول دون التّحقيق الكلي والشّامل لأهداف هذه الدّراسات، وعليه: فما هي البينيّة حقيقة؟ وأين تكمن أهداف الدّراســـات البينيّة؟ وما المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها كليّة؟

2_ البينيّة نشأتها ودلالتّها:

1.2 مفهوم البينيّة لغة: لهذا المصـــطلح امتدادات في معجماتنا العربيّة القديمة حيث جاء في معجم لســان العرب لابن منظور "البين في كلام العرب ورد على وجهين: يكون البين الفرقة، ويكون الوصل؛ بان يبين وبينونة؛ وهو من الأضداد. وشاهد البين بمعنى الوصل.

قال الشّاعر:

لقد فرّق الواشين بيني وبينها... فقرّت بذاك الوصل عيني وعينها."
[1]

[1]: منظور ,ا(1956) .م. لسان العرب، درا صادر، بيروت، مادة بين، ص224.

وجاء في معجم الوسـيط: "البين ما بين القوم من القرابة، والصّـلة والمودة، أو العداوة، والبغضاء". [1]

فالبين في اللّغة هو التّباعد والتّنائي.

2.2 المفهوم الاصـــطلاحي: عرف مصـــطلح (البينيّة) تعريفات مختلفة وتحديدات متباينـة؛ إلا أنّنا نســـتطيع الانطلاق من تحديد مفهوماتها من البيئات الغربيّة التي نشـــأت وترعرعت فيها من نحو (ميتو نيســـاني) الذي يعرف البينيّـة بقولـه: "عمليّـة تفـاعل وتبـادل للمعارف بين تخصصات مختلفة وهو تفاعل قد يفضي إلى أن تتكامل التّخصصـات المتداخلة فتكون تخصصًا جديدًا، والبينيّة هي تضـايف يحدث بين مكونين أو أكثر يكون كل مكون منهما منتميًا إلى علم من العلوم أو تخصـــص من التّخصـــصـــات". [2] أما ادغار مورين (Edgar Morin) فيعرفها بقوله: "صـنف تنظيمي يقوم في صـميم المعرفة العلميّة، وتمارس في داخلها تقسيم العمل، وتخصيصه، ورغم وقوعه في كل أو مجموع علمي أكبر، إلا أنّه يميل بشكل طبيعي نحو الاسـتقلاليّة من خلال ترسيم حدوده واللّغة التي يسـتخدمها، والتّقنيّات التي يطورها أو يســتخدمها"[3]. البينيّة هي مصــطلح مســتحدث في

---

[1]: أنيس ,إ(1960) .م. عبد الحليم منتصر وآخرون، المعجم الوسيط، مادة البين، مصر، ص35.

[2] :Nissani, M. (s t). ; fruits, salads, and smoothies; a working définition of interdisciplinarity, p01

[3] :Morin, E. (1994). (sur l'interdisciplinarité) in roncontres transdisciplinaires, bulletin interactif du centre international de recherches

حضـارتنا العربيّة؛ إلا أنّها نشـأت وترعرعت في الحضـارة الغربيّة منذ منتصـف القرن العشرين؛ ومصـطلح بينيّة يقابل المصـطلح الإنجليزي (Interdisciplinary) المؤلف من مقطعين هما سـابقة تتمثل في (Inter) وتعطي معنى (بين) و(Discipline) وتُعنى بحقل معين من الدّراسة.

انطلاقا مما سـبق يتّضـح أنّ البينيّة "عمليّة تقوم على الجمع بين كفاءات أو أفكـار آتيّـة من ميـادين علميّـة أو فكريّـة مختلفـة لتحقيق هدف مشـترك وذلك بالتّوسـل بمقاربات مختلفة لمواجهة مسـألة بذاتها أو مشـكل بذاته". [1] ويكون التّضـافر عادة وفق منهجيّن: تفاعل بيني ضـــيّق؛ يقع بين الميادين العلميّة المتقاربة من نحو: الكيمياء، وعلم المادة أي الفيزيـاء...) بـالإضـــافـة إلى ذلك نجد المنظور التّكاملي يتجسد في العلاقات البينيّة التي تربط علم الإجرام بعلوم جنائيّة مهمة تفيده بنتائجها المتخصّـصـــة، وفي مقدّمة هذه العلوم: علم البيولوجيا الجنائيّة الذي يقوم على دراســـة الجوانب الوراثيّة للمجرم وذلك عن طريق فحوصـات مخبريّة تشـريحيّة تكشـف عن تركيبه العضـوي، وما يمسـه من خلل يكون سـببا في عمله (سـلوكه) الإجرامي، أضـف إلى

et études trasdisciplinaires; (ciret) n°2 Juin, 1994/ http://curet-transdisciplinarity.org/bulletin/b2c2.php.

مترجم من قبل المركز الدّولي للبحوث والدّراسات المتعددة والتّخصصات، وهو موجود في الموقع دون صفحة.

[1]: كاظم ,ح .ج(2013) .م. البينيّة، نشأتها ودلالتّها، مجلة جامعة الملك سعود للآداب، الرّياض مجلد 25، العدد 2، ص80.

ذلك علم النّفس الجنائيّ الذي يقوم على دراسة شخصيّة المجرم، وتأثرها بالمحيط الأسري والمجتمعي، وما ينتج عن ذلك من سلوكيّات انحرافيّة تجعل الشّخص يظهر عليه سلوك الإجرام. وتفاعل بيني واسع بين التّخصصات العلميّة المتباعدة، من نحو: علم التّشريح (الطّب) وعلم الصوتيّات (الأدب) يعمل علم التّشريح على تشريح الجهاز البلاغي ليتمكن علم الأصوات من معرفة مخارج الأصوات وصفاتها، فهذه العلوم تتفاعل وتتضافر فيما بينها لتكون وسيلة مهمة لدعم جهود بحثيّة لمواجهة مشكلات علميّة عديدة. ليس هذا فحسب فقد عرفت الحضارة الإسلاميّة بروز أعلام في مختلف الحواضر جمعوا بين المعرفة بالفلسفة والمنطق، والعلوم اللّغويّة، والأدبيّة، والدّينيّة، والفلك، والرّياضيّات، والطّب وعلوم الطّبيعة، فألفوا كتبا ورسائل علميّة في مجالات مختلفة مع شهرتهم في هذا المجال، والأمثلة عن ذلك كثيرة إلا أنّنا نكتفي نذكر: جابر بن حيان، ابن سينا ابن الهيثم والبيروني.

ونتيجة لهذا التّضافر والتّداخل بين التّخصصات نتج ما يعرف بالدّراسات البينيّة (Interdisciplinary Studies) متجاوزة بذلك فكرة التّخصصات الأحاديّة المغلقة.

فالدّراسات البينيّة "منهج يسهم في تبادل الخبرات البحثيّة والاستفادة من الخلفيّات الفكريّة والمناهج البحثيّة المختلفة بين الباحثين في إطار مفاهيمي ومنهجيّ شامل يساعد على توسيع إطار دراسة الظّواهر والمشكلات، وتقديم فهم أفضل لها؛ الأمر الذي يؤدي في نهايّة

المطاف إلى الخروج بنتائج دقيقة وتقديم حلول نافعة قابلة للتحقيق".[1]. وعليه فتبادل الخبرات والمناهج والنّظريّات بين التّخصصات المختلفة يُسهم في إيجاد حلول عديدة لتساؤلات علميّة مختلفة.

كما أنّ الدّراسات البينيّة "تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة الرّائدة أو العمليّة التي يتم بموجبها الإجابة على بعض الأسئلة أو حلّ بعض المشكلات أو معالجة موضوع واسع جدا أو معقد جدًا يصعب التّعامل معه بشكل كافٍ عن طريق نظام أو تخصص واحدٍ".[2] ومثال ذلك: اللّسانيّات الحاسوبيّة فهي مجال بيني حديث نشأ جراء التّلاقح المعرفي والمنهجيّ الذي فرضته الحاجة إلى حل مشكلات معرفيّة تتصل بحوسبة اللّغة في مختلف مستويّاتها؛ وهي المشكلات التي لا يستطيع أحد هذين المجالين معالجتها بمفرده، مما دفع باللسانيين إلى اقتراح نظريّات لسانيّة واصفة ومفسرة للّغة تستجيب لمتطلبات البرنامج الحاسوبي الذي بدوره يحتم تكييفه وفق مقتضيّات تلك النّظريّات اللسانيّة، فيحدث بذلك تفاعل إيجابي ينعكس أثره على حوسبة اللّغة في مجالات مختلفة: التّرجمة الآليّة أو العلاج الآليّ للّغة أو الكلام، أو تعليم اللّغة بالحاسوب، أو حوسبة المعاجم

---

[1]: الواعدة ,(م .م(2017) .م. الدّراسات البينيّة، 1438هـ، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرّحمن ص06.

[2]: أمين ,ع .ع (2012) .م. الدّراسات البينيّة، رؤيّة لتطوير التّعليم الجامعي، النّدوة السعوديّة الأولى لعلوم الأرض، جامعة الملك عبد العزيز، السعوديّة، ص20.

وغير ذلك. [1] وعليه فإنّه يتبين أنّ الدّراسات البينيّة نوع من البحث المعرفي لظاهرة ما، تثير تساؤلات علميّة عديدة لا يمكن لتخصص واحد منفرد الإجابة عنها؛ وهذا ما يسوغ للباحثين الاستنجاد بالمنظور البيني بين التّخصصات لحاجتهم الملحة لها بسبب عجز كل تخصص لوحده عن صوغ إجابات شافيّة كافيّة.

3_ المرجعيّات المعرفيّة للفكر البيني في الثّقافة الغربيّة: هناك ملحوظات أساسيّة تستوجب الانطلاق منها قبل معاينة ما يتموضع كمرجعيّات معرفيّة للفكر البيني، وربما أبرز هذه الملحوظات إلزاميّة ظهور دعوات متكررة ومختلفة من قِبل باحثين غربيين إلى التّكامل والتّداخل المعرفي بين التّخصصات والعلوم، والنّظريّات موازاة مع تطور فلسفات العلوم.

ومن المعروف أنّ أبرز معالم التّأسيس للفكر العلميّ البيني جاء من عقلانيّة ديكارت، التي كانت بمثابة النّموذج العلميّ خلال القرن السّابع عشر؛ وهو نموذج تأسس انطلاقا من محاولة ربط همزة وصل بين الفكر الرّياضي الدّقيق بالفكر الفلسفي، ونما وتطور هذا التّوجه ليصبح صالحا لتناول قضايا علميّة ومعرفيّة عديدة. [2] لكن هذا التّوجه العلميّ لم يصمد طويلا بل بدأ نوره يأفل شيئا فشيئا بسبب

---

[1]: يوسف ,ح .ب(.د .ت.)،مفاهيم وتطبيقات في اللّسانيّات الحاسوبيّة، مركز الكتاب الأكاديمي ص:9.

[2]: ديكارت(1987) .م. رؤيّة، حديث الطريقة، تر: عمر الشاوي، ج1، دار المعرفة للنّشر ص05_45.

الاختلافات الواضحة بين مبادئ الفلسفة، ومبادئ الفكر الرّياضي، ليركن جانبا تاركا المجال لاستراتيجيّات جديدة مثل التي ارتبطت بالنّزوع الاستقرائي الذي تبناه (فرانسيس بيكون) في تصوره المنهجيّ، عن طريق كتابه "الأورغانون الجديد" إذ عمل (بيكون) في هذا المشروع على تجاوز عقلانيّة ديكارت لأجل إبراز تصوره الاستقرائي، وهذا النّموذج يعد أول محاولة مهمة لوضع منطق استقرائي خلافا للمناهج السّابقة. [1] تقوم هذه النّزعة على كون العلم ينطلق من ملحوظات، يتم صوغها في نظريّات متعددة وفق قوانين علميّة مرورا بالتّجربة العلميّة، وهذا التّوجه العلميّ عرف اهتماما واسعا وأحيط بقدسيّة واسعة، باعتباره النّهج العلميّ التّجريبي الذي ينبذ الذّاتيّة والإيديولوجيّات ومختلف الأديان، وأذرع التّسلط والتّعسف التي مارستها الإمبرياليّة الغربيّة على باقي سكان العالم.

على الرّغم من أهميّة هذا التّوجه العلميّ التّجريبي إلا أنّه عرف انتقادات عديدة، وتعرض لهجومات شرسة من قِبل معاديه وتشكيكات متكررة في مباحثه، ومبادئه، غير أنّه بقي يمثل التّوجه العلميّ المهيمن على السّاحة الفكريّة والعلميّة إلى غايّة نهايّة القرن التّاسع عشر وبدايّة القرن العشرين.

ظل الفكر العقلاني مهيمنا على السّاحة البحثيّة وإنتاج المعرفة عند الغربيين، واتّفق العلماء على اعتبار العقل سلطان على الفكر

---

[1]: جيليز ,د(2009) .م. فلسفة العلم في القرن العشرين، تر: حسين علي، ط1، التّنوير للطباعة والنّشر، لبنان، ص93.

الإنســـاني، ولعل هذا يمثل البذرة الأوّلى في بروز الفكر البيني الذي ظهر عن طريق جهود الفيلسوف النّمساوي فيير ابند.

4_ أهداف الدّراسات البينيّة وأهميتها: بدأت الدّعوة إلى الدّراسات البينيّة باعتبارها آليّة جديدة لأجل الإجابة على تساؤلات علميّة عديدة معقدة، عجزت الدّراسات المتخصّصة الأحاديّة المغلقة عن الإجابة عليها، فأضحت الحاجة ملحة لمثل هذه الدّراسات، وهذا راجع لعوامل عديدة نجملها فيما سيّاتي:

_ تحاول الدّراســـات البينيّة الإجابة عن أســـئلة عالقة بفعل التّشارك بين التّخصصات؛

_ تعد الدّراسات البينيّة أفضل استراتيجيّة بحثيّة يتم عن طريقها تجاوز فكرة المركزيّة الهامشيّة التي ما فتئت سائدة في فترة محددة في التّخصـــص إلى فكرة التّجاوز؛ أي تجاوز التّخصـــص الواحد إلى التّفاعل بين تخصصين أو أكثر؛

_ عملت الدّراســات البينيّة على دمج المعارف عن طريق ربط المدراس الفكريّة، والتّخصصات العلميّة، ونتج عنه إزالة الحواجز بين التّخصصات وتحقيق التّكامل والوصول إلى رؤيّة شاملة متكاملة؛

_ خلق المساواة والموازنة بين مختلف التّخصصات وفق مبدأ (رفض الاختزال المنهجيّ) لأجل إزالة الفجوات بين التّخصـــص، والآخر لأجل تقريب المعارف مع احترام خصوصيّات كل تخصص؛

_ تتيح الدّراسات البينيّة في الجامعات والمؤسسات المختلفة بيئات حوارية بين تخصصات مختلفة لتوليد أفكار، ورؤى علميّة جديدة متسلحة بآليّات بينيّة مستحدثة من شأنها تطوير البحث العلميّ في مختلف المؤسسات؛[1]

_ تتسم الدّراسات البينيّة بالمرونة المنهجيّة والنّظريّة، كما تُسهم في دراسة مختلف الظّواهر والقضايا من كل جوانبها؛

_ تتّسم بالدقّة والجديّة، والعمليّة، والشّمول، والعموم، وتستخلص نتائج تطبيقيّة مهمة، وذات جودة عاليّة؛

_ تزيل الحدود بين التّخصصات، وتُلغي الحواجز والفواصل الفكريّة والمعرفيّة، والعلميّة بين مختلف التّخصصات العلميّة؛

_ تمنح فرصًا للباحثين لتبادل الخبرات، والمعارف، والمناهج العلميّة وكيفيّة تطبيقها على أرض الواقع، وكذلك الاستفادة من النّظريّات العلميّة المختلفة في تخصصات متنوعة، خصوصا في عصرنا الحاضر الذي أصبح فيه التّواصل يتم بطرق سهلة وبسيطة توفر الجهد والمال للباحثين. [2] وعليه فإنّ الدّراسات البينيّة لها أهميّة كبيرة خصوصا في عصرنا الحالي، بسبب كثرة العلوم وكثرة الأسئلة للتخصص الواحد الذي عجز عن الإجابة عنها.

---

[1]: اديّة ,خ .(د .ت.)، الدّراسات البينيّة، نحو استراتيجيّة بديلة في البحث العلميّ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانيّة، المجلد 14، العدد 2، 251_252.

[2]: بيومي ,م .س .(د .ت) . معوقات تفعيل الدّراسات البينيّة في العلوم الاجتماعيّة (دراسة ميدانيّة)، جامعة السلطان قابوس، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعيّة، ص133.

5_ معوقات الدّراســـات البينيّة: هناك عديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق كلي وشـامل لمسـاعي وأهداف الدّراسـات البينيّة أهمها:

_ المبالغة في رسـم الحدود بين التّخصـصـات انعكس سـلبيا على تفكير الإنســـان، وتوجيـه قدراتـه العقليّـة، والفكريّـة في تنـاول القضـايا، وحلّ المشكلات بشكل يتّسم بالشّموليّة والتّكامليّة، والانفتاح على مجالات المعرفة المتنوعة؛

_ أنّ أعضـاء الدّراسـات البينيّة قد عزلوا أنفسـهم عن صـميم مجال تخصـــصـــهم؛ حيث تركز الدّراســـات البينيّة على هامش التّخصـص، مما يقلل من سـمعة الأكاديميّ في عيون زملائه، ويقلل فرص بقائه في عمله؛

_ افتقاد الرّؤيّة الدّقيقة والمناسـبة لكيفيّة بناء الدّراسـات البينيّة بالجامعات نتيجة لضعف العلاقة بين الجامعات وسوق العمل؛

_ عدم كفاءة بيئة العمل اللازمة للعمل من خلال الدّراســـات البينيّة والدّراسات بصفة عامة؛

_ صعوبة النّشر العلميّ خصوصا في بعض التّخصصات؛

_ عدم وجود خارطة طريق للبحوث العلميّة لأعضاء الدّراسات البينيّة وضعف الاتصال فيما بينهم؛

_ معوقات تمويليّة؛ وذلك لأنّ العمل بالبحوث البينيّة يتطلب دعمًا ماديًا كبيرًا في الغالب لا يمكن توفيره، كي لا يكون حافزًا للباحثين للاشتراك معا من أجل تحقيق أهداف يسعون إليها؛

_ ضـعف نشـر ثقافة الاشـتراك في الأبحاث البينيّة، فلا يزال الكثير يجهل آليّات وأساسيّات العمل بها؛

_ قلة الاتصـال العلميّ لحضـور المؤتمرات والملتقيّات العلميّة خصوصا في مجال الدّراسة؛

_ قلة الخبرة في مجال الدّراسات البينيّة؛

_ عدم نشر التّجارب النّاجحة في مجال البحوث البينيّة واطلاع أفراد المجتمع ومؤسساته عليها؛ [1]هذه جلّ المعوقات التي تحول دون تحقيق دقيق وجيد للدراسات البينيّة على أرض الواقع.

تعد اللّسـانيّات النّفسـيّة من التّخصـصـات البينيّة المهمة؛ إذ إنّها تقوم على تداخل أكثر من تخصص غير أنّ المقام لن يسعفنا للحديث عن أهم الفروع المعرفيّة التي تسـهم في قيام اللّسـانيّات النّفسـيّة واشـتغالها؛ لأننا بصـدد الحديث عن اسـتثمارها في مجال اللّسـانيّات الجنـائيّـة التي تقوم هي الأخرى على تـداخـل التّحقيقـات الجنـائيّـة ومكافحة الإجرام مع شـتّى التّخصـصـات اللّسـانيّة ولكن قبل الحديث عن كيفيّة الاستثمار وآليّاته حري بنا توضيح ماهيتها واهتمامها.

5 مفهوم اللّسـانيّات الجنائيّة: هناك تعريفان للسـانيّات الجنائيّة أحدهما واسع والثّاني ضيق؛ يشمل الواسع ثلاثة مجالات فرعيّة: اللّغة المكتوبـة للقانون، والتّفاعل المنطوق في السّـياقات القانونيّة واللّغة بصـفتها دليلاً، بينما التّعريف الضّـيق يحصـر التّخصـص في اللّغة

[1]: الواعدة ,(م .م(2017) .م. الدّراسات البينيّة، 1438هـ، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرّحمن ص13،12.

وحدها. وبغيّة تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا الفصل سنتبنى التّعريف الضّيق ونركز عملنا على المتخصّص في اللّسانيّات الجنائيّة بوصفه خبيرا شاهدا، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن نوعين من الجريمة من حيث حضور اللّغة فيها؛ فنجد أن الجريمة قد تكون لغويّة من نحو السّب والشّتم أو التّهديد والقذف ويتوقف الاعتداء عند هذا الحد؛ فهذه جريمة لغويّة ارتكبها الجاني إماً تلفظا أو كتابة –رسائل ورقيّة أو رقميّة– أمّا النّوع الثّاني من الجريمة فيتمثل في القتل المسبوق بالتّرصد، الإرهاب، تجارة الأسلحة، تجارة المخدراتّ؛ فهذه الجرائم ليست لغويّة ولم تقتصر عليها بل إنّ اللّغة كانت أداة فيها، فتجارة الأسلحة أو المخدرات خطط لها بوساطة اللّغة قبل تنفيذها باستعمال رموز وكلمات متعارف عليها بين طبقات الوسط الإجرامي؛ وفي هذه الحالة تكون اللّغة دليل إدانة أو تبرئة.[1]

6_ اللّسانيّات النّفسيّة مفهومها واهتماماتها:

1.6 المفهوم: ميدان دراسي يقوم على تداخل عدة تخصصات – علم النّفس اللّسانيّات–تسعى إلى فهم كيفيّة اكتساب النّاس للّغة، وطرق استعمالها في أثناء التّواصل وما تعلق بها من حالات نفسيّة تتزامن بصفة ضروريّة مع الاستعمالات اللّغويّة؛ فهي تختلف تماما بين السّعيد والحزين، الخجول والجريء، الخائف... وآليّات تمثّل اللّغة

[1]: العصيمي، 2020م، ص22.

ومعالجتها في الدّماغ. [1] انطلاقا من المفهوم الذي تم إدراجه آنفًا يمكننا القول إنّ تأثر الاستعمالات اللّغويّة لدى المتكلم بالحالات النّفسيّة التي يعيشها يعد مجالاً خصبًا يمكن استثماره لخدمة اللّسانيّات الجنائيّة؛ خاصة إذا علمنا أنّ المجرم يكون في حالة نفسيّة تؤثر في تواصله في أثناء التّحقيق خوفًا من انكشاف أمره، دون أن ننسى احترافيّة المحقق الذي يمارس ضغطًا رهيبًا يسهم في تدهور حالة الجاني النّفسيّة؛ وهو ما يؤدي إلى ظهور بعض الاضطرابات الكلاميّة المؤقتة –حالة نفسيّة–نذكر منها:

2.6 التّلعثم: ممّا هو متفق عليه أنّ الحالات النّفسيّة تؤثر في المتكلم سواءً تعلق الأمر بالخجل–ظاهرة شائعة بين الحبيب ومحبوبته في أول لقاء– أم الخوف وهو ما نلحظه على الجاني في أثناء عمليّة التّحقيق؛ حيث إنّ تلعثمه يتزايد مع استمرار التّحقيق وتقدمه بل إنّه قد يتلفظ بعبارات غير مفهومة نظرا لخوفه الشّديد؛ وهو ما يؤدي إلى ظهور سمات صوتيّة تعود للأثر النّفسي (الخوف) وهو ما يصطلح عليه بـــ:

3.6 الصوتيّات النّفسيّة: يمكننا اعتماد هذا التّخصص لدراسة الخصائص الصوتيّة للاستعمالات اللّغويّة للجاني في أثناء التّحقيق؛ حيث إنّه قد يكون كلامه حافلاً بالأصوات المهموسة بينما الأصوات

---

[1]: كيونز ,إ .ف (2018) .م. أسس اللّسانيّات النّفسيّة، إيفام فيرنانديز، هيلين سميث كيرنز، تر: عقيل بن حامد الزماي الشمري، دار جداول للنّشر والتّوزيع، بيروت لبنان، ط1، ص19.

المجهورة تكاد تنعدم أو تكون معدومة؛ وهذا يوحي بموقف الضّـــعف والانهيار الذي يعيشــه المجرم ممّا يدفع المحقق إلى ممارســة ضــغط أكبر علّه يظفر باعتراف الجاني خاصـــة في حالة عدم توفر أدلة كـافيّـة للإدانـة أو غيـابهـا تمـامًـا؛ وهو مـا يفرض الحـاجـة الملحـة والضّرورة القصوى للاستعانة بخبير لغوي في أثناء التّحقيق.

4.6 الآثار النّفســيّة في الحركات والتّصــرفات: إذا كانت للحالة النّفسـيّة أثر في الاسـتعمالات اللّغويّة فإنّها من دون أدنى شـك تؤثر في حركات الجاني وتصــرفاته؛ فلو اتفقت أنت وصــديقك على موعد في السّاعة العاشرة وتأخرت عن الموعد المحدد بساعة أو أقل، وعند قدومك رأيت صــديقك المنتظر يخطو خطوات ذهابا وإيابا وهو يتأمل حذاءه دون رفعٍ راسـه، أو يلكم الجدار؛ فاعلم أنّه منزعج نظرا لتأخرك عن الموعد حتى وإن لم يصرح بذلك.[1]

انطلاقًا من المثـال الآنف ذكره –نموذج حي من المجتمع–يمكن القول: إنّ بعض الحركات والتّصـــرفات ما هي إلاّ تعبير عن حالة نفســـيّة معينة (فرح، حزن، قلق، خوف) وبما أنّ هذه الحركات تعد رموزًا وإشــارات؛ فهي لا تدخل ضــمن اهتمامات اللّســانيّة لكن يمكن دراســـتها وتحليلها باعتماد السّـــيميائيّات كونها تهتم بالرّموز اللّغويّة وغير اللّغويّة، وبما أننّا سـندرس حركات ورموزًا تمّ إنتاجها تعبيرا عن

[1]: ينظر: رضا. ب، (د. ت)، اللّسانيّات النّفسيّة مفهومها ومجالاتها، المزهر أبحاث في اللّغة والأدب، ع4، ص10.

حالة نفسيّة معينة يمكن الاصطلاح على هذه الدّراسة بـــــــــــــــ: السّيميائيّات النّفسيّة –تأسيا باللّسانيّات النّفسيّة–.

إذا كانت لغة الجاني خاضعة لحالتّه النّفسيّة فإنّ هذا يقودنا حتما إلى ظهور علامات وأداء حركات تعكس قلقه وخوفه؛ من نحو عض الأصابع تعبيرًا عن ندمه، أو قطع أظافره بوساطة أسنانه تعبيرا عن القلق؛ وكلّما ازدادتْ حدة التّحقيق وتقدم ومارس المحقق ضغطًا أكبر ازدادتْ الرّموز وتظافرت؛ فتجده يمسك رأسه بيديه أحيانا، ويشبك أصابع يديه أحيانًا أخرى وتحريك رجليه باستمرار، أو طأطأة الرّأس وتفادي النّظر إلى المحقق، وقد يصل القلق والخوف إلى ابعد الحدود فيصل الجاني إلى التّعرق؛ وكل هذه الحركات –رموز سيميائيّة– تعكس الحالة النّفسيّة لمرتكب الجريمة؛ وهو ما يمكن استثماره في التّحقيق خاصة إذا انعدمت أو قلّت الأدلة والقرائن الماديّة التي من شأنها إثبات إدانته فهل يعقل أن يتعرق أو يعض أنامله شخص بريء لا علاقة له بالجريمة من قريب أو بعيد؟.

إنّ كلامنا هذا لا يعني أنّنا نهدف إلى إلغاء الأدلة والقرائن الماديّة وإلغائها في عمليّة التّحقيق؛ فلكل منها دور مهم في إثبات هويّة المجرم أو اكتشافها، وهو ما يدفعنا إلى ضرورة الإقرار بأهميّة تظافر هذه التّخصصات واستثمارها في عمليّات التّحقيق بوجود خبير لغوي أو أكثر في غرفة التّحقيق إلى جانب المحققين الذين اعتدنا حضورهم.

7_ التّداوليّة واللّسانيّات الجنائيّة ايّة علاقة؟

قبل الإجابة عن السّـــؤال المطروح حري بنا الحديث عن مفهوم التّداوليّة على الرّغم من صعوبة تحديد مفهوم شامل جامع لهذا الحقل المعرفي؛ كونه تشـــرّب عدة مناهل معرفيّة عند نشـــأته ونال اهتمام الباحثين من مختلف التّخصصـات، ممّا يجعل تقديم مفهوم دقيق يلّم بهذا الحقل المعرفي من جميع جوانبه أمرًا غايّة في الصّـــعوبة لكن سنكتفي بما يخدم مجال دراستنا بالتّركيز على البعد اللّساني التّواصلي وما يحكمه من سياقات خارجيّة؛ حتّى يتسنى لنا الإجابة عن السّؤال المطروح.

1.7 مفهوم التّداوليّة: دراســة اللّغة في أثناء اســتعمالها؛ بالنّظر في الخطّابات اللّغويّة التي ينتجها المتكلم مخاطبًا المتلقي في ظروف مقاميّة تختلف وتتعدد بتعدد السّـــياق الذي يحكم العمليّة التّواصـــليّة ويضبطها، ومحاولة الكشف عن الوظائف التّواصليّة للخطاب المنتج، ومعرفة مقاصـــد المتكلم والآثار المترتبة عن ذلك. [1] بعد الحديث عن مفهوم التّداوليّة قد تتجلّى بعض الوشـــائج التي تربطها باللّســـانيّات الجنـائيّـة؛ حيـث إنّهـا تهتم بـالتّحقيق في الجرائم المرتكبـة بغيّـة إدانـة الفاعل وتبرئة من لا صـلة له بها، ومن غير المعقول تصـور تحقيق دون تواصل بين المحقق والمتهم؛ ممّا يعني أنّ العمليّة التّواصليّة تتم في ســـياق معين (التّحقيق) حيث تكون خاضـــعة لظروف متعددة

[1]: خليفة بوجادي(2012) .,ص55، 56، 57.

ومتنوعة تســـير الخطّاب وتحدد طبيعته؛ وهو ما يدفع المحقق إلى الضّـــغط على المجرم للاعتراف لكنه يحاول الافلات من ذلك بإنتاج خطابات محكومة بموقفه الذي يعيشـــه؛ إذ إنّه يحاول نفي التّهم عن نفسـه بمختلف الطّرق حتّى وإن كان هو مرتكب الجريمة بتقديم حجج وبراهين يراها صـــحيحة لكن تأملها وتحليلها يدفع إلى تســـميتها بالحجاج المغالطّ أو السّفسطة اللّغويّة حيث، يلجأ إلى مغالطّات كثيرة لعلّ أبرزها:

2.7 سفسطة تجريح الشّخص Against the man: تعد هذه المغالطّة من أشهر السّفسطات على الإطلاق، وتسمى باللاتينيّة (Ad Hominem) أي مواجهة الشّـــخص أو تجريحه؛ وتقوم هذه السّـفسـطة بوجهين: حيث تتمثل الأوّلى في رفض الفكرة المعروضـة بحجة اتصافها ببعض الخصال غير المناسبة، أمّا الثّانيّة فتتمثل في دعوى خضـوعه لظرف خاص يسـيره ويضـطرهّ إلى التّسـليم بصـدق الفكرة والدّفاع عنها؛ ونجد المحاور يعمد في البدايّة إلى الهجوم على هذا الشّـــخص، وإبراز بعض العيوب (فكريّة، خلقيّة ...) أو الظّروف الخاصـة التي تحكمه، ثم ينتقل بعد ذلك إلى الادعاء بصـريح العبارة، أو الإيماء والإشارة ضمنيًا إلى أنّ العيب المذكور ينطبق على فكرته[1] ؛ وتتجلى هذه السّفسطة فيما يلي:

يخاطب المحقق (س) المجرم (ع) ما سبب ارتكابك الجريمة؟

[1]: الرّاضي الاستربادي.(2010) .، ص20،19.

يبدأ المجرم (ع) بالمغالطّة قائلاً: تقول هذا لأنك لا تعرف عني شـــيئا؛ ولو كنت تعرفني فعلاً لما تجرأت على اتهامي بهذا الفعل الشّـنيع، لكن يبدو أنّك لا تعرفني فعلاً؛ وكأن لسـان حال (ع) يومئ للمحقق بـأنّـه طيب لا يجرؤ على ارتكـاب الجريمـة لكن المحقق لا يعرفه؛ وبهذا يتهجم ضـمنيا على المحقق كونه أسـاء الظّن به وشـكّك في أخلاقه ممّا يعني أنّ التّهمـة الموجهـة إليه باطلة كونها مبنيّة على ســـوء الظّن (تجريح المحقق أخلاقيا) وهو ما يمهد لإبطال قضـــيّة المحقق وإثبات صدق قضيّة المجرم من طريق سفسطة التّجريح.

3.7 سفسطة المآل Consequences of belief: تقابل هذه السّفسطة المسلك الحجاجي المسمى في اللّاتينيّة بـــــــــــــ: (Argumentum ad consequentiam) وتقوم هذه السّفسطة على التّماس صـــدق الفكرة أو كذبها انطلاقا من النّظر في نتائجها؛ فقبولهـا يعتمـد على النّتـائج المترتبـة؛ فـإن تم تصـــديق الفكرة (ج) والتّسليم بها فإنّ نتائجها إيجابيّة، وإن تمّ رفضها واعتبارها كاذبة؛ فهذا يعني أنّ نتائجها سـلبيّة. قد ترد هذه السّـفسـطة على صـور مختلفة نكتفي بذكر ما يخدم مجال حديثنا:

(س) قضـيّة صـادقّة لأن عدم قبول صـدق (س) يؤدي إلى نتائج وخيمة.[1]

تتجلى سـفسـطة المآل بالصّـورة الآنف ذكرها بشـكل صـريح في المثال المذكور أدناه:

المحقق يخاطب المجرم: لم قمت بقتل جارك؟

المجرم يرد قائلاً: ماذا أنا أقتل؟ كيف أقتل؟ هل أقتل لأســـجن وأترك عائلتي لوحدها تعاني وســـط مجتمع الذّئاب؟ ثمّ إنّ القتل إثم عظيم حرمه اللّه وتوعد فاعله بعذاب أليم.

في رد المجرم تجسـيد واضـح لمغالطّة المآل؛ حيث إنّه قدم حججا دامغة تؤكد عقوبـة جريمـة القتل وعواقبها في الدّنيا والآخرة مشـــيرا بصـفة ضـمنيّة إلى أنّ علمه بهذه العواقب الوخيمة وإدراكه لها يمنعه من ارتكاب الجريمة ويردعه؛ رغبة منه في صـرف نظر المحقق عنه ومحاولة تبرئة نفسه بوساطة هذه المغالطّة.

4.7 سـفسـطة الاسـترحام Appeal to pity: تسـمى في اللّاتينيّة (Ad Misericordium) وهي قائمـة على اســـتدعاء الرّحمة والشّفقة بغيّة قبول صدق الفكرة؛ حيث يعمد صاحب الرّأي إلى إبراز الأحوال المتعلقة بـه والباعثة على الشّـــفقة، ليحاول التّأثير في المتلقي لقبول رأيه وتتمثل صورتها بشكل عام في المثال الآتي:

---

[1]: الرّاضي ,ر(2010) .م. ص28،27،26./ وينظر: عزيز. ك، (2021)، سيكولوجيّة اللّغة واللّسانيّات المعاصرة دراسة في مبادئ البحث اللّغوي النّفسي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، ع2، مج13، ص452 إلى 454.

سعد يعرض القضيّة أو القضايا (ك) في سياق الدّفاع عن الفكر (ز) سعيا لخلق الشّفقة واستعطاف المخاطب.[1]

يمكن الوقوف على هذا النّموذج في خطاب المجرم في غرفة التّحقيق بصفة هائلة وهو ما يسوغه المثال الآتي:

يبدأ المحقق بمسألة المجرم: هل تعلم سبب تواجدك معنا؟

المجرم: لا؛ لكن ما سبب تواجدي هنا؟

المحقق: هناك أدلة تثبت سطوك على منزل السّيد (د)

يرد المجرم قائلاً: ماذا أنا أسرق؟ لست من هذا النّوع أنا إنسان أحترم الجار وأحسن إليه، وحريص على الصّلاة وتأديتها جماعة خصوصًا صلاة الصّبح، كما أحب الفقراء وأساعدهم بما تيسر من صدقات –مجموعة من القضايا–لإثبات صدق القضيّة (ج) والمتمثلة في براءة المجرم بوساطة استعطاف المحقق ومحاولة استرحامه (إثارة الشّفقة)

من غير المنطقي الإقرار أنّ شتى العمليّات التّواصليّة المتعلقة بالجريمة سواء تعلق الأمر بالتّحقيق أم ملابسات ارتكاب الجريمة وظروفها تكون شفهيّة فقط؛ بل إنَّ التّواصل قد يكون كتابيا خصوصا ما تعلّق برسائل التّهديد أو تحرير رسائل انتحار زائفة رغبة في إبعاد الشّبهة عن المجرم، وتمويه السّلطات الأمنيّة؛ وهو ما يتطلب حضور

[1]: المصدر نفسه. ص29.

خبير لغوي ملم بأهم القضايا المتعلقة بالنّصوص الكتابيّة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

8_ علامات الوقف: لا وجود لنص مكتوب دون علامات وقف، غير أنّ وضع هذه العلامات يختلف من شخص لأخر؛ ممّا يجعل منها بصمة أسلوبيّة وعلامة فارقة تميز بين النّصوص وكتابها وهو ما يمكن استثماره لخدمة اللّسانيّات الجنائيّة؛ فلو أخذنا على سبيل المثال أنّ روائيا متمكن من ناصيّة اللّغة وقواعدها تعرض للقتل بطريقة بشعة، وبعد بحث عناصر الشّرطة العلميّة عن أدلة وقرائن تخدم التّحقيق عثروا على رسالة توحي بانتحار المبدع، لكن بعد عرض الرّسالة على خبير لغوي؛ راودته بعض الشّكوك أنّ الرّسالة لم تكن مكتوبة من قبله نظرا لوجود بعض الأخطاء الإملائيّة، وعدم احترام علامات الوقف وإدراجها وفق ما يقتضيه النّص، فلجأ الخبير إلى مقارنة الرّسالة بنص من نصوصه ليتأكد أنّ الرّسالة كتبت لصرف نظر السّلطات الأمنيّة عن الجريمة؛ وكما أكد الخبير نفي علاقة المقتول بكتابة الرّسالة سيتمكن من الوصول إلى كاتبها والقاتل باعتماد علامات الوقف والأخطاء الإملائيّة التي اعترت رسالة الانتحار المزيفة، أمّا إذا كانت الرّسالة خاليّة من الأخطاء اللّغويّة كُتبت بأسلوب راق، والتّزام بعلامات التّرقيم؛ فإنّ الأمر يفتح الشّكوك حول إمكانيّة ارتكاب الجريمة من قبل مبدع أخر بدافع الغيرة، أو الخشيّة على مكانته الأدبيّة. الأمر الذي يدفع الخبير إلى البحث عن الفاعل عن طريق دراسة بعض المظاهر الإبداعيّة لعلّ أبرزها:

9_ البصمة الأسلوبيّة: لكل كاتب أو مؤلف بصمة أسلوبيّة تميز نصه عن سائر النّصوص المكتوبة؛ فإذا كانت نصوص العقاد تكتسي صبغة أسلوبيّة تميزها عن نصوص طه حسين، وقصائد المعري كذلك تتميز عن قصائد المتنبي نظرا لاختلاف البصمة الأسلوبيّة وتميزها؛ والأمر نفسه بالنّسبة لرسائل التّهديد أو رسائل الانتحار الزائفة كونها تختلف من مجرم لآخر بسبب اختلاف البصمة الأسلوبيّة.

تنتج بصمة الفرد الأسلوبيّة؛ أي طريقته المخصوصة في التّكلم، كما قال هيدغر "عن طبقات الرّغبة واللاوعي".[1]

فلبّ الشّخص ينبثق عن طريق لغته، باعتبار اللّغة تعبر عن اللاشعور الفردي؛ حيث تنعكس فيها مختلف انفعالات الذّات، وصراعاتها الباطنيّة، وقد فصل في القول (جاك لاكان) قائلا: "إنّ اللاوعي هو منبع اللّغة الأساسي، وأنّ اللاوعي الإنساني مصمم كاللّغة له قوانينه وقواعد بناء عباراته وصفاته الجوهريّة، لذلك فهما صنوان، كما يؤكد علم النّفس اللّغويّ، فثمة اتحاد بين منشئ النّص

[1]: عبد السلام المسدي، الأسلوبيّة والأسلوب، ط3، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1982م ص63.

وأسـلوبه اللّغويّ بحيث لا انفصـال بينهما ولا انفصـال إلى الحدّ الذي يصبح فيه كاشفا عن مكنونات صاحبه، ومعبرا عن دخائله وخباياه".[1]

فاللّغة انعكاس لفكر صاحبها، وبلورة لمختلف المشاعر والأحاسيس الكامنة داخله؛ إذ تعدّ اللّغة أهم وسـيلة نكتشـف من خلالها أسـلوب الشّخص ونستجلي أبرز سماته اللّغويّة والأسلوبيّة.

10_ الخاتمة والنّتائج: توصلت هذه الدّراسة إلى النّتائج التاليّة:

_ تعد الدّراسات البينيّة استراتيجيّة بحثيّة علميّة حديثة مهمة لا يمكن للعلم الاستغناء عنها لما لها من أهميّة في البحوث العلميّة؛

_ إنّ الدّراسات البينيّة ذات أصول غربيّة إلا أنّ العرب قد تبنوها مؤخرا لما لها من أهميّة في وضع إجابات لتساؤلات عديدة لم يكن بإمكان التّخصص المنفرد الإجابة عنها بمفرده؛

_ بيّنت الدّراسات البينيّة أنّ هناك سبلًا مختلفة لأجل الوصول إلى الحقائق العلميّة بعيدا عن التّخصص الواحد المنفرد؛

_ اسـتطاعت الدّراسـات البينيّة تجاوز فكرة أحاديّة التّخصـص إلى فكرة التّفاعلات العلميّة التي تراعي التّكامل والتّضـافر بين العلوم والمعارف؛

---

[1]: فتح الله سليمان، الأسلوبيّة، مدخل نظري ودراسة تطبيقيّة، مكتبة الآداب، القاهرة، ص13.

_ رغم أهميّة الدّراسات البينيّة إلا أنّها لن تخلو من مشكلات علميّة جديدة، خصوصا إذا تبناها الدّراسون من منطقهم البحثي العلميّ، مما يؤدي إلى غياب مفهوم المنهج لديهم، فيغيبون مفهوم المنهج، وليس ببعيد أن يطالب بعضهم على أنّ البينيّة منهج جديد ويدعون إلى وضع مبادئ وأسس لها بعيدا عن بقيّة المناهج، وهذا ما ينتج عنه الوصول إلى النّقطة التي انطلقت منها الدّراسات البينيّة وعملت على هدمها وهي استراتيجيّة التّخصص؛

_ توفير الجهد والوقت المناسبين لهذه الدّراسات من قِبل الباحثين حتى يتمكنوا من تحقيق نتائج وأهداف أفضل؛

_ تحاول الدّراسات البينيّة الحديثة الإجابة عن أسئلة عالقة بفعل التّشارك، والتّضافر الحاصل بين هذه التّخصصات؛

_ سعت الدّراسات البينيّة إلى دمج المعارف والعلوم عن طريق ربط المدارس الفكريّة، والتّخصصات العلميّة، وتولد عن ذلك إزالة الحواجز بين التّخصصات، وتحقيق التّكامل، والوصول إلى رؤيّة علميّة شاملة، متكاملة؛

وعليه فالدّراسات البينيّة استراتيجيّة علميّة حديثة مهمة جدا تسعى لأجل تناول المشكلات العلميّة، المختلفة والأسئلة العلميّة المعقدة، وتعمل جاهدة لإيجاد حلول جذريّة لها؛

_ على أصحاب القرار إعطاء دفعة لمثل هذه الدّراسات لما لها من أهميّة قصوى في دفع عجلة العلم والمعرفة والتّطور، وانفتاح العلوم والتّخصصات بعضها على بعضها واستفادة بعضها من بعض.

11_ اقتراحات وتوصيّات ذات صلة:

_ على البـاحثين الإكثـار من الملتقيّـات والمؤتمرات العلميّـة المحليّة والدوليّة حول الدّراســـات البينيّة لمعرفة مدى أهميتها في البحوث العلميّـة المختلفـة، والتّواصـــل فيمـا بينهم لتعزيز خبراتهم والتّفاعل والتّعاون فيما بينهم؛

_ الاهتمام بالمدارس التي تبنت الدّراســات البينيّة ونجحت في الوصـول إلى نتائج علميّة، ومحاولة الاطلاع على الأسباب والعوامل التي جعلتها تنجح في مســعاها لتطبيقها على بقيّة التّخصــصــات الأخرى؛

_ على الدّول تشـجيع الباحثين وحثهم على الاهتمام بالدّراسات البينيّة لما لها من أهميّة في توجيه البحث العلميّ وتطويره؛

_ ضـرورة الاعتناء بمثل هذه الدّراسـات وتمويلها ماديا التّمويل الذي تستحقه، وتقديم الوسائل والإمكانات المهمة لهذه الدّراسات؛

_ توفير الوقت اللازم للاهتمام بمثل هذه الدّراسات؛

_ اهتمام رجالات العلم في كل التّخصـصـات العلميّة المختلفة (سواء تعلق الأمر بالعلوم الطّبيعيّة أم الإنسانيّة أم الاجتماعيّة) وإقامة علاقات بين مختلف هذه التّخصــصــات للوصــول إلى نتائج علميّة جديدة لم تكن من قبل في السّـــاحة العلميّة لأجل الحصـــول على إجابات عديدة لأسـئلة عديدة عجزت عن الإجابة عنها التّخصـصـات والعلوم المنفردة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم أنيس ,إ(1960) .م. عبد الحليم منتصـر وآخرون، المعجم الوسيط، مادة البين، مصر.
2. ابن منظور ,ا(1956) .م. لسـان العرب، درا صـادر، بيروت، مادة بين.
3. اديّة ,خ .(د .ت.)، الدّراسات البينيّة، نحو استراتيجيّة بديلة في البحث العلميّ، مجلة الآداب والعلوم الإنسـانيّة، المجلد 14، العدد 2.
4. أمين ,ع .ع (2012) .م. الدّراسـات البينيّة، رؤيّة لتطوير التّعليم الجامعيّ، النّدوة السّـعوديّة الأوّلى لعلوم الأرض، جامعة الملك عبد العزيز السّعوديّة.
5. بيومي ,م .س .(د .ت) . معوقات تفعيل الدّراسات البينيّة في العلوم الاجتماعيّة (دراسة ميدانيّة)، جامعة السّلطان قابوس، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعيّة.
6. جيليز ,د(2009) .م. فلسـفة العلم في القرن العشـرين، تر: حسين علي، ط1، التّنوير للطباعة والنّشر، لبنان.
7. ديكارت(1987) .م. رؤيّة، حديث الطّريقة، تر: عمر الشّاوي ج1، دار المعرفة للنّشر.
8. الرّاضي (2010)
9. عبد السّلام المسدي، الأسلوبيّة والأسلوب، ط3، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1982م.

10. عزيز. ك، (2021)، سيكولوجيّة اللّغة واللّسانيّات المعاصرة دراســـة في مبادئ البحث اللّغويّ النّفســـي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، ع2، مج13.

11. فتح الله سـليمان، الأسـلوبيّة، مدخل نظري ودراسـة تطبيقيّة مكتبة الآداب، القاهرة.

12. رضـا. ب، (د. ت)، اللّسـانيّات النّفسـيّة مفهومها ومجالاتها المزهر أبحاث في اللّغة والأدب، ع4.

13. كاظم, ح .ج(2013) .م. البينيّة، نشـأتها ودلالتّها، مجلة جامعة الملك سعود للآداب، الرّياض، مجلد 25، العدد 2.

14. كيونز, إ .ف (2018) .م. أسـس اللّسـانيّات النّفسـيّة، إيفام فيرناندیز هيلين سـميث كيرنز، تر: عقيل بن حامد الزماي الشّـمري، دار جداول للنّشر والتّوزيع، بيروت لبنان، ط1.

15. الواعدة, (م .م(2017) .م. الدّراســـات البينيّة، 1438هـ، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرّحمن.

16. يوســف, ح .ب(.د .ت.)،مفاهيم وتطبيقات في اللّســانيّات الحاسوبيّة، مركز الكتاب الأكاديميّ.

17. Morin, E. (1994). (sur l'interdisciplinarité) in roncontres transdisciplinaires, bulletin interactif du centre international de recherches et études trasdisciplinaires; (ciret) n°2 Juin, 1994/ http://curet-transdisciplinarity.org/bulletin/b2c2.php. مترجم من

قبل المركز الدوليّ للبحوث والدّراسات المتعددة والتّخصصات، وهو موجود في الموقع دون صفحة

18. Nissani, M. (s t). ; fruits, salads, and smoothies; a working définition of interdisciplinarity,

اللّسانيّات الجنائيّة وفهم النّص القانونيّ في السّياق الجزائري

د. قازي تاني ليندة
جامعة معسكر

الملخص: تسعى هذه الدّراسة إلى استجلاء دور اللّسانيّات الجنائيّة في تفكيك النّصوص القانونيّة الجزائريّة، ولا سيما قانون الأسرة، باعتباره نصا يتقاطع فيه المرجع الدّيني مع المرجع الوضعي، ويُثير إشكالات لغويّة ودلاليّة معقدة. تنطلق الإشكاليّة المركزيّة للبحث من التّساؤل: إلى أي حد يمكن لأدوات اللّسانيّات الجنائيّة أن تُسهم في الكشف عن مواطن الغموض الاصطلاحي والتّركيبي والدّلالي التي تحدّ من وضوح النّص القانونيّ وتُعرقل توحيد تطبيقه القضائي؟ وقد اعتمدت الدّراسة تحليلا لسانيا تطبيقيا لمجموعة من المواد القانونيّة، مبرزة كيف أنّ التّعقيد التّركيبي، وتداخل الإحالات السّياقيّة، فضلا عن أثر التّرجمة من الفرنسيّة إلى العربيّة، تُولّد التّباسًا يفتح المجال لتأويلات متباينة. وتخلص النّتائج إلى أن إدماج الخبرة اللسانيّة الجنائيّة في صياغة النّصوص القانونيّة وتفسيرها يعد ضرورة منهجيّة لضبط المفاهيم، وتبسيط البنيّة التّعبيريّة، وتحقيق توازن دقيق بين صرامة الدقّة التّقنيّة ومقتضيّات العدالة اللّغويّة التي تضمن حق المتلقي – قاضيًا كان أو مواطنًا – في فهم القانون بوضوح.

الكلمات المفتاحيّة: اللّسانيّات الجنائيّة، التّرجمة القانونيّة، قانون الأسرة الجزائري، الدقّة الاصطلاحيّة، التّحليل اللّغويّ للنّصوص.

Abstract: This study seeks to elucidate the role of forensic linguistics in deconstructing Algerian legal texts, with particular focus on the Family Code, a text situated at the intersection of religious and statutory references and one that raises complex linguistic and semantic challenges. The central research question asks: to what extent can forensic linguistic tools contribute to uncovering terminological, structural, and semantic ambiguities that undermine the clarity of legal texts and hinder the uniformity of judicial application? The study adopts an applied linguistic analysis of selected legal provisions, highlighting how structural complexity, overlapping contextual references, and the influence of translation from French into Arabic generate ambiguities that allow for divergent interpretations. The findings indicate that integrating forensic linguistic expertise into both the drafting and interpretation of legal texts is a methodological necessity to refine concepts, simplify expression, and achieve a careful balance between technical precision and the demands of linguistic justice—thus ensuring the right of all recipients, whether judges or citizens, to comprehend the law with clarity.

Keywords : forensic linguistics, legal translation, Algerian Family Code, terminological accuracy, linguistic analysis of legal texts.

المقدّمة: يشهد حقل اللّسانيّات التّطبيقيّة تطورًا متسارعًا، برزت فيه اللّسانيّات الجنائيّة (*Forensic Linguistics*) كفرع علمي يعنى بتطبيق المناهج والنّظريّات اللسانيّة في خدمة العدالة وحل النّزاعات القضائيّة. وقد عرف هذا التّخصص منذ منتصف القرن العشرين نموا متزايدا في البيئات النّاطقة بالإنكليزيّة والفرنسيّة حتى أصبح حقلًا مستقلًا له مناهجه وأصوله وإطاره النّظري والتّطبيقي.

وتتجلى أهميّة هذا المجال في تركيزه على تحليل النّصوص من زواياها التّركيبيّة والدّلاليّة والتّداوليّة، بما يتيح الكشف عن مكامن الغموض التّشريعي والتّعقيد الأسلوبي. ومع أنّ مئات الدّراسات والأبحاث الميدانيّة أُنجزت في الغرب خلال العقود الأخيرة، إلا أنّ حضوره في العالم العربي عمومًا، وفي الجزائر على وجه الخصوص، لا يزال محدودا، وهو ما يجعل الانخراط فيه ضرورة علميّة وعمليّة لإغناء البحث اللساني العربي وتعزيز القيمة المضافة للدراسات القانونيّة. وتظهر الحاجة الملحة لهذا التّخصص بوضوح عند التّعامل مع النّصوص القانونيّة الجزائريّة التي تشكلت ضمن سياق تاريخي ولغوي مركّب: فمن جهة، ترك الإرث الاستعماري الفرنسي أثره في المصطلحات والصّيغ والتّراكيب القانونيّة، ومن جهة أخرى، جاءت حركة التّعريب لتُدخل نصوصًا عربيّة تحمل في كثير من الأحيان ترجمات حرفيّة أو تراكيب غير منسجمة، وهو ما يفتح المجال أمام قراءات متعدّدة وتأويلات متباينة للنّص القانونيّ، الأمر الذي يخلق صعوبات عمليّة كبيرة أمام القضاة والمحامين والمتقاضين على السّواء.

وعليه فإن إدماج أدوات اللّسانيّات الجنائيّة في دراسة النّصوص القانونيّة الجزائريّة يعد خطوة أساسيّة نحو تحقيق ما يمكن تسميته بالعدالة اللّغويّة، أي ضمان وضوح النّصوص التّشريعيّة ودقتها على نحو يوازن بين صرامة الدقّة التّقنيّة ومتطلبات الفهم السّليم لدى المتلقي. ومن هذا المنطلق، تتحدد الإشكاليّة المركزيّة لهذا البحث في التّساؤل : إلى أي مدى يمكن للسانيّات الجنائيّة أن تسهم في فهم النّص القانونيّ الجزائري وتذليل إشكالاته التّأويليّة؟ ويتفرّع عن هذه الإشكاليّة جملة من التّساؤلات الفرعيّة، أبرزها: ما طبيعة التّحديّات اللسانيّة المتمثلة في الانزياح المصطلحي والتّراكيب غير المنسجمة؟ وكيف يؤثر السّياق الثّقافيّ والاجتماعي في توجيه عمليّة التّأويل؟ وما جدوى تطبيق أدوات التّحليل اللساني على نصوص قانون الأسرة كنموذج حيّ للتعقيد والغموض التّشريعي؟

1. **اللّسانيّات الجنائيّة : المفهوم والأسس**

1.1 . **تعريف اللّسانيّات الجنائيّة:** تُعرف اللّسانيّات الجنائيّة بأنها فرع من فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة يُعنى بتطبيق المناهج والنّظريّات اللّغويّة في السّياقات القانونيّة والجنائيّة، من خلال تحليل الأدلة اللّغويّة المكتوبة أو المنطوقة بما يخدم عمليّة الإثبات أو النّفي أمام القضاء. وقد عرّفها **عبد المجيد عمر الطّيب** بأنها "دراسة وتحليل البيانات اللّغويّة

المصاحبة للجريمة لتحديد هويّة الجاني أو المتهم"[1]؛ كما يُعرّفها بعض الباحثين بأنها "العلم الذي يعنى بنظريّات علم اللّغة على القضايا الجنائيّة من أجل المساعدة في نفي أو إثبات الأدلة، ويشمل مجالات متعددة أهمها إثبات هويّة المتحدث من خلال البصمة الصوتيّة، وإثبات هويّة المؤلف من خلال النّصوص المكتوبة، وتحليل الخطّاب وعلم اللهجات واصطلاح اللّغة القانونيّة"[2]. وتعد اللّسانيّات الجنائيّة منهجا علميا جديدا للسانيّات التّطبيقيّة وذلك باستخدام الآليّات المتبعة والمستمدة من فروع اللّسانيّات الجنائيّة مثل الصوتيّات والأسلوبيّة والتّداوليّة وعلم اللهجات وغيرها[3]. وتشير الدّراسات العربيّة إلى أن **جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة (الرّياض)** تعد من أبرز المؤسسات العربيّة وأنشط الدّوائر الرّسميّة في العالم العربي في مجال اللّسانيّات الجنائيّة[4].وأكثرها نشاطًا في هذا المجال. ويؤكد الدّكتور المسعودي أن هذا التّخصص يحتاج إلى تكوين جامعي متخصّص وإلى تنسيق وثيق مع الأجهزة القضائيّة، نظرًا للحاجة الملحّة إلى خبراء لغويين قادرين

---

[1] الطيب، عبد المجيد عمر. علم اللّغة الجنائيّ نشأته وتطوره وتطبيقاته المجلة العربيّة للدراسات الأمنيّة والتّدريب، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، السعوديّة المجلد 23 ، العدد 49، 2008، ص: 267 .

[2] العناتي، وليد. مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة: رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة .**المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، 41** (164) ، كليّة العلوم التّربويّة والآداب، الأنروا، 2023. https://doi.org/10.34120/ajh.v41i164.261

[3] الحافي منال، اللّسانيّات الجنائيّة ودورها في الكشف عن الجريمة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 03، العدد 12، 2023، ص. 15.

[4] العصيمي صالح بن فهد، المرجع السابق، ص 31.

على فك شفرات رسائل لفظيّة وكتابيّة[1]. ومن هنا جاء انتشار الجامعات الصّيفيّة والدّورات المتخصّصة في الغرب تحت مسمى *اللّسانيّات القضائيّة*؛ حيث يشمل التّكوين المطلوب معرفة اللغات واللهجات التّحليل الفونولوجي، دراسة الخطّوط والكتابات، المصطلحيّات، قضايا السّرقة الأدبيّة، الدّلاليّات، الأسلوبيّات، طرائق التّعرف على المؤلفين، تحليل المحادثات إضافة إلى مبادئ في الإحصاء والمعلوميّات[2] . من زاويّة أخرى، يُنظر إلى اللّسانيّات الجنائيّة كفرع حديث النّشأة نسبياً وقد ارتبط حديثًا بمجالات الذّكاء الاصطناعيّ كجزء من **تقنيّات القانون (LegalTech)**، لما لها من دور في ترسيخ الحق في المحاكمة العادلة ودعم سير إجراءات الإثبات في القضايا الجنائيّة. ويُعرَّف هذا المجال أيضًا بأنه تطبيق المعرفة اللسانيّة والطّرق التّحليليّة على مسائل قانونيّة محددة، عبر تحليل الخطّاب الشّفهي والمكتوب للوصول إلى أدلة لغويّة صالحة للاستخدام أمام القضاء.

وبذلك، يمكن القول إن اللّسانيّات الجنائيّة تمثل نقطة التّقاء بين اللّسانيّات والقانون؛ فهي تختلف عن اللّسانيّات القانونيّة التي تركز على طبيعة اللّغة القانونيّة كنظام اصطلاحي متخصّص، بينما تنصبّ على وظيفة التّحليل اللّغويّ داخل السّياق القضائي. وهذا ما يجعلها أكثر التّصاقًا بالواقع العمليّ، لكون الخطّأ فيها قد يقود إلى عواقب وخيمة

---

[1] ينظر: **البوسهيدي، خ.**، و**العجمي، ف، 20 نوفمبر 2019. اللّغة دليلاً جنائيّا.** مدوّنة أنوار *سلطان قابوس: أنوار*.

[2] طعبة سعاد، المصدر السابق، ص 60.

تمسّ حقوق الأفراد وحريّاتهم، مما يستدعي قدرًا عاليًا من الدقّة والصّرامة العلميّة.

2.1. **الإشكال الاصطلاحي في تسميّة اللّسانيّات الجنائيّة:** إذا كان ثمة شبه توافق في الأوساط الأكاديميّة النّاطقة بالإنكليزيّة على اعتماد مصطلح واحد هو (**Forensic Linguistics**)، فإنّ الأمر يبدو أكثر تعقيدًا في اللغتين العربيّة والفرنسيّة معًا. ففي السّياق الفرنسي، ورغم شيوع استعمال عبارة (**Linguistique légale**) التي تُظهر الصّلة المباشرة بين هذا التّخصص والمجال القانونيّ، إلا أنّ ثمة تسميّات أخرى تتداول أحيانا مثل (**Linguistique judiciaire**) أو (**Linguistique forensique**)[1]، مما يعكس غياب توحيد كامل حتى في بيئة علميّة راسخة في مجال البحث العلميّ والمصطلحي. وهذا التّعدد الاصطلاحي ليس مجرد اختلاف لفظي، بل يكشف عن تباين في زوايا النّظر: فبينما يُحيل مصطلح (*légale*) إلى الارتباط بالقانون كمؤسسة عامة، فإنّ (*judiciaire*) يوجّه الدّلالة نحو فضاء القضاء والمحاكم، في حين يظلّ (*forensique*) مع حمولته الجنائيّة الواضحة، أقرب إلى الاقتراض من الأصل اللاتيني المشترك بين اللغتين الفرنسيّة والانكليزيّة وهو (*forensis*).

وإذا كان اللسان الفرنسي يعاني من هذا التّردد المصطلحي، فإنّ الوضع العربي أكثر التّباسًا، فنجد من يستعمل عبارة "اللّسانيّات

[1] Renaut, L., Ascone, L., & Longhi, J. *De la trace langagière à l'indice linguistique : enjeux et précautions d'une linguistique forensique*. **Éla. Études de linguistique appliquée, 188**(4), 2017p 426.

الجنائيّة"، ومن يفضل "علم اللّغة الجنائيّ"، بينما يذهب آخرون إلى "اللّغويّات الجنائيّة" أو "علم اللّغة القضائي" أو "علم اللّغة القانونيّ"، بل ثمّة من يستعمل "علم البصمة الكلاميّة". ويكشف هذا الاضطراب الاصطلاحي عن غياب معايير توحيديّة متفق عليها كما يعكس صعوبة اختيار التّسميّة الأدق لتمثيل خصوصيّة هذا الحقل المعرفي الجديد. كما يبدو أن هناك نقصا في الإنتاج العربي حول هذا التّخصص لاسيما في الميدان الأكاديميّ والدّراسات اللّغويّة. ولعل مقارنة هذا التّشتت العربي بما يجري في الفرنسيّة تبرز أنّ إشكاليّة التّسميّة ليست حكرًا على المجال العربي وحده، بل هي مسألة عالميّة تنبع من حداثة التّخصص وتداخل مجالاته بين ما هو قانونيّ وما هو قضائي وما هو جنائيّ بحت.

إنّ هذا التّعدد الاصطلاحي بين اللغات يعكس طبيعة التّخصص نفسه فهو قائم على التّداخل بين **اللّسانيّات** من جهة و**القانون** من جهة أخرى، مما يفسّر اختلاف الزاويّة التي يركّز عليها كل سياق لغوي وثقافي. ففي حين تشدد التّسميّة الإنكليزيّة على الطّابع الجنائيّ المرتبط بالمحاكم والتّحقيقات، تميل الفرنسيّة إلى الطّابع القانونيّ الأوسع، بينما لا يزال المجال العربي يفتقر إلى إجماع أكاديمي يضمن توحيد المصطلح. ويبدو أن جزءًا من هذا التّباين يعود إلى حداثة التّخصص عربياً وقلة الإنتاج الأكاديميّ فيه، مما جعل المصطلحات تتعدد دون وجود هيئة مرجعيّة تضبطها. وهو ما يستدعي، في المرحلة القادمة سعيا لتأصيل هذا الفرع في الدّراسات العربيّة عبر اختيار صيغة

اصطلاحيّة موحدة تعكس هويته العلميّة وتضمن انسجامه مع ما هو متداول عالميًا.

أما في اللغات الأخرى مثل الإسپانيّة (**Lingüística forense**) والألمانيّة (**Forensische Linguistik**)، والإيطاليّة **Linguistica forense**) فنلاحظ أنّها تميل أكثر إلى التّرجمة المباشرة عن الصّيغة الإنكليزيّة، مما جعلها تتفادى هذا التّردد الاصطلاحي الذي يطبع التّجربة الفرنسيّة والعربيّة على حدّ سواء.

1.3.خصائص اللّسانيّات الجنائيّة ومجالاتها: يتميّز هذا الحقل بكونه مجالًا تطبيقيًا يتقاطع فيه البحث اللّغويّ مع مقتضيّات العدالة، إذ يشمل تحليل المحادثات والنّصوص المكتوبة لتحديد هويّة المتحدث أو المؤلف، فحص الخطّوط والكتابات وقضايا السّرقة الأدبيّة، دراسة الدّلاليّات والأسلوبيّات لتوضيح مقاصد النّصوص القانونيّة، فضلًا عن الاعتماد على البصمة الصوتيّة والبصمة اللسانيّة كوسيلتين لإثبات الهويّة في سياق الإثبات أو النّفي أمام القضاء. كما يتوسع ليشمل إثبات هويّة المؤلف من خلال تحليل النّصوص المكتوبة والخطّاب، والاستعانة بعلم اللهجات واصطلاح اللّغة القانونيّة، مع الإفادة من تطبيقات علوم اللّغة الحديثة. ويؤكد المسعودي أنّ هذا الفرع من اللّسانيّات يحتاج إلى تكوين جامعي متخصّص وإلى تنسيق وثيق مع مؤسسات العدالة، نظرًا للحاجة إلى خبراء قادرين على فكّ شفرات الرّسائل المكتوبة والشّفويّة؛ ولهذا انتشرت في الغرب الجامعات الصّيفيّة والدّورات المتخصّصة التي تجمع بين المعرفة اللّغويّة والمهارات التّقنيّة

مثل الإحصاء والمعلوميّات. ومن هنا فإنّ من خصائص السّياق اللساني الجنائيّ الوضوح والبساطة واختيار الألفاظ المألوفة والإيجاز والاختزال[1]، وهي ليست مجرد سمات أسلوبيّة، بل شروطًا منهجيّة أساسيّة لضمان حجّيّة الدّليل اللّغويّ ومصداقيته في الممارسة القضائيّة. وفي هذا الإطار يشير إيدوارذز إلى أنّ الخطّاب القانونيّ يمتاز عن غيره من أنواع الخطّابات بمفردات وعبارات وتراكيب ومفاهيم خاصة[2] وهو ما يفسّر الحاجة إلى هذه الدقّة المنهجيّة والصّرامة الأسلوبيّة في التّعامل مع النّصوص داخل المجال الجنائيّ.

1.3.1 المجالات التّطبيقيّة للسانيّات الجنائيّة:

لا تقف اللّسانيّات الجنائيّة عند حدود التّأصيل النّظري، بل تمتد إلى فضاءات عمليّة يتجلى فيها حضور اللّغة كأداة حاسمة في التّحقيقات والإجراءات القضائيّة. فمن خلال التّحليل اللّغويّ الجنائيّ للمعطيّات المكتوبة أو الشّفويّة تصبح اللّغة دليلًا يمكن أن يُستخدم للإدانة أو لتبرئة المتهم، وهو ما جعل اعتمادها في المحاكمات أمراً مألوفًا ومتزايد الأهميّة. وتتنوع هذه التّطبيقات بين القضايا الجنائيّة والمدنيّة على حدّ سواء، إذ نجدها حاضرة في:

---

[1] ينظر: الرّشودي ابتسام، اللّسانيّات والصوتيّات الجنائيّة. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث. مجلد 2 العدد 4 . ص 207.

[2] Edwards, Malcom, Language in media, Health and Law in : Wei, Li, 2014. Applied Linguistics. Wiley Blackwell.

القضايا الجنائيّة: الانتحار، الجرائم الجنسيّة، الابتزاز، السّرقات التّزوير الإرهاب، الاستدراج للأغراض الجنسيّة، أو التّجنيد عبر الشّبكة وفي الجرائم الإلكترونيّة أو غير الإلكترونيّة[1] الجرائم السّيبرانيّة هي التي تحدث في الفضاء الرقميّ (النّت) سواء كانت جريمة فعلا مثل الشّتم وغيره مما يعد هو الجريمة بذاتها، أو كانت لها علاقة بالجريمة مثل رسالة إرهابيين لخلايا نائمة أو تغرير وما إلى ذلك.[2]

القضايا المدنيّة :المنازعات الأسريّة، قضايا الوصايا، العقود.

وتُحدَّد ثلاثة مجالات أساسيّة لتدخل اللّغويّين العاملين لدى الشّرطة والمحاكم:

1. فهم لغة القانون المكتوب.
2. فهم استخدام اللّغة في العمليّات القضائيّة والطّب الشّرعي.
3. تقديم الدّليل اللّغويّ [3].

2.3.1. التّطبيقات التّفصيليّة للسانيّات الجنائيّة:

---

[1] ينظر العصيمي، صالح بن فهد ، *اللّسانيّات الجنائيّة: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها* .سلسلة دراسات (18). مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة. الرّياض 2020، ص 25.

[2] العصيمي، المرجع السابق، ص 102.

[3] طعبة سعاد، المصد السابق، ص: 50.

إذا كانت المجالات التّطبيقيّة للسانيّات الجنائيّة تُبرز أطر التّدخل العامة فإنّ التّطبيقات التّفصيليّة تكشف عن تنوّع أدوات هذا التّخصص ودقّتها في الممارسة العمليّة. فهي تمتد من فحص الاعترافات والشّهادات إلى تحليل الهويّة اللسانيّة وكشف التّزوير، لتشمل كذلك قضايا العلامات التّجاريّة والملكيّة الفكريّة فضلًا عن دراسة اللّغة في المحيط الشّرطي والقانونيّ والقضائي. وفيما يلي عرض لأهم هذه التّطبيقات:

- **تحليل الاعترافات والشّهادات** :يهدف إلى التّحقق من أصالتّها كشف الإكراه أو الضّغط النّفسي، فحص المصداقيّة، ودراسة السّياق اللساني والثّقافيّ؛
- إثبات هويّة الكاتب في النّصوص المكتوبة يختص هذا المجال بتحديد هويّة الشّخص الذي كتب نصاً معيناً، ويستخدم في قضايا الانتحال والسّرقات الأدبيّة عبر تحليل أنماط استخدام اللّغة مثل المفردات والتّراكيب والقواعد[1]؛
- **كشف التّزوير والانتحال** :سواء في الوثائق القانونيّة (العقود والوصايا)، النّصوص الأدبيّة (السّرقة الأدبيّة)، المراسلات، أم الشّهادات الأكاديميّة (الأطروحات والأبحاث)؛

[1] ذياب، أنور شناوي. (2025). اللّسانيّات الجنائيّة وأهميتها في الدّراسات القانونيّة في العراق .*مجلة الفارابي للعلوم الإنسانيّة، 8*.(1)، ص 348.

- **قضايا العلامات التّجاريّة والملكيّة الفكريّة** :تحليل التّشابه بين الأسماء التّجاريّة، التّحقق من مصداقيّة النّصوص الإعلانيّة، وفحص براءات الاختراع من حيث الأصالة والابتكار؛
- في المجال الشّرطي والقانونيّ والقضائي يمكن تحليل لغة الإجراءات القانونيّة والقضائيّة والمحاكمات (...) فالتّحليل اللّغويّ ينمي الحس اللّغويّ لدى القضاة والمحامين وغيرهم من العاملين في السّلك القضائي.[1]

3.3.1. مرتكزات التّحليل اللساني الجنائيّ: بعد استعراض التّطبيقات العمليّة التي تُبرز تنوّع أوجه توظيف اللّسانيّات الجنائيّة، يقتضي الأمر الوقوف عند بعض المرتكزات النّظريّة التي تمنح هذه التّطبيقات مشروعيتها العلميّة. ومن أبرز هذه المرتكزات مفهوم **المتغير اللّغويّ الفردي** (*الأيديوليكت*)، الذي يُعبّر عن بصمة لغويّة خاصة بكل فرد من خلال اختياراته المعجميّة وتراكيبه النّحويّة وطريقته في النّطق. ورغم صعوبة ضبط الأيديوليكت بدقّة علميّة، إلا أنّ التّجربة أثبتت إمكانيّة الاستعانة به في التّحقيقات الجنائيّة، خصوصًا في قضايا الانتحال أو تحديد هويّة المؤلف.

كما يتقاطع هذا الحقل مع فروع معرفيّة أخرى تسهم في تدعيم التّحليل مثل **علم الأصوات الجنائيّ** (Forensic Phonetics) في تحليل التّسجيلات الصوتيّة، و**علم النّفس الجنائيّ** (Forensic Psychology)

[1] العصيمي، المرجع السابق، ص 44.

في صياغة نتائج المعاينات النّفسيّة بلغة قانونيّة، و**تحليل الخطّاب** (Discourse Analysis)لفهم الوظائف التّواصليّة للنّصوص، و**علم اللهجات** (Dialectology)لتحديد البيئة الجغرافيّة والاجتماعيّة للمتكلم. وبذلك يتأكد أنّ اللّسانيّات الجنائيّة حقل عابر للتخصصات، يستعين بالأدوات النّظريّة والتّطبيقيّة من فروع اللّسانيّات المختلفة: الأصوات، التّراكيب، الدّلالة، التّداوليّة، اللّسانيّات الاجتماعيّة ولسانيّات المدونات[1].

4.3.1. إشكاليّة الصّياغة القانونيّة: من أبرز التّحديّات التي تكشفها الدّراسات اللسانيّة القانونيّة أنّ غموض الصّياغة قد يؤدي إلى التّباس يغيّر المعنى ويعرّض العدالة للانحراف. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن بعض النّصوص القانونيّة تُحدِث التّباسًا شبيهًا بما قصده القائل: أكَلْتُ النّهار بنصف النّهار، وليلاً أكلتُ بليل بهيم، فعنى القائل بلفظي النّهار والليل مشكلا على المتلقي ومحدثا طرافة ما في ذهن السّامع، إلا أن تلك الظّاهرة في مجال القانون قد تحدث لغطًا كبيرًا يصبح بسببه البريء متهما والمتهم معصوما (...) لما تؤديه بعض الصّياغات القانونيّة من ناحيّة لغويّة إلى التّباس يقع بين صريح التّدليل وخفاء التّأويل وصعوبة التّحليل. وقد خلص البحث إلى عدة نتائج من أهمها: يجب أن تكون الصّياغة القانونيّة ذات لغة واضحة

[1] ينظر: ديباجة مؤتمر اللّسانيّات والمعجميّة العربيّة – اللّسانيّات الجنائيّة – النّظريّات والتّطبيقات، معهد الدّوحة للدراسات العليا، 28 و29 افريل 2025، ص 7-8.

لا لبس فيها لتصلح أداة نقل للمعنى المقصود بوضوح، وإلحاق النّصوص القانونيّة بشرح واف مزيل للبس المتوقع في النّص القانوي، ولن يتأتى هذا إلا بعد دراسة اللّغة دراسة واعيّة، وهو ما قصده الجرمي بقوله: أنا منذ ثلاثين أفتى النّاس في الفقه من كتاب سيبويه. [1] وتزداد أهميّة هذا البعد اللّغويّ حين يدخل عنصر التّرجمة الجنائيّة على الخطّ، إذ تسهم التّرجمة الجنائيّة في ضمان تحقيق العدالة في السّياقات القانونيّة متعددة اللغات؛ حيث تعد الدقّة اللّغويّة عنصرًا حاسما في نزاهة الأحكام القضائيّة. غير أن الأخطاء في التّرجمة قد تؤدي إلى عواقب جسيمة، كإصدار إدانات غير عادلة أو الإدلاء بشهادات محرفة عن الأصل، مما يفضي إلى انتهاك حقوق الأطراف المعنيّة والإخلال بمصداقيّة الأحكام القضائيّة. تسعى هذه الدّراسة إلى التّوقف عند عدد من الأخطاء التّرجميّة لتوضيح التّأثير السّلبي لأخطاء التّرجمة الجنائيّة على نزاهة وعدالة الأحكام القضائيّة[2].

وانطلاقًا من هذا التّداخل بين اللّغة والتّرجمة والقانون، يمكن النّظر إلى النّص القانونيّ باعتباره في جوهره خطابًا لغويًا مؤسّسًا على صيغ

---

[1] خطاب أحمد خطاب، لغة الصياغة القانونيّة بين الإفصاح والإلباس الضوابط والطرائق دراسة تحليليّة كتيب مؤتمر اللّسانيّات والمعجميّة العربيّة–اللّسانيّات الجنائيّة–النّظريّات والتّطبيقات، 28–29 افريل 2025، ص 20.

[2] سبيل عباس، لغة الصياغة القانونيّة بين الإفصاح والإلباس الضوابط والطرائق دراسة تحليليّة كتيب مؤتمر اللّسانيّات والمعجميّة العربيّة–اللّسانيّات الجنائيّة–النّظريّات والتّطبيقات، 28–29 افريل 2025، ص 24 .

ومعان قابلة للتأويل، وهو ما يجعل فهمه وتطبيقه رهينًا أحيانًا باختلاف القراءات وتباين المناهج التّفسيريّة. وفي هذا السّياق، يشكّل قانون الأسرة الجزائري نموذجًا بارزًا لتحليل هذا البعد؛ حيث تتيح اللّسانيّات الجنائيّة مقاربة بنيته اللّغويّة ورصد تعدّد دلالاته، بما يمكّن القاضي والممارس القانونيّ من ضبط المعنى وتجنّب الانزلاقات التّفسيريّة.

2. نشأة اللّسانيّات الجنائيّة وتطورها:

1.2. البدايّات الأوّلى (1960-1980): إن العديد من المؤلفين يُجمعون على أن أستاذ اللّسانيّات السّويدي الجنسيّة يان سفارتفيك [1]

---

[1] **يان سفارتفيك (Jan Svartvik)**، عالم لغوي سويدي وُلِد سنة 1931، يُعَدّ من أبرز الأسماء في ميدان اللّغة واللّسانيّات التّطبيقيّة. شغل في بداية مسيرته منصب باحث مساعد ثم مساعد مدير في مشروع **مسح الاستعمال الإنكليزي** بجامعة كليّة لندن (1961-1965)، ثم عمل محاضراً وقارئاً في جامعة غوتنبرغ (1965-1970). عُيّن أستاذاً للغة الإنكليزيّة في جامعة لوند بالسويد (1970-1995)، كما عمل أستاذاً زائراً في جامعة براون بالولايّات المتحدة سنة 1969. أشرف بين عامي 1970 و1995 على تحرير سلسلة **(Lund Studies in English)**.
تُبرز أعماله رصداً عميقاً لبنيّة اللّغة الإنكليزيّة واستخداماتها، ومن أبرز مؤلفاته : *On Voice in the English Verb* (1966 و*Investigating Linguistic Acceptability* (1966)بالاشتراك مع آخرين، و *The Evans Statements: A Case for Forensic Linguistics* (1968)الذي يُعَدّ من النّصوص المؤسسة في اللّسانيّات الجنائيّة، و*Computational Experiments in Grammatical Classification* (1969)، و *A Grammar of Contemporary English* (1972)، ثم *A Comprehensive Grammar of the English Language* (1985)بالاشتراك مع عدد من الرّواد في

(**Jan Svartvik**)هو أول خبير طبق معارفه اللّغويّة على ملف قضائي في السّتينيّات[1] من القرن الماضي، والذي استعمله لأول مرة سنة 1968 في إطار تحليله الشّهير لقضيّة **تيموثي إيفانز** (**Timothy Evans**)ببريطانيا. فقد قام سفارتفيك بدراسة نصوص اعترافات إيفانز في جرائم شارع ريلنغتون، وكشف من خلال أدوات لسانيّة دقيقة عن وجود مقاطع دخيلة لا تنسجم مع أسلوبه الطّبيعي في التّعبير. وقد أثبت هذا التّحليل أنّ الشّرطة عمدت إلى إدراج عبارات مشكوكًا فيها لتوجيه الاتهام، وهو ما أدى لاحقًا إلى إعادة الاعتبار لإيفانز بعد إعدامه عام 1950. شكّلت هذه القضيّة منعطفًا حاسمًا في إرساء مكانة التّحليل اللّغويّ داخل المنظومة القضائيّة، وأسست لانطلاقة فعليّة لهذا الحقل المعرفي.

وإذا كان الغرب قد شهد منذ ذلك التّاريخ توسعًا متزايدًا في البحوث اللسانيّة الجنائيّة، فإنّ بعض المباحث التّراثيّة العربيّة تضمنت إشارات متفرقة يمكن اعتبارها مقاربات أوليّة لموضوعات قريبة، وإن لم تُصَغ ضمن مصطلح محدد أو إطار علمي مستقل. غير أن واقع اللّسانيّات الجنائيّة في الوطن العربي ما يزال متأخراً، نتيجة ضعف الوعي المؤسسي والأكاديميّ بهذا التّخصص، وقلة الملاكات المتخصّصة

. ميدان الدّراسات النّحويّة-https://www.encyclopedia.com/arts/culture-magazines/svartvik-jan

[1] Allard-Gaudreau, N., Plante-Hébert, J., & Fortin, F. (2024). La linguistique légale : un apport novateur aux sciences forensiques traditionnelles. *Criminologie, Forensique et Sécurité, 2*(2), 5095. P2.

والمراكز البحثيّة المعنيّة به، فضلاً عن محدوديّة التّعاون بين المؤسسات القضائيّة واللّغويّة[1].

3.2. مرحلة التّطوير والتّوسع (1980-2000).

مع أواخر الثّمانينيّات وأوائل التّسعينيّات، بدأ هذا المجال يتبلور بوضوح مع مقال ويليام لابوف سنة 1988 المعنون بـ *The Judicial Testing (of Linguistic Theory)*،[2] الذي أسهم في ترسيخ العلاقة بين النّظريّة اللسانيّة والتّطبيق القضائي.

وقد دخلت اللّسانيّات الجنائيّة خلال هذه المرحلة مرحلة جديدة اتسمت بالنّمو المؤسسي والعلميّ، خصوصًا في الولايّات المتحدة وبريطانيا. برزت أسماء وازنة مثل روجر شوي (Roger Shuy) من جامعة جورج تاون، الذي أنشأ مختبرًا متخصّصا في التّحليل اللساني القضائي، ومالكوم كولتهارد (Malcolm Coulthardمن جامعة برمنگهام، الذي طوّر منهجيّات رائدة في تحليل النّصوص المكتوبة. وفي هذه الحقبة أيضًا، بدأت المحاكم تعترف رسميًا بالتّحليل اللّغويّ كدليل قضائي معتمد، كما وُضعت معايير علميّة أكثر صرامة لضمان دقّة النّتائج.

---

[1] ذياب أنور شنواي، المرجع السابق، ص 451.

[2] Debono, M. 2014, Réflexions sur l'expertise linguistique/sociolinguistique à partir de l'exemple de la linguistique légale, enjeux de pouvoir et opportunité. Les locuteurs et les langues: pouvoirs, non-pouvoirs et contre-pouvoirs sous la direction de Romain Colonna. Limoges, Lambert-Lucas.

بالتّوازي مع ذلك، أسهمت التّطورات التّقنيّة في مجال الصوتيّات وتحليل النّصوص في تعزيز مصداقيّة اللّسانيّات الجنائيّة وإثبات جدواها العمليّة. وقد شهدت اللّسانيّات الصوتيّة القانونيّة شعبيّة متزايدة خلال تسعينيّات القرن الماضي ومطلع الألفيّة الثّالثّة؛ حيث تأسست جمعيّات متخصّصة مثل "الرّابطة الدوليّة للسانيّات القضائيّة والقانونيّة(IAFLL) "، وكانت قبل 2021 تسمى (IAFL و"الرّابطة الدوليّة للصوتيّات والصوتيّات الجنائيّةIAFPA) "، التي عُرفت أولاً بـ .(IAFP كما أُطلقت مجلتهما المحكمة (*The International Journal of Speech, Language and the Law*)سنة 1994[1]، لتكون منبرًا أكاديميًا أساسياً لنشر الأبحاث في هذا المجال النّاشئ.

مع مطلع الألفيّة الثّالثّة، شهدت اللّسانيّات الجنائيّة تطورات نوعيّةحيث أسهم التّطور التّكنولوجي في إحداث نقلة نوعيّة؛ حيث أُدرجت تقنيّات المعالجة الآليّة للّغة الطّبيعيّة (TALN) ضمن أدوات التّحليل، مما مكّن الخبراء من التّعامل بدقّة وفعاليّة أكبر مع مختلف الأدلة اللّغويّة، سواء تعلّقت بالرّسائل المكتوبة أم بالتّسجيلات الصوتيّة. ويُعدّ هذا التّوجه دليلاً على أن الرّقمنة والابتكارات التّقنيّة أصبحت تشكّل محركًا أساسياً لتطور المجال وفتح آفاق جديدة أمام البحث الجنائيّ اللّغويّ[2].

[1] Allard-Gaudreau, N., Plante-Hébert, J., & Fortin, F., op cit, p3.
[2] Lamlih, I. (2024, Août). Linguistique forensique. *Al Maarifa Journal, 18,* p61.

3.الجانب التّطبيقي: اللّسانيّات الجنائيّة وقانون الأسرة الجزائري

يعد قانون الأسرة الجزائري من أبرز النّصوص التّشريعيّة في المنظومة القانونيّة الوطنيّة، لارتباطه المباشر بتنظيم علاقات أساسيّة في المجتمع ومسّه اليومي بحياة الأفراد والأُسر. غير أنّ هذه الأهميّة يقابلها تعقيد لساني ملحوظ يتمثل في الصّياغة المصطلحيّة الغامضة، والتّراكيب النّحويّة الملتبسة، والدّلالات متعددة الأوجه، مما يفتح الباب أمام تفسيرات متباينة قد تؤثر في التّطبيق العمليّ للقانون وفي إقامة العدالة.

وبالنّظر إلى الطّبيعة الحساسة لموضوع الأسرة وما يرتبط به من علاقات اجتماعيّة وعائليّة، فإن النّصوص القانونيّة المنظمة له كثيرا ما تكون عرضة للتباين في التّفسير. ويلاحظ أن هذه الإشكالات التّأويليّة لا تقتصر على السّياق الجزائري وحده، بل تبرز في مختلف التّشريعات التي تعالج قضايا الأسرة، وهو ما يجعل قانون الأسرة الجزائري جزءا من ظاهرة أوسع تتجلى في قابليّة نصوص هذا المجال لتعدد القراءات. وفي ضوء ذلك، تبرز اللّسانيّات الجنائيّة كأداة معرفيّة ومنهجيّة قادرة على تفكيك النّصوص القانونيّة وتحليل بنيتها اللّغويّة والمصطلحيّة، بما يسهم في تقليص مساحة الغموض وضمان قدر أكبر من الانسجام والإنصاف.

وتأسيسا على هذا المنظور، يستقي هذا البحث أمثلته التّطبيقيّة من الواقع العمليّ، معتمدًا بشكل أساسي على مواد قانون الأسرة الجزائري

(مع الإشارة إلى رقم المادة)، بالإضافة إلى عبارات تتكرر من الأحكام القضائيّة لاسيما في قضايا الطّلاق الصّادرة عن مجلس قضاء معسكر، والتي قمنا بترجمتها في إطار عملنا بصفتنا مترجمة رسميّة معتمدة تابعة لوزارة العدل الجزائريّة.

ويتضح من خلال التّحليل اللساني أن قانون الأسرة الجزائري يتموضع في نقطة التّقاء بين المرجعيّة الإسلاميّة والمرجعيّة القانونيّة الحديثة؛ وهو ما يجعله مجالًا خصبًا للإشكالات الاصطلاحيّة والدّلاليّة. فالمصطلحات ذات الجذور الدّينيّة أو العرفيّة تُترجم في كثير من الأحيان إلى أحكام قضائيّة ملموسة وهو ما يبرز أهميّة فحصها من زاويّة لغويّة دقيقة تكشف أسباب تضارب التّأويلات.

1.3.الغموض الدّلالي:

يتصل الغموض الدّلالي بالألفاظ العامة أو الفضفاضة التي تحتمل أكثر من معنى، وهو من أبرز مظاهر الإبهام في النّصوص القانونيّة الجزائريّة خصوصا في قانون الأسرة. هذه المصطلحات المفتوحة على تعدديّة التّأويلات تُشكّل تحديًا أمام القاضي والممارس القانونيّ، لأنها تترك مساحة واسعة للاجتهاد قد تؤدي إلى تفاوت الأحكام وتضارب التّطبيقات القضائيّة.

- "**مصلحة المحضون**" (**l'intérêt de l'enfant**) **(م 64)**

إن مفهوم *المصلحة* يتسم باتساع دلالي شديد، إذ قد يُفهم من زاويّة ماديّة (النّفقة والسّكن)، أو نفسيّة (الاستقرار العاطفي)، أو تربويّة (جودة التّعليم)، أو دينيّة (البيئة العقديّة والأخلاقيّة). هذا التّعدد في أبعاد المصطلح يجعل القاضي أمام مهمة تقديريّة معقدة؛ حيث يوازن بين أولويّات قد تتعارض أحيانًا. فهل تُقدّم المصلحة الماديّة على المصلحة التّربويّة؟ وهل تكون المصلحة الدّينيّة مرجّحة على باقي الاعتبارات؟ إن غياب تحديد معياري واضح يفتح الباب لتأويلات متباينة بين المحاكم، ما يُضعف وحدة الاجتهاد القضائي.

– "في حدود المعقول" (dans la limite du raisonnable) (م 37)

هذه الصّيغة تتكرر في بعض النّصوص القانونيّة لتقدير التّصرّف أو النّفقة أو غيرها. غير أنّ كلمة «المعقول» ذات حمولة ثقافيّة واجتماعيّة أكثر منها قانونيّة. فما يُعتبر «معقولًا» عند قاض في مدينة كبرى قد لا يُعتبر كذلك في بيئة ريفيّة. ومن ثَمّ، يفتح النّص الباب لاجتهادات واسعة قد تُضعف مبدأ المساواة أمام القانون.

التّحليل اللساني يكشف هنا أنّ الغموض ينبع من **تعبير تقويمي** لا منضبط، ما يفرض تدخل المشرّع لتحديد معايير كميّة أو نوعيّة تضبط المعقول.

– "الضّرر" (préjudice) (53)

مصطلح *الضّرر* في المادة 53 للزوجة حق طلب التّطليق إذا لحقها ضرر معتبر شرعًا يتسم بغموض دلالي، لأنه لا يحدد طبيعة الضّرر ولا حدوده. هل هو ضرر مادي (كالحرمان من النّفقة)، أم ضرر معنوي (الإهانة وسوء المعاملة)، أم ضرر اجتماعي (المساس بسمعة الزوجة أو الأسرة)؟ عبارة «معتبر شرعًا» تزيد الغموض، لأنها تحيل إلى مرجعيّة دينيّة غير مضبوطة قانونيّا وتفتح بابًا لتأويلات مختلفة حسب اجتهاد القاضي.

2.3. الغموض التّركيبي أو التّداولي:

يظهر الغموض التّركيبي أو التّداولي عندما تُصاغ النّصوص القانونيّة بتراكيب شرطيّة أو بتفويض سلطة تقديريّة دون تحديد الجهة المخوَّلة بممارستها. هذه الصّياغات تُحدث فراغًا تفسيرياً يسمح بتعدد التّأويلات، ويمنح القاضي أو أطراف العلاقة القانونيّة مجالاً واسعًا للسلطة التّقديريّة، بما قد يعرّض مبدأ المساواة أمام القانون للاهتزاز.

-"عند الاقتضاء" (le cas échéant) (م 2)

من أكثر التّراكيب القانونيّة غموضًا، إذ يُبقي مسألة "الاقتضاء" غامضة وغير مضبوطة بمعيار واضح. هل يقصد الضّرورة الملحّة؟ أم طلب أحد الأطراف؟ أم تقدير القاضي فقط؟ قد يستغلّها الدّفاع أو الادعاء لتأويل ما إذا كان الظّرف يقتضي أم لا. فمتى يُعتبر "الاقتضاء" قائمًا؟ وهل يُترك تقديره للقاضي وحده أم يُشترط توفر أسباب موضوعيّة؟ هذا الغموض يفتح مجالاً واسعًا لسلطة تقديريّة غير

محدودة، مما قد يهدد الأمن القانونيّ عبر تفاوت الأحكام في قضايا متشابهة.

- "إذا تأكد من موافقتها وأثبت الزوج المبرر الشّرعي"
constate leur consentement et que l'époux a prouvé le motif justifié) (م 8)

يتضح الغموض في النّص الفرنسي من خلال استعمال الضّمير « leur»، الذي قد يُفهم على أنه عائد إلى الزوجة السّابقة والزوجة المستقبليّة معًا، أو يُؤول خطأً على أنه يشير إلى جهة أخرى غير محددة. ويُعزى هذا الغموض إلى ضعف في تحديد المرجع المقصود بدقّة عند صياغة الضّمائر، في حين جاء النّص العربي أكثر وضوحًا واستقرارًا دلاليًا باستعمال ضمير المفرد المؤنث « موافقتها »، مما يحصر المرجعيّة في الزوجة السّابقة دون لبس. ويكشف هذا المثال أثر التّرجمة القانونيّة في إنتاج الغموض، إذ يفتح النّص الفرنسي الباب أمام احتمالات متعددة، بينما يضيّق النّص العربي دائرة التّأويل ويقلص مساحة الاجتهاد القضائي، الأمر الذي يبرز ضرورة توحيد الصّياغة بين اللغتين تفاديًا لتناقضات قد تؤدي إلى تضارب في التّطبيق.

-"يحرم من النّساء مؤقتا" (il est également prohibés temporairement) (م 30)

في المادة 30 من قانون الأسرة، استُعمل في النّص الفرنسي تعبير « prohibé temporairement» متبوعًا بقائمة تضم حالتين: الجمع بين

الأختين وزواج المسلمة بغير المسلم. ويُثير هذا التّركيب إشكالًا دلاليًا، إذ يوحي بأن المنع في الحالتين معًا مؤقت، في حين أن الفقه الإسلامي يقر بأن الجمع بين الأختين حظر مؤقت يزول بزوال السّبب، بينما زواج المسلمة بغير المسلم محرم تحريمًا مطلقًا ودائمًا. ويرجع هذا الالتّباس إلى الصّياغة الفرنسيّة التي جعلت العبارة التّمهيديّة (prohibé temporairement) حاكمة لجميع العناصر اللاحقة، مما أوقع النّص في تناقض مع الحكم الشّرعي. أما النّص العربي فجاء أكثر دقّة، إذ أبان ضمنيًا عن التّمييز بين الحظر المؤقت (الجمع بين الأختين) والحظر الدّائم (زواج المسلمة بغير المسلم). ومن النّاحيّة اللسانيّة القانونيّة، كان من الأجدر بالنّص الفرنسي أن يعتمد صياغة منفصلة أو تقييدًا واضحًا يبرز الطّبيعة الدّائمة للحكم الثّاني، بما يرفع اللبس ويوائم بين النّص القانونيّ والمرجعيّة الفقهيّة.

3.3. الغموض الزمن:

يعد الزمن من العناصر الجوهريّة في النّصوص القانونيّة، إذ يضبط آجال الحقوق والالتّزامات ويضمن انتظام المعاملات، غير أن بعض مواد قانون الأسرة الجزائري تُظهر ما يُرف في اللّسانيّات القانونيّة بـ*الغموض الزمني* نتيجة استعمال ألفاظ غير دقيقة تفقد النّصوص استقرارها الدّلالي. ويكشف هذا الغموض، في بعده التّداولي، عن اختلال في التّوازن بين مرونة الصّياغة التّشريعيّة وصرامة التّطبيق القضائي. ومن هنا تتأكد أهميّة التّحليل اللساني الجنائيّ في تشخيص

مواطن الغموض الزمني واقتراح بدائل اصطلاحيّة دقيقة بما يعزّز وضوح التّشريع ويكرّس مبدأ الأمن القانونيّ.

-عبارة "في أقرب الآجال"

هذا التّعبير (dans les délais les plus brefs) يفتقر إلى مؤشر زمني رقميّ واضح، مما يفتح المجال أمام تفسيرات متباينة. فقد يُعتبر أجلًا قصيرًا جدًا (48 ساعة مثلًا)، أو أطول بكثير (شهرًا كاملًا)، تبعًا لاجتهاد القاضي أو الإدارة. الأثر القانونيّ هو توسيع السّلطة التّقديريّة على حساب وضوح الحقوق، ما يؤدي إلى تفاوت في الأحكام. كان من الأجدر تحديد أجل مضبوط مثل: "خلال أجل أقصاه سبعة أيام" أو "فور التّبليغ ودون تجاوز 48 ساعة."

- عبارة "إلى حين"

هذا التّركيب (jusqu'à ce que) يحمل غموضًا لأنه يترك نقطة النّهايّة معلقة. هل المقصود بلوغ سن الرّشد؟ أم تحقق الزواج؟ أم صدور حكم قضائي جديد؟ غياب هذا التّحديد يحوّل العبارة إلى أداة مطاطيّة قابلة للاستغلال في تضييق أو توسيع الحقوق وفق الظّروف، وهو ما يتنافى مع مبدأ وضوح الالتّزام القانونيّ.

4.3. الغموض الاصطلاحي أو المرجعي:

ينشأ هذا النّوع من الغموض عند غياب تعريف قانونيّ دقيق لمصطلحات محوريّة أو عند ترك مرجعيتها مفتوحة دون ضبط. وهو من أخطر أشكال الغموض، لأنه يصيب البنيّة المفهوميّة للنّص القانونيّ ويفتح الباب لتأويلات متناقضة.

-"ما لم يوجد شرط مخالف" (sauf clause contraire)

الإشكال هنا يرتبط بالمرجعيّة: هل يُقصد بالشّرط المخالف ما يُدوَّن صراحة في عقد مكتوب، أم يمكن أن يشمل أيضًا اتفاقًا شفويًا بين الطّرفين؟ على سبيل المثال، إذا اتفق الزوجان شفويًا على شرط معيّن أثناء الخطّبة أو بعد الزواج ولم يُدوَّن في العقد، فهل يأخذ القاضي بهذا الاتفاق باعتباره شرطًا مخالفًا، أم يرفضه لانعدام الإثبات الكتابي؟ هذا الغموض يُضعف الأمن التّعاقدي، ويجعل إمكانيّة إثبات الحقوق رهينة بوسائل غير متكافئة بين الأطراف، مما يفتح المجال لاجتهادات قضائيّة متباينة.

-"ظروف خاصة" (circonstances particulières)

هذه العبارة ذات طابع فضفاض يسمح بتأويلات متعددة: فقد يرى قاضٍ أن الدّخل المحدود للزوج يشكل "ظرفًا خاصًا" يبرر الحكم له بتسهيلات معينة بينما قد يعتبر آخر أن الوضع الصّحي للزوجة هو المقصود، أو أن الحالة العائليّة (مثل إعالة أطفال أو والدّين مسنين) هي التي تدخل في نطاق "الظّروف الخاصة". بل قد يمتد التّأويل ليشمل عوامل اجتماعيّة أخرى كالوضع الوظيفي أو السّكن. هذا

الاتساع يجعل العبارة أداة مرنة بيد القاضي، لكنها في الوقت نفسه تهدد اتساق الأحكام وتخلق تفاوتًا في القرارات الصّادرة في قضايا متماثلة.

-"ظروف استثنائيّة" (circonstances exceptionnelles) (م 113)

رغم قربها المفهومي من عبارة "الظّروف الخاصة"، إلا أن غياب تعريف تشريعي محدد لمعيار "الاستثناء" يجعلها أكثر غموضًا. فمثلًا، قد يعتبر قاضٍ أن مرضًا عضالًا ظرفًا استثنائيًا يبرر فسخ العقد أو تعديل الحكم، بينما قد يربطها قاضٍ آخر بوقائع نادرة كالتّهجير القسري أو الكوارث الطّبيعيّة. وبما أن معيار "الاستثناء" نسبي ويتغير باختلاف السّياقات، فإن استعماله دون ضبط تشريعي دقيق يفتح المجال لاحتمالات غير محدودة ويُعرّض مبدأ المساواة أمام القانون للاهتزاز.

5.3الغموض القيمي:

يتجلّى الغموض بوضوح في الألفاظ ذات الطّابع الأخلاقي أو التّقويمي حيث يُترك مجال واسع للتقدير وفقا لرؤيّة القاضي أو الأطراف، مما يحوّل النّص القانونيّ إلى أداة متأرجحة بين المرجعيّة القانونيّة والقيم الاجتماعيّة والثّقافيّة. غير أن هذا الانفتاح لا يعكس مرونة تشريعيّة بقدر ما يكشف عن هشاشة في الصّياغة. ومن هنا تبرز أهميّة المقاربة اللسانيّة الجنائيّة التي لا تكتفي برصد هذه

الانزلاقات، بل تدعو إلى استبدالها بصياغات دقيقة تُحصّن النّصوص من الغموض وتضمن وضوحها.

– "ما تقتضيه المصلحة" (ce qu'exige l'intérêt)

المصطلح واسع وغير محدد: قد يُفهم على أنه مصلحة تعليميّة، صحيّة، نفسيّة، أو اقتصاديّة. هذا التّعدد يفتح المجال لتأويلات متناقضة، خصوصًا في قضايا الحضانة حيث تُستعمل "المصلحة" لتبرير أحكام مختلفة. كان الأوّلى أن تُرفق بصفات محددة مثل: "المصلحة الصّحيّة" أو "المصلحة التّربويّة."

–"في حالة الضّرورة" (en cas de nécessité) (م 7)

لفظ الضّرورة فضفاض، يمكن أن يشمل الضّرورة الطّبيّة أو الاجتماعيّة أو الاقتصاديّة. هذا الغموض يجعل القرارات القضائيّة متباينة، فقد يعتبر قاضٍ العقم ضرورة كافيّة بينما يرفض آخر ذلك. الإشكال هنا أنّ المفهوم ينتمي إلى "الألفاظ القيميّة" التي لا تستقيم إلا بتحديد مرجعي واضح.

–"في حدود استطاعته" (dans la limite de ses moyens)

الإشكال في معيار الاستطاعة، هل تُقاس بالدّخل الشّهري، بالممتلكات أم بالقدرة الفعليّة بعد خصم الالتّزامات الأخرى؟ غياب هذا التّحديد يمنح القاضي سلطة تقديريّة واسعة، ويؤدي إلى تفاوت صارخ

في أحكام النّفقة لنفس الحالة. من منظور لساني، الاستطاعة كلمة متعددة الحقول (ماليّة، بدنيّة، نفسيّة)، مما يفتح الباب لتأويلات متناقضة.

-"على قدر الحاجة" (selon le besoin) (م 77)

كلمة "حاجة" بدورها غير مضبوطة: قد تعني الحاجة الفسيولوجيّة (الغذاء والكساء)، أو الاجتماعيّة (مستوى العيش). هذا التّوسع يسمح باستغلالها من طرف المحامين لتقليص أو زيادة الالتّزامات بحسب مصلحة موكليهم.

5.3. إشكاليّة التّداخل اللّغويّ بين العربيّة والفرنسيّة في الصّياغة التّشريعيّة

التّداخل اللفظي بين الفرنسيّة والعربيّة في الصّياغة التّشريعيّة ليس مجرّد ظاهرة ترجمة سطحيّة، بل هو مصدر حقيقي لعدم الوضوح المفاهيمي والعمليّ. التّعبيرات المُعرّبة حرفيًا تؤثر مباشرة في الفهم الصّحيح لمضمون النّص. يكمن الحل اللّغويّ- العمليّ في تأصيل الصّياغة العربيّة، استخدام أفعال ومصطلحات أصيلة لا تعيد إنتاج بساطة البنيّة الأجنبيّة، وتضمين معايير تفسيريّة عند الحاجة.

-"للقاضي أن يمنح أجلاً للتصالح" (*délai de conciliation*) (م 49)

تُظهر هذه الصّياغة نقلاً حرفيًا عن البناء الفرنسي *délai de conciliation*، إلا أنّ التّعبير العربي «أجل للتصالح» يفتقد إلى الانسياب الاصطلاحي والوضوح الدّلالي في اللّغة القانونيّة العربيّة. من منظور لسانيّات جنائيّة، يؤدي هذا النّقل الحرفي إلى إرباك القارئ القانونيّ ويطرح سؤالاً عمليًا عن طبيعة الأثر: هل المقصود تأجيلٍ إجرائي أم مهلة فعليّة للصلح؟ المقاربة الأدق لغويًا وقضائيًا هي استبدالها بصياغة مؤطَّرة بالواجب والإجراء مثل: «مهلة للتصالح يحددها القاضي» أو «يمنح القاضي مهلة للتصالح» مع تحديد مدّة أو معيار، لأن الضّبط الإجرائي يحدّ من سلطة التّأويل ويعزّز الأمن القانونيّ.

–"حق الحضانة يُمنح للأم" (le droit de garde est confié à la mère)

استعمال «يُمنح» يوحي بأن الحضانة امتياز هبة أو سلطة خارجيّة، بينما في التّقليد الفقهي والتّشريعي العربي الحضانة تُعدُّ حقًا مثبتًا تبعًا لمصلحة المحضون. من منظور لسانيّات جنائيّة، تحويل صيغة ثبوت الحق إلى صيغة منح يغير من البنيّة الاستدلاليّة للنّص ويمنح القاضي أو الإدارة انطباعًا بأن الحق هبة قابلة للسحب، وهذا يؤثر على استقرار الوضع القانونيّ للمحضون. الصّياغة الأنسب لغويًا وقانونيّا هي: «تثبت الحضانة للأم» أو «الحضانة تثبت لصالح الأم مع مراعاة مصلحة المحضون.«

-"لعدم الإنفاق" (défaut de paiement de la pension alimentaire) (م 53)

تُظهر عبارة "لعدم الإنفاق" في المادة 53 إشكالًا لغويًا ودلاليًا ناتجًا عن التّرجمة الحرفيّة لـ «défaut de paiement de» فهي تجمع في صياغة واحدة حالتين متمايزتين تمامًا: الأوّلى تتعلق بالامتناع الإرادي عن أداء النّفقة رغم القدرة الماديّة، والثّانيّة ترتبط بالعجز الاقتصادي الحقيقي عن الوفاء بالالتّزام. ومن منظور لسانيّات جنائيّة، هذا الخلط الاصطلاحي يُنتج آثارًا عمليّة خطيرة إذ قد يُعامَل الزوج المعسر معاملة الممتنع القادر، فيُعاقب على فعل لم يكن في وسعه تفاديه. لذلك، الصّياغة الدّقيقة تقتضي الفصل الاصطلاحي بين "الامتناع عن الإنفاق مع القدرة" و"الإعسار عن الإنفاق لغياب القدرة"، مع إدراج معيار القدرة على الأداء داخل النّص. بهذا فقط يتحقق التّوازن بين حمايّة حق الزوجة والأبناء وضمان العدالة للزوج المدعى عليه.

-"يسقط حق الحاضنة بزواجها" (la titulaire du droit de garde... est déchue de son droit) (م 66)

الفعل «يسقط» يوحي بسقوط مفاجئ أو عارض، وهو تعبير غير ملائم لطبيعة أثر قانونيّ منظّم مثل زوال الحضانة نتيجة شرط موضوعي. من منظور لسانيّات جنائيّة، استعمال هذا الفعل قد يولّد تصورًا قضائيًا بالعقابيّة أو العرضيّة بينما الواقع فقهيًا وقانونيّا أن الزوال نتيجة حالة موضوعيّة. الصّياغة الأدق دلاليًا هي: «ينتفي حق

الحاضنة بزواجها» أو «يزول حق الحضانة بزواج الحاضنة» لأنّ هذا التّعبير يعكس ضرورة الوضع القانونيّ لا مجرد حادثة.

-"يبطل الزواج إذا اشتمل على مانع" (le mariage est déclaré nul, s'il comporte un empêchement) (م 32)

هنا يظهر خلط اصطلاحي آخر عندما توصّف أسباب البطلان بمرجع «شرعي» بينما الصّياغة الفرنسيّة تشير إلى مانع «قانونيّ» عام. من منظور لسانيّات جنائيّة، هذا المزج بين مرجعيتين (الوضعي والدّيني) يغيّر إطار التّأويل القضائي وقد يؤدي إلى تطبيق معايير فقهيّة لا تتوافق دائمًا مع النّص الوضعي، أو إلى إحداث تضارب في مبادئ النّسخ والتّرجيح. الصّياغة الصّحيحة لغويًا وتقنيًا هي: «يبطل الزواج إذا اشتمل على مانع قانونيّ» مع ترك الإحالة إلى الشّريعة واضحة ومبرّرة فقط حين يقصد المشرّع ذلك صراحةً.

-"متى وجد المبرر الشّرعي وتوفرت شروط نيّة العدل" (si le motif est justifié, les conditions et l'intention d'équité réunies...) (م 8)

تُظهر التّرجمة انزياحًا دلاليًا مهمًا، إذ حُول «motif justifié» إلى «المبرر الشّرعي»، ما يضيف بعدًا فقهيًا غير موجود في النّص الفرنسي الذي يكتفي بعبارة «سبب مبرر». كذلك، جرى توسيع «intention d'équité»إلى «نيّة العدل»؛ حيث ينصرف المفهوم الفرنسي إلى «الإنصاف» كمعيار عملي، بينما «العدل» في السّياق

العربي ذو حمولة قيميّة مطلقة. هذا التّبديل المرجعي يغيّر أفق التّأويل القضائي، ويرفع من مستوى المعايير المطلوبة، مما يفرض على القاضي الرّجوع إلى مرجعيّات قد لا تكون مقصودة بالنّص الأصليّ.

-"يمكن رئيس المحكمة أن يرخص بالزواج الجديد إذا تأكد من موافقتهما" (Le président du tribunal peut autoriser le nouveau mariage, s'il constate leur consentement) (م 8)

يطرح الضّمير الفرنسي *leur* إشكالًا مرجعيًا، إذ قد يُفهم على أنه يعود إلى أكثر من طرف (الزوجة السّابقة والزوجة المستقبليّة معًا) أو إلى مرجع آخر غير محدّد. النّص العربي ترجم العبارة إلى «موافقتهما»، وهو أوضح من حيث الصّياغة، لكنه لا يحسم عمليًا إن كان المطلوب موافقة الطّرفين معًا أو أحدهما فقط. هذا الغموض قد يغيّر من جوهر شرط الإذن القضائي، والحل الأمثل هو التّنصيص الصّريح على المرجع («موافقة الزوجة السّابقة والزوجة المستقبليّة») لتفادي أي التّباس في التّطبيق.

-" انعـــــــدام الموانـــــــع الشّـــــــرعيّة للـــــــزواج" (l'exemptiondesempêchements légaux au mariage) (م 9 مكرر)

في المادة 9 مكرر، تبرز إشكاليّة مزدوجة: فقد تُرجمت (*exemption*) إلى «انعدام» بدل «إعفاء»، وهو ما يغيّر المعنى من سلطة استثنائيّة لرفع المانع إلى مجرد غياب طبيعي له. كما حُوّلت

عبارة (*empêchements légaux*) من «موانع قانونيّة» إلى «موانع شرعيّة»، ما نقل المرجع من الحقل القانونيّ إلى الدّيني. هذا الانزياح الاصطلاحي قد يترتب عنه تطبيقات متعارضة مع قصد النّص الأصليّ. الأنسب هو اعتماد تعبير محايد مثل: «إعفاء من الموانع القانونيّة للزواج» أو «رفع الموانع القانونيّة عن الزواج» مع تحديد الجهة المخوّلة بالإعفاء.

الخاتمة: يتّضح من خلال هذا البحث أنّ اللّسانيّات الجنائيّة لم تعد مجرّد حقل معرفي نظري، بل غدت أداة عمليّة ذات جدوى بالغة في فهم النّصوص القانونيّة وتفسيرها، ولا سيما في السّياق الجزائري حيث يتقاطع قانون الأسرة مع المرجعيتين الدّينيّة والوضعيّة. إنّ الغموض الاصطلاحي والتّشابك الدّلالي الذي يطبع بعض مواده، إضافة إلى أثر التّرجمة الحرفيّة من الفرنسيّة إلى العربيّة، يفتح المجال أمام تأويلات متباينة قد تُربك التّطبيق القضائي وتمسّ استقرار الأسرة والمجتمع. ومن هنا تتجلّى ضرورة إدماج المقاربة اللسانيّة الجنائيّة في صياغة النّصوص القانونيّة ومراجعتها، بما يضمن وضوح المصطلح، انسجام التّركيب، ودقّة الدّلالة.

وعليه، فإن تطوير البحث في اللّسانيّات الجنائيّة وتعميم أدواتها على الفقهاء والقضاة والمشرّعين يُعدّ رهانًا حيويًّا لتعزيز العدالة القانونيّة. فالقانون في جوهره خطاب لغوي، ومتى أُحكمت لغته زالتّ الكثير من مواطن التّناقض واللبس. إنّ إشراك الخبرة اللسانيّة في تحليل وتفسير قانون الأسرة الجزائري لا يقتصر على رفع الإشكالات اللّغويّة فحسب،

بل يسهم أيضًا في ترسيخ وحدة التّطبيق القضائي، حمايّة حقوق الأفراد، وضمان توازن دقيق بين النّص القانونيّ وروحه التّشريعيّة، الأمر الذي يجعل من اللّسانيّات الجنائيّة دعامة أساسيّة في بناء منظومة قانونيّة أكثر وضوحًا وعدلاً. فهل آن الأوان لإعادة النّظر في آليّات الصّياغة التّشريعيّة، على ضوء ما تقدّمه اللّسانيّات الجنائيّة من أدوات علميّة دقيقة؟

قائمة المراجع

المراجع باللّغة العربيّة:

الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة (1984) *الأمر رقم 84-11 المؤرخ في 9 جوان 1984 المتضمّن قانون الأسرة، المعدَّل والمتمم*. الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

البوسهيدي، خ.، و العجمي، ف، 20 نوفمبر 2019. اللّغة دليلاً جنائيّا. مدوّنة أنوار *سُـــلطان قابوس: أنوار*. تم الاســـترجاع من https://anwaar.squ.edu.om/ar/%D9%86%D8%B4%D8%B1/ArticleID/1433/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8B%D8%A7-%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%91%D9%8B%D8%A7

الحافي، م. (2023). اللّسانيّات الجنائيّة ودورها في الكشف عن الجريمة. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، *3*(12)، 258–270.

ذياب، أ. ش. (2025). اللّسانيّات الجنائيّة وأهميتها في الدّراسات القانونيّة في العراق. *مجلة الفارابي للعلوم الإنسانيّة*، *8*(1)، 347–358 https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95

الرّشودي، إ. (2022). اللّسانيّات والصوتيّات الجنائيّة. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، *2*(4)، 202–222.

الطّيب، ع. ع. (2008). علم اللّغة الجنائيّ: نشأته وتطوره وتطبيقاته. *المجلة العربيّة للدراسات الأمنيّة والتّدريب*، *23*(49)، 273–299جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة.

العناتي، و. (2023). مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة: رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة. *المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة*، *41*(164)، 11–32 https://doi.org/10.34120/ajh.v41i164.261

عبد اللاه، ع. ص. (2019). طبيعة عمل عالم اللّغة الجنائيّ . *المجلة العربيّة لعلوم الأدلة الجنائيّة والطّب الشّرعي*، *1*(9)، 1310–1322.جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة.

طعبة، س. (2022). مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة وواقعها في العالم العربي. *مجلة المحترف لعلوم الرّياضة والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة*، *9*(5)، 48–62.

العصيمي، ص. (2020) *اللّسانيّات الجنائيّة: تعريفها، ومجالاتها وتطبيقاتها* (سلسلة دراسات، 18). مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ لخدمة اللّغة العربيّة.

معهد الدّوحة للدراسات العليا. (2025، 28–29 أبريل) .كتيب مؤتمر *"اللّسانيّات والمعجميّة العربيّة – اللّسانيّات الجنائيّة: النّظريّات والتّطبيقات"* [كراس المؤتمر]. كليّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة . https://www.dohainstitute.edu.qa/admin/Documents/Events/%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8%20%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA.pdf

المراجع باللّغة الأجنبيّة:

Allard-Gaudreau, N., Plante-Hébert, J., & Fortin, F. (2024). La linguistique légale : un apport novateur aux sciences forensiques traditionnelles. *Criminologie, Forensique et Sécurité, 2*(2), 5095. https://doi.org/10.26034/la.cfs.2024.5095

Debono, M. (2014). Réflexions sur l'expertise linguistique/sociolinguistique à partir de l'exemple de la linguistique légale : enjeux de pouvoir et opportunité. In R.

Colonna (Éd.), *Les locuteurs et les langues : pouvoirs, non-pouvoirs et contre-pouvoirs* (pp. 31–42). Limoges : Lambert-Lucas.

Edwards, M. (2014). Language in media, health and law. In L. Wei (Ed.), *Applied linguistics* (pp. 239–244). Wiley Blackwell.

Lamlih, I. (2024, Août). Linguistique forensique. *Al Maarifa Journal, 18*, p61. https://www.josooor.com/pdfs/eighteen/second/4.pdf

Renaut, L., Ascone, L., & Longhi, J. (2017). De la trace langagière à l'indice linguistique : enjeux et précautions d'une linguistique forensique. *ÉLA. Études de linguistique appliquée, 188*(4), (pp 423–442). https://doi.org/10.3917/ela.188.0423

البصمة اللّسانيّة في التّحقيقات الجنائيّة: "نحو تكامل علم اللّغة والتّقنيّات الجنائيّة الحديثة"

د.فاطمة عمروش

المركز الجامعيّ مرسلي عبد الله – تيبازة

ملخص المداخلة: نسعى من خلال هذه المداخلة إلى استكشاف دور البصمة اللّسانيّة كمدخل علمي فاعل في دعم التّحقيقات الجنائيّة، عبر دراسة السّمات الصوتيّة واللّغويّة التي تميّز الأفراد، مما يفتح آفاقًا جديدة أمام منظومة العدالة في التّعامل مع القضايا التي تفتقر إلى قرائن ماديّة مباشرة أو يصعب فيها الاعتماد على وسائل الإثبات

التّقليديّة. تنبع أهميّة هذا الموضوع من كونه نقطة تلاقي معرفيّة بين علم اللّغة والعلوم الجنائيّة، تسهم في تعزيز دقّة تحديد هويّة المتحدّثين في مواقف جنائيّة حساسة.

تتمثّل غايّة المداخلة في إبراز القدرات العلميّة التي توفرها اللّسانيّات الجنائيّة، خاصّة في فحص الخطّاب الصوتيّ وتمييز المتحدّثين ضمن سياقات جنائيّة دقيقة، وينطلق التّحدي البحثيّ المحوريّ من السّؤال التالي :إلى أي مدى يمكن اعتبار البصمة اللّسانيّة دليلاً موثوقًا في الإجراءات الجنائيّة الحديثة؟
وفي هذا الإطار، سنعتمد مقاربة المنهج الوصفيّ التّحّليلي؛ لاستقصاء النّماذج والتّجارب العالميّة الرّائدة، مع التّركيز على التّحديّات القانونيّة والعلميّة التي تمثّل عقبات رئيسيّة أمام توظيف البصمة اللّسانيّة في التّحقيقات الجنائيّة.

الكلمات المفتاحيّة:

البصمة اللّسانيّة – اللّسانيّات الجنائيّة – التّحقيق الجنائيّ – الصّوت البشري– الأدلة اللّغويّة.

Linguistic Fingerprinting in Criminal Investigations: Towards an Integration of Linguistics and Modern Forensic Technologies

Abstract: This presentation seeks to explore the role of linguistic fingerprinting as an effective scientific approach in supporting criminal investigations. It does so by examining the phonetic and linguistic features that distinguish individuals, thereby opening new horizons for the justice system in cases lacking direct material evidence or where traditional means of proof are insufficient.

The significance of this topic lies in its position at the intersection of linguistics and forensic sciences, contributing to greater accuracy in identifying speakers in sensitive criminal contexts.

The primary objective of this presentation is to highlight the scientific potential offered by forensic linguistics, particularly in the analysis of spoken discourse and the differentiation of speakers within precise investigative frameworks.

The central research challenge stems from the following question: To what extent can linguistic fingerprinting be regarded as a reliable form of evidence in contemporary criminal procedures?

Within this framework we will adopt a descriptive-analytical approach to examine leading international models and experiences, with a particular focus on the legal and scientific challenges that constitute major obstacles to the implementation of linguistic evidence in criminal investigations.

Keywords: Linguistic fingerprinting – forensic linguistics – criminal investigation – human voice – linguistic evidence.

1- المقدّمة: في ظلّ التّحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في شتى الحقول المعرفيّة، برزت الحاجة المُلِحّة إلى توسيع أدوات التّحقيق الجنائيّ، وإعادة النّظر في الأساليب التّقليديّة المتّبعة في جمع الأدلة، وتحليل الوقائع، وكشف الجناة. وقد أفرز هذا التّطوّر انفتاحًا غير مسبوق على العلوم الإنسانيّة، باعتبارها رافدًا غنيًا بالآليّات التّحليليّة القادرة على تفكيك سلوك الإنسان والكشف عن أنماطه اللّغويّة والنّفسيّة والاجتماعيّة. وفي مقدّمة هذه العلوم تبرز اللّسانيّات بما تحمله من أدوات دقيقة قادرة على كشف البنيّة الخفيّة للخطاب، وتحديد السّمات الأسلوبيّة واللّغويّة التي تميز كل فرد على حدة.

لقد أضحى اللّسان البشري، بما هو أداة تواصل وتعبير، أيضًا وسيلة إثبات وتحقيق، خاصّة بعد أن أثبتت البحوث اللسانيّة الحديثة قدرة اللّغة على حمل مؤشرات كاشفة عن هويّة المتكلم، ونيّاته، وخلفيّاته المعرفيّة والاجتماعيّة وحتى حالتّه النّفسيّة. ومن هذا المنطلق، بدأت اللّسانيّات تخرج من نطاقها النّظري التّقليدي، لتقتحم مجالات جديدة مثل القضاء، والأمن، والتّحقيق والتّوثيق، وبرز ما يُعرف اليوم بـ اللّسانيّات الجنائيّة أو اللّسانيّات القضائيّة، وهو فرع تطبيقي معنى بتحليل اللّغة المنطوقة والمكتوبة في سياقات قانونيّة وجنائيّة.

ضمن هذا الإطار، ظهرت مفاهيم جديدة مثل **البصمة اللسانيّة** و**البصمة الصوتيّة**، اللتين تمثلان وجهًا متقدمًا من أوجه التّقاطع بين

اللّسانيّات والتّقنيّات الجنائيّة. فكما تُستخدم البصمة الوراثيّة أو الرقميّة كوسائل إثبات قطعيّة، بدأت البصمة اللّغويّة تحتل موقعًا متزايد الأهميّة في الكشف عن المتحدثين، والتّحقق من أصحاب النّصوص المشبوهة، وتقييم مدى صحة الأقوال والتّسجيلات المعروضة أمام الجهات القضائيّة.

وتسعى هذه الدّراسة إلى تسليط الضّوء على البصمة اللسانيّة في التّحقيقات الجنائيّة، باعتبارها أحد أهم المداخل الحديثة في هذا الحقل؛ حيث تُمثل تقاطعًا دقيقًا بين علم اللّغة التّطبيقي والعلوم الجنائيّة التّقنيّة. فالمسألة لا تتعلق فقط بتحديد المتحدث المجهول أو كشف كاتب رسالة تهديد، بل تتعدى ذلك إلى تحليل الخطّاب الإجرامي، واكتشاف التّناقضات اللّغويّة، وتفسير نيّة المتحدثين، وتأويل البنى التّركيبيّة والدّلاليّة في النّصوص الجنائيّة.

ومن هنا تنبع أهميّة هذه الدّراسة، التي تحاول أن تستجلي ملامح هذا التّخصص البيني، من خلال الوقوف على مفهوم البصمة اللّسانيّة، وتتبع إرهاصاته النّظريّة، وتحولاته المنهجيّة، واستقلاليته العلميّة، قبل الانتقال إلى مجالاته التّطبيقيّة في التّحقيقات الجنائيّة. كما تسعى إلى إبراز أوجه التّكامل الممكنة بين علم اللّغة والتّقنيّات الجنائيّة الحديثة، في ضوء الحاجة إلى مقاربات أكثر شمولًا وفاعليّة في مواجهة الجرائم المعقدة في العصر الرقميّ.

إنّ هذه المقاربة لا تسعى فقط إلى التّأصيل النّظري للبصمة اللسانيّة بل أيضًا إلى استكشاف حدودها الإجرائيّة، واستشراف مستقبلها في ظلّ التّحولات التّكنولوجيّة والمعرفيّة، بما يجعل من اللّغة أداةً فاعلة في

مسار العدالة الجنائيّة لا تقلّ أهميّة عن سائر الأدلة الماديّة والتّقنيّة الأخرى.

2- الإطار العام للّسانيّات الجنائيّة: المفاهيم والأسس والمجالات:

2-1 مفهوم اللّسانيّات الجنائيّة:

شهد حقل الدّراسات، التي ظهرت في غضون العقود الأربعة الأخيرة والتي حاولت الرّبط بين اللّسانيّات والقانون، جملةً من المصطلحات التي أُطلقت عليه. ولا يخرج ذلك عن مجمل الدّراسات اللسانيّة الحديثة؛ حيث اتّسمت معظم المناهج الإنسانيّة بسِمة عدم ضبط المصطلح. ويرجع ذلك –في نظري–إلى عامل التّرجمة، الأمر الذي ترتب عليه عدم وضع مقابل اصطلاحي دقيق للعلوم التي نُقلت من أحضان الدّرس الغربي الحديث إلى واقع الدّراسات العربيّة.

ومن ثم، فقد ظهرت تسميّات عدة لهذا الحقل المعرفي الجديد، منها : اللّسانيّات **القانونيّة، اللّسانيّات الجنائيّة، علم اللّغة الشّرعي، علم اللّغة الجنائيّ اللّسانيّات القضائيّة**.

ويبقى المصطلحان "**اللّسانيّات القضائيّة** "أو "**اللّسانيّات الجنائيّة** " هما الأكثر استعمالاً، والأكثر دوراناً على السّنة المشتغلين بهذا الحقل المعرفي الجديد.

إنّ مصطلح "الجنائيّ" لا يُعبّر بدقّة عن هذا العلم الواسع، إذ يُعدّ جزءًا فقط من ذلك الحقل المعرفي الشّامل. فليست كل القضايا التي يُستدعى فيها اللّغويّون القانونيّون تتعلق بالقانون الجنائيّ، بل قد تكون مدنيّة أو تجاريّة أو إداريّة، وغيرها من الفروع القانونيّة. وبناءً على

ذلك، فإن مصطلح "**القضائيّة** "يُعدّ أدق وأشمل من مصطلح "**الجنائيّة**"، لما يتضمنه من إحاطة بمختلف التّطبيقات القانونيّة للّغة.

ومع ذلك، يُعدّ مصطلح "**اللّسانيّات الجنائيّة** "فرعًا مهمًا من فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة، وهو علم يُعنى بدراسة وتحليل وقياس البيئات اللّغويّة المصاحبة لوقوع الجريمة، وذلك بهدف تحديد هويّة الجاني أو المتهم، من خلال تحليل الخطّاب أو النّصوص أو التّسجيلات ذات الصّلة بالفعل الإجرامي.

تُعد اللّسانيّات الجنائيّة توجهًا علميًا معاصرًا يهدف إلى الإسهام في حل القضايا القانونيّة والجنائيّة، من خلال استثمار المعرفة اللّغويّة في تحليل النّصوص المكتوبة والمنطوقة. ويقوم هذا الفرع من اللّسانيّات على أسس علميّة دقيقة تسعى إلى دعم السّلطة القضائيّة، عبر تقديم الأدلة التي تعتمد على اللّغة بوصفها مكونًا رئيسيًا في كثير من القضايا، كما يتجلى في قولهم:

"يهدف هذا العلم الحديث نسبيًا إلى تحليل النّصوص المكتوبة والمنطوقة بطريقة علميّة وتوظيف النّتائج لخدمة المحكمة ورجال القانون في التّوصل لأدلة تساعد على حل القضايا التي تكون اللّغة جزءًا من أدلتها، وهو ما زال في بدايّاته، مما يجعله مجالًا خصبًا لمزيد من الإضافات والتّنقيح"[1]. ومن هذا المنطلق، يتضح أن اللّسانيّات الجنائيّة تعمل على تفكيك البنى اللّغويّة – سواء كانت منطوقة أم مكتوبة – بغرض الوصول إلى قرائن أو مؤشرات تسهم في كشف ملابسات

[1] محمد فارح: البصمة اللّسانيّة وأثرها في البحث الجنائيّ، مجلة اللّسانيّات التّطبيقيّة، المجلد 5، العدد2، 2021، ص479. [1]

الجريمة، ودعم المحققين والمحللين الجنائيّين في تتبع الأنماط اللّغويّة للمشتبه بهم، وتحديد هويّاتهم، وحتى استنتاج خصائصهم البيولوجيّة أو الاجتماعيّة، كالجنس والانتماء الجغرافي.

فاللّغة تُعد من أبرز السّمات الإنسانيّة التي تعكس الهويّة الفرديّة وتُظهر ملامح الشّخصيّة، وهي أداة تواصل تحمل بصمات المتكلم وتميزه عن غيره، كما يُشير إلى ذلك النّص" :أنّ اللهجة التي يتحدث بها المرء تلعب دورًا كبيرًا في تقييمه، كما يرسم الصّوت بعض الملامح الشّخصيّة لصاحبه من خلال الطّريقة التي يتحدث بها، فالاختلافات اللّغويّة تساعد على معرفة هويّة المرء الثّقافيّة بينما علماء يؤكدون أن لوط قام بخارج الحروف بطريقة مميزة ساعد الإنسان الأوّل على التّمييز بين أقاربه قبل أن يستخدم اللّغة المنطوقة أو المحكيّة"[1].

وقد دفع هذا الوعي المتزايد بأهميّة الخصائص اللّغويّة علماء اللّسانيّات إلى النّظر بجديّة إلى البُعد الصوتيّ في الخطّاب، باعتباره أداة فعالة في تمييز الأفراد، إذ يكفي في كثير من الحالات الاعتماد على الصّوت لتحديد هويّة المتحدث، وهو ما يمنح هذا التّخصص بعدًا تطبيقيًا حاسمًا في خدمة العدالة.

2-2 اللّسانيّات الجنائيّة: النّشأة والتّأسيس العلميّ:

تعود أولى الإشارات إلى مصطلح "اللّسانيّات الجنائيّة" إلى عام 1968 حين استخدمه الباحث **جان سفارتفيك (Svartvik)** ضمن إطار اللّسانيّات التّطبيقيّة، وذلك في سياق إعادة تحليل أقوال أحد المتهمين

---

[1] المرجع نفسه، ص479.

في جريمة قتل زوجته وابنته، وهو **تيموثي جون إيفانز**، الذي كان قد أُعدم شنقًا، قبل ثلاث سنوات من إعادة فتح القضيّة.

عند دراسته لأقوال إيفانز المزعومة، لاحظ سفارتفيك وجود علامات أسلوبيّة (Stylistic Signs) وتناقضات بين تصريحاته الأربعة، وخاصة التّصريح الذي اعترف فيه بالجريمة والتّصريحات الأخرى. وقد ارتكز التّحليل اللّغويّ على دراسة العلاقات الإسناديّة الخارجيّة بين الجمل، من خلال تحليل الأفعال الإسناديّة(Finite Verbs) ، أي التّراكيب الفعليّة التي يكون فيها الفاعل ظاهرًا أو مستترًا، بالاعتماد على تأويل تركيبي (**Syntactic Interpretation**)لمجموعة من التّراكيب الواردة في نصوص التّصريحات.

وتبيّن من خلال هذا التّحليل أن إيفانز كان يحاول إخفاء الفاعل الحقيقي المسؤول عن الجريمة، من خلال استخدام أدوات الرّبط وحروف العطف مع إخفاء المسند إليه، في محاولة لتمويه مسؤوليته. أدّى هذا التّحليل إلى استجواب جار المتهم، الذي اتضح لاحقًا أنه القاتل الحقيقي.

وتُعد أعمال سفارتفيك من أوائل المحاولات الجادة التي استخدمت الأدلة اللّغويّة في الكشف عن الجريمة، ما دفع إلى إعادة النّظر في شهادات المحاكم والاستجوابات الشّرطيّة، كما أشار إلى ذلك الباحثون لاحقًا، ومنهم **شوي (Shuy)** وزملاؤه من علماء اللّسانيّات الأمريكيين، الذين شكّلت دراساتهم في أوائل ثمانينيّات القرن الماضي اللبنات الأساسيّة لتأسيس اللّسانيّات الجنائيّة كعلم مستقل.

وقد عالجت هذه الدّراسات العديد من القضايا الجنائيّة والنّزاعات المدنيّة التي تُعد اللّغة فيها عنصرًا أساسيًا من بين الأدلة المتاحة، إن لم تكن الوحيدة. وفي أستراليا، بدأ تفعيل هذا العلم من النّاحيّة الإجرائيّة منتصف التّسعينيّات حيث استُخدمت نظريّات اللّسانيّات الاجتماعيّة في فضّ النّزاعات القانونيّة[1].

أما في الولايّات المتحدة الأمريكيّة، فقد طُوّر هذا الحقل بشكل مؤسسي داخل مختبرات مكتب التّحقيقات الفيدرالي[2](FBI) ، والذي يُعد اليوم من أحدث وأكبر المختبرات المختصة بفحص البيانات اللّغويّة، لتقديم خدمات معلوماتيّة واستخباريّة للسلطات القانونيّة على المستويين المحلي والاتحادي.

وفي بريطانيا، أُسندت إلى وزارة الدّاخليّة مهام تتعلق بفحص وتحليل الأدلة الجنائيّة اللّغويّة، فيما يُعد **مالكوم كولتارد Malcolm) (Coulthard**من أبرز المؤسسين لهذا التّخصص، إذ أطلق في عام 1994 دوريّة علميّة متخصّصة تحت اسم **(Forensic Linguistics)**، أسهمت في نشر البحوث، وتوسيع نطاق المعرفة بهذا العلم ومصطلحاته وإجراءاته على المستوى العالمي[3]. واعتمدت البحوث

---

[1] فيران، نجوى: الإثبات الجنائيّ عن طريق اللّغة: بحث في دور البصمة الصوتيّة في ضوء اللّسانيّات الجنائيّة، مجلة اللّسانيّات، المجلد 30، العدد 1، 2024، ص 81.

[2] عمر، عبد المجيد الطيب :علم اللّغة الجنائيّة: نشأته وتطوّره وتطبيقاته"، *المجلة العربيّة للدراسات الأمنيّة*، المجلد 23، العدد 45، 2008م، ص279.

فيران، نجوى: الإثبات الجنائيّ عن طريق اللّغة: بحث في دور البصمة الصوتيّة في ضوء اللّسانيّات الجنائيّة، مرجع سابق، ص81. [3]

الجنائيّة اللّغويّة على فريق من اللسانيين المتخصّصين في التّحليل اللّغويّ للبيانات الصوتيّة والمكتوبة، كما أسهمت مراكز متخصّصة مثل الجمعيّة العالميّة لعلم الأصوات الجنائيّ في بريطانيا، والجمعيّة الأمريكيّة لعلم اللّغة الجنائيّة، في تطوير هذا العلم من حيث التّنظير والتّطبيق.

وقد أسهمت الدّراسات التي أُجريت خلال العقدين الأخيرين في ترسيخ هذا الفرع بوصفه علمًا مستقلًا بذاته، له مصطلحاته، ونظريّاته، وإجراءاته التّطبيقيّة. ومع ذلك، لا يزال هذا المجال في السّياق العربي في طور التّعريف ويقتصر حضوره على بعض التّرجمات لمؤلّفات غربيّة، دون أن ينال حظه الوافي من الدّراسة والتّأصيل النّظري والتّطبيقي.

2-3 مجالات اللّسانيّات الجنائيّة:

تتعدد مجالات اللّسانيّات الجنائيّة، وتتفرع لتشمل أنشطة وتحليلات دقيقة تدور في إطار البحث الجنائيّ؛ حيث تُوظّف البُنى اللّغويّة بوصفها أدوات منهجيّة في التّحقق والتّتبع. وتُعَد هذه المجالات محوريّة في دعم التّحقيقات، إذ يمكن بواسطتها تضييق دائرة الاشتباه أو إثبات التّورط في الجريمة عبر مخرجات لغويّة ملموسة.

أولًا: التّحري عن هويّة المتحدث:

يُعد هذا المجال من أبرز ما تُعنى به اللّسانيّات الجنائيّة، إذ يتم من خلاله تحليل التّسجيلات الصوتيّة بغرض التّعرف على هويّة المتحدث. فمع التّقدم التّقني، لم تعد هذه المهمة معقدة كما في السّابق، بل أصبح بالإمكان تحليل النّبرة الصوتيّة وتحديد سمات المتحدث بدقّة عاليّة.

كما ورد في النّص: "بشكل واسع جدًا في التّعرف على صوت تسجيل معين[1]"، وذلك في إشارة إلى الإمكانيّات الواسعة التي يتيحها تحليل الصّوت، والتي تعتمد على فحص الطّبقات الصوتيّة الفريدة لكل فرد.

ثانيًا: التّحري عن هويّة المؤلف:

وهو فرع موازٍ يُعنى بتحليل اللّغة المكتوبة، ويستند إلى فرضيّة مفادها أن لكل كاتب أسلوبًا خاصًا يُمكن تتبّعه. وعليه، فإن تحليل رسائل التّهديد، أو الوثائق المشبوهة، يُسهم في تضييق دائرة المشتبه بهم من خلال المقارنة الأسلوبيّة. كما ورد في القول" :تساعد المقارنة والمشابهة بين لغة التّهديد من جهة، والوثائق المكتوبة لكل مشتبه به من جهة أخرى في تضييق نطاق مجموعة المشتبه بهم"[2]. فالبصمات الأسلوبيّة لكل كاتب تظهر في تفاصيل دقيقة، مثل: شكل الحروف، طريقة تركيب الجمل، النّمط الإملائي، وحتى علامات التّرقيم. كما يُستعمل هذا المجال في التّحقق من صحة الإمضاءات والتّوقيعات، والكشف عن التّزوير في الوثائق الرّسميّة، وتحقيق التّطابق في رسائل التّهديد وغيرها.

ولذا فإن هذا الجانب يُعَد من المجالات الحيويّة في اللّسانيّات القضائيّة حيث "يعتمد المحقق على بعض التّقنيّات والإحصائيّات

---

[1] دنيا بوقلمون، أحلام أومدور: اللّسانيّات الجنائيّة ودورها في حلّ لغز الجريمة "البصمة اللّسانيّة في نماذج مختارة"، كليّة الآداب واللّغات، قسم اللّغة والأدب العربي، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2024، ص4.

[2] محمد فارح: البصمة اللّسانيّة وأثرها في البحث الجنائيّ، مرجع سابق، ص480.

المعينة من أجل ربط نص معين بكاتبه، عن طريق مقارنة النّص محل الشّبهة بنصوص سابقة للكاتب المحتمل[1]."
وهذا النّهج يتيح للمحققين إمكانيّة الوصول إلى مؤلف النّص المشكوك فيه، بناءً على مؤشرات لغويّة قابلة للقياس والتّحليل.

3- البصمة اللّغويّة ودورها في كشف الجرائم اللّغويّة وحلّ ألغازها:

3-1 البصمة اللّسانيّة:

تُعد "البصمة اللسانيّة" من أبرز المفاهيم المستحدثة في مجال الدّراسات اللسانيّة، وقد نشأت استنادًا إلى نتائج التّحليل اللّغويّ المعمّق، الذي يكشف الخصائص الفريدة في كلام كل فرد. تستند هذه الفكرة إلى إمكانيّة التّعرف على الشّخص من خلال مخرجاته اللّغويّة، سواء في الكلام أم في الكتابة، باعتبارها تحمل علامات أسلوبيّة وصوتيّة لا تتكرر بنفس الشّكل عند الآخرين.

ويُقصد بالبصمة اللسانيّة الرّصد الدّقيق للانحرافات والتّكرارات الأسلوبيّة في حديث الشّخص، كاستخدامه المتكرر لألفاظ بعينها، أو طريقة بناء جمله، أو مخالفته للأنماط اللّغويّة المتعارف عليها. ويّاتي ذلك انطلاقًا من مقولة النّص:
"يرمي إلى كشف سمات الفرد الكلاميّة الخاصة بطريقة علميّة، عن طريق رصد التّجاوزات النّصيّة للمتكلم، ومراقبة الانحرافات عند المتكلم، كتكرار صوت أو لازمة أو مجافاة التّرتيب التّقليدي لنظام الجملة أو

[1] أحمد نور الدّين بالعربي: اللّسانيّات القضائيّة في الوطن العربي، مجلة الأثر، العدد29 ورڤلة، الجزائر، 2017، ص44.

بناء تسلسلات متشابهة من الجمل، بغيّة الكشف عن رؤى المتكلم وملامح تفكيره، وما وراء ألفاظه وسياقاته من معنى ومغزى، من أجل خدمة المحكمة ورجال القانون في التّوصل إلى أدلة تساعد في حل القضايا التي تكون اللّغة جزءًا من أدلتهم"[1].

ومن خلال هذا التّحليل الدّقيق، يمكن لخبراء اللّسانيّات تكوين تصور مبدئي عن شخصيّة المتهم، ومساعدتهم في تضييق دائرة الاشتباه، بل وفي بعض الحالات استبعاد أفراد لا تنطبق عليهم السّمات الصوتيّة أو الأسلوبيّة المحددة.

3-2 الجرائم اللّغويّة:

يُعنى هذا المجال بدراسة القضايا التي تُعرض على القضاء، والتي تتمحور حول نصوص لغويّة تشكّل في حد ذاتها مادة الجريمة، مثل: رسائل التّهديد الشّفويّة أو المكتوبة، والتّشهير بالأشخاص عبر بث الإشاعات المغرضة وكذلك قضايا الإغراء، والتّآمر، والرّشوة. وإلى جانب هذه القضايا التّقليديّة، برزت في العصر الحديث أنماط جديدة من الجرائم اللّغويّة، ارتبطت بوسائل التّواصل الاجتماعي ومنصات السّوشيال ميديا؛ حيث أصبحت اللّغة تلعب دورًا محوريًا في فضّ المنازعات القانونيّة، ويتم تحليلها بوسائل متنوعة، كالتّأكد من نوع الخطّ، أو فحص البصمات في معامل التّحليل الجنائيّ.

---

[1] نور الهندي، عاصم بن عامر: البصمة الكلاميّة بين التّطبيقات القضائيّة الغربيّة والعربيّةمجلة دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلد 47، العدد 4، الجامعة الأردنيّة 2020 ص122.

ويتقاطع هذا المجال أيضًا مع قضايا أخرى، مثل السّرقات العلميّة، سواء في مجال الإبداع الأدبي أم البحث العلميّ، وهي ظاهرة متزايدة في زماننا الحاضر، وقد أُفردت لها محاكم خاصة تُعرف بـ "محاكم النّشر."

كما تُوظَّف أدوات علم اللّغة في التّحقق من قضايا التاليف المشكوك فيه، بناءً على افتراض نظري مفاده أن لكل فرد بصمته الأسلوبيّة الخاصة [1]، أو ما يُعرف بـ "اللهجة الفرديّة(Idiolect) "، وهي ما يميز طريقة استخدامه للّغة كتابةً ونطقًا. وتنعكس هذه الخصوصيّة في اختيارات لغويّة فرديّة متكررة داخل النّصوص، مما يُمكّن المحللين من التّعرف على صاحب النّص أو استبعاده، في إطار تحقيقات جنائيّة لغويّة دقيقة[2].

3-3 البصمة اللّغويّة وحلّ ألغاز الجريمة عن طريق اللّسانيّات:

إذا أمسكتَ بشيءٍ ما بيديك، فإنك ستترك عليه بصمات أصابعك، بحيث يمكن، بعد إجراء فحص دقيق لذلك الشّيء، الكشف عن هويتك بسهولة. والأمر نفسه ينطبق عند التّلفّظ بالكلمات، سواء تم ذلك عن طريق المشافهة أم الكتابة. فكل فرد لديه ما يُسمّيه اللّغويّون بـ"اللُّغديّة"، وهو مصطلح لسانيّ يشير إلى اللّغة الفرديّة لشخص معيّن، مثل "المفردات التي يتقنها، سلوكه اللفظيّ وطريقته في التّعبير والكلام."

---

[1] عبد العزيز، عبد العزيز صابر: إسهام اللّغة في سير التّحقيقات الجنائيّة: مقاربة على ضوء اللّسانيّات القضائيّة"، *المجلة العلميّة*، مجلة كليّة اللّغة العربيّة بأسيوط، المجلد 43، العدد3، فبراير 2024، جامعة الأزهر، ص 2245 .

[2] المرجع نفسه، ص2246.

ويقابل هذا المصطلح مصطلحٌ آخر هو "اللهجة الاجتماعيّة"، ويُستخدم لوصف الخصائص المميّزة للهجةٍ ما، أو للّغة ترتبط بمجموعة من الأفراد ينتمون بالضّرورة إلى مجتمع واحد. ومن أمثلة هذه اللغات: "لغة الشّارع السّريّة لتداول المخدّرات، أو لغة الاتجار بالأعضاء، أو لغة البغاء[1]"...

تُعدّ تلك البصمات اللّغويّة واحدة من الوسائل التي يعتمد عليها علماء اللّسانيّات الاجتماعيّة لتحليل الخصائص الفرديّة لأعضاء الجماعات اللّغويّة ومن ثمّ تحديد أطرها الدّقيقة بهدف استخلاص السّمات المشتركة بين أفراد هذه الجماعات.

أما فيما يخصّ **اللّسانيّات الجنائيّة**، فإن "اللُّغديّة" و"اللهجة الاجتماعيّة" تشكّلان ما يُعرف بـ"المادّة الخام" التي يُعتمد عليها كدليل جنائيّ لإثبات الشّبهة على أحد مرتكبي الجرائم، وخاصة أولئك الذين يتّبعون رسائل التّهديد لاصطياد ضحاياهم[2].

لعلّ مبدأ تحقيق العدالة كان الدّافع الأساسي لظهور "اللّسانيّات الجنائيّة" إذ ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام 1968 عندما استخدمه أستاذ اللّسانيّات "جان سفارتفيك" في إعادة تحليل تصريحات "تيموثي جون إيفانز". كان "إيفانز" مشتبهاً به في جريمة قتل زوجته وابنته، وقد ثبتت إدانته، فحكمت عليه المحكمة بالإعدام شنقًا.

---

[1] بوعبدلي، جمال: اللّسانيّات الجنائيّة واللّغة العربيّة بين لغة القانون وقانون اللّغة، *مجلة القانون والعلوم البينيّة*، المجلد 1، العدد 1، سبتمبر 2022، ص71.

[2] المرجع نفسه، ص72.

وبعد تنفيذ حكم الإعدام بثلاث سنوات، شرع "سفارتفيك" في دراسة "التّصريحات الأربعة" التي أدلى بها "إيفانز" خلال فترة استجوابه لدى الشّرطة ولاحظ وجود علامات أسلوبيّة مختلفة بين التّصريح الأساسي الذي اعترف فيه بقتل زوجته، وتصريحاته الأخرى، مما جعل تلك التّصريحات متناقضة.

ارتكزت الدّراسة على ملاحظة العلاقات الإسناديّة الخارجيّة بين جمل التّصريحات، وذلك من خلال تحليل الأفعال الإسناديّة، وهي تراكيب فعليّة يكون الفاعل فيها ظاهرًا أو مستترًا. وبالاعتماد على تأويل تركيبيّ لمجموعة من التّراكيب الواردة في نصوص التّصريحات، ومنها: "جمل صلة الموصول، الجمل التي تكثر فيها أدوات الرّبط وحروف العطف، فضلاً عن الجمل الفعليّة التي يكون المسند إليه مستترًا ومرتبطًا بتركيب فعلي آخر ورد في تصريح معيّن من التّصريحات الأربعة"، تبيّن أن جمل التّصريح الأساسي يكثر فيها استخدام أدوات الرّبط وحروف العطف مع إبقاء المسند إليه مستترًا، وكأن "إيفانز" كان يحاول إخفاء "الفاعل" الحقيقيّ المسؤول عن تلك الجرائم!

وبعد استجواب "جون كريستي"، جار "إيفانز"، تمكّن هذا الأخير من خداع المحكمة، مقدّمًا دلائل حاسمة تؤكّد أن "إيفانز" هو القاتل. وفي الواقع كان "كريستي" صاحب سجلّ إجراميّ طويل وخطير، إذ أقدم على قتل ست نساء، بما في ذلك زوجته. وبعد اكتشاف المحكمة الحقيقة وإصدار حكم الإعدام بحقه اعترف بقتل "السّيدة إيفانز". وقد جاء تصريحه، بعد تحليله لسانياً، مختلفًا تمامًا عن تصريح "إيفانز"، الذي فشل يومها في إقناع المحكمة بأن جاره هو القاتل الحقيقي.

وانطلاقًا من هذه المعطيّات، منحت المحكمة "إيفانز" عفوًا بعد وفاته. وتُعدّ أعمال "سفارتفيك" من أوائل الحالات الرّئيسيّة التي تم فيها استخدام اللّسانيّات الجنائيّة بهدف إعادة تحقيق العدالة.

لقد دفعت أبحاث هذا المحقّق إلى إعادة تدقيق الكثير من التّصريحات حول العالم، وفرضت على الشّرطة – بموجب الإجراءات المعتمدة آنذاك – أن تُدوّن إفادات المشتبه بهم حرفيًا كما وردت على السّنتهم، لا بأسلوب التّلخيص أو الإبلاغ. ففي السّابق، كانت تصريحات الشّهود قليلة جدًا وتفتقر إلى التّنظيم المنطقي والتّسلسل الزمني، وتُسلَّم إلى المحكمة بطريقة غير متناسقة. وغالبًا ما كانت هذه الشّهادات سريعة للغايّة، مما يؤدي إلى إهمال كثير من تفاصيلها المهمّة[1].

غالبًا ما يُساء فهم طبيعة عمل اللّسانيّات الجنائيّة، إذ يُظن أنها تقتصر فقط على تحليل أقوال المتهم أو الجاني، بينما الواقع يُظهر أن هذا المجال أوسع بكثير، ويتداخل مع مراحل متعددة من سير العدالة الجنائيّة.

إن عمل اللساني الجنائيّ أوسع بكثير مما قد يتصوره البعض، إذ لا تقتصر **اللّسانيّات الجنائيّة** -كما قد يُفهم من تسميتها – على تحليل ما يصدر عن المتهم أو الجاني فحسب، بل تمتد لتشمل أيضًا ما يصدر عن غيرهم ممن لهم علاقة بالجريمة، سواء كانوا شهودًا، أو ضباط شرطة، أو مشرّعين، أو غيرهم من الأطراف ذات الصّلة.

---

[1] John Olsson, More Wordcrime: Solving Crime With Linguistics, Bloomsbury, 2018

فدور اللساني الجنائيّ يتمثّل في تحليل استخدام اللّغة في كل ما يتعلّق بالواقعة الجنائيّة، وهو ما أكّده الباحثان "**كريستوفر هول وزميله**"؛ حيث أوضحا أن اللساني الجنائيّ يدرس ويفسّر استعمال اللّغة عبر مختلف مراحل التّعامل مع الجريمة، بدءًا من مسرح الجريمة أو الحدث، مرورًا بمرحلة التّحقيقات الشّرطيّة، ثم المرافعات والمنازعات داخل المحكمة، وصولًا إلى مرحلة إصدار الحكم.

ويتم كل ذلك من خلال توظيف أدوات التّحليل اللساني التّطبيقي أو تحليل الخطّاب، بما يسمح بفهم السّياقات اللّغويّة الدّقيقة التي تُحيط بالجريمة وتسهم في تفسيرها قانونيّا[1].

4- تحديّات تفعيل اللّسانيّات الجنائيّة في الوطن العربي:

تواجه اللّسانيّات الجنائيّة في الوطن العربي جملة من التّحديّات البنيويّة والمنهجيّة التي تعرقل تفعيلها بشكل مؤسسي ضمن الأجهزة القضائيّة والأمنيّة. ويّاتي في مقدّمة هذه التّحديّات غياب التّخصصات الأكاديميّة التي تدرّس هذا الحقل في الجامعات، الأمر الذي ينعكس سلبًا على تأهيل الكفاءات القادرة على التّعامل مع النّصوص والملفات اللّغويّة ذات الطّابع القضائي. وتُبرز بعض الأصوات الأكاديميّة—ومنها ما عبّر عنه الدّكتور الحراس مسعودي—ضرورة تكوين لسانيين متخصّصين قادرين على "فك شفرات رسائل لفظيّة وكتابيّة" تُستخدم في جرائم التّهديد، التّحرش، الابتزاز، أو غيرها من أشكال الجريمة التي تعتمد على وسائط لغويّة. وتحتاج عمليّة التّكوين إلى برامج شاملة

[1]عبد العزيز، عبد العزيز صابر: إسهام اللّغة في سير التّحقيقات الجنائيّة: مقاربة على ضوء اللّسانيّات القضائيّة، ص2257.

تجمع بين المعارف اللّغويّة التّطبيقيّة (مثل تحليل الخطّاب، اللهجات، الأسلوبيّة السّيميائيّات)، والمعارف التّقنيّة (مثل الإحصاء، الصوتيّات، ومعالجة البيانات) إلى جانب إلمام قانونيّ بمنظومة العدالة الجنائيّة.

كما يُسجَّل في السّياق العربي شبه انعدام للتنسيق بين المؤسسات القضائيّة والخبراء اللّغويّين، إذ تظل اللّسانيّات الجنائيّة غائبة عن مسار التّقاضي كآليّة رسميّة للاستدلال، رغم الحاجة الملحة إليها في قضايا معقدة لا تتوفر فيها أدلة ماديّة قاطعة، ما يجعل البصمة اللّغويّة أداة ضروريّة لدعم القرائن وتعزيز سلطة القاضي في إصدار الأحكام.

ومن العوامل المؤثرة في تأخر تبنّي هذا التّخصص أيضًا، ضعف الوعي العلميّ بجدوى هذا النّوع من التّحليل، إلى جانب محدوديّة الاطلاع على الدّراسات اللسانيّة التّطبيقيّة ذات الصّلة. وفي هذا السّياق، يلاحظ الدّكتور مسعودي أن العالم العربي "متأخر جدًا" في هذا المجال مقارنة بالولايّات المتحدة، بل وحتى بعض الدّول الأوروبيّة، مثل فرنسا، التي لم تبدأ الاستعانة بالخبراء اللّغويّين إلا في ثمانينيّات القرن الماضي، وغالبًا ما يُستعان بهم كشهود لا كخبراء.

ويُعزى هذا التّأخر إلى غياب بنيّة مؤسسيّة حاضنة تجمع بين سلطة القضاء وفعاليّة التّحليل اللّغويّ، في وقت تزايدت فيه الحاجة إلى مقاربة لغويّة للقضايا القانونيّة، لا سيما مع تعقّد أشكال التّواصل وتنامي استخدام الوسائط الرقميّة التي تعتمد على اللّغة بوصفها أداة للجريمة بقدر ما هي وسيلة للتعبير.

ورغم هذا الواقع المتعثر، بدأت بعض المبادرات الفرديّة والمؤسساتيّة تشقّ طريقها في العالم العربي، كما هو الحال مع ترجمة بعض

المؤلّفات التّأسيسيّة في هذا المجال، مثل كتاب "اللّسانيّات الجنائيّة: مدخل إلى اللّغة والقانون" الذي نقله إلى العربيّة الدّكتور محمد الحقباني سنة 2013، ما يُعدّ مؤشرًا على بدايّة وعي تدريجي بأهميّة هذا الحقل وضرورة دمجه ضمن منظومة العدالة المعاصرة[1]. وفي سياق الحديث عن هذه التّحديّات البنيويّة والمنهجيّة التي تعيق توظيف اللّسانيّات الجنائيّة في المنظومة القضائيّة العربيّة، تبرز أيضًا مجموعة من المعيقات التّقنيّة الخاصة بتطبيقات البصمة اللسانيّة، باعتبارها أحد أبرز الأدوات التي تعتمد عليها التّحقيقات الجنائيّة المعاصرة في تتبع المتحدثين والتّعرف على هويّاتهم. ورغم ما توفره هذه التّقنيّة من فرص واعدة في كشف الملابسات الصوتيّة للنّصوص الجنائيّة، إلا أنها تواجه بدورها إشكالات عمليّة تحول دون اعتمادها بشكل موثوق، ومن أبرز المعيقات التي تواجه رجال الأمن والقانون في توظيف البصمة اللسانيّة ضمن مسار التّحقيقات الجنائيّة، أنها تعتمد اعتمادًا كليًا على تحديد الجاني من خلال السّمات الصوتيّة التي يمتلكها، والتي تميّزه عن غيره. وهذا يعني أن الأشخاص فاقدي القدرة على النّطق لا يمكن إخضاعهم لهذا النّوع من التّحري، نظرًا لتعذر إصدارهم لأصوات قابلة للتحليل. وعليه، فإنّ الشّخص الأبكم لا يمكن التّعرف عليه من خلال تتبع بصمته الصوتيّة.

---

[1] طعبة، سعاد: مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة وواقعها في العالم العربي، *مجلة المحترف لعلوم الرّياضة والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة*، المجلد 9، العدد 5، 2022، ص60.

كما يُعدّ عنصر التّشويش أو تغيّر النّغمة الصوتيّة للمتحدث، سواءً بسبب الإصابة بمرض (مثل الزكام أو التّهابات الحنجرة) أم نتيجة استخدام أجهزة معينة لتعديل الصّوت، من أبرز التّحديّات التي تواجه المحققين؛ حيث تضعهم في موقف صعب، وقد تتيح للمشتبه به فرصة التّخفّي وراء هذا الخلل الصوتيّ، مما يعرقل سير العدالة. ويرجع ذلك إلى أن الجهاز الصوتيّ البشري عرضة للتأثر بعدة عوامل مرضيّة ونفسيّة ومزاجيّة، مثل الغضب، والخوف، والقلق، وغيرها[1].

كما أن الحالة النّفسيّة للشخص قد تشكل عائقًا إضافيًا في سبيل الوصول إلى الجاني؛ إذ تؤثر مباشرة على أدائه الصوتيّ، وقد تتسبب في اضطرابات نطقيّة تظهر بشكل واضح في التّسجيلات، مما يؤدي إلى صعوبة مطابقة الصّوت وتحليل بصمته بدقّة، خصوصًا إذا ما عاد المتحدث لاحقًا إلى حالتّه النّفسيّة الطّبيعيّة.

5- الخاتمة: في ختام هذه الدّراسة التي تناولت موضوع "البصمة اللّسانيّة في التّحقيقات الجنائيّة: نحو تكامل علم اللّغة والتّقنيّات الجنائيّة الحديثة"، يمكن التّأكيد على الأهميّة المتزايدة لتوظيف الأدوات اللسانيّة في خدمة منظومة العدالة الجنائيّة. فقد استعرض البحث بشكل منهجيّ التّكامل الممكن بين علوم اللّغة والتّقنيّات الجنائيّة الحديثة، مسلطًا الضّوء على القدرات العلميّة والتّقنيّة التي تتيحها البصمة اللّسانيّة كدليل استدلالي في القضايا التي تفتقر إلى الأدلة الماديّة التّقليديّة.

---

[1] منصور بن محمد الغامدي، البيانات الحيويّة: البصمة الصوتيّة، صحيفة الوطن، العدد (1625)، الرّياض، المملكة العربيّة السعوديّة، 2005م، ص19.

لقد سعى البحث إلى توضيح دور اللّسانيّات الجنائيّة في تحليل الخطّاب الصوتيّ وتحديد هويّة المتحدثين، مع التّركيز على إمكانات ومحدوديّات استخدام البصمة اللّسانيّة في التّحقيقات، وذلك من خلال دراسة التّحديّات القانونيّة والعلميّة التي تواجه هذا المجال في السّياقات العربيّة والعالميّة.

ويمكن تلخيص أبرز النّتائج التي تم التّوصل إليها في هذه الدّراسة كما يلي:

- ✓ تشكل البصمة اللّسانيّة جسرًا معرفيًا حيويًا بين علوم اللّغة والعلوم الجنائيّة، ما يعزز دقّة الإجراءات التّحقيقيّة ويتيح أدوات جديدة لتحديد هويّة الجناة في غياب الأدلة الماديّة؛
- ✓ لكل فرد بصمة صوتيّة متميزة تستند إلى خصائص فيزيولوجيّة فريدة، مما يجعل الصّوت أحد أقوى الأدلة في تحقيقات التّعرف على المتهمين؛
- ✓ تثبت البصمة اللّغويّة قدرتها العاليّة في كشف الجرائم المرتبطة باللّغة؛ حيث تسهم في حل الألغاز الجنائيّة عبر تحليل الخطّاب والأصوات، مما يجعلها أداة داعمة لا غنى عنها في كشف الحقيقة؛
- ✓ رغم الإمكانات الكبيرة للبصمة اللّسانيّة، تواجه التّقنيّة عددًا من المعيقات التي تحد من تطبيقها الفعّال في التّحقيقات الجنائيّة، مما يستدعي تعزيز الجوانب الأكاديميّة والمؤسسيّة والتّشريعيّة الدّاعمة لها.

تتطلب هذه النّتائج مجموعة من التّوصيّات التي يمكن أن تسهم في تعزيز فعاليّة البصمة اللّسانيّة في التّحقيقات الجنائيّة، وتطوير هذا الحقل الحيوي ومنها:

✓ **إنشاء برامج أكاديميّة متخصّصة** :العمل على تأسيس تخصصات علميّة في الجامعات العربيّة تُعنى باللّسانيّات الجنائيّة وتدمج بين المعرفة اللّغويّة والتّقنيّة والقانونيّة؛

✓ **تطوير الأطر القانونيّة** :تحديث التّشريعات لتشمل البصمة اللّسانيّة كأداة معترف بها رسميًا في الإجراءات الجنائيّة، مع وضع ضوابط واضحة لاستخدامها وتقييمها؛

✓ **تعزيز التّعاون المؤسسي:** بناء شراكات فعالة بين جهات الأمن والقضاء والخبراء اللّغويّين لتسهيل تبادل الخبرات وتطوير منهجيّات التّحليل اللساني الجنائيّ؛

✓ **الاستثمار في البحث العلميّ:** دعم الدّراسات التّطبيقيّة والتّجريبيّة التي تركز على تحسين دقّة وموثوقيّة تقنيّات البصمة الصوتيّة والتّعامل مع عوامل التّشويش والتّغيرات الصوتيّة؛

✓ **رفع الوعي المهني:** تنظيم ورش عمل ودورات تدريبيّة لموظفي الأجهزة الأمنيّة والقضائيّة لتعريفهم بأهميّة ودور اللّسانيّات الجنائيّة في تحقيق العدالة.

قائمة المراجع:

- أحمد نور الدّين بالعربي: اللّسانيّات القضائيّة في الوطن العربي مجلة الأثر، العدد29، ورقلة، الجزائر، 2017.

- بوعبدلي، جمال: اللّسانيّات الجنائيّة واللّغة العربيّة بين لغة القانون وقانون اللّغة، *مجلة القانون والعلوم البينيّة*، المجلد 1، العدد 1، سبتمبر 2022.

- دنيا بوقلمون، أحلام أومدور: اللّسانيّات الجنائيّة ودورها في حلّ لغز الجريمة "البصمة اللّسانيّة في نماذج مختارة"، كليّة الآداب واللّغات، قسم اللّغة والأدب العربي، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2024.

- طعبة، سعاد: مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة وواقعها في العالم العربي، *مجلة المحترف لعلوم الرّياضة والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة*، المجلد 9 العدد 5، 2022.

- عبد العزيز، عبد العزيز صابر: إسهام اللّغة في سير التّحقيقات الجنائيّة: مقاربة على ضوء اللّسانيّات القضائيّة، *المجلة العلميّة*، مجلة كليّة اللّغة العربيّة بأسيوط، المجلد 43، العدد3، فبراير 2024، جامعة الأزهر.

- عمر، عبد المجيد الطّيب: علم اللّغة الجنائيّة: نشأته وتطوّره وتطبيقاته"، *المجلة العربيّة للدراسات الأمنيّة*، المجلد 23، العدد 45، 2008م.

- فيران، نجوى: الإثبات الجنائيّ عن طريق اللّغة: بحث في دور البصمة الصوتيّة في ضوء اللّسانيّات الجنائيّة، مجلة اللّسانيّات، المجلد 30 العدد 1، 2024.

- محمد فارح: البصمة اللّسانيّة وأثرها في البحث الجنائيّ، مجلة اللّسانيّات التّطبيقيّة، المجلد 5، العدد2، 2021.

- منصور بن محمد الغامدي، البيانات الحيويّة: البصمة الصوتيّة صحيفة الوطن، العدد (1625)، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 2005م.

- نور الهندي، عاصم بن عامر: البصمة الكلاميّة بين التّطبيقات القضـــائيّة الغربيّة والعربيّة، مجلة دراســـات العلوم الإنســـانيّة والاجتماعيّة، المجلد 47، العدد 4، الجامعة الأردنيّة 2020.
- John Olsson, More Wordcrime: Solving Crime With Linguistics, Bloomsbury, 2018

مؤشرات التّلاعب في التّحقيقات الجنائيّة

أ.د. فهيم شيباني عبد القادر
جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر

الملخص: تشهد العلوم الجنائيّة تحولاً جذرياً مع صعود الأدلة الرقميّة؛ حيث تبرز البصمة اللّغويّة كمجال حاسم لتحديد الهويّة والتّحقيق. يهدف هذا المقال إلى استقصاء التّكامل المتزايد بين تحليل البصمة اللّغويّة وتقنيّات الذّكاء الاصطناعيّ الجنائيّ، مع التّركيز على إنتاج "أدلة لغويّة رقميّة" يمكن الاعتماد عليها في المحاكم. يناقش البحث الإمكانات الهائلة للتحليل الآليّ في معالجة البيانات اللّغويّة الهائلة وتعقيداتها، لكنه يسلط الضّوء أيضاً على التّحديّات الجسيمة أبرزها "تحيز الخوارزميّات" الذي يمكن أن يقوّض نزاهة التّحقيقات ويؤدي إلى أحكام جائرة. من خلال منهجيّة تحليليّة نقديّة، يستعرض هذا المقال الأسس النّظريّة للبصمة اللّغويّة، والتّطبيقات العمليّة للذكاء الاصطناعيّ في تحليل النّصوص الجنائيّة، والمخاطر النّظاميّة النّاجمة عن التّحيز، ويختتم بوضع إطار أخلاقي متين لضمان استخدام مسؤول وعادل لهذه التّقنيّات الثّوريّة في مجال "أخلاقيّات التّحليل الآليّ". يخلص البحث إلى أن مستقبل التّحليل اللّغويّ الجنائيّ يعتمد على تحقيق توازن دقيق بين القوة التّحليل الحاسوبي للذكاء الاصطناعيّ والحكمة الإنسانيّة في المراجعة والتّفسير ووضع الضّوابط الأخلاقيّة.

الكلمات المفتاحيّة:

1. البصمة اللّغويّة(Linguistic Fingerprint) .
2. الذّكاء الاصطناعيّ الجنائيّ(Forensic AI) .
3. تحيز الخوارزميّات (Algorithmic Bias) .
4. أدلة لغويّة رقميّة (Digital Linguistic Evidence).
5. أخلاقيّات التّحليل الآليّ(AI Ethics in Forensics) .

1 .المقدّمة: يشهد العصر الرقميّ طفرة غير مسبوقة في حجم البيانات المُنتَجة، وقد أصبحت المساحة الرقميّة ساحةً خصبةً للنّشاط الإجرامي، من جرائم التّهديد والابتزاز الإلكترونيّ إلى خطاب الكراهيّة والتّطرف والإرهاب الافتراضي. في خضم هذا الفيض من المعلومات النّصيّة، برزت الحاجة إلى أدوات فعالة لتحديد هويّة المؤلفين المجهولين وتحليل مضامين رسائلهم. هنا، يّاتي دور "البصمة اللّغويّة " التي تُعَدُّ بمثابة هويّة فريدة لكل فرد، منسوجة في نسيج كلماته وتركيباته اللّغويّة.

ولطالما اعتمد التّحليل اللّغويّ الجنائيّ على الخبرة البشريّة المباشرة، لكن تعقيد وكبر البيانات الرقميّة اليوم يتجاوز القدرات البشريّة وحدها. مما دفع إلى اعتماد متسارع على تقنيّات "الذّكاء الاصطناعيّ الجنائيّ " (Forensic AI)لتعزيز وتحويل عمليّة تحليل النّصوص. تقوم هذه الأنظمة الآليّة، مدعومة بتقنيّات معالجة اللّغة الطّبيعيّة والتّعلم الآليّ، بفحص كميّات هائلة من "الأدلة اللّغويّة الرقميّة"، مستخرجةً أنماطاً وإحصائيّات دقيقة قد تخفى على المحلل البشري.

يُمثل الذّكاء الاصطناعيّ تحولاً جوهرياً في التّحقيقات الجنائيّة عبر تحليل "البصمة اللّغويّة" التي تُعدّ بصمة فريدة لكل فرد تشمل أنماطه اللّغويّة والمفردات والخصائص النّحويّة. فيما تعتمد التّقنيّات الحديثة على خوارزميّات التّعلّم الآليّ لرصد مؤشرات الخداع مثل: انخفاض ضمائر المتكلم، وغياب التّفاصيل الحسيّة، وزيادة الحشوات اللّغويّة، باستخدام أدوات كبرمجيّات .(LIWC) أو(Coh–Metrix). تُطبَّق هذه الآليّات في التّعرف على حالات الإجرام المتسلسل، وحتى في تحليل التّهديدات الرقميّة، والتّنبؤ بالجرائم عبر رصد التّغيرات المفاجئة في الأنماط التّواصليّة. مع هذا التّقدم، تبرز تحديّات جادة مثل التّحيز الخوارزمي النّاتج عن بيانات تدريب منحازة، وصعوبة تفسير قرارات الذّكاء الاصطناعيّ قانونيّاً، ومخاطر التّزييف العميق (Deepfake) . فيما يتطلب الاستخدام المسؤول لهذه البرمجيّات إطاراً تشريعياً صارماً ؛ على غرار وضع المواءمة التي تقدمها بعض أنظمة الفحص(GDPR)، وتكاملاً بشرياً–آلياً لمراجعة النّتائج، وضمان جودة البيانات خاصة في حال التّعدد اللهجي للالسّن. وتشير التّطورات الحاصلة في هذا المجال مستقبلاً، إلى إمكانيّة التّحول نحو التّركّيز على دمج البصمة اللّغويّة مع البصمات الحيويّة في أنظمة متعددة الوسائط(ABIS)، وتعزيز التّحليل الصوتيّ، مع الحفاظ على التّوازن بين الكفاءة التّقنيّة والحوكمة الأخلاقيّة.

ومع ذلك، فإن هذا التّحول التّقني لا يخلو من مخاطر جسيمة، فظاهرة "تحيز الخوارزميّات (Algorithmic Bias) "تمثل تهديداً وجودياً

لنزاهة التّحليل الجنائيّ. إذا تم تدريب نماذج الذّكاء الاصطناعيّ على بيانات تمثّل مجموعات ديموغرافيّة محددة، فإن تحيزات هذه البيانات ستنتقل حتماً إلى مخرجات التّحليل، مما قد يؤدي إلى إساءة تحديد هويّة الأفراد من المجموعات المهمشة أو تحيز النّتائج ضدهم. هذا الخطّر يضع قضيّة "أخلاقيّات التّحليل الآليّ (AI Ethics in Forensics)" في صلب أولويّات البحث والتّطوير. وبناءً عليه، تسعى هذه الورقة البحثيّة إلى تحقيق الأهداف التاليّة:

- تحليل المفهوم النّظري للبصمة اللّغويّة ومكوناتها الرّئيسيّة؛
- استعراض تطبيقات الذّكاء الاصطناعيّ الجنائيّ في تحليل البصمة اللّغويّة وتقييم فعاليتها؛
- كشف جذور وأشكال تحيز الخوارزميّات في السّياق اللّغويّ الجنائيّ وآثاره المترتبة؛
- مناقشة التّحديّات القانونيّة والأخلاقيّة المرتبطة بالأدلة اللّغويّة الرقميّة؛
- طرح إطار أخلاقي مقترح لضمان استخدام مسؤول وعادل للذكاء الاصطناعيّ في هذا المجال الحساس.

2 .الإطار النّظري لمفهوم البصمة اللّغويّة:

يشار عادة للبصمة اللّغويّة، بـ "البصمة الأسلوبيّة (Stylometry)" "في السّياق الحاسوبي، وذلك بوصفها فرضيّة قائمة على أن أسلوب كل فرد في استخدام اللّغة فريد من نوعه وثابت نسبياً. إنها تشبه البصمة

الحيويّة (Biometric) ولكنها تنطبق على الإنتاج اللّغويّ. هذا المفهوم ليس حديثاً تماماً؛ فقد استخدمه اللّغويّون لقرون في تحليل النّصوص الأدبيّة لتحديد النّصوص المتنازع عليها بناء على تفشي ظاهرة السّرقات الأدبيّة. يقول **جون أولسون:** "إن أسلوب الكاتب هو نتاج مزيج معقد من الخبرة الحيّاتيّة والتّعليم والبيئة الثّقافيّة والسّمات النّفسيّة، مما يخلق نمطاً مميزاً في اختيار الكلمات وبناء الجمل يمكن تتبعه وتحليله" (Olson, J.,2018, p45). وبناء على هذا يمكن تفكيك البصمة اللّغويّة إلى مجموعة من السّمات التي يمكن قياسها كمياً:

2.1 السّمات المعجميّة:(Lexical Features) : وترتبط السّمات المعجميّة بـ:

- حجم المفردات ومدى تنوع المفردات المستخدمة (معدل تكرار الكلمات)؛
- تكرار الكلمات الوظيفيّة مثل: حروف الجر (في، على، إلى) وأدوات العطف (و، ف، ثم). هذه الكلمات تُستخدم بشكل شبه لا إرادي وتعتبر مؤشراً أسلوبياً قوياً ؛
- استخدام الكلمات النّادرة أو المتخصّصة: التي تعكس مجال معرفة أو اهتمامات معينة للمؤلف(Kandel & Bunker ,2020,p112 .).

2.2 السّمات النّحويّة:(Syntactic Features)

- طول الجمل ومتوسط طول الجملة ومدى تباينها؛

- تعقيد البنيّة النّحويّة واستخدام الجمل المركبة وتوابع الجمل البسيطة؛

- أنماط ترتيب الكلمات المتصلة بتفضيلات معينة في هيكلة الجملة، حتى ضمن قواعد اللّغة السّليمة.

2.3 السّمات الدّلاليّة والتّداوليّة (Semantic and Pragmatic Features):

– استخدام الاستعارات والمجاز ومختلف الأنماط المجازيّة المفضلة لدى المتكلم؛

– توظيف علامات التّرقيم غير المعياريّة: مثل الاستخدام المفرط لنقاط الحذف (...) أو علامات التّعجب(!!!) ؛

– حيثيّات الإملاء والأخطاء النّحويّة المميزة المكررة وبشكل منتظم على نحو مميز للأسلوب.

قد تجتمع هذه السّمات معاً لتشكل ملفاً تعريفياً إحصائياً يمكن استخدامه للمقارنة بين نص مجهول المصدر ونصوص أخرى معروفة المؤلف، وبالتالي تحديد هويّة المؤلف المحتمل أو استبعاد المشتبه بهم. وفي المجمل "لا تكمن قوة البصمة اللّغويّة في سمة واحدة بعينها، بل في التّفاعل الفريد والمترابط بين عشرات، بل مئات، هذه السّمات الدّقيقة التي تشكل في مجموعها نغمة المؤلف المميزة التي لا يمكن تقليدها بسهولة" (الشّمري، 2021، ص 78).

3 .الذّكاء الاصطناعيّ الجنائيّ وتحول "براديغم" تحليل النّصوص:

لقد أدت الثّورة الرقميّة إلى تغيير جذري في طبيعة الأدلة الجنائيّة؛ حيث أصبحت "الأدلة اللّغويّة الرقميّة" تشمل رسائل البريد الإلكترونيّ، ومنشورات وسائل التّواصل الاجتماعي، وتسجيلات الدّردشات الفوريّة، وملفات المستندات. إن ضخامة هذه البيانات يعني أن الأساليب التّقليديّة للتحليل اليدوي أصبحت غير مجديّة. ومن هنا يّاتي دور "الذّكاء الاصطناعيّ الجنائيّ (Forensic AI) ليس كبديل للمحلل البشري، بل كأداة تضخيم لقدراته."

3.1 معالجة اللّغة الطّبيعيّة: تقوم تقنيّات معالجة اللّغة الطّبيعيّة (NLP)على تحويل النّصوص العشوائيّة غير المنظمة إلى بيانات منظمة يمكن للخوارزميّات تحليلها. حيث تشمل هذه العمليّة:

- التّقطيع وتقسيم النّص إلى وحدات صغيرة (كلمات، رموز)؛
- إزالة الكلمات غير الضّروريّة عبر حذف الكلمات الشّائعة (مثل "ال"، "و"، "في") للتركيز على الكلمات ذات الدّلالة؛
- الرّد الاشتقاقي عبر اختزال الكلمات إلى جذورها الأساسيّة (مثل: "يكتب"، "كاتب"، "مكتوب" ترد جميعاً إلى الجذر "ك ت ب")؛
- تمثيل الجهاتيّات وتحويل الكلمات والنّصوص إلى تمثيلات رقميّة (متجهات) في فضاء متعدد الأبعاد، بحيث تعكس الكلمات المتشابهة في المعنى متجهات متقاربة.

3.2 التّغذيّة الآليّة في تحديد المتكلم:

يتمثّل جوهر استخدام الذّكاء الاصطناعيّ في هذا السّياق في بناء نماذج تصنيف.(Classification Models) موسوعيّة حيث يتم تدريب هذه النّماذج على مجموعة كبيرة من النّصوص ("بيانات التّدريب") مع تحديد تحيزات الانتماء لهذه النّماذج. إذ تكتسب الخوارزميّة من خلال هذه البيانات أنماط السّمات اللّغويّة المميزة لكل مؤلف، وعندما يُعرض عليها نص مجهول، تقوم بحساب احتماليّة انتمائه إلى كل مؤلف من المؤلفين المعروفين بناءً على التّشابه في النّمط. إذ أن "النّماذج القائمة على خوارزميّات مثل: دعامات الجهاتيّات الآليّة (**SVM**: Support Vector Machines) والغابات العشوائيّة (**Random Forests**) ، قد أظهرت دقّة تتجاوز 95% في تمييز المؤلفين عند توفر بيانات تدريبيّة كافيّة وجودة عاليّة".(Rodriguez, 2022, p.204).

ويمكننا في هذا السّياق أن نشير إلى أشهر النّماذج لتطبيقيّة العمليّة في هذا الصّدد، والتي تشمل:

- تحقيقات التّهديد الإلكترونيّ وتحديد هويّة مرسلي رسائل التّهديد عبر البريد الإلكترونيّ أو وسائل التّواصل الاجتماعي؛
- مكافحة التّطرف وتحليل نصوص الدّعايّة الإرهابيّة لتحديد المؤلفين الأفراد أو المجموعات، وتتبع انتشار أفكارهم؛
- حمايّة الملكيّة الفكريّة والكشف عن الانتحال الأدبي أو العلميّ من خلال مقارنة الأنماط الأسلوبيّة؛
- تحقيقات الاحتيال وتحليل الرّسائل الاحتياليّة (مثل احتيال رجال الأعمال) لتحديد إذا ما كانت تنتمي إلى شبكة إجراميّة معينة.

"تستخدم بعض سلطات الشّرطة الرّائدة حاليًا الذّكاء الاصطناعيّ وتقنيّاته المختلفة في مكافحة الجريمة، بالاعتماد على تقنيّاته الذّكيّة في مجال التّحقيق الجنائيّ للكشف عن الكثير من الجرائم، أهمها الجرائم الإلكترونيّة" (سعود،2023)، ويوضح الجدول التالي بعض التّطبيقات الرّئيسيّة للذكاء الاصطناعيّ في تحليل البصمة اللّغويّة:

مجال التّطبيق	الهدف من التّحليل	أمثلة على التّقنيّات المستخدمة
التّحقيقات الجنائيّة الرقميّة	تحديد هويّة الجناة في جرائم التّهديد والابتزاز والتّحرش.	تحليل الأنماط المعجميّة والنّحويّة، مقارنة مع نصوص المشتبه بهم.
مكافحة الإرهاب والتّطرف	ربط نصوص الدّعايّة بمجموعات أو أفراد معينين، تتبع تطور الخطّاب.	تحليل الكلمات المفتاحيّة، السّمات الدّلاليّة، أنماط الحجاج.
الطّب الشّرعي اللّغويّ القانونيّ	تقديم أدلة في قضايا مثل الوصايا المزورة أو المستندات التّجاريّة المشبوهة.	التّحليل الإحصائي للمقارنة بين النّص المتنازع عليه ونصوص مؤلفه المزعوم.

الاستخبارات والأمن القومي	فك رموز الاتصالات بين العناصر الخطّرة، تحليل خطابات الشّخصيّات العامة.	نماذج التّعلم العميق (Deep Learning) لاكتشاف الأنماط المعقدة.

4 .تحيز الخوارزميّات: على الرّغم من الإمكانات الهائلة، فإن الاعتماد الأعمى على أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ في المجال الجنائيّ يحمل في طيّاته خطراً جسيماً يتمثل في "تحيز الخوارزميّات" (Algorithmic Bias.)، ولايعني التّحيز أي احتماليّة للخطأ في عمل الخوارزميّة بل يعني أن تنتج الخوارزميّات المستهدفة نتائج منهجيّة وغير عادلة بسبب تحيز في البيانات، أو في طريقة تصميمها.

4.1 جذور التّحيز:

- **تحيز البيانات** :**(Data Bias)** قد تحتاج النّماذج اللّغويّة القويّة إلى كميّات هائلة من البيانات للتدريب، إذا كانت هذه البيانات تأتي بشكل أساسي من فئات ديموغرافيّة محددة (مثل النّصوص المنشورة على الإنترنت باللهجة المصريّة أو الخليجيّة الفصيحة، والتي ينتجها غالباً ذكور من فئات متعلمة)، فإن النّموذج سيتفوق في تحليل نصوص هذه الفئة، وسيقل أداؤه بشكل ملحوظ مع نصوص الآخرين. ذلك أن "الخوارزميّة هي مرآة تعكس تحيزات مجتمعها، حالما يتم تدريب نموذج ذكاء اصطناعي على بيانات منحازة ثقافياً ولغوياً هو مثل تدريب محقق على التّعرف على المجرمين من خلال النّظر فقط إلى صور

لشخصيّات من عرق واحد؛ النّتيجة ستكون تمييزاً منظماً لا أكثر" (الفارسي 2023، ص 91).

- **تحيز التّمثيل** :(**Representation Bias**) قد لا تمثل بيانات التّدريب التّنوع اللّغويّ الهائل داخل اللّغة الواحدة، فاللّغة العربيّة، على سبيل المثال، لها لهجات متعددة، ومستويّات مختلفة (فصحى، وعاميّة مكتوبة، ولغة وسائل التّواصل الاجتماعي الهجينة). وعليه فإن نموذجا مُدرَّبا على الفصحى فقط قد يفشل في تحليل نصوص العاميّة بدقّة.

- **تحيز التّصميم** :(**Design Bias**) قد يختار المطورون عن غير قصد سمات لغويّة تتوافق مع خلفيّاتهم اللّغويّة، متجاهلين سمات قد تكون أكثر دلالة ثقافيا أو لهجيا.

4.2 الآثار المترتبة على التّحليل الجنائيّ المتحيز:

الإدانة الخاطئة :(**False Positives**) قد تُصنِّف الخوارزميّة شخصاً بريئاً على أنه مؤلف نص إجرامي لأن نمطه اللّغويّ (الذي يتأثر بلهجته أو مستواه التّعليمي أو خلفيته الثّقافيّة) يشبه، عن طريق الصّدفة، النّمط المستهدف في قاعدة البيانات المتحيزة.

الإعفاء الخاطئ :(**False Negatives**) قد تفشل الخوارزميّة في تحديد هويّة الجاني الحقيقي لأن نمطه اللّغويّ لا يشبه الأنماط المسيطرة في بيانات التّدريب، مما يسمح له بالإفلات من العقاب.

وفي المجمل، فعندما تُستخدم هذه الأدلة في المحاكم دون فهم لحدودها فإنها تمنح التّحيز صبغة "علميّة" مزيفة، مما يقوّض مبادئ العدالة والمساواة. تذكر دراسة حالة شهيرة أجرتها جامعة ستانفورد كيف أن أداة تحليل مشاعر متداولة أظهرت تحيزاً عنصرياً في تحليل

اللهجات الأفروأمريكيّة في الإنكليزيّة وهو تحيز يمكن أن يتكرر بسهولة في أي لغة أخرى.

ويوضح الجدول التالي أنواع التّحيز وآثاره المحتملة:

نوع التّحيز	السّبب الجذري	الأثر المحتمل على التّحليل الجنائيّ
تحيز البيانات	بيانات تدريب من فئات ديموغرافيّة/ثقافيّة محدودة.	ضعف الأداء في تحليل نصوص النّساء، الأقليّات، متحدثي اللهجات.
تحيز التّمثيل	عدم شموليّة البيانات للتنوع اللّغويّ (لهجات، مستويّات).	فشل في تحليل النّصوص المكتوبة بالعاميّة أو اللّغة الهجينة.
تحيز التّصميم	اختيار سمات لغويّة تعكس خلفيّة المطور فقط.	تجاهل مؤشرات أسلوبيّة مهمة في ثقافات أخرى، مما يقلل الدقّة.
تحيز التّقييم	اختبار النّموذج على بيانات مشابهة لبيانات التّدريب فقط.	تقدير مفرط في التّفاؤل لدقّة النّموذج عند تطبيقه في العالم الحقيقي.

5 .أخلاقيّات التّحليل الآليّ: نحو إطار تشريعي وأخلاقي: إن المخاطر التي يشكلها تحيز الخوارزميّات تجعل من قضيّة "أخلاقيّات التّحليل الآليّ "أولويّة قصوى، ولا يمكن ترك هذا المجال الحساس لتجارب السّوق والابتكار غير المنضبط، فثمة حاجة ملحة إلى تحديد إطار أخلاقي، وقانونيّ صارم لضمان استخدام هذه التّكنولوجيا لخدمة العدالة وليس تقويضها.

5.1 مبادئ أساسيّة لأخلاقيّات الذّكاء الاصطناعيّ الجنائيّ: يجب ألا تكون الخوارزميّة بمثابة "الصّندوق الأسود"، وأن يكون المحققون والقضاة قادرين على فهم المبادئ العامة لكيفيّة وصول النّموذج إلى استنتاجه. كما يجب أن يكون أي دليل مقدم للقضاء أومسجلا في أي تحقيقات قضائيّة مصحوباً بتقرير يوضح منهجيّة التّحليل، وبيانات التّدريب المستخدمة، ومعدلات الدقّة المعروفة، وأي تحيز محتمل. إذ الأصل أن يتحول القضاء " تدريجياً من قبول الأدلة الرقميّة كمسلّمات إلى مطالبة الجهة مقدّمة الدّليل بإثبات 'الصّلاحيّة العلميّة 'و'القبول العلميّ 'للأداة المستخدمة، وذلك استناداً إلى معايير مثل "**معيار داوبرت**" (Daubert Standard) الذي عد إطارًا قانونيّا بارزًا طورته المحكمة العليا الأمريكيّة عام 1993 في قضيّة "داوبرت ضد شركة ميريل داو للأدويّة"، بهدف تقييم مدى مصداقيّة وقبول الأدلة العلميّة وشهادة الخبراء في المحاكم. إذ يعتمد هذا المعيار على أربعة محاور رئيسيّة: قابليّة الاختبار العلميّ للمنهجيّة المستخدمة، تحديد معدل

الخطّأ المحتمل، خضوع المنهجيّة لمراجعة الأقران والنّشر في دوريّات علميّة، ومدى قبولها ضمن المجتمع العلميّ المتخصّص. ويُطبق هذا المعيار على نطاق واسع في المجالات الطّبيّة والجنائيّة والهندسيّة والاقتصاديّة، رغم انتقادات تتعلق بتعقيدات عمليّة تدريب القضاة عليه وعدم وضوح بعض معايير التّطبيق. وقد امتد تأثير هذا المعيار – فيمابعد–من النّظام القضائي الأمريكي ليؤثر على أنظمة قضائيّة في كندا وبريطانيا وأستراليا، حتى عد مرجعًا عالميًا لضمان جودة الأدلة العلميّة في القضايا القانونيّة. (العلي2022، ص 133).

ويتطلب هذا بذل جهود استباقيّة لجمع مجموعة بيانات تدريبيّة متنوعة وشاملة تمثل مختلف اللهجات والمستويّات التّعليميّة والفئات الدّيموغرافيّة داخل المجتمع. كما يتطلب تطوير وتنفيذ تقنيّات "إزالة التّحيز "للخوارزميّات جانبا من المساءلة والمسؤوليّة، إذ يجب أن تكون هناك جهة واضحة تتحمل المسؤوليّة القانونيّة والأخلاقيّة عن أخطاء النّظام. سواء كانت المختبرات الجنائيّة، أم شركات التّطوير، أم الجهات الحكوميّة المشرفة، فيما يجب تحديد مسار للمساءلة في حال حصول إساءة استخدام أو حدوث أخطاء جسيمة. بالإضافة إلى ضرورة المراجعة البشريّة حيث يجب أن يظل الذّكاء الاصطناعيّ أداة مساعدة وليس حكماً نهائياً. كما يجب أن يخضع أي استنتاج تنتجه الخوارزميّة لمراجعة، وتفسير من قبل محلل لغوي جنائيّ بشري خبير حيث تقع على عاتقه مسؤوليّة النّظر في السّياق الأوسع، وفهم حدود الأداة، واتخاذ القرار النّهائي.

6 .الخاتمة والتّوصيّات:

لقد قدّم التّكامل بين "البصمة اللّغويّة" و"الذّكاء الاصطناعيّ الجنائيّ" أداة قويّة غير مسبوقة لمواجهة الجريمة في العصر الرقميّ؛ حيث حول "الأدلة اللّغويّة الرقميّة" من مجرد معلومات خام إلى دليل كمّي يمكن قياسه وتحليله بطرق كانت مستحيلة في الماضي. ومع ذلك، فإن هذه القوة تأتي مقرونة بمسؤوليّة أخلاقيّة هائلة. لقد كشف هذا البحث أن خطر "تحيز الخوارزميّات" هو تهديد حقيقي وملموس يمكن أن يحوّل هذه الأداة من خادم للعدالة إلى أداة للتمييز والإجحاف.

إن مستقبل التّحليل اللّغويّ الجنائيّ لا يكمن في استبدال الإنسان بالآلة بل في بناء شراكة تكامليّة ذكيّة. شراكة تُستخدم فيها القوة الحاسوبيّة الهائلة للذكاء الاصطناعيّ لفرز البيانات واستخراج الأنماط، بينما تُحفظ السّلطة النّهائيّة في التّفسير والتّحليل واتخاذ القرار في يد المحلل البشري الواعي المدرك للسياق الثّقافيّ والاجتماعي والحدود الأخلاقيّة.

بناءً على ذلك، تقدم هذه الورقة التّوصيّات التاليّة:

- ✓ **تطوير قواعد بيانات لغويّة شاملة ومتوازنة:** على الحكومات والمراكز البحثيّة الاستثمار في إنشاء مجموعات بيانات ضخمة تمثل التّنوع اللّغويّ والثّقافيّ الكامل للمجتمع، لضمان تدريب نماذج ذكاء اصطناعي عادلة؛

- ✓ **اعتماد مبدأ "الشّفافيّة الشّرطيّة"**: يجب أن يكون شرط تقديم تقرير بالشّفافيّة والتّفسير للخوارزميّة إلزامياً لأي دليل مستند إلى الذّكاء الاصطناعيّ يُقدّم أمام المحكمة؛
- ✓ **تعزيز التّعليم والتّدريب:** إدراج مساقات متخصّصة في أخلاقيّات الذّكاء الاصطناعيّ والتّحيز الخوارزمي ضمن مناهج كليّات الحقوق والشّرطة والعلوم الجنائيّة؛
- ✓ **إنشاء أطر رقابيّة مستقلة:** تشكيل هيئات وطنيّة مستقلة مسؤولة عن اختبار واعتماد ومراقبة أداء أنظمة الذّكاء الاصطناعيّ المستخدمة في القطاع الجنائيّ؛
- ✓ **تشجيع البحث العلميّ المستمر:** دعم الأبحاث الرّاميّة إلى تطوير تقنيّات أكثر تقدماً لكشف وتصحيح التّحيز في النّماذج اللّغويّة، وابتكار أساليب جديدة لتحسين قابليّة تفسيرها؛
- ✓ **تبني نهج متعدد التّخصصات** يجمع بين اللّغويّين، وعلماء الحاسوب، والمحققين الجنائيّين، وعلماء الأخلاق، والمشرعين، مما يمكننا من قيادة هذه التّكنولوجيا الثّوريّة لتحقيق غايتها النّبيلة؛
- ✓ **تعزيز العدالة** وحمايّة المجتمع مع الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسيّة وكرامته.

قائمة المراجع

1. أبو النّور، أحمد. (2020). علم اللّغة القضائي: الأسس والتّطبيقات. القاهرة: دار النّشر للجامعات.

2. العلي، سارة. (2022). "الأدلة الرقميّة والذّكاء الاصطناعيّ في المحاكم: تحديّات الإثبات ومتطلبات الإجراءات". المجلة العربيّة للقانون والتّقنيّة، 15(3)، 120-145.

3. الشّمري، منى. (2021). البصمة اللّغويّة في اللّغة العربيّة: دراسة في السّمات الأسلوبيّة المميزة. الرّياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة.

4. الفارسي، خالدّ. (2023). أخلاقيّات الذّكاء الاصطناعيّ: من الفلسفة إلى التّطبيق. دبي: مؤسسة محمد بن راشد للمعرفة.

5. سعود، عبد القادر الشّاعر(2023)، دور الذّكاء الاصطناعيّ في تفعيل إجراءات التّحقيق الجنائيّ في الجرائم الإلكترونيّة. مجلة البحوث القانونيّة والاقتصاديّة، االمنصورة، 13(83)، 3-4.

1. Olson, J. (2018). The Linguistic Fingerprint: How Language Can Identify You. Oxford University Press.

2. Kandel, R., & Bunker, D. (2020). Forensic Linguistics: The Application of Language as Evidence. Cambridge University Press.

Rodriguez, P. (2022). Machine Learning for Digital Stanford Forensics: A Practical Guide. Springer Nature. University, Institute for Human-Centered AI. (2019). Racial Bias in Sentiment Analysis

التّعرف الآليّ على المخطوط العربي والوثائق المكتوبة يدويا مقاربة وظيفيّة لتطبيق زنك (Zinki.ai)

أ.د. قيداري قويدر
جامعة مصطفى اسطمبولي –معسكر

الملخص

سنسعى من خلال هذه الورقة البحثيّة للحديث عن بعض تطبيقات التّكنولوجيّة الرقميّة وأنظمة التّعرف الآليّ على المخطوط العربي والوثائق المكتوبة يدويا، والتي تسمح بتحويل النّصوص المخطوطة المصورة والممسوحة ضوئيا إلى نصوص رقميّة قابلة للقراءة إلكترونيا.

ولعل من أشهر التّطبيقات الرقميّة في التّعرف على المخطوط نذكر نظام: (OCR) وتطبيق: زنك (**Zinki.ai**)والبنك السّعودي للأصوات.

وتكمن أهميّة هذه الدّراسة في كونها ستسمح بإحياء تراثنا المخطوط الذي لا يزال حبيس أدراج المكتبات الخاصة والعامة، والمعرض للتلف والضّياع، من جهة، والتّعرف على الوثائق المكتوبة بالحرف العربي من جهة أخرى، وتوظيف مثل هذه التّطبيقات الذّكيّة ستمكّن من استخراج ملايين المخطوطات العربيّة وتحويل المادة العلميّة فيها إلى نصوص قابلة للقراءة.

على أن الإشكاليّة التي تنطلق منها ورقتنا البحثيّة تتمثل في الآتي: إلى أي مدى ستسهم تطبيقات الذّكاء الاصطناعيّ في تحقيق تراثنا

المخطوط، وماهي إيجابيّات وسلبيّات استخدام تكنولوجيا الإعلام الآليّ في هذه العمليّة؟

وتتفرع تحت هذه الإشكاليّة المحوريّة مجموعة من التّساؤلات، لعل أهمها: ما المقصود بالكتاب المخطوط؟ وما مفهوم التّحقيق؟ وماهي مجالات دراسة الكتاب المخطوط، وما هي أهميتها؟ وما أهميّة استثمار تكنولوجيا الإعلام الآليّ في دراسة وتحقيق الكتاب المخطوط؟ وماهي أهم تطبيقات الذّكاء الاصطناعيّ في عمليّة التّحقيق وإخراج النّصوص التّراثيّة المكتوبة بالحرف اليدوي؟

على أننا سنحاول إخضاع بعض تطبيقات التّعرف الآليّ على النّصوص المخطوطة على صفحات من مخطوط جزائري موسوم بـ "كعبة الطّائفين" لمحمد بن سليمان الصّائم القرن (11هـ/17م).

ولمحاولة الإجابة على الإشكاليّة الرّئيسيّة في هذه الورقة البحثيّة والتّساؤلات الفرعيّة المندرجة تحتها، قسمت دراستي إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأوّل خصصته للمفاهيم الاصطلاحيّة العامة التي تتعلق بالمخطوط وتقنيّات تحقيقه ودراسته وإخراجه، بما في ذلك مسيرة تطور الخطّ العربي؛
- المحور الثّاني تم التّطرق فيه إلى أهميّة استثمار تكنولوجيا الإعلام الآليّ في التّعرف على المخطوط العربي، والوثائق المكتوبة يدويا، وأهم التّطبيقات الرقميّة المتاحة في هذا المجال، والتي تسمح

بقراءة الحرف العربي والتّعرف على النّصوص التّراثيّة المخطوطة، من ذلك:

1- (ICR) : التّعرف الذّكي على الحروف المكتوبة بخط اليد (**Intelligent Charcter Recogition**)

2- OCR : تقنيّة التّعرف البصري على الحروف المطبوعة (**Optical Character Recognition**)

3- المحور الثّالثّ حاولت من خلاله إخضاع بعض تلك التّطبيقات الآليّة على المخطوط الجزائري، للوقوف على إيجابيّاتها وسلبيّاتها، خاصة تطبيق "زنك" (**Zinki.ai**) وهي مؤسسة تشتغل على مشروع استخدام تقنيّات التّعرف البصري على الأحرف، لتحويل المخطوطات إلى نصوص قابلة للمعالجة والتّعديل، وقد أطلقت منصة في الآونة الأخيرة على الشّابكة.

نص المداخلة

1- المخطوط العربي: تقنيّات الدّراسة والتّحقيق والإخراج:

تحقيق النّصوص العربيّة المخطوطة وإخراجه في أسمى مراميه هي إحياء التّراث وإعادة بعثه من جديد، المراد بالتّراث في باب التّحقيق: كل ما صار إلينا مخطوطا، مما تركه السّابقون في مختلف العلوم

والفنون، يستوي في ذلك قديم العهد، وحديثه، ولهذا فالتّراث المخطوط ليس محددا بتاريخ معين.[1]

1.1-تحقيق الكتاب المخطوط لغة واصطلاحا:

أ- تحقيق الكتاب المخطوط لغة:

في معجمي الصّحاح للجوهري واللسان لابن منظور: "التّحقيق أصله في اللّغة من حقّ الشّيء إذا ثبت صحيحا، فالتّحقيق إثبات الشّيء، وإحكامه وتصحيحه، تقول: حقّقت الأمر، وأحققتُه، إذا أثبتّه، وصرتَ منه على يقين"[2].

"أصل التّحقيق من قولهم: حقق الرّجل: صدّقه والإحقاق: الإثبات يقال: أحققت الأمر إحقاقا، إذا أحكمته وصححته".[3]

ب- التّحقيق الكتاب المخطوط اصطلاحا:

---

[1] ينظر: الصادق بن عبد الرّحمن الغرياني، تحقيق نصوص التّراث في القديم والحديث، ص: 8./ - رمضان عبد التّواب، مناهج تحقيق التّراث بين القدامى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 1985، ص:8.

[2] الصادق بن عبد الرّحمن الغرياني، تحقيق نصوص التّراث في القديم والحديث، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2006، ص:7. ينظر: (الصحاح 1461/4) (اللسان -حقق-333/11)

[3] عبد السلام هارون، تحقيق النّصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998، هامش ص:42.

يقصد به بذل عنايّة خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التّثبت من استيفائها لشرائط الشّروط معينة، فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصّورة التي تركها فيه مؤلفه، وعلى ذلك فإن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التاليّة:

- تحقيق عنوان الكتاب وتوثيقه؛
- تحقيق اسم المؤلف وتوثيقه؛
- تحقيق نسبة الكتاب وتوثيقه؛
- تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه.[1]

يعرف الصّادق بن عبد الرّحمن الغرياني التّحقيق بقوله: "تحقيق المخطوطات والكتب هو إخراجها ونشرها وتيسيرها للاستفادة منها، في الصّورة التي أرادها مؤلفوها، أو لأقرب ما تكون إلى ذلك".[2]

أما محمد التّونجي فيعرف التّحقيق: "التّحقيق: إخراج الكتاب بالشّكل الذي يسعى إليه المؤلف، ويخرجه كما لو كان حيّا، بتقديم النّص مقروءا ومشكولا وموثقا، وإثبات صحة النّص وعنوانه لمؤلفه بدليل علمي قاطع، والسّهر على النّص سهرا كليا لتثبيت ما في النّص من كلام وشواهد وأعلام مع العنايّة الدّقيقة بضبط الكلمات التي تحتمل أكثر من قراءة،

---

[1] المرجع نفسه، ص: 42.

[2] الصادق بن عبد الرّحمن الغرياني، تحقيق نصوص التّراث في القديم والحديث، ص: 7.

فهو إذا عمليّة إحياء نص قديم وعرضه عرضا علميا دقيقا، وهو الأصل لأن النّص أمانة مقدسة في رقبة من يتعهد إخراج النّص من مكامنه".[1]

يقول الجاحظ في كتابه الحيوان: إذا نسخ الكتاب مرة أو مرّتين فسيصبح كتابا آخر. من هنا ندرك أهميّة التّحقيق وخطورته في آن..ودور النّساخة وخطورتها، فقد أجرم كثير من النّساخ في حق كثير من النّصوص العلميّة، لذلك قالوا قديما "النّسَّاخ مسّاخ" –إلا ما رحم ربي– فيما يخص بالتّثبت من النّصوص.

2.1–ما هي المخطوطات؟:

يعرف عبد السّتار الحلوجي المخطوط بقوله: "المخطوط في اللّغة هو كل ما كتب بخط اليد سواء كان كتابا أم وثيقة أو رسالة".[2]

فالمخطوطات كنايّة عن كتب أو رسائل لم تطبع بعد، ولا تزال بخط مؤلفيها الأصليّين أو النّسّاخ.[3]

---

[1] محمد التّونجي، المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، عالم الكتب، ص: 172.

[2] أما النّقش على الحجر والجدران والعملات فلا تدخل تحت علم المخطوط، لأن هذه الأشكال من الكتابة تدخل تحت علوم أخرى كعلم الآثار.عبد الستار الحلوجي، نحو علم مخطوط عربي دار القاهرة، القاهرة، ط1، 2004، ص: 9.

[3] حمدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التّحقيق، دار الطليعة، بيروت، ط2 1998ص: 140.

وإطلاق مصطلح "المخطوط" للدلالة على الكتاب عند أهل التّحقيق لا يستقيم؛ إذ قد يشير إلى كل ما خُطّ ورسم باليد، كشواهد القبور والكتابات على البنايّات الأثريّة، والكتابة على الصّكوك النّقديّة. لذلك يحسن بنا أن نقول: "الكتاب المخطوط".

وحينما نقول مخطوط عربي، فينبغي أن ننتبه إلى أن العروبة هنا عروبة لسان وليست عروبة جنس أو مكان، فكل كتاب كتب باللّغة العربيّة التي نزل بها القرآن الكريم، يعد كتابا عربيا بغض النّظر عن العرق والمكان.[1]

ملاحظة: هنا ينبغي أن نفرق بين المخطوط العربي المنسوخ بالحرف العربي، والمخطوط غير العربي المنسوخ بالحرف العربي، كمخطوطات الدّول الإسلاميّة، غير العربيّة، كلغات إفريقيا، أو اللّغة الفارسيّة والأفغانيّة والأورديّة.[2]

ولفظ المخطوط يقابل المطبوع، ومعنى هذا أن عصر المخطوطات هو عصر ما قبل الطّباعة، سواء كانت طباعة حجريّة، أم طباعة حروف متفرقة التي ابتدعها جوتنبرج بألمانيا في منتصف القرن15م وانتقلت إلى العالم العربي بعد ذلك بثلاثة قرون أو يزيد.

---

[1] الإمام البخاري لم يكن عربيا ولم يولد فيما اصطلح الجغرافيون على تسميته ببلاد العرب وسيبيويه إمام النّحاة لم يكن عربيا إنما كان فارسيا..

[2] أحمد شوقي بنبين ومصطفى طوبي، معجم مصطلحات المخطوط العربي، ص: 321.

ولكننا ينبغي ألا نتصور أن ظهور الطّباعة في أمة من الأمم يعني نهايّة حاسمة لعصر المخطوط، فالتّحولات الحضاريّة الكبرى لا تتم في يوم وليلة.

3.1-حوامل كتابة الحرف العربي:

لم يكتب المخطوط العربي إلا على ثلاث مواد هي: البَرْدي (Papyrus) والرّق (Parchemin) والورق أو الكاغد، وقبل ظهور الورق تعاون البردي والرّق على حمل أمانة الكلمة المكتوبة.. وقد عرف العرب البردي بعد فتحهم مصر سنة 20هـ، ولعلهم عرفوه قبل هذا الفتح، وهو أمر يرجحه أنهم كانوا يطلقون عليه اسم "القراطيس"، وقد ورد اللفظ في القرآن الكريم مفردا وجمعا. يقول ابن البيطار: إن أوراق البردي المصري كان يعمل منها كاغد أبيض يقال له القراطيس، ويذكر السّيوطي أن هذه القراطيس كانت "أحسن ما كتب فيه".[1]

وقد عرف "معجم مصطلحات المخطوط العربي" البردي (Papyrus)[2] بكونه: "ورق مؤلف من ألياف نبات البردي يحاك ويصقل بالضّغط ويصبح صحائف للكتابة".

---

[1] عبد الستار الحلوجي، نحو علم مخطوط عربي، ص:62.

[2] ينظر أيضا: أيمن فؤاد سيد، الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، ص: 16.

ثم ظهر وسيط آخر للكتابة يسمي الرّق (Parchemin)[1] وهو عبارة عن جلد الخراف أو الماعز وأحياناً البقر الصّغير السّن وصانع الرّق يسمي الرّقاق، وقد استخدم الرّق في بدايّة عصر صدر الإسلام في كتابة المصاحف، وقد كتبت بالخطّ الحجازي، ويعرفه "معجم مصطلحات المخطوط العربي" بأنه: " الرّق هو جلد حيوان تمت معالجته بالتّجليف والدّباغة وصار صالحا للكتابة، وقد ظهر في برغامة بآسيا الصّغرى لمنافسة ورق البردي، ومنها أخذ اسمه الذي نجده في معظم اللغات".[2]

ولكننا لا نصل إلى أواخر القرن الثّاني الهجري حتى يظهر منافس خطير للرّق والبردي معا وهو (الورق Papier) الذي جمع بين الحسنيين، أو بين مميزات المادتين معا، فهو بالقياس إلى البردي أقوى وأكثر تحملا، وأصلح لعمل الكتب على هيئة دفاتر وكراريس يسهل زيادة حجمها، وهو بالقياس إلى الرّق أرخص ثمنا وأقل سمكا وأخف وزنا، ولا يعيبه ما يعيب الرّق من صفرة وفساد ورائحة وتشرّب للمداد. لم يكد يصنع في بغداد حتى تحول النّاس إلى الكتابة فيه بدلا من الرّق.[3]

---

[1] للاستزادة ينظر أيضا: أيمن فؤاد سيد، الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، ص:18-20.

[2] أحمد شوقي بنين ومصطفى طوبي، معجم مصطلحات المخطوط العربي (قاموس كوديكولوجي)، ص: 177.

[3] عبد الستار الحلوجي، نحو علم مخطوط عربي، ص: 63.

4.1-أهميّة علم الباليوغرافيا في التّعرف على الخطّوط اليدويّة:

هو علم يفيد في التّعرف على الكتابات القديمة وفك رموزها، وفي التّعرف على أنواع الخطّوط المختلفة، والمصطلح مكون من كلمتين يونانيتين: (Paleo) بمعنى قديم، و(graphie) بمعنى كتابة أو رسوم أوخطوط، والباليوغرافيا هو علم يبحث في الخطّوط من حيث تاريخها وتطورها واستخدامها في مختلف العصور ودراسة المواد المستعملة في الكتابة.

وعلم الباليوغرافيا مهم جدا في كشف أي تزوير في الخطّ، ويروي التّاريخ أن بعض الحذّاق قد تمكن من تقليد الخطّوط تقليدا متقنا، يذكر ابن الأثير صاحب "الكامل في التّاريخ" أن علي بن محمد الأحدب المزوّر كان يكتب على خط كل واحد، فلا يشك المكتوب عنه بأنه خطه.

كذلك عن طريق علم الباليوغرافيا يتم تحديد عصر كل خط، فإن لكل عصر نهجا خاصا في الخطّ ونظام لكتابته. فقد كان الخطّ الكوفي غالبا في القرون الثّلاثة الأوّلى للهجرة، ثم بدأ يتطور إلى خط النّسخ، وما يشبهه من أنواع الخطّوط المدوّرة، أما الخطّ المغربي فهو مزيج بين الخطّ الأندلسي والنّسخ، والخطّ الأندلسي له ملامح يختلف بها عن الخطّ المغربي وخط المشرق وذلك بما يظهر فيه من الاستدارات وتداخل الكلمات وإطالة الحروف.

وكان العمل الباليوغرافي الموسوعي الذي قدمه صلاح الدّين المنجد والموسوم بـ "الكتاب العربي المخطوط إلى القرن العاشر الهجري" والذي

جمع فيه نماذج توضح الخطّوط التي كتب بها المخطوط العربي عبر القرون عملا يستحق التّنويه، بالإضافة إلى الدّراسة التي صدرت عن مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة بالرّياض سنة 1985 والموسومة بـ "الخطّ العربي من خلال المخطوطات".

وإلى جانب النّماذج القيمة التي يعرضها كتاب صلاح الدّين المنجد، نراه يحصي أسماء الخطّوط التي وردت في مراجع الخطّ العربي وفي المصادر التّاريخيّة والأدبيّة، ويصنفها إلى خطوط تنسب إلى أماكن مثل المغربي والأندلسي والفارسي، وخطوط تنسب إلى أشخاص مثل الرّيحاني والياقوتي، وخطوط تنسب إلى وظائف مثل الدّيواني والحوائجي، وخطوط تنسب إلى أمور أخرى مثل مساحة الورق الذي تكتب فيه كخطوط الطّومار والدّرج والرّقعة..[1]

مثل هذه الدّراسات التي تعنى بالخطّوط العربيّة وتتتبع مراحل تطور الحرف العربي بوصفه حاملا لتراثنا المخطوط لها بالغ الأهميّة قبل إفساح المجال لأهم التّطبيقات الرقميّة المتاحة والتي تسمح بقراءة الحرف العربي والتّعرف على النّصوص التّراثيّة المخطوطة.

2- استثمار تكنولوجيا الإعلام الآليّ في دراسة المخطوطات وفهرستها وتحقيقها:

تعتبر المخطوطات العربيّة أوعيّة العلم ومصادره الأوّلى، وهي تمثل رصيدا مهما في تراثنا العربي، الضّارب بجذوره في التّاريخ، وقد شهدت العقود الثّلاثة الأخيرة إقبالا متزايدا من الباحثين على استثمار تكنولوجيا

[1] عبد الستار الحلوجي، نحو علم مخطوط عربي، ص: 73.

الإعلام الآليّ في تناول الكتاب العربي المخطوط، فهرسة ودراسة وتحقيقا وإخراجا.

ويمكننا تأشير ثلاث مراحل مر بها المخطوط العربي من حيث استثمار تكنولوجيا الإعلام الآليّ في دراسته وتحقيقه: مرحلة أولى تتعلق بالفهرسة الآليّة للكتاب المخطوط، مرحلة ثانيّة تتعلق بالنّشر الإلكترونيّ للمخطوطات العربيّة في إطار مسعى عام يهدف إلى إحصاء ورقمنة التّراث المخطوط العربي، في المكتبات الخاصة والعامة، لتأتي المرحلة الثّالثّة، والتي شهدت قفزة نوعيّة، خاصة بعد ظهور الذّكاء الاصطناعيّ؛ حيث ظهرات دراسات وتطبيقات التّعرف الضّوئي على الحروف المطبوعة OCR (Optical Character Recognition)، وتطبيقات التّعرف الذّكي على الحروف المكتوبة بخط اليد ICR (Intelligent Charcter Recognition).

1.2-الفهرسة الإلكترونيّة للمخطوطات العربيّة:

تكمن أهميّة مرحلة الفهرسة الإلكترونيّة في إحصاء الكتاب العربي المخطوط في أماكن العالم، وإرفاقها ببطاقة ببليوغرافيّة، تصف أصل المخطوط وصفا صحيحا من حيث قيمته وموضوعه ونوع خطه وتاريخه واسم النّاسخ، وقد تنقل فقرات منه، ومثل هذه المعلومات الفهرسيّة مهمة للمحقق في المرحلة الأوّلى من اختياره لموضوع التّحقيق.

على الرّغم من تفاوت بيانات الوصف الببليوغرافي من فهرس لآخر فهناك من تكون أشد تنوعا وتفصيلا، إذ قد تغطي مجالات متعددة كالجانب الكوديكولوجي والجانب الباليوغرافي والجانب التّحقيقي، فتورد

وصفا للخطوط والأحبار والألوان وفنون الزخرفة والتّذهيب والتّجليد، وتذكر بدايّة المخطوط ونهايته، وتعرف بمختلف صور التّوثيق التي يحملها كالتّملكات والسّماعات والإجازات والمقابلات، وغيرها من البيانات التي يلزم ذكرها للتفريق بين نسخة واخرى..[1]

في هذا السّياق يمكننا التّنويه بالجهد المحمود الذي اضطلع به الأستاذ الباحث عبد الكريم عوفي في سبيل إحصاء مراكز المخطوطات في الجزائر وتحديد أماكنها ومقتنيّاتها من التّراث الجزائري المخطوط. [2] وهو عمل ميداني مهم وضروري، قبل القيام بأي مشروع يستهدف الجانب الفهرسي.

وننوه أيضا بالعمل المتميز الذي قام به الصّديق الأستاذ الباحث أحمد أبا الصّافي جعفري، الموسوم: "المخطوطات الجزائريّة وأعلامها في المكتبات الإفريقيّة" الصّادر بمناسبة (قسنطينة عاصمة الثّقافة العربيّة سنة 2015) والذي استقرأ فيه الباحث بعض فهارس مخطوطاتنا المنتشرة في مالي، وريتانيا المغرب النّيجر، نيجيريا، غانا، السّينغال. وقد أحصى فيها الباحث أيضا خزائن منطقة توات وقورارة وتيدكلت

[1] عبد الستار الحلوجي، المخطوطات والتّراث العربي، ص 25.

[2] دراسة نشرها عبد الكريم عوفي في مجلة معهد المخطوطات العربيّة، مجلد 39، ج1، 1995 ينظر: صناعة فهرسة المخطوطات، ص 64.

بأدرار من خلال دراسته الميدانيّة، والتي تجاوزت الخمسين خزانة ومكتبة خاصة.[1]

إن هذين الجهدين المتميزين اللذيْن يندرجان في سياق البحث الببليوغرافي الميداني، من أجل ستقراء تراثنا المخطوط وجرده وتصنيفه وفهرسته في الخزائن الوطنيّة والأجنبيّة، وهي خطوة مهمة ينبغي أن تتلوها خطوات أخرى نرى بأنها حاسمة، والمتمثلة في الانتقال إلى الفهرسة الإلكترونيّة لتراثنا المخطوط، ونشره وإتاحته أمام الباحثين والدّارسين.

تراثنا المخطوط صنفان:

قسم مفهرس، لا نكاد نعرف قدره بالنّسبة لما هو غير مفهرس، وهذا الأخير صنفان أيضا:

صنف رقميّ، ومتاح على الشّابكة لعموم الباحثين؛

صنف غير رقميّ: متاح فقط في المكتبات العامة والخاصة ورقيا، ولا تستفيد منه إلا حضوريا.

والقسم غير المفهرس: لا يزال حبيس أدراج العائلات ومخبوء في دورها ولا نعرف له فصلا ولا أصلا، ولا نكاد نعرف مواطن وجوده في أرجاء المعمورة وإن قاصمة الظّهر بالنّسبة للمحقق هو إمكانيّة وجود نسخ للمخطوط المدروس غير مفهرسة، فقد يحدث ان يكتشف نسخا

---

[1] أحمد أبا الصافي جعفري، المخطوطات الجزائريّة وأعلامها في المكتبات الإفريقيّة، منشورات وزارة الشؤون الدّينيّة والأوقاف، الجزائر، 2015، ص: 17-21.

مهمة بعد إتمامه للتحقيق، فنحن أمة نحتفظ من ورائنا قرابة الأربعة عشر قرنا من التّراث المخطوط.

يقول أحمد بنبين في هذا الصّدد: إن ما جمع حتى الآن وفهرس من المخطوطات العربيّة يقدره المختصون بثلاثة ملايين، وإن ما هو غير مفهرس وما لم يكتشف بعد؛ بل لا يزال رهين محابس المكتبات العامة والخاصة يفوق ما هو معروف ومفهرس، ولا أدل على ذلك مما يكتشف من مخطوطات، وما يصدر من فهارس المخطوطات من حين لآخر.[1]

ونجد من المناسب هاهنا الدّعوة إلى إنشاء منصات رقميّة خاصة بكل الدّول العربيّة والإسلاميّة، فيها إحصاء ومسح لكل ما تشتمل عليه كل دولة على حدة من تراث مخطوط، وتصنيفه على حسب الزمان أو المكان أو العلوم والفنون. وإتاحته للباحثين للاستفادة منه، مع ضبطها ضبطا صحيحا.

وقد صدر منذ ثلاث سنوات تقريبا كتاب مهمٌ عن الهيأة المصريّة العامة للكتاب للباحث أحمد الخزنجي موسوما بـ "النّشر الإلكترونيّ، الإنترنت وحفظ التّراث العربي"، ويعرض الكتاب لموضوع النّشر الإلكترونيّ، والإنترنت باعتبارهما من وسائل الاتصال العصريّة المهمة في نشر وحفظ التّراث العربي، بأنواعه وموضوعاته المختلفة، مقروءة ومسموعة ومنظورة.

---

[1] أحمد شوقي بنبين، علم المخطوطات والتّحقيق العلميّ، كليّة الآداب، الرّباط، ط1، ص 239.

ويدعو الكتاب إلى الاهتمام بجمع المخطوطات من مختلف الفنون والعلوم، والعمل على حمايتها وصيانتها من التّلف والضّياع؛ وإمداد الباحثين بمادتها، حتى يتم تحقيقها ودراستها والاستفادة من كنوزها.[1]

2.2-النّشر الإلكترونيّ للكتاب المخطوط وأهميته:

ويهدف النّشر الإلكترونيّ للكتاب العربي المخطوط إلى إتاحة صفحاته ونصوصه وبياناته أمام الباحثين المهتمين للاستفادة من محتويّاتها، عن طريق شبكة الإنترنيت، أو عن طريق شبكة داخليّة، كتلك المستخدمة في بعض المكتبات الخاصة (مكتبات وطنيّة أو خزانات عائليّة)، وعمل كهذا سيسمح بحفظ تراثنا المخطوط المهدد بالتّلف والضّياع، وآفة المخطوط أربعا، فقد يغرق أو يحرق أو يسرق أو يخرق، يقول الشّاعر:

عَلَيكَ بالحفظِ بعد الجمعِ في كُتُب فإنَّ للكتب آفاتٌ تفرِّقُهَا

الماءُ يغرقُها والنّار تُحرقهـا والفأرُ يخرقُها واللصُّ يَسرقها[2]

وتعرف الرّقمنة بكونها: عمليّة أخذ عنصر مادي مثل الكتاب، أو المخطوط، أو صورة، وعمل نسخة رقميّة لها، فهو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل: المقالات، الكتب، المخطوطات الخرائط إلى شكل رقميّ.[3]

---

[1] ينظر: أحمد الخزنجي، النّشر الإلكتروني، الإنترنت وحفظ التّراث العربي.

[2] محمد بن سليمان، كعبة الطائفين، (ن أ)، ج3، ص: 10

[3] ينظر: أبا الحبيب حمزة، إشكاليّة رقمنة المخطوطات بالجزائر، زاويّة الشيخ محمد باي بلعالم والمركز الوطني للمخطوطات بأدرار نموذجين، رسالة ماجستير، جامعة وهران1، أحمد بن بلة، 2015/2014، ص47.

وتمر عمليّة رقمنة المخطوطات بعد صيانتها وترميمها –طبعا– بمراحل عدة، أولها مرحلة المسح الضّوئي، ثم مرحلة نقلها إلى الحاسوب للحفظ والمعالجة، عبر مختلف الوسائط التّكنولوجيّة، ثم إتاحتها لجمهور الباحثين عن طريق الإنترنت.

حيث إن المسح الضّوئي يسمح بتحويل أي شكل من أشكال النّصوص والبيانات الموجودة في صفحة الكتاب من خلال نقاط الضّوء الصّادرة منه، تمهيدا لمعالجتها بواسطة الحاسوب، عن طريق تطبيق يعرف ببرنامج التّعرف الضّوئي على الحروف.

وبرنامج التّعرف الضّوئي على الحروف (OCR) في حالة القيام برقمنة النّصوص والذي يقوم بتحويل صور الصّفحات إلى نصوص كاملة، ومن بعدها يحلل صورة النّص للضوء والمناطق المظلمة من أجل تحديد كل حرف أبجدي أو أرقام رقميّة وتحويلها إلى رموز، كما له عدة أنواع منها ما يستعمل باليد ومنها المسطحة العلويّة كذلك.[1]

لكن تطبيق (OCR) لا يمكن الاستفادة منه إلا بعد عمليّة النّشر الإلكترونيّ لتراثنا المخطوط، ولعل أهم النّتائج التي يصبو إليها مشروع رقمنة الكتاب المخطوط، حسب الباحث سامح زينهم عبد الجواد تكمن فيما يلي:

- الصّورة الرقميّة: وهي ما ينتج عند تحويل أي وسيط نصي مثل: اللوحات والرّسومات والصّور إلى صور رقميّة على شكل: (TIFF/JPEJ)؛

[1] ينظر: أبا الحبيب حمزة، إشكاليّة رقمنة المخطوطات بالجزائر، ص52.

- الصّوت الرقميّ: وينتج عن رقمنة المواد السّمعيّة، وتخزن في ملفات على شكل: (WAV/MPEG 3)؛

- الفيديو الرقميّ: وينتج عن رقمنة المواد البصريّة، وتخزن في ملفات على شكل: (MPE/TIME VIDIO)؛

- النّص الرقميّ: وينتج عند رقمنة المخطوطات والمطبوعات والكتب وتخزن في ملفات على شكل: (ASCH-texte-PDF).

وبالنّسبة لمشاريع الرّقمنة المتعلقة بالمخطوطات فإن الباحث سامح زينهم عبد الجواد يحدد فيها ثلاثة أنواع من المعلومات حسب الشّكل التالي:

- صور صفحات: وهي تمثيل دقيق للصفحة التي يتم التّقاطها من المخطوطة، ولكن كمجرد صورة قابلة للقراءة فقط، وغير قابلة لأي إجراءات أخرى كالتّعديل أو الحذف أو الإضافة، مما يجعل المخطوطة في مصداقيّة بعيدة عن التّزوير والتّزييف، وتتميز صورة الصّفحة بأنها تنقل صورة النّص ومظاهر الصّفحة كما هي، وبالتالي يمكن تحديد ما إن كانت هذه المخطوطة متدهورة أم لا، وما هو نوع الورق المستخدم، وكذا التّعرف على الحواشي أو أي إضافات أخرى، وهذا أمر مفيد أكثر في عمليّة التّحقيق؛

- النّص الكامل: وهنا يتم الحصول على نص كامل من الصّفحة التي تمت رقمنتها، وبالتالي يمكن تكشيف النّص للاسترجاع، وإعادة تشكيله لأشكال مختلفة من المخرجات، ويتم الحصول على نص كامل من خلال برنامج التّعرف الضّوئي على الحروف؛

- مخطوطة في شكل مطبوع: وهذا بعد رقمنة المخطوطات، يمكن طبعها على شكل كتاب ينشر للباحثين.

ويحدد الباحث عاطف السّيد قاسم[1] أهميّة الحفظ الرقميّ للكتاب المخطوط ومزاياه في النّقطا التاليّة:

- ضمان ديمومة الكتاب المخطوط واستمراريته، وبالتالي حفظه من الاندثار نتيجة عاديّات الزمن؛

- إمكانيّة الوصول إلى المادة العلميّة التي يحتفظ بها الكتاب المخطوط من قبل الباحثين في مختلف أصقاع العالم في كل وقت وحين؛

- حفظ النّسخ الأصليّة للكتاب المخطوط، ذلك أن إتاحة الكتاب المخطوط الورقي للباحثين يعرضها للتلف والعبث مما يسرع من زوال أصول المخطوطات العربيّة.

لخص الدّكتور محمد حسني يحيى ورقته البحثيّة: "مشاريع تقنيّة في خدمة اللّغة العربيّة"[2] التي أقامها مجمع اللّغة العربيّة بمكة المكرمة أهم مجالات رقمنة المخطوطات في ما يلي :

---

[1] عاطف السيد قاسم، حفظ المعرفة في العالم الرّقمي، مستقبل المكتبات والمعلومات والإنترنت دار الثقافة العلميّة، الإسكندريّة، 2009، ص 233.

[2] محمد حسني يحيى، رقمنة المخطوطات العربيّة، النّدوة العلميّة: "مشاريع تقنيّة في خدمة اللّغة العربيّة"، مجمع اللّغة العربيّة مكة المكرمة، 2021/07. https://zinki.ai/projects-electronic-manuscript-realization
التي أقامها مجمع اللّغة العربيّة بمكة المكرمة.

- المسح الضّوئي والتّصوير الرقميّ: والذي يسمح بنقل رصيد المخطوطات على وسيط إلكتروني يساعد الباحثين على الاطلاع على المخطوط الرقميّ دون الحاجة إلى الرّجوع إلى المخطوط الورقي، مما يحمي المخطوط من التّلف، كما يمكن الباحثين على الوصول إليها عن بعد فيخفض جهد البحث وتكلفة الحصول على المخطوط، وقد وضعت الجهات المختصة معايير دقيقة لمسح المخطوطات من جهة الدقّة والألوان ونوع الملف النّاتج؛

-رقمنة فهارس المخطوطات: تتمثل الفهارس في تسجيل البيانات الوصفيّة للمخطوط كعنوانه واسم مؤلفه وتاريخ نسخه ونوع الخطّ وعدد أوراقه والأسطر في كل وجه وغير ذلك من البيانات. وقد تمت رقمنة عديد الفهارس منها: فهرس المكتبة الأزهريّة، فهرس المكتبة الوطنيّة التّونسيّة، فهارس مخطوطات مكتبة المسجد النّبوي..؛

-تقنيّات التّعرف على النّص الصّوري آليا: تتمثل هذه التّقنيّة في التّعرف على نص المخطوط آليا وتحويله إلى نص مرقون قابل للتغيير والتّعديل بواسطة "التّعرف الضّوئي على الأحرف Optical Character) (Recognitionوقد أشار الباحث محمد حسني يحيى إلى تطبيق زنكي وأهميته في هذا السّياق؛

-البحث في الصّور استنادا على المحتوى: وذلك بالبحث عن كلمات في المخطوط باستخدام صور الكلمات وهي مناسبة لمن يبحث عن الكلمات المفاتيح في المخطوطات كنصوص الأحاديث أو لمعرفة بدايّات الفصول ونهايّاتها وغير ذلك. من البرامج المفيدة لذلك برنامج النّظام (SIAT) الذي يسمح بتصفح المخطوطة ومعالجة صور

الصّفحات ويقدم خاصيّة البحث باستخدام صورة للكلمة. وهنا نشير أيضا أن تطبيق زنكي عمليّة البحث هذه كثيرا فهو يوفر بعد التّعرف الآليّ على النّص المخطوط إمكانيّة البحث في النّص المرقون وسيوفر قريبا إن شاء الله إمكانيّة البحث في المخطوط نفسه بواسطة نصوص لا بواسطة صور

ويوضح المخطط التالي الفروق بين الحفظ التّقليدي والرقميّ للكتاب المخطوط:[1]

الحفظ التّقليدي للكتاب المخطوط		**الحفظ الرقميّ للكتاب المخطوط**
بقاؤه أكبر قدر من الزمن، لكن مع إمكانيّة تعرضه للتلف، بسبب عوامل بشريّة ،كيماويّة، مناخيّة، بيولوجيّة.. مع تضاؤل إمكانيّة الاستفادة منها لأكبر عدد ممكن من الباحثين	**هدف الحفظ** ⟺	ديمومة النّسخ المخطوطة الأصليّة واستمراريتها، وإتاحتها لكل الباحثين في مختلف ربوع العالم
الخزانات الخشبيّة والمعدنيّة والعلب الكرتونيّة، والبنايّات الطّوبيّة ..	**وسائط الحفظ** ⟺	الحاسوب، القرص المضغوط، البريد الإكتروني..

[1] ينظر: أبا الحبيب حمزة، إشكاليّة رقمنة المخطوطات بالجزائر، ص64.

تهالك المخطوطات وتدهورها وزوالها بالمرة، مع عدم إمكانيّة الاقتراب منها ناهيك عن الاستفادة منها من قبل الباحثين، إلا ما ندر،	**نتائج الحفظ** ⟺	ديمومة النّسخة الرقميّة، وإمكانيّة إتاحتها للباحثين للاستفادة منها، مع خدمات تسهل عمليّة القراءة والدّراسة؛ تكبير حجم الصّورة، ورفع نسخ من النّسخة الأصليّة في الصّورة نفسها لإجراء المقارنة والدّراسة..
الانخراط في مشروع الرّقمنة كحتميّة فرضتها الثّورة الرقميّة والتّحدي الأكبر هو دفع القائمين على الخزانات العلميّة الخاصة للانخراط في هذا المسعى	**آفاق الحفظ** ⟺	مسايرة كافة أشكال التّطور الرقميّ وخصوصا تطبيقات الذّكاء للاصطناعي، للانتقال من حفظ المخطوط، إلى آفاق أرحب، تنتهي بالتّعرف الآليّ على الخطّوط اليدويّة،وتحويل المادة العلميّة، مما يسهل إلى نصوص قابلة للقراءة والتّكشيف والفهرسة، مما يسهل عمليّة التّحقيق وإخراج النّصوص التّراثيّة المكتوبة بالحرف اليدوي

3- التّعريف ببعض تطبيقات الذّكاء الاصطناعيّ في مجال التّعرف على المخطوط العربي، والوثائق المكتوبة يدويا:

التّعرف الضّوئي أو الآليّ على الحروف المخطوطة، سواء في الكتب المخطوطة والوثائق والكتابات اليدويّة الشّخصيّة، يّاتي في المرحلة الثّانيّة، بعد عمليّة رقمنة التّراث المخطوط، باستعمال الوسائط الإلكترونيّة الحديثة.

قطعت الكثير من اللغات شرقا ومغربا مراحل متقدمة في مجال التّعرف الآليّ على الحرف اليدوي، ومنها التّعرف على الأحرف اللاتينيّة، الصّينيّة اليابانيّة. حيث عرفت بعض اللغات اللاتينيّة نسبا مرتفعة في التّعرف تصل إلى 100%، بينما تظل نسب التّعرف على الحرف العربي منخفضة، رغم أن أول البحوث التي نشرت حول التّعرف الآليّ على الحرف العربي كانت سنة 1975م.[1]

1.3-التّعرف الضّوئي على الحروف:

يقول الباحث صديق بسو: عند تصوير وثيقة تحتوي على معطيّات نصيّة فإن هذه المعلومات تنتقل من الصّيغة الورقيّة إلى الصّيغة الإلكترونيّة هذه النّسخة الإلكترونيّة يمكن للإنسان قراءتها وفهمها، لكن الحاسوب يكون غير قادر على فهم ولا معالجة محتوى الوثيقة، والذي لا يمثل له إلا مجموعة من النّقاط (بيكسل) تتجمع لتكوّن صورة.[2]

ولتحويل هذه الصّيغة الإلكترونيّة من صيغة صوريّة غير قابلة للاستغلال إلى صيغة وثيقة قابلة للتحرير من إضافة وحذف وتغيير

---

[1] ينظر: صديق بسو، خوارزميّات وبرامج التّعرف الآلي على الخط العربي، ص193- 194. https://www.researchgate.net/publication/325952928

[2] صديق بسو، خوارزميّات وبرامج التّعرف الآلي على الخط العربي، ص 194. https://www.researchgate.net/publication/325952928

دون إعادة كتابة النّص فلا بد لنا من برمجيّات تقوم بهذا العمل تسمى برامج التّعرف الضّوئي على الحروف.[1]

تنقسم تقنيّات التّعرف الضّوئي على الحروف إلى نوعين: تقنيّات للتعرف على النّصوص المكتوبة بالآلة، وتسمى التّعرف الضّوئي على الحروف (OCR) (optical character recognition)، وبرامج التّعرف على النّصوص المكتوبة بخط اليد، وتسمى التّعرف الآليّ على كتابة اليد (HCR) (recognition(handwritten character لكن النّوع الثّاني يشكل تحديّات أكبر، وذلك للاختلافات الكبيرة في طرق الكتابة، وخصوصيّات كل شخص في كتابة الحروف.[2]

إذا هناك فرقا بين النّوعين: النّوع الأوّل (OCR) والنّوع الثّاني(HCR) ويرمز للنّوع الثّاني أحيانا برمز (ICR)، فالنّوع الأوّل وهو التّعرف الضّوئي على الحروف المطبوعة، والذي تكون نسبة التّعرف فيه على الحروف مرتفعة بالقياس إلى النّوع الثّاني –التّعرف الآليّ على كتابة اليد – على أنه يمكن القول إن نسبة التّعرف على الخطّوط العربيّة التّراثيّة، تكون مرتفعة مقارنة بالتّعرف على الحروف العربيّة المكتوبة يدويا عند عامة النّاس، كالوثائق والمذكرات الشّخصيّة.

أدت التّطورات الأخيرة في الذّكاء الاصطناعيّ (AI) إلى تحسين قدرات تقنيّة (OCR) بشكل كبير؛ حيث تم تجهيز أدوات (OCR) الحديثة بخوارزميّات الذّكاء الاصطناعيّ والتّعلم الآليّ المتطورة، والتي

---

[1] صديق بسو، خوارزميّات وبرامج التّعرف الآلي على الخط العربي، ص 194. https://www.researchgate.net/publication/325952928

[2] صديق بسو، خوارزميّات وبرامج التّعرف الآلي على الخط العربي، ص 195. https://www.researchgate.net/publication/325952928

تقوم بأكثر من مجرد التّعرف على النّص، إذ يمكنها أيضا فهم الفروق الدّقيقة في السّياق، مما يعزز الدقّة الشّاملة بشكل كبير.[1]

تتجاوز أنظمة (OCR) التّعرف الضّوئي على الحرف المطبوع أو المكتوب يدويا إلى ميدان أكثر خصوبة، وهو التّرجمة، بالنّسبة لصناعة التّرجمة يمكن لتطبيق (OCR) المخصب بالذّكاء الاصطناعيّ، التّمييز بمهارة بين الأحرف المتشابهة بصريا، عبر اللغات المختلفة، والتّعامل بفعاليّة مع المستندات التي تحتوي على لغات متعددة.

تتيح هذه الدقّة أساسا أكثر موثوقيّة لمهام التّرجمة، مما يضمن أن تبدأ عمليّة التّرجمة بقاعدة نصيّة دقيقة، مما يقلل الأخطاء ويعزز كفاءة التّحويلات اللّغويّة اللاحقة.[2]

تم تطوير مجموعة متنوعة من أدوات برامج (OCR) مع التّركيز على احتياجات التّرجمة، تم تجهيز هذه الأدوات بميزات تدعم الحروف الهجائيّة والنّصوص المتنوعة، وهي ضروريّة لترجمة الوثائق الرّسميّة والأعمال الأدبيّة والأدلة الفنيّة.[3]

---

[1] ينظر: تقنيّة التّعرف الضوئي على الحروف: تبسيط معالجة اللّغة والتّرجمة https://www.machinetranslation.com/ar/blog/ocr-technology

[2] ينظر: تقنيّة التّعرف الضوئي على الحروف: تبسيط معالجة اللّغة والتّرجمة https://www.machinetranslation.com/ar/blog/ocr-technology (2025/08/22)

[3] ينظر: تقنيّة التّعرف الضوئي على الحروف: تبسيط معالجة اللّغة والتّرجمة https://www.machinetranslation.com/ar/blog/ocr-technology (2025/08/22)

حدد الباحث صديق بسو خوارزميّات التّعرف الضّوئي على الحروف فيما يلي[1]:

- مطابقة المصفوفات (Matrix Maching): في هذه الطّريقة يتم تحويل كل حرف ضمن نمط في مصفوفة، وبعد ذلك تتم مقارنة كل نمط مع فهرس من الحروف المخزنة والمعروفة مسبقا؛

- المنطق الضّبابي (Fuzzy Logic): هو عبارة عن منطق متعدد القيم، يسمح بتعريف قيم ما بين الصّحيح والخطّأ، ما بين 0 و 1، ما بين الأسود والأبيض، ما بين نعم ولا، فالمنطق الضّبابي يعمل على محاكاة التّفكير البشري لاستعماله في الحواسيب، لهذا يستعمل هذا المنطق للتعرف على الحروف خصوصا في التّعرف على خط اليد، أين يكون اليقين بدرجات متفاوتة؛

- استخراج الخصائص (Features Extraction): تعرف هذه الطّريقة كل حرف حسب وجود أو غياب بعض الملامح الرّئيسة، بما في ذلك الطّول، العرض، الكثافة، الخطّوط، وغيرها من صفات الحروف، تناسب هذه الطّريقة التّعرف الضّوئي على الوثائق المطبوعة ذات الجودة العاليّة؛

- التّحليل البنيوي (Structural Analysis): تتعرف هذه الطّريقة على الحروف باختبار أشكالها، رسوماتها البيانيّة الأفقيّة والعموديّة، تناسب هذه الطّريقة الوثائق القديمة وذات الجودة المنخفضة، وكذا نصوص الجرائد؛

---

[1] ينظر: صديق بسو، خوارزميّات وبرامج التّعرف الآلي على الخط العربي، ص196- 197. https://www.researchgate.net/publication/325952928

- الشّبكات العصبيّة (Natural Networks): تحاكي هذه الطّريقة طريقة عمل النّظام العصبي عند الإنسان، إذ تقوم بتقطيع صورة الحرف المراد التّعرف عليه ومطابقتها مع مقاطع مخزنة مسبقا، تمتاز هذه الطّريقة بالقدرة الفائقة على التّعرف على الوثائق العاديّة، وحتى النّصوص التّالفة، والتي تظهر فيها الحروف بطريقة غير واضحة.

ومن بين التّطبيقات الذّكيّة في مجال التّعرف على النّصوص المخطوطة والمطبوعة، نذكر: تطبيق (Transkribus "ترانسكريبوس")، يَستخدم التّطبيق تقنيّة التّعرف على الكتابة اليدويّة والنّصوص المدعومة بالذّكاء الاصطناعيّ لفك تشفير الوثائق التّاريخيّة المكتوبة بخط اليد والنّصوص المطبوعة أيضا، بل يشمل حتى المواد المطبوعة التي حُفظت أو ممسوحة ضوئيًا بشكل سيئ، بما في ذلك المستندات المطبوعة؛ حيث يُمكنه نسخها بدقّة تفوق أنظمة التّعرف الضّوئي على الحروف (OCR) التّقليديّة بعشرة أضعاف[1].

تطبيق "ترانسكريبوس" يسهل نسخ الكتب التي تحتاج غالباً لسنوات عديدة كما أنه يساعد على قراءة خطوط الكتابات المعقدة والمخطوطات غير العاديّة، وقد استخدمه الدّكتور ماريو كلارير[2] لنسخ الصّفحات الخمسمئة لكتاب "البطل" الذي كُتِب بطلب من الامبراطور ماكسيميليان

---

[1] ينظر: (2025/08/22) https://www.transkribus.org/ai-text-recognition

[2] ماريو كلارير هو أستاذ في تاريخ الآداب والثقافة في جامعة إنسبروك، النّمساويّة.

الأوّل مطلع القرن السّادس عشر. فهذا الكتاب يعتبر من أكثر النّصوص الألمانيّة أهميّة، يمكن لهذا النّظام نسخ أي نص في ايّة لغة.[1]

4- أهميّة تطبيق "زنك" (Zinki.ai) في قراءة الحرف العربي والنّصوص العربيّة المخطوطة:

توصل بعض المهندسين التّونسيين إلى وضع تطبيق يستخدم الذّكاء الصّناعي أمام الباحثين في مجالات تحقيق الكتاب المخطوط، وإخراج النّصوص العربيّة التّراثيّة؛ حيث يسمح التّطبيق بتحويل النّصوص العربيّة المخطوطة والكتابات اليدويّة عموما إلى نص قابل للقراءة والتّعديل.

هذا الإنجاز العربي سيمكن الباحثين من إخراج ثروة ضخمة من المخطوطات العربيّة القديمة في مختلف العلوم والفنون، حتى يستفيد منها القارئ العربي، بعد ما ظلّت مخبوءة في أدراج المكتبات والخزائن الوطنيّة والعائليّة طيلة قرون خلت من تاريخ الحضارة العربيّة الإسلاميّة.

وإذا نجح هذا التّطبيق في التّعرف على الأحرف العربيّة المكتوبة يدويًا بخطوط مختلفة، كالخطّ النّسخي والكوفي والأندلسي والرّقعي. والذي حمل أمانة نقل العلوم والمعارف على امتداد تاريخنا الحضاري الضّارب بجذوره، فإنه يمكننا الاستفادة من هذه التّقنيّة في التّعرف على الأحرف العربيّة المطبوعة بطريقة حديثة، وحتى تلك الموجودة في صور المستندات والوثائق وأرشيفنا العربي، الذي يعد بالملايين.

5- تاريخ إطلاق تطبيق "زنكي":

---

[1] ينظر: (2025/08/22) https://www.transkribus.org/ai-text-recognition

بدأت فكرة هذا التّطبيق منذ عام 2018 وكان الهدف يتمثّل في البحث عن كيفيّة الارتقاء باللّغة العربيّة باستخدام تطبيقات الذّكاء الصّناعي، وصاحب هذا المشروع المبتكر هو المهندس الدّكتور فراس بن عبيد[1]، وهو نفسه المدير التّنفيذي للشركة النّاشئة "ريفمبر" (Revampr)، التي قامت بتطوير هذا التّطبيق الذي استثمر تقنيّات التّعرف البصري على الأحرف، لتحويل المخطوطات إلى نصوص قابلة للمعالجة والتّعديل والقراءة.

وقد جاء في ديباجة الإعلان عن التّطبيق من طرف القائمين عليه: إحياء الخطّ العربي..من الحبر إلى الذّكاء الاصطناعيّ، بحمد الله وتوفيقه وكرمه نعلن اليوم عن جاهزيّة محرك زنكي للتعرف الضّوئي على الحروف العربيّة (Zinki OCR engine)، وقد مكننا إعداد هذا المحرك من إطلاق أولى منتجاتنا التي توظفه وهي منصة زنكي Zinki.ai.

توفر المنصة للمؤسسات والباحثين والأفراد والنّاشرين حلولا فعالة تمكنهم من التّحويل الآليّ للوثائق العربيّة الممسوحة ضوئيا بشكل دقيق وسريع وبأسعار منخفضة إلى نص مرقون قابل للتعديل. فتساعد المنصة على تقليل الوقت والجهد اللازمين للنّسخ اليدوي. ويمكن تحويل جميع أنواع المستندات بواسطة المنصة التي توفر مجموعة واسعة من

---

[1] الخبير التّونسي فراس بن عبيد المدير التّنفيذي لـ "مؤسسة ريفامبر" الذي جمع معرفة فنيّة في تحقيق المخطوطات، ومعرفة علميّة في الهندسة الكهربائيّة التي نال فيها شهادة الدّكتوراه في حقل الذّكاء الاصطناعي. ينظر: alaraby.co.uk (تاريخ الدّخول: 2025/08/09)

الميزات منها: تحويل المخطوطات التّاريخيّة والأعمال المكتوبة بخط اليد والمطبوعات الحديثة والقديمة.

نطلق المنصة للعموم قريبا جدا إن شاء الله وتجدون في الفيديو المرافق شيئا من الميزات التي توفرها. ونذكر أن هذا أول الغيث بإذن الله في انتظار جاهزيّة منتجات أخرى قريبا بإذن الله. نشكر كل من أسهم في هذا العمل وهم كُثُر بارك الله فيهم، ونسأل الله أن تكون هذه بدايّة لخير كبير وأعمال قادمة تخدم اللّغة العربيّة.[1]

6- التّعريف بتطبيق "زنكي" (Zinki.ai) وبأهميته وبآفاقه:

تطبيق "زنكي" عبارة عن منصة رقميّة يطلق عليها اسم (Zinki.ai) "زنكي دوت إيه إي" تحتوي على محرك بحث في الكتاب العربي المخطوط ومجمل الوثائق المصورة، ويقوم المحرك بإنجاز جميع مراحل معالجة النّصوص المخطوطة باستخدام تطبيقات الذّكاء الصّناعي.

وحول خلفيّة التّسميّة وأهميّة التّطبيق يقول فراس بن عبيد: "إن المنصة التي أطلق عليها اسم زنكي –وهي شخصيّة من التّراث الإسلامي–مدعومة بالذّكاء الاصطناعيّ، تمكن المؤسسات ودور النّشر والجامعيّين والحكومات وغيرهم من تحويل وثائقهم، الممسوحة ضوئيا أو المصورة، المخطوطة أو المطبوعة، إلى نص مطبوع قابل للتعديل والبحث فيه".[2]

---

[1] https://tn.linkedin.com/ (2025/08/21)

[2] ينظر: alaraby.co.uk (تاريخ الدّخول: 2025/08/09)

ويضيف بن عبيد: "إن الأمر بدأ هوايّة، وبعد أن تحققت نتيجة محترمة في بعض المخطوطات، تقرر عام 2020 أن تتحول الهوايّة إلى مسؤوليّة تحملها مؤسسة".[1]

وتبدأ العمليّة بمرحلة المعالجة الأوّليّة للمستند المكتوب بالحرف العربي يدويا، من أجل تحسين جودة النّص المصور في الكتاب المخطوط أو الوثيقة تليها مرحلة أخرى تعمل على تجزئة الوثيقة، وكشف التّخطيط وتقسيم الأسطر وتحديد الكلمات وتمييزها، ثم التّعرف الضّوئي على الحروف.

ويعالج تطبيق "زنكي" في المرحلة الأخيرة اللّغة ويحلل النّص ويضبطه ضبطًا دقيقا، ثم يقوم محرك البحث باكتشاف موضوع الوثيقة واستخلاص المعلومات المفيدة منها وتصنيفها. كما يقوم بالتّعرف على الأعلام الواردة في نص الوثيقة المخطوطة والتّصحيح الآليّ للنّص، ووضع الفهرسة إلى جانب التّخريج الآليّ للآيّات والأحاديث والأشعار.

ويكفي المستخدم تحميل المخطوط أو الوثيقة على الموقع ليتم معالجتها بدقّة عاليّة والحصول على نص قابل للتعديل. وعند تعديل النّص، تقوم المنصة بدورها بإعادة استخدام البيانات الجديدة في تحسين جودة المعالجة وزيادة دقّة التّحويل، فيما يُعرف بالتّعلم العميق.

ويسعى التّطبيق لمعالجة جميع الخطّوط الشّرقيّة والمغربيّة القديمة منها والحديثة، ويسعى أيضا إلى توفير حلول فعّالة للمؤسسات العلميّة ومراكز البحث وللباحثين عموما تسمح لهم بالتّحويل الآليّ للوثائق العربيّة بشكل دقيق وسريع وبأقل وقت وجهد ممكنين.

---

[1] ينظر: alaraby.co.uk (تاريخ الدّخول: 2025/08/09)

كما تتميز المنصة –أيضًا–بقدرتها على التّعرف على الأحرف العربيّة في الوثائق القديمة المطبوعة بالطّريقة الحجريّة، وتحويلها إلى نص قابل للتعديل. هذا إلى جانب التّعرف على الأحرف المطبوعة المكتوبة ببعض الخطّوط العربيّة.

إن تراثنا المخطوط يقدره المختصون بالملايين، وهي ثروة علميّة وفكريّة وحضاريّة ضخمة يقول أحمد بنبين في هذا الصّدد: إن ما جمع حتى الآن وفهرس من المخطوطات العربيّة يقدره المختصون بثلاثة ملايين، وإن ما هو غير مفهرس وما لم يكتشف بعد؛ بل لا يزال رهين محابس المكتبات العامة والخاصة يفوق ما هو معروف ومفهرس، ولا أدل على ذلك مما يكتشف من مخطوطات، وما يصدر من فهارس المخطوطات من حين لآخر.[1]

ونجد من المناسب هاهنا الدّعوة إلى إنشاء منصات رقميّة خاصة بكل الدّول العربيّة والإسلاميّة، فيها إحصاء ومسح لكل ما تشتمل عليه كل دولة على حدة من تراث مخطوط، وتصنيفه على حسب الزمان أو المكان أو العلوم والفنون.. وإتاحته للباحثين للاستفادة منه، مع ضبطها ضبطا صحيحا.

ومع بروز المعالجة الآليّة للّغة العربيّة، ودخول الرّقمنة عالم المكتبات والخزانات العلميّة العربيّة، أصبح الحصول على نسخ رقميّة لمخطوطاتنا العربيّة من اليسر بمكان، لكن لا زالتّ عمليّة تحقيق

[1] أحمد شوقي بنبين، علم المخطوطات والتّحقيق العلميّ، كليّة الآداب، الرّباط، ط1، ص 239.

النّصوص المخطوطة وإخراجها من مظانها تعتمد الطّرائق التّقليديّة، خاصة على مستوى فكّ الخطّوط اليدويّة.

لكن مع الطّفرة الرقميّة المسجلة على مستوى الذّكاء الاصطناعيّ سيصبح تحويل تراثنا المخطوط إلى نص مقروء، من حلم إلى حقيقة واقعة.

يقول فراس بن عبيد: إن الصّورة الممسوحة ضوئيا سواء أكانت مطبوعة أم مخطوطة تاريخيّة أم بخط اليد الحديث أم طباعة حجريّة قديمة، تتحول إلى نص مطبوع، ما يوفر الجهد الذي يتكلفه في الفحص والتّثبت بالطّريقة التّقليديّة.[1]

ويشير المهندس الدّكتور فراس بن عبيد إلى أهميّة تطبيق زنكي ونسبة النّجاح في التّعرف على النّصوص التّراثيّة المخطوطة وإمكانيّة تحويلها إلى نصوص قابلة للقراءة، قائلا: إن نسبة التّعرف إلى الحروف بلغت 90 بالمائة ونسبة التّعرف على الكلمات بلغت 76 بالمائة، وفي عالم الذّكاء الاصطناعيّ لم تبلغ التّطبيقات المتاحة هذه النّسبة، وهي ضمن المعايير تعد عاليّة، ولا ينقصها سوى مراجعة بسيطة لتغطيّة ما تبقى من نسبة محتملة تبلغ 24 بالمائة، و6 بالمائة للحروف.[2]

من مميزات تطبيق زنكي في التّعرف الذّكي على الحروف المكتوبة يدويا نذكر:

---

[1] ينظر: alaraby.co.uk (تاريخ الدّخول: 2025/08/09)

[2] ينظر: alaraby.co.uk (تاريخ الدّخول: 2025/08/09)

- سهولة الاستخدام، دون الحاجة إلى خبرة تقنيّة، وفي هذا السّياق يضع القائمون على هذا التّطبيق فيديو يوضح للمستخدم خطوات العمل؛

- نسبة عاليّة من الدقّة في التّعرف على الحروف العربيّة، سواء في الوثائق أم المخطوطات الحديثة والقديمة، أم غيرها؛

- يقسم الخطّوط العربيّة إلى قسمين رئيسيين: مشرقي ومغربي

- سرعة في معالجة الصّور؛

- استخراج النّصوص الرقميّة وتحريرها ومقابلتها،

- تحميل الملفات بصيغ مختلفة:JPG PNG PDF ؛

- خاصيّة تحسين الدقّة وتعليم الآلة الذّاتي و المستمر، فتتيح هذه الخاصيّة دقّة التّحويل، من خلال تعليم الآلة المستمر؛

- تشكيل النّصوص المفرغة بالذّكاء الاصطناعيّ؛

- تصدير الملفات بصيغ مختلفة مثل: TXT، DOCX، PDF؛

- إمكانيّة التّعرف على اللغات الأخرى كالفارسيّة والتّركيّة.[1]

7- خطوات العمل في منصة "زنكي":

- المعالجة القبليّة: حيث يقسم الكتاب المخطوط إلى صفحات ويقسم الصّفحات ذات الوجهين إلى أوجه منفصلة، كما يحدد العناصر المختلفة في الصّور ويفرق المتن عن الحاشيّة؛

---

[1] ينظر: عبد الحليم بن ثابت، موقع زنكي دراسة وصفيّة،ص8. https://www.univ-emir-constantine.edu.dz/

-تقسيم الوثيقة وتقسيم الصّفحة إلى أسطر، وتقسيم الأسطر إلى كلمات، ويحول الصّورة إلى نص؛

-المعالجة البعديّة: يزيد من دقّة تحويل الصّورة إلى نص، كما يضيف الهمزات بطريقة آليّة، وتدقق إملائيا، ويضبط النّص آليا، باستخدام الذّكاء الاصطناعيّ؛

-كما تقدم منصة "زنكي" حلولا متكاملة وسهلة لتحويل السّجلات العربيّة على اختلاف أنواعها إلى نصوص رقميّة قابلة للبحث والتّعديل.[1]

قائمة المصادر والمراجع:

1- رمضان عبد التّواب، مناهج تحقيق التّراث بين القدامى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1985.

2- الصّادق بن عبد الرّحمن الغرياني، تحقيق نصوص التّراث في القديم والحديث، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2006

3- عبد السّلام هارون، تحقيق النّصوص ونشرها، مكتبة الخانجي القاهرة، ط7، 1998.

4- محمد التّونجي، المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، عالم الكتب.

[1] ينظر: عبد الحليم بن ثابت، موقع زنكي دراسة وصفيّة،ص8. https://www.univ-emir-constantine.edu.dz/

5- عبد السّتار الحلوجي، نحو علم مخطوط عربي، دار القاهرة القاهرة، ط1، 2004.

6- حمدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التّحقيق، دار الطّليعة، بيروت، ط2، 1998.

7- أحمد شوقي بنين ومصطفى طوبي، معجم مصطلحات المخطوط العربي (قاموس كوديكولوجي)

8- أيمن فؤاد سيد، الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات.

9- عبد الكريم عوفي، صناعة فهرسة المخطوطات.

10- أحمد أبا الصّافي جعفري، المخطوطات الجزائريّة وأعلامها في المكتبات الإفريقيّة، منشورات وزارة الشّؤون الدّينيّة والأوقاف، الجزائر، 2015.

11- أحمد شوقي بنبين، علم المخطوطات والتّحقيق العلميّ، كليّة الآداب، الرّباط، ط1.

12- أحمد الخزنجي، النّشر الإلكترونيّ، الإنترنت وحفظ التّراث العربي.

13- محمد بن سليمان، كعبة الطّائفين، (ن أ)، ج3

14- أبا الحبيب حمزة، إشكاليّة رقمنة المخطوطات بالجزائر، زاويّة الشّيخ محمد باي بلعالم، والمركز الوطنيّ للمخطوطات بأدرار نموذجين، رسالة ماجستير، جامعة وهران1، أحمد بن بلة، 2015/2014.

15- عاطف السّيد قاسم، حفظ المعرفة في العالم الرقميّ، مستقبل المكتبات والمعلومات والإنترنت، دار الثّقافة العلميّة، الإسكندريّة، 2009.

16- محمد حسني يحيى، رقمنة المخطوطات العربيّة، النّدوة العلميّة: "مشاريع تقنيّة في خدمة اللّغة العربيّة"، مجمع اللّغة العربيّة مكة المكرمة 2021/07. https://zinki.ai/projects-electronic-manuscript-realization

17- صديق بسو، خوارزميّات وبرامج التّعرف الآليّ على الخطّ العربي، ص193- 194.
https://www.researchgate.net/publication/325952928

18- تقنيّة التّعرف الضّوئي على الحروف: تبسيط معالجة اللّغة والتّرجمة https://www.machinetranslation.com/ar/blog/ocr-technology

19- (2025/08/22) https://www.transkribus.org/ai-text-recognition

20- alaraby.co.uk (تاريخ الدّخول: 2025/08/09)

21- https://tn.linkedin.com/ (2025/08/21)

22- عبد الحليم بن ثابت، موقع زنكي دراسة وصفيّة، ص8.
https://www.univ-emir-constantine.edu.dz/

برامج وتطبيقات التّحليل الصوتيّ الجنائيّ للكشف عن الأصوات المقنعة إلكترونيا: أنواعها، استخداماتها، وفوائدها

د. عثمان بريحة

مركز البحث العلميّ والتّقني لتطوير اللّغة العربيّة (وحدة ورگلة)

الملخص:

يعدّ التّحليل الصوتيّ الجنائيّ أحد فروع اللّسانيّات الجنائيّة وشكلا من أشكال تحليل الكلام الجنائيّ الذي يقوم به الخبراء، وذلك باستخدام المخططات الطّيفيّة لتحديد التّرددات الموجودة في أجزاء مختلفة من التّسجيلات الصوتيّة. وتستخدم الأدلة الصوتيّة في التّحقيقات الجنائيّة للتعرف على الأشخاص وتحديد هويتهم وإثبات الأفعال وزمان ومكان حدوثها، ومعرفة محتوى المكالمات أو التّسجيلات الصوتيّة والتّوقيت الذي تمت فيه على نحو يجعل من هذه الأدلة قوة إقناعيّة ودليلا قويا في قاعات المحاكم، ويمكن أن تساعد شهادات محللي الصّوت الجنائيّ في دعم أو تقويض القضايا التي تنطوي على تسجيلات صوتيّة. فهناك العديد من البرامج التي تستخدم في هذا المجال مثل: (Audionmax) و (Cedar)(Systems Audio Forensic)و(Open SMILE) و Avid) (Pro Toolsوغيرها من البرامج والتّطبيقات الخاصة أو مفتوحة المصدر.

وعليه تأتي هذه المداخلة للحديث عن **برامج وتطبيقات التّحليل الصوتيّ الجنائيّ للأصوات المقنعة إلكترونيا** وتبيان أنواعها وأشكال استخداماتها وفوائدها في حل القضايا الجنائيّة التي تستند على الأدلة

الصوتيّة، وتكمن أهميّة هذه الورقة البحثيّة في التّعرف على أهم هذه البرامج والتّطبيقات والكشف عن مدى نجاعتها في ميدان الطّب الشّرعي والقضايا الجنائيّة المعقدة، والتّعرف على هويّة المتحدث الحقيقي والتّعامل مع الأصوات المعدلة رقميّا وتحديد مصدرها، فضلا عن ذلك خلق إمكانات للتبادل العلميّ بين المشتغلين في حقل اللّسانيّات الجنائيّة والمتخصّصين في مجال القضايا الجنائيّة والطّب الشّرعي كالتّعاون في تحليل الأدلة اللّغويّة والصوتيّة بشكل خاص، وتطوير تقنيّات وأدوات تحليل متقدمة للنّصوص المجهولة المصدر في قضايا الابتزاز والتّزييف في التّسجيلات الصوتيّة، وتقديم شهادات لغويّة متخصّصة في المحاكم لدعم الأدلة القانونيّة.

الكلمات المفتاحيّة: لسانيّات جنائيّة، تحليل صوتيّ جنائيّ، أدلة صوتيّة، قضايا جنائيّة، برامج، تطبيقات، أصوات مقنعة إلكترونيا.

Abstract:

Forensic phonetic analysis is a branch of forensic linguistics and a form of criminal speech analysis conducted by experts. It involves using spectrograms to identify frequencies in various parts of audio recordings. Audio evidence is utilized in criminal investigations to identify individuals, confirm their identities, prove actions, and determine the time and place of events. It also helps reveal the content of calls or audio recordings and the timing of their occurrence, making this type of evidence a persuasive and strong proof in courtrooms. Forensic audio analysts' testimonies can either support or undermine cases involving

audio recordings. Numerous programs are employed in this field, such as Audio max, Cedar Audio Forensic Systems, OpenSMILE, Avid Pro Tools, and other specialized or open-source software applications.

This paper aims to discuss the programs and applications used in forensic audio analysis of electronically altered voices, highlighting their types, uses, and benefits in resolving criminal cases based on audio evidence. The importance of this research lies in identifying the most significant programs and applications, evaluating their effectiveness in forensic science and complex criminal cases, recognizing the true speaker's identity, handling digitally modified voices, and determining their source. Furthermore, it seeks to create opportunities for scientific exchange between professionals in forensic linguistics and experts in criminal and forensic cases. This includes collaboration in analyzing linguistic and audio evidence, developing advanced analysis techniques and tools for anonymous texts in extortion and falsification cases involving audio recordings, and providing specialized linguistic testimonies in courts to support legal evidence.

Keywords: Forensic linguistics, forensic audio analysis, audio evidence, criminal cases, programs, applications, electronically altered voices.

1-مقدّمة:

عرف عالمنا المعاصر تطورات تقنيّة متسارعة في مجال معالجة الأصوات حيث أصبحت هذه التّقنيّات الحديثة قادرة على تعديل وتزييف الأصوات البشريّة بطرق فائقة الدقّة يستحيل اكتشافها بواسطة الأذن المجردة. ورغم فوائد التّطور التّقني في مجالات التّرفيه والإنتاج الصوتيّ وغيرها، إلا أنه عرف استخدامات إجراميّة خطيرة يتم فيها التّلاعب بالأدلة الجنائيّة وانتحال الشّخصيّات وممارسة عمليّات الاحتيال والابتزاز. وفي هذا السّياق تبرز الحاجة الماسة لتطوير برامج وتطبيقات التّحليل الصوتيّ الجنائيّ المتخصّصة في كشف وتحليل الأصوات المقنعة إلكترونياً.

والأصوات المقنعة إلكترونياً هي تلك الأصوات التي تم تعديلها باستخدام الذّكاء الاصطناعيّ وتقنيّات المعالجة الرقميّة المتطورة حتى تبدو وكأنها صادرة عن شخص آخر غير المتحدث الأصليّ. وهذه التّقنيّات تستند إلى نماذج التّعلم العميق والشّبكات العصبيّة الاصطناعيّة التي تحلل الخصائص الصوتيّة الفريدة للأفراد وتعيد إنتاجها بدقّة عاليّة. ومع ازدياد سهولة الوصول إلى هذه التّقنيّات وانخفاض تكلفتها، بات من الضّروري تطوير آليّات دفاعيّة متقدمة لمواجهة التّحديّات الأمنيّة والقانونيّة المترتبة عنها.

وعليه فإن الإشكاليّة الرّئيسيّة لهذه الدّراسة تتمثل في: ما مدى فاعليّة برامج وتطبيقات التّحليل الصوتيّ الجنائيّ في كشف وتحليل الأصوات المقنعة إلكترونياً؟، وما هي أبرز التّحديّات التّقنيّة والقانونيّة التي تواجه تطبيقها في النّظم القضائيّة المعاصرة؟، وتتفرع عن هذه الإشكاليّة عدة

تساؤلات فرعيّة تتلخص في: كيف تعمل خوارزميّات كشف الأصوات المقنعة؟، وما هي معدلات دقتها في ظل التّطور المستمر لتقنيّات التّقنيع؟، وما هي أنواع برامج التّحليل الصوتيّ الجنائيّ المتوفرة حالياً؟، وما هي مجالات استخدامها المختلفة؟، وكيف يمكن دمج هذه التّقنيّات في الأنظمة القضائيّة والأمنيّة؟، وما هي التّحديّات الأخلاقيّة والقانونيّة المرتبطة بالاعتماد على التّحليل الصوتيّ الآليّ في القضايا الجنائيّة؟.

وبناء على ما سبق ذكره فإن أهميّة هذه الدّراسة تتلخص في إثراء الأدبيّات العلميّة في مجال الأدلة الرقميّة والتّحليل الصوتيّ الجنائيّ؛ حيث تقدم إطاراً نظرياً شاملاً لفهم طبيعة التّهديدات التي تطرحها الأصوات المقنعة إلكترونيّاً والحلول التّقنيّة المتاحة لمواجهته، وتطوير المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بهذا المجال النّاشئ، مما يوفر قاعدة معرفيّة صلبة للباحثين والمتخصّصين.

وتهدف هذه الدّراسة إلى إجراء مسح وتحليل لبرامج وتطبيقات التّحليل الصوتيّ الجنائيّ المتخصّصة في كشف الأصوات المقنعة إلكترونياً وتقييم فعاليتها وموثوقيتها في القضايا الجنائيّة المختلفة. ومن الأهداف أيضا استعراض وتصنيف الأنواع المختلفة لبرامج التّحليل الصوتيّ الجنائيّ المتاحة حالياً، سواء كانت مفتوحة المصدر أم مدفوعة. وفحص مجالات الاستخدام المتنوعة لهذه البرامج، بدءاً من التّطبيقات الأمنيّة والجنائيّة وصولاً إلى الاستخدامات في مجال الإعلام والصّحافة الاستقصائيّة، وتقييم الفوائد والمزايا التي توفرها هذه التّقنيّات للأجهزة الأمنيّة والقضائيّة، مع تحليل التّحديّات والقيود التي تواجه تطبيقها العمليّ. وكذلك اقتراح إطار عمل متكامل لتحسين استخدام

هذه التّقنيّات في النّظم القضائيّة، مع وضع توصيّات لتطوير السّياسات والإجراءات المناسبة لضمان الاستخدام الأخلاقي والفعال لنتائج التّحليل الصوتيّ في القضايا الجنائيّة.

وتعتمد هذه الدّراسة على المنهج الوصفيّ التّحليلي كإطار أساسي للدراسة حيث يتم وصف وتحليل برامج وتطبيقات التّحليل الصوتيّ الجنائيّ المتاحة، مع التّركيز على خصائصها التّقنيّة وقدراتها في كشف الأصوات المقنعة إلكترونياً فهذا المنهج يمكن من تقديم صورة واضحة ومفصلة عن الوضع الحالي لهذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، يتم اعتماد المنهج المقارن لتقييم فعاليّة البرامج والتّطبيقات المختلفة، من خلال مقارنة أدائها في سيناريوهات متنوعة ومع أنواع مختلفة من الأصوات المزيفة، وذلك بشكل يساعد على تحديد نقاط القوة والضّعف في كلّ حلّ تقنيّ.

والنّتائج المتوقعة التي يمكن تحقيقها في هذه الدّراسة هي أن تسهم في تطوير فهمنا لمجال التّحليل الصوتيّ الجنائيّ، ومحاولة تصنيف شامل ومنهجيّ لبرامج وتطبيقات التّحليل الصوتيّ الجنائيّ، مما يوفر للباحثين والممارسين دليلاً مرجعياً موثوقاً يمكن الاعتماد عليه في اختيار الأدوات المناسبة لتطبيقات مختلفة والكشف عن الثّغرات والتّحديّات الحاليّة في تقنيّات كشف الأصوات المزيفة، مما يسهم في توجيه جهود البحث والتّطوير المستقبليّة نحو معالجة هذه التّحديّات. وتقديم إطار لاستخدام هذه التّقنيّات في النّظم القضائيّة والأمنيّة، بما يتضمن من المعايير والإجراءات اللازمة لضمان فعاليّة وموثوقيّة النّتائج. هذا الإطار سيساعد في سد الفجوة بين التّطورات التّقنيّة

والتّطبيق العمليّ في مجال إنفاذ القانون ومحاولة فهم أعمق للآثار الاجتماعيّة والقانونيّة لتقنيّات الأصوات المقنعة إلكترونياً، مما يوفر أساساً صلباً لتطوير السّياسات والتّشريعات اللازمة لمواجهة التّحديّات التي تطرحها هذه التّقنيّات في المستقبل.

2-اللّسانيّات الجنائيّة: عرفت اللّسانيّات الجنائيّة بعدة مسميّات منها علم اللّغة الجنائيّ أو الشّرعي، اللّغويّات القانونيّة، اللّغة والقانون، وهي كل لنفس المسمى باللّغة الإنكليزيّة (Forensic Linguistics) ويُعنى به تطبيق المعرفة اللّغويّة في سياق الطّب الشّرعي للقانون واللّغة، والتّحقيق في الجرائم والمحاكمة والإجراءات القضائيّة، وهو فرع من فروع اللّغة التّطبيقي، وهو علم يقوم على دراسة وتحليل وقياس البيئات اللّغويّة المصاحبة لوقوع الجريمة بهدف تحديد هويّة الجاني أو المتهم[1].

وتشهد اللّسانيّات الجنائيّة خلافا في المفهوم في أوساط الباحثين في هذا المجال، فالبعض يحصرها في استخدام تقنيّات ونظريّات علم اللّغة للتحري في الجرائم التي تشكل البيئات اللّغويّة فيها جزءا من القرائن، أو كل القرائن أو الأدلة الجنائيّة أو المدنيّة الموجودة في مسح الجريمة أو النّزاع، أما البعض الآخر من الباحثين فيوسعون مفهومها ليشمل

[1]-Asher, R.E.E. Simpson J.M, The Encyclopedia of Language and Linguistics, 2Ed, Oxford, Perganom, 2014, p231.

دراسة كل ما سبق إضافة إلى دراسة كل العلائق القائمة بين اللّغة والقانون[1].

ويقدم كوبوسوف تعريفا شاملا ومفصلا بقوله إن اللّسانيّات الجنائيّة: «هي العلم القائم على دراسة النّصوص التّحريريّة والشّفهيّة ذات الصّلة بالجرائم والخلافات القانونيّة أو المسائل المتعلقة بإجراءات التّقاضي أو ما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفيّة إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصّصين على السّواء»[2].

وهناك عديد الهيئات والمؤسسات والجمعيّات أسست تعنى بتقنين اللّسانيّات الجنائيّة وتوضيح مجالاتها وأقسامها وتطبيقاتها من ذلك:

–الرّابطة الدوليّة لعلوم الطّب الشّرعي TAFI والتي أسست عام 1993؛

–مختبر الفحص بالبيانات اللّغويّة الفدرالي والذي يعد أكبر مؤسسة تُعنى بهذا العلم عام 1994؛

–أنشئت مؤخرا رابطة نمساويّة للسانيّات القانونيّة AAIL في 2017.

وتشمل اللّسانيّات الجنائيّة مجالات عدة هي[3]:

–**إثبات هويّة المتحدث Speaker Identification:** التّعرف على هويّة المتحدث عن طريق عينات من اللّغة المسجلة المنطوقة، ويتم

---

[1]-عبد المجيد عمر، علم اللّغة الجنائيّ، المجلة العربيّة للدراسات والعلوم الأمنيّة، المجلد 23 العدد 45، الرّياض، السعوديّة، ص 275.

[2]-Koposov, Y, Forming The databases of verbal Equivalents of Emotional state "Fear" XIII Session of Russia. Acoustic Society, 2003, p150.

[3]–ابتسام الرّشودي، اللّسانيّات والصوتيّات الجنائيّة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني، العدد السابع، جوان 2023، ص 202–222.

ذلك عن طريق السّمع العادي (Auditory Identification) أو استخدام وسائل التّحليل الصوتيّ التّقني (Technical Speaker Identification) بواسطة تحليل الصّوت (Spectrograph).

-**تحقيق هويّة المؤلف Author Identification:** التّعرف على هويّة الشّخص من خلال نص معين كتبه، ويتم ذلك بمقارنة نماذج وعينات من نصوص تكون معلومة صحة نسبتها للشخص المتهم مع النّص الذي هو موضوع التّساؤل.

-**تحليل الخطّاب Discourse Analysis:** التّعرف على هويّة الشّخص من خلال تحليل الخطّاب أو الحوار بالاعتماد على الإجابة عن مجموعة أسئلة افتراضيّة.

-**علم اللهجات Dialectology:** ويعني التّعرف على هويّة الشّخص من خلال تحليل لهجته، فمعرفة اللهجات من المجالات المهمة في علم اللّسانيّات الجنائيّ.

-**تحليل اللّغة الأصليّة للمتحدث LADO Linguistics Analysis for Determination of Origin** : يقوم علماء اللّسانيّات الجنائيّة بتحليل اللّغة الأصليّة ومعرفة اللّغة الأم للمتحدث من أجل تحديد هويّة اللاجئين وأصولهم وجنسيّاتهم.

-**لغة القانون Legal Language:** فلغة القانون لغة خاصة تكتب بها القواعد القانونيّة ويتحدث بها أساتذة القانون فهم يملكون لغة متخصّصة تتوفر على مفردات ونحو ودلالة وأسلوب.

3-علم الأصوات الجنائيّ:

علم الأصوات الجنائيّ هو فرع من فروع اللّسانيّات الجنائيّة يختص بتحليل التّسجيلات الصوتيّة لتحديد الشّبه والاختلاف بين الأصوات التي قد تكون من السّنة المشتبه بهم، ويهتمّ أيضا بتحديد حالة الأشخاص المعنيين نفسيا وصحيا عبر الخصائص الصوتيّة الفيزيائيّة، ويتكامل بشكل وثيق مع علم النّفس الجنائيّ[1].

ويحظى علم الأصوات الجنائيّ بأهميّة خاصة تجعله في مقدّمة المجالات في اللّسانيّات الجنائيّة، وتتأتى هذه الأهميّة مما يلي[2]:

-أنه يعزز دقّة تحديد هويّة المتحدثين في التّسجيلات الصوتيّة؛

-يستخدم في الكشف عن التّلاعب في الأصوات أو محاولات تشويه الهويّة الصوتيّة؛

-يسهم في تحديد حالة الشّخص المتحدث وقدرته على الكلام.

-يعدّ أداة مهمة في التّحقيقات الجنائيّة وتحديد المسؤوليّات في القضايا ذات الطّابع الصوتيّ.

ومن أهم القضايا التي يعنى بها علم الأصوات الجنائيّ نذكر ما يّاتي[3]:

---

[1]- Syam, SK, Aspects of Forensic Linguistics in Policinng: India Higher Education Authority UGC Approved List of Journals, 2018, p 100-101.

[2]-Umiyti, M, A literature review of Forensic Linguistics, IJFL, International Journal of Forensic Linguistics, 2020, p 23-29.

[3]-منال محمد علي الحافي، اللّسانيّات اللّسانيّات الجنائيّة ودورها في الكشف عن الجريمة مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الثالث، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2023. ص 10-11.

-**تحليل التّسجيلات الصوتيّة:** يركز علم الأصوات الجنائيّ على دراسة المواد الصوتيّة الخاصة بالجرائم مثل المكالمات الهاتفيّة أو التّسجيلات الصوتيّة للمتهمين أو الشّهود.

-**تحديد الهويّة الصوتيّة:** يسهم علم الأصوات الجنائيّ في تحديد هويّة المتحدثين من خلال البحث في العلامات الفريدة في البصمة الصوتيّة.

-**تحليل السّمات الصوتيّة:** يركز علم الأصوات الجنائيّ على نبرة الصّوت وسرعة الكلام والتّرددات الصوتيّة لتحديد الخصائص الفريدة لكل متحدث.

-**تحليل الحالة النّفسيّة والصّحيّة:** يساعد علم الأصوات الجنائيّ في تحديد حالة الشّخص من خلال فحص التّغيرات في الصّوت النّاتجة عن عوامل نفسيّة أو صحيّة.

وفي مجال تحليل البصمة الصوتيّة هناك ثلاث طرائق تستخدم لدراسة التّسجيلات الصوتيّة ومقارنتها بصوت من نسبت إليه، وهذه الطّرائق هي:

1-الطّريقة الأوّلى: الطّريقة السّمعيّة العاديّة: وذلك من خلال قيام أشخاص مختصين بالاستماع إلى التّسجيلات بغيّة الرّبط بين صوت معين وفرد معين تماما كما تقارن التّوقيعات المشبوهة مع نماذج توقيعات سابقة لتقرير المطابقة على الاختلاف.

2-الطّريقة الثّانيّة: الطّريقة الفيزيائيّة المرئيّة: وتقوم على صور ورسوم ينتجها المخطط المرئي للصوت بواسطة جهاز خاص لتحليل الأصوات ومطابقتها حيث تقدم هذه الصّور والرّسوم تحليلا لكل صوت

تظهر من خلال عناصر فيزيائيّة كمقدار الذّبذبة ووحدة الصّوت ونبراته ثم يقوم متخصّصون في علم الأصوات بدراسة هذه الرّسوم وتحليلها.

3-الطّريقة الثّالثّة: الطّريقة الآليّة: وتتضمن استخدام وسائل آليّة أو نصف آليّة غالبا ما تعمل على الحاسوب للرّبط بين الصّوت وصاحبه؛ حيث يتم تزويد أجهزة الحاسوب ببرامج من شأنها تحليل الصّوت البشري ومطابقته مع أصوات أخرى يتم إدخالها عند الحاجة، وعليه يمكن اعتبار الطّريقة الآليّة أكثر موضوعيّة مع الطّريقة السّمعيّة لتحررها إلى حجمٍ كبير من احتماليّة التّحيز البشري في اتخاذ القرار.

4-تقنيّات التّقنيع الإلكترونيّ للأصوات:

4-1-تحويل الصّوت Voice Conversion والاستنساخ الصوتيّ:

يعدّ تحويل الصّوت أو الاستنساخ الصوتيّ أحد اهم طرق التّقنيع الصوتيّ، ومع تطور أدوات الذّكاء الاصطناعيّ أصبح من السّهل تحويل الصّوت أو استنساخه، ففي زاكا ميدباي تم تطوير مشروع من قبل طلاب الذّكاء الاصطناعيّ يقوم على تقليد الأصوات عن طريق دمج نماذج الذّكاء الاصطناعيّ المتقدمة لتقديم تجارب تقليد صوتيّ فريدة من نوعها.

قام طلاب زاكا ميدباي باتباع أساليب عدة من أجل استنساخ الصّوت وتحويله عبر مراحل عدة هي[1]:

1-تحويل الصّوت المستند إلى الاسترجاع RVC: حيث قاموا باختيار (RVC) والذي يستخدم نموذجين هما:

---

[1]- ZAKA AI, Real-Time Voice Imitation: Clone Any Voice with AI—Step-by-Step Guide, Real-Time Voice Imitation: Clone Any Voice with AI—Step-by-Step Guide - ZAKA AI , (31/10/2024, 12 سبتمبر 2025)

–HuBERT: لاسترجاع الميزات وهو نموذج يعالج الصّوت ويحوله إلى تنسيق أبسط يسمى متجه الميزة، والذي يلخص التّفاصيل الرّئيسيّة للصوت.

–net_g: لتوليد الصّوت حيث يحول البيانات مرة أخرى إلى صوت اعتمادا على الإعدادات، ثم يقوم بضبط درجة الصّوت من خلال توجيه درجة الصّوت مما يساعد على الحفاظ على درجة الصّوت الأصليّة وهو مفيد بشكل خاص للغناء، وهو مكون من :

- **التّضمين:** يعد متجه الميزة لسهولة المعالجة.
- **TextEncoder:** يشفر الملعب.
- **PosteriorEncoder:** ينشئ تمثيلا رئيسيا (z) يلتقط السّمات الفريدة للصوت.
- **ResidualCouplingBlock:** يضبط z لمطابقة الصّوت المستهدف.
- **GeneratorNSF:** يحول البيانات المعالجة إلى تنسيق صوتيّ نهائي.

تعمل هذه المكونات بالتّسلسل لتحويل ميزات الصّوت المشفرة إلى تنسيق صوت PCM، مما يؤدي إلى تغيير خصائص الصّوت بشكل فعال مع الحفاظ على درجة الصّوت والإيقاع الأصليّين.

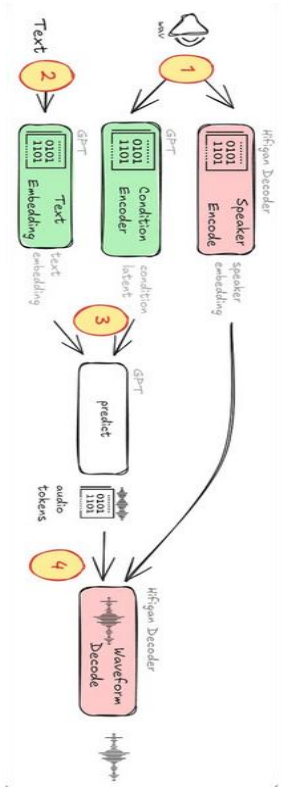

يمكن ل RVC إنشاء نسخ صوتيّة عاليّة الجودة، خاصة مع بيانات التّدريب الكافيّة من الصّوت المستهدف، ويمكنه التّكيف مع الأصوات المختلفة للإخراج. أيضا، تم تصميم هذا النّموذج للعمل في الوقت الفعلي مع تأخير بسيط جدا. يعالج صوت المستخدم بسرعة ويحوله مثاليّة للتطبيقات الحيّة، مثل واجهة الويب حيث يتفاعل المستخدمون إلى يبدو وكأنه المشاهير المستهدفين على الفور تقريبا. هذا يجعله في الوقت الفعلي.

4-2. تقنيّات التّزييف الصوتيّ العميق GANS : تعتمد تقنيّة التّزييف العميق (Deepfake) على الذّكاء الاصطناعيّ لإنشاء أو

تعديل محتوى ذي الوسائط المتعددة مثل الصّور والفيديوهات والنّصوص والأصوات بطريقة تجعلها تبدو واقعيّة جدا، ويتم ذلك عن طريق استخدام الشّبكات العصبيّة الاصطناعيّة وبخاصة تقنيّة الشّبكات التّوليديّة التّنافسيّة (Generative Adversarial Networks–GANS) لتوليد هذه المحتويّات المزيفة، وقد تطورت هذه التّقنيّة بفضل التّحسينات في قدرات الحوسبة وتوافر كميّات ضخمة من البينات لتدريب النّماذج، وتعدّ تقنيّات الذّكاء الاصطناعيّ مثل (GANS) المحور الأساس في تمكين التّزييف العميق من الوصول إلى مستوى عال من الواقعيّة[1].

في بدايّة ظهور تقنيّات التّزييف العميق كانت جودة المحتوى المولَّد ضعيفة ولكن مع التّحسينات المستمرة في طرق تدريب نماذج التّعلم العميق، وتوافر البيانات والخوارزميّات المفتوحة المصدر، أصبحت هذه التّقنيّة قادرة على إنتاج مواد متعددة الوسائط عاليّة الجودة، وفتح هذا التّطور آفاقاً جديدة لاستخدام التّزييف العميق في مجالات متعددة، مثل: صناعة الأفلام كتمثيل الشّخصيّات التّاريخيّة، أو إظهار الممثلين في مشاهد لم يشاركوا فيها، وكذلك في التّسويق لإنتاج إعلانات مبتكرة. وعلى الرّغم من فوائد هذه التّقنيّة، إلا أنها تثير مخاوف كبيرة بشأن إساءة استخدامها، خصوصاً مع سهولة الوصول إلى أدواتها التي تتطلب خبرة تقنيّة عاليّة أو تكلف موارد ماليّة كبيرة لاستخداماتها السّلبيّة

---

[1]–أمان الأطفال، الوجه المظلم للذكاء الاصطناعي وكيف نحمي أنفسنا منه؟، 2025، الرّابط: https://www.amankids.com/post/16805/، (التّاريخ:2025/09/13).

مثل: نشر المعلومات الكاذبة أو المضللة والتّأثير على الرّأي العام أو تشويه سمعة الشّخصيّات العامة، وتشكل مثل هذه الاستخدامات تهديداً للمصداقيّة الإعلاميّة والعلاقات العامة. إضافة إلى ذلك، تشير التّوقعات إلى أن الاستخدامات السّلبيّة لهذه التّقنيّة قد تتفاقم في المستقبل، فوفقاً لتقرير المخاطر العالميّة الصّادر عن المنتدى تعتبر المعلومات المضللة المعززة بالذّكاء الاصطناعيّ من أكبر المخاطر التي سيواجهها العالم الاقتصادي العالمي في عام 2024م خلال العامين المقبلين. كما يمكن استغلال التّزييف العميق في عمليّات انتحال الهويّة والاحتيال الرقميّ، والابتزاز. ويتوقع أن تواجه 30% من المؤسسات بحلول عام 2026م تحديّات كبيرة في التّحقق من هويّة الأفراد بسبب تقنيّات التّزييف العميق[1].

والشّبكات التّوليديّة التّنافسيّة (GANS) هي إحد إهم الابتكارات في مجال التّعلم العميق، والتي تعدّ القوة الدّافعة وراء التّزييف العميق حيث قدّم هذا المفهوم لأول مرة من قبل العالم إيان غودفيلو عام 2014، وهو يعتمد على نظام يتكون من نموذجين عصبيين يعملان في منافسة مستمرة:

---

[1]–الهيئة السعوديّة للبيانات والذّكاء الاصطناعي SDAIA، التّزييف العميق: المخاطر والفرص المحتملة، الإصدار الأول SDNA-P125، يوليو 2025، الرّابط:
https://sdaia.gov.sa/ar/MediaCenter/KnowledgeCenter/ResearchLibrary/DeepfakeStudy.pdf، (التّاريخ:2025/09/13).

1-المولد Generator : يحاول هذ النّموذج إنشاء محتوى مزيف يشبه البيانات الحقيقيّة يقوم بتوليد صور وفيديوهات أو تسجيلات صوتيّة تبدو واقعيّة.

2-المميز Discriminator: يحاول هذا النّموذج التّمييز بين المحتوى الحقيقي والمحتوى المزيف الذي أنشأه المولد، ويعنل على اكتشاف أي اختلافات بين المحتوى المزيف والحقيقي، ويعمل النّموذجان بطريقة تنافسيّة؛ حيث يحاول المولد باستمرار خداع المميز، وفي المقابل يحاول المميز اكتشاف المحتوى المزيف وبمرور الوقت يتحسن أداء كلا النّموذجين حتى يتمكن المولد من إنتاج محتوى يصعب تمييزه عن المحتوى الحقيقي[1].

وتعمل الشّبكة التّوليديّة التّنافسيّة (GANS) وفق آليّة تقوم على ما يلي:

1-التّدريب الأوّلي: يتم تدريب المولد والمميز على بيانات حقيقيّة تتضمن صورا وفيديوهات لشخصيّات معينة.

2-الإنتاج والتّقييم: يقوم المولد بإنشاء صورة مزيفة بينما يحاول المميز التّمييز بين الصّورة المزيفة والحقيقيّة، ونفس الأمر يقوم به مع التّسجيلات الصوتيّة والفيديوهات.

---

[1]-علي فرجاني، التّزييف العميق وتقنيّات الخداع الرّقمي دراسة متعمقة في التّحديّات المهنيّة والتّقنيّة، مجلة اتجاهات سياسيّة، المجلد الثامن، العدد التّاسع والعشرون، ديسمبر 2024، ص 96.

3-التّحسين التّنافسي: يتم تعديل أوزان المولد والمميز بناء على نتائج التّقييم مما يحسن من قدرة المولد على إنشاء محتوى مزيف أكثر دقّة ومن قدرة المميز على اكتشافه.

4-التّكرار: تستمر هذه العمليّة التّنافسيّة لآلاف الدّورات مما يؤدي في النّهايّة إلى إنتاج محتوى مزيف ومتقن يصعب على البشر أو الأنظمة الآليّة اكتشافه[1].

5-نماذج عن برامج وتطبيقات التّحليل الصوتيّ الجنائيّ للكشف عن الأصوات المقنعة إلكترونيا: في هذا الجزء سنقدم العديد من النّماذج الخاصة ببرامج وتطبيقات التّحليل الصوتيّ الجنائيّ للكشف عن الأصوات المقنعة إلكترونيا، مع طريقة الاستخدام التّفصيليّة مع ذكر فوائد كل نموذج، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النّماذج تستخدم في الطّب الجنائيّ من قبل الجهات الأمنيّة وتعتمد حجيتها في قاعات المحاكم وفي القضايا الجنائيّة التي ترتكز على الصّوت كدليل جنائيّ.

5-1. Phonexia Voice Inspector:

يوفر هذا البرنامج لقوات الشّرطة وخبراء الطّب الشّرعي أداة عاليّة الدقّة لمقارنة الصّوت لدعم التّحقيقات الجنائيّة الفعالة وتقديم الأدلة في المحكمة. إنه يستفيد من تقنيّة القياسات الحيويّة الصوتيّة المتطورة من (Phonexia) لتحديد مكبرات الصّوت ، مما يوفر دقّة استثنائيّة ومن خلال الاستفادة من الشّبكات العصبيّة العميقة ، فإن أحدث جيل من القياسات الحيويّة الصوتيّة (Phonexia) المسمى (Deep Embeddings™) هو أكثر تقنيّات تحديد السّماعات دقّة المتوفرة في

[1]-المرجع نفسه، ص 96.

السّوق. يستخدم Phonexia Voice Inspector هذه التّقنيّة ويوفر لك واجهة رسوميّة سهلة الاستخدام حتى تتمكن من إجراء تحليلات صوتيّة جنائيّة متقدمة بسهولة[1].

وفيما يخص طريقة الاستخدام التّفصيليّة فإن هذ البرنامج يعتمد على الخطّوات الآتيّة[2]:

-**التّحضير:** يقوم المحقق بتحميل التّسجيلات الصوتيّة المشكوك فيها والعينات المرجعيّة إلى البرنامج عبر واجهة المستخدم الرّسوميّة.

-**المعالجة الأوّليّة:** يستخدم البرنامج محرر الموجات المدمج (Wave Editor) للكشف التّلقائي عن الأجزاء المحتويّة على كلام، وتمييز التّسجيلات غير المناسبة للتحليل بسبب مستويّات الضّوضاء العاليّة.

-**التّحليل الطّيفي:** يعرض طيف التّرددات (Spectrogram) للتحليل التّفصيلي ويقوم بفصل المتحدثين تلقائياً (Speaker Diarization).

-**المقارنة الصوتيّة:** تستخدم تقنيّة (Deep Embeddings™) المبنيّة على الشّبكات العصبيّة العميقة لإجراء مقارنات صوتيّة دقيقة (1:1 أو N:1) بغض النّظر عن اللّغة.

---

[1]-Phonexia, Phonexia Voice Inspector, https://www.phonexia.com/use-case/audio-forensics-software/, التّاريخ:2025/09/14.

[2]-Phonexia, Forensic Voice Comparison: The Essential Guide, https://www.phonexia.com/knowledge-base/forensic-voice-comparison-essential-guide/, التّاريخ:2025/09/14.

-**التّحليل الصوتيّ:** يحلل الخصائص الصوتيّة الفريدة للمتحدث من خلال تحليل الفونيمات والبحث عن التّسلسلات المتماثلة عبر التّسجيلات المتعددة.

ولهذا البرنامج فوائد عديدة تتمثل في[1]:

-دقّة استثنائيّة في التّعرف على المتحدث معتمدة من مكاتب الشّرطة الجنائيّة والفيدراليّة؛

- يقدم تحليلا مستقلا عن اللّغة يلغي الحاجة لخبراء لغويين متخصّصين؛

- له القدرة على إنتاج تقارير تلقائيّة شاملة تحتوي على جميع التّفاصيل اللازمة للمحاكم؛

-قدرة على تحليل كميّات كبيرة من التّسجيلات الصوتيّة بكفاءة عاليّة.

2-5 Sensity AI Deepfake Detection :منذ أطلقت شركة(Sensity AI) أواخر 2018 ركزت على تتبع خطر الاستخدام الخبيث والاحتيالي لتقنيّات الذّكاء الاصطناعيّ التّوليدي في مقاطع الفيديو والصّوت في البيئات الإلكترونيّة، وقد سعت إلى الكشف عن التّزييف العميق عن طريق الجمع بين تقنيّات مختلفة لحل فعال لاكتشاف التّزييف العميق، ويكشف تحليل البكسل عن التّناقضات البصريّة

[1]-Phonexia, Phonexia Voice Inspector, https://www.phonexia.com/use-case/audio-forensics-software/ , 2025/09/14:التّاريخ).

ويكشف تحليل الأدلة الصوتيّة أنماط الصّوت غير الطّبيعيّة، بينما يفحص تحليل الأدلة الملفاتيّة والبيانات الوصفيّة[1].

أما عن طريقة الاستخدام التّفصيليّة الخاصة بهذا البرنامج فتعتمد على ما يلي[2]:

-**التّحميل** :يتم سحب وإسقاط الملفات الصوتيّة في واجهة المستخدم البديهيّة للحصول على تحقق فوري من الوسائط المزيفة .

-**التّحليل متعدد الطّبقات** :يستخدم نهجاً متعدد الطّبقات يفحص البكسلات وهياكل الملفات وأنماط الصّوت للحصول على تقييم شامل .

-**التّحليل الصوتيّ العميق** :تستخدم الشّبكات العصبيّة العميقة المدربة على مجموعة بيانات واسعة تضم عينات صوتيّة حقيقيّة ومعدلة لتمييز التّناقضات الدّقيقة والأنماط التي تشير إلى التّلاعب .

-**تحليل الطّيف والزمن:** يركز على الميزات المستخرجة على المستوى الطّيفي والزمني لتقييم صحة التّسجيلات .

-**التّقرير الخبير** :خلال 48 ساعة، يحصل المستخدم على تقييم ثانٍ من خبير جنائيّ يعتمد على التّحليل التّقني وخبرة خمس سنوات في تحليل آلاف القضايا .

ولهذا البرنامج فوائد جد مهمة في الكشف عن التّزييف العميق الذي يخص الأصوات، وتتمثل هذه الفوائد في امتلاكه لقدرات الكشف الأكثر

---

[1]-Sensity, Deepfake detection, https://sensity.ai/deepfake-detection/, (التّاريخ:2025/09/13).

[2]-المرجع نفسه، , https://sensity.ai/deepfake-detection, (التّاريخ:2025/09/13).

شموليّة تمكن المستخدمين من تحليل المحتوى الرقميّ بسرعة وسهولة، والكشف عن التّلاعبات المتقدمة مثل تبديل الوجوه، ومزامنة الشّفاه، وإعادة تمثيل الوجه ومورفولوجيا الوجه، ومواكبة أنواع جديدة من التّلاعبات بالذّكاء الاصطناعيّ كما يقدم دعما إضافيا من الخبراء الجنائيّين لملء التّقارير التّفصيليّة[1].

3-5.IKAR Lab Forensic Audio Suite: يقدم نظام3 (IKAR Lab) حلولا شاملة لتحليل البيانات الصوتيّة في المختبرات الجنائيّة، ويتضمن وحدة (SIS Sound Editor) للتحقق من صحة التّسجيلات وكشف التّلاعب، ويوفر النّظام خوارزميّات مقارنة تلقائيّة وأدوات تحليل الإشارات الصوتيّة وكشف الكلام والضّوضاء، كما يشمل وحدة (Sound Cleaner) المزودة بفلاتر الشّبكة العصبيّة العميقة لتنظيف الضّوضاء وتحسين وضوح الكلام.

ويقوم هذا البرنامج بمهام عديدة تتمثل في تصفيّة كل الضّوضاء وزيادة وضوح الكلام في التّسجيل الصوتيّ، والتّحقق من صحة الصّوت والتّأكد من أنه لم يتم تزويره أو العبث به، وتحديد هويّة المتحدث بشكل مستقل عن لغته المنطوقة دون الحاجة إلى لغوي، الحصول على كل المحتوى المنطوق باستخدام النّسخ التّلقائي للكلام والتّدوين اليومي. ولضمان الجودة العاليّة لمعالجة إشارات الإدخال والإخراج، يّاتي برنامج (IKAR Lab 3) مزودًا بجهاز صوتيّ احترافي يسمى (STC-H246)تم تصميمه لقياس المعلومات وتوليد الإشارات الكهربائيّة في

---

[1]- المرجع نفسه، , https://sensity.ai/deepfake-detection, (التّاريخ:2025/09/13).

نطاق التّردد الصوتيّ، وهو جهاز مثالي عند إعداد محطة عمل لرقمنة التّسجيلات الصوتيّة التّناظريّة والفحص الجنائيّ للبيانات الصوتيّة[1].

ولهذا البرنامج ميزات مصممة خصيصًا لتلبيّة متطلبات الخبراء الجنائيّين منها طرق وخوارزميّات التّصفيّة المتقدمة التي تحتوي على مجموعة كاملة من أساليب المقارنة: الشّكل، درجة الصّوت، التّحليل السّمعي، وخاصيّة التّعرف التّلقائي على الكلام والنّسخ وهي مفردات محدثة باستمرار وحزم توسيع اللّغة وخاصيّة كشف التّرميز فحص الصّوت PCM بحثًا عن مسارات ترميز A و μ و MP3 و WMA و AAC و OGG، وخاصيّة تدوين المتحدث وذلك بفصل المتحدثين في الحوارات/المحادثات المتعددة باستخدام القياسات الحيويّة الصوتيّة، وكذلك خاصيّة مكافحة التّزييف بواسطة أجهزة الكشف الآليّة والخبراء للتسجيلات الصوتيّة المركبة، وتوجد خاصيّة أخرى هي البحث عن شظايا القيمة الثّابتة عن طريق البحث عن عينات ذات قيم مماثلة في مناطق ذات مدة زمنيّة معينة وخاصيّة أخرى بوجود عدسة مكبرة فائقة تقوم بمعالجة إطارات الفيديو لزيادة الإدراك البصري للصور النّصيّة ولوحات التّرخيص والوجوه وما إلى ذلك، وكاشف الفيديوهات المزيفة

[1]-Speech Technology Center, IKAR Lab 3 software & hardware suite for a full range of tasks faced by forensic experts, https://speechpro.com/products/forensic-analytic-system-ikarlab3, (التّاريخ:2025/09/13).

بواسطة أجهزة كشف الفيديوهات المزيفة بشكل آلي واحترافي وخاصيّة كاشف تحرير الفيديو[1].

أما عن طريقة الاستخدام التّفصيليّة الخاصة بهذا البرنامج فتعتمد على ما يلي[2]:

-**التّحليل المتقدم** :يوفر حلولاً متكاملة للأجهزة والبرمجيّات لتحليل إشارة الكلام المتقدم مع إمكانيّات معالجة الصّوت وتحليله واستعادته ومقارنة الأصوات .

-**أدوات التّصور** :يستخدم أدوات تصور متعددة للتحليل المتعمق للصوت والكلام .

-**المقارنة المدعومة** :يقدم أدوات مقارنة آليّة ومساعدة بشريّة للتحليل الدّقيق .

-**التّقنيّات المختبرة** :يستخدم تقنيّات وخوارزميّات متقدمة ومختبرة بالوقت والمستخدمة في أكثر من 450 منشأة في أكثر من 70 دولة.

ولهذا البرنامج فوائد عدة تتمثل في[3]:

- يقدم مجموعة أدوات معالجة الصّوت ومطابقة القياسات الحيويّة الصوتيّة الأكثر شعبيّة في العالم؛

---

[1] المرجع نفسه، -https://speechpro.com/products/forensic-analytic-system-ikarlab3 (التّاريخ:2025/09/13) ,.

[2] -Pelorus Enabling Technology in The Right Direction, forensics-acoustics, https://www.pelorus.in/forensics-acoustics/, (التّاريخ:2025/09/15).

-يوفر حلولا متكاملة تشمل الأجهزة والبرمجيّات ومحطات العمل والمعدات المساعدة والدّورات التّدريبيّة .

4-5. TD-Expert Forensic Audio Authentication System:

هو نظام للتحقق الجنائيّ الصوتيّ، وهو عبارة عن مجموعة من الأدوات الاحترافيّة للكشف عن تعديلات الصّوت، فـ (TD-Expert) هو مجموعة من الأدوات المصممة للكشف عن تعديلات الصّوت أثناء التّحقيق الجنائيّ عندما يكون التّسجيل الصوتيّ دليلا في قضيّة جنائيّة، كالتّحقق من صحة تدفق الصّوت وكشف التّغييرات في تسلسل الأحداث ومحتواها، وتحسين الصّوت، وتحديد جهاز التّسجيل الصوتيّ[1].

وقد تم تطوير (TD-Expert) بالتّعاون مع خبراء الطّب الشّرعي والممارسين أثناء دراسات الحالة الحقيقيّة، ويستخدم في ذلك سبع خطوات رئيسيّة للتحقق من صحة الصّوت هي[2]:

-التّحقق من ذاكرة جهاز التّسجيل الصوتيّ؛

-تحليل أساسيّات الملف وهيكله؛

-تحليل إشارة المجال الزمني؛

-تحليل إشارة المجال التّرددي؛

-تحقيقات حول آثار برامج التّرميز النّفسيّة الصوتيّة؛

---

[1]-OT CONTACT, Products T-D EXpert, https://ot-contact.com/en/product/td-expert/, (التّاريخ:2025/09/15).

[2]-المرجع نفسه، https://ot-contact.com/en/product/td-expert/ (التّاريخ:2025/09/15).

-تحليل التّدفقات الصوتيّة (مزامنة تسلسل الفيديو والصّوت)؛

-تحديد جهاز تسجيل الصّوت.

وطريقة الاستخدام التّفصيليّة بهذا البرنامج تقوم على[1]:

-**كشف التّعديل** :حيث يضم مجموعة من الأدوات المتخصّصة والمصممة لاكتشاف تعديل الصّوت أثناء الدّراسة الجنائيّة عندما يكون التّسجيل الصوتيّ بمثابة دليل في قضيّة جنائيّة.

-**التّحليل التّفصيلي**: يقوم بفحص التّسجيلات على مستوى دقيق لاكتشاف أي علامات تلاعب أو تعديل.

-**توثيق الأدلة** :يوفر توثيقاً شاملاً لسلامة التّسجيلات الصوتيّة .

أما عن فوائده فيمكن حصرها في:

-نظام متخصّص في كشف التّعديلات الصوتيّة للاستخدام الجنائيّ؛

-نظام يضم أدوات موثوقة لضمان سلامة الأدلة الصوتيّة.

5-5.Adobe Audition : (Audition) عبارة عن مجموعة أدوات شاملة تتضمن عرض المسارات المتعددة، وأشكال الموجات، والعرض الطّيفي لإنشاء محتوى صوتيّ ومزجه وتحريره واستعادته. صُممت محطة العمل الصوتيّة القويّة هذه لتسريع سير عمل إنتاج الفيديو وتشطيب الصّوت، وتقديم مزيج صوتيّ مصقول بجودة صوت نقيّة[2].

---

[1]- المرجع نفسه، https://ot-contact.com/en/product/td-expert/ (التّاريخ:2025/09/15).

[2]-ADOBE, Adobe Audition. A professional audio workstation, https://www.adobe.com/products/audition.html, (التّاريخ:2025/09/15).

وإلى جانب أدوات الألوان والصّوت والرّسومات، يعمل (Premiere Pro) بسلاسة مع تطبيقات وخدمات أخرى، بما في ذلك (After Effects) و(Adobe Audition) و Adobe Stock. افتح قالب رسوم متحركة من (After Effects) أو نزّله من (Adobe Stock) وخصّصه –كل ذلك دون مغادرة التّطبيق. ويتكامل (Premiere Pro) مع مئات من تقنيّات الشّركاء.

أما عن طريقة الاستخدام التّفصيليّة لهذا البرنامج فتتم من خلال[1]:

–**مقارنة الموجات** :يستخدم لمقارنة أطوال الموجات الصوتيّة لتحديد ما إذا كان التّسجيل قد تم التّلاعب به .

–**تحديد التّناقضات** :يحدد التّناقضات في التّسجيلات والتّغييرات غير الطّبيعيّة .

–**تحليل طيفي متقدم** :يوفر أدوات تحليل طيفي لفحص التّسجيلات على مستوى دقيق .

–**معالجة الصّوت** :يحسن جودة التّسجيلات ويزيل الضّوضاء الخلفيّة .

ولهذا البرنامج فوائد عدة نذكر أهمها:

–يعد أداة احترافيّة لتحرير وتحليل الصّوت؛

–يوفر واجهة مستخدم مألوفة ومتقدمة؛

–له قدرات تحليل متقدمة للكشف عن التّلاعب.

6–برامج وتطبيقات أخرى:

[1]-IJNET, International Jounalist' s Network, Tips and tools for conducting forensic audio investigations, https://ijnet.org/en/story/tips-and-tools-conducting-forensic-audio-investigations, (التّاريخ:2025/09/15).

1-**Pindrop Pulse:** يعد نظام (Pindrop Pulse) من الحلول الأفضل في مكبرات الصّوت المزيفة؛ حيث يحقق إنجازًا يصل إلى 99% خلال ثانيتين فقط. تم توفير نظام لقاعدة بيانات الهاتف لمدة 20 مليون ملف صوتيّ وأكثر من 350 أداة للاستماع إلى الأصوات عبر 40 لغة مختلفة. يوفر (Pulse Inspect) إمكانيّة تحميل الملفات الصوتيّة ودرجة التّزييف، مما يساعد المنظمات في مكافحة المعلومات المضللة والاحتيال الانتخابي[1].

2-**برنامج Intel FakeCatcher:** يتميز برنامج (FakeCatcher) من إنتل بعمق أول نظام كشف عن التّزييف في العمل؛ حيث يستخدم تقنيّة (Photoplethysmography) لتحليل البدء في تدفق الدّم الدّقيق من خلال بكسلات الفيديو. النّظام الثّابت 96% في البيئات المتحكم بها و91% عند اختبار الفيديوهات المزيفة في البيئة الطّبيعيّة. يدعم النّظام تشغيل 72 بشكل كامل وكشف مزيف الوقت في التّجارب المتزامنة[2].

3-**AI Voice Detector:** يعتبر (AI Voice Detector) أداة مجانيّة الوكيل عن الأصوات المستنسخة والمزيفة عبر منصات متعددة بما في ذلك (YouTube) و(WhatsApp و TikTok و Zoom). تدعم لغات

---

[1]-SOC Radar Your Eyes Beyond, TOP 10 Deepfake Detection Tools, https://socradar.io/top-10-ai-deepfake-detection-tools-2025/, (التّاريخ:2025/09/15).

[2]- SOC Radar Your Eyes Beyond, TOP 10 Deepfake Detection Tools, https://socradar.io/top-10-ai-deepfake-detection-tools-2025/ , (التّاريخ:2025/09/15).

ولهجات متعددة ومرشحات الصّوت والضّوضاء الخلفيّة والتّحف الصوتيّة. حيث يمكن أن نحدد أكثر من 90,000 مولد صوت بالذّكاء الاصطناعيّ وتساعد في كشف عمليّات احتيال بقيمة 25.6 مليون دولار[1].

خاتمة: في ختام هذه الدّراسة يمكن إجمال ما ذكر فيها في النّقاط الآتيّة:

-كشفت الدّراسة عن الأهميّة الاستراتيجيّة للتحليل الصوتيّ الجنائيّ حيث يعدّ هذا العلم أحد فروع اللّسانيّات الجنائيّة وشكلاً من أشكال تحليل الكلام الجنائيّ الذي يقوم به الخبراء باستخدام المخططات الطّيفيّة لتحديد التّرددات الموجودة في أجزاء مختلفة من التّسجيلات الصوتيّة، مما يجعل من هذه الأدلة قوة إقناعيّة ودليلاً قوياً في قاعات المحاكم؛

-عرف عالمنا المعاصر تطورات تقنيّة متسارعة في مجال معالجة الأصوات حيث أصبحت هذه التّقنيّات الحديثة قادرة على تعديل وتزييف الأصوات البشريّة بطرق فائقة الدقّة يستحيل اكتشافها بواسطة الأذن المجردة، مما يتطلب تطوير برامج وتطبيقات التّحليل الصوتيّ الجنائيّ المتخصّصة في كشف وتحليل الأصوات المقنعة إلكترونياً؛

---

[1]- SOC Radar Your Eyes Beyond, TOP 10 Deepfake Detection Tools, https://socradar.io/top-10-ai-deepfake-detection-tools-2025/, (التّاريخ:2025/09/15).

–يقصد بالأصوات المقنعة إلكترونياً تلك الأصوات التي تم تعديلها باستخدام الذّكاء الاصطناعيّ وتقنيّات المعالجة الرقميّة المتطورة حتى تبدو وكأنها صادرة عن شخص آخر غير المتحدث الأصليّ، وهذه التّقنيّات تستند إلى نماذج التّعلم العميق والشّبكات العصبيّة الاصطناعيّة التي تحلل الخصائص الصوتيّة الفريدة للأفراد وتعيد إنتاجها بدقّة عاليّة؛

–يختص علم الأصوات الجنائيّ بأربعة مجالات رئيسيّة: تحليل التّسجيلات الصوتيّة للجرائم مثل المكالمات الهاتفيّة، وتحديد الهويّة الصوتيّة من خلال البحث في العلامات الفريدة في البصمة الصوتيّة، وتحليل الصوتيّة كنبرة الصّوت وسرعة الكلام والتّرددات الصوتيّة، وتحليل الحالة النّفسيّة والصّحيّة للمتحدث من خلال فحص التّغيرات في الصّوت؛

–تستخدم ثلاث طرائق لدراسة التّسجيلات الصوتيّة: الطّريقة السّمعيّة العاديّة من خلال أشخاص مختصين، والطّريقة الفيزيائيّة المرئيّة التي تقوم على صور ورسوم ينتجها المخطط المرئي للصوت، والطّريقة الآليّة المعتمدة على الحاسوب التي تعتبر أكثر موضوعيّة لتحررها من احتماليّة التّحيز البشري في اتخاذ القرار؛

–آليّة عمل الشّبكات التّوليديّة التّنافسيّة (GANs) تعتمد تقنيّة التّزييف العميق على (GANs) التي تتكون من نموذجين يعملان في منافسة مستمرة: المولد الذي يحاول إنشاء محتوى مزيف يشبه البيانات الحقيقيّة، والمميز الذي يحاول التّمييز بين المحتوى الحقيقي والمزيف؛

حيث يتحسن أداء كلا النّموذجين بمرور الوقت حتى يتمكن المولد من إنتاج محتوى يصعب تمييزه عن المحتوى الحقيقي؛

–برنامج (Phonexia Voice Inspector) يوفر دقّة استثنائيّة في التّعرف على المتحدث باستخدام تقنيّة (Deep Embeddings) المعتمدة على الشّبكات العصبيّة العميقة، ويقدم تحليلاً مستقلاً عن اللّغة يلغي الحاجة لخبراء لغويين متخصّصين، مع القدرة على إنتاج تقارير تلقائيّة شاملة تحتوي على جميع التّفاصيل اللازمة للمحاكم وتحليل كميّات كبيرة من التّسجيلات الصوتيّة بكفاءة عاليّة؛

–يجمع برنامج (Sensity AI) بين تقنيّات مختلفة حيث يكشف تحليل البكسل عن التّناقضات البصريّة، ويكشف تحليل الأدلة الصوتيّة أنماط الصّوت غير الطّبيعيّة، بينما يفحص تحليل الأدلة الملفاتيّة والبيانات الوصفيّة، ويستخدم الشّبكات العصبيّة العميقة المدربة على مجموعات بيانات واسعة تضم عينات صوتيّة حقيقيّة ومعدلة لتمييز التّناقضات الدّقيقة والأنماط التي تشير إلى التّلاعب؛

– يقدم (IKAR Lab) حلولاً متكاملة تشمل وحدة (SIS Sound Editor) للتحقق من صحة التّسجيلات وكشف التّلاعب، وخوارزميّات مقارنة تلقائيّة وأدوات تحليل الإشارات الصوتيّة وكشف الكلام والضّوضاء، ووحدة Sound) (Cleaner المزودة بفلاتر الشّبكة العصبيّة العميقة لتنظيف الضّوضاء وتحسين وضوح الكلام، بالإضافة إلى جهاز صوتيّ احترافي (STC–H246) لرقمنة التّسجيلات التّناظريّة والفحص الجنائيّ؛

– يعتمد نظام (TD-Expert) على سبع خطوات رئيسيّة للتحقق من صحة الصّوت: التّحقق من ذاكرة جهاز التّسجيل الصوتيّ، وتحليل أساسيّات الملف وهيكله، وتحليل إشارة المجال الزمني، وتحليل إشارة المجال التّرددي، وتحقيقات حول آثار برامج التّرميز النّفسيّة الصوتيّة، وتحليل التّدفقات الصوتيّة (مزامنة تسلسل الفيديو والصّوت)، وتحديد جهاز تسجيل الصّوت؛

– تستدعي هذه التّطورات التّقنيّة اقتراح إطار عمل متكامل لتحسين استخدام هذه التّقنيّات في النّظم القضائيّة، مع وضع توصيّات لتطوير السّياسات والإجراءات المناسبة لضمان الاستخدام الأخلاقي والفعال لنتائج التّحليل الصوتيّ في القضايا الجنائيّة، وتطوير فهمنا لمجال التّحليل الصوتيّ الجنائيّ من خلال تصنيف شامل ومنهجيّ لبرامج وتطبيقات التّحليل الصوتيّ.

-المراجع:

1-الكتب:

1-Asher, R.E.E. Simpson J.M, The Encyclopedia of Language and Linguistics, 2Ed, Oxford, Perganom, 2014.

2-Koposov, Y, Forming The databases of verbal Equivalents of Emotional state "Fear" XIII Session of Russia. Acoustic Society, 2003.

3-Syam, SK, Aspects of Forensic Linguistics in Policinng: India Higher Education Authority UGC Approved List of Journals, 2018.

2-المجلات والدّوريّات:

1-ابتسام الرّشودي، اللّسانيّات والصوتيّات الجنائيّة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الثّاني، العدد السّابع، جوان 2023.

2-عبد المجيد عمر، علم اللّغة الجنائيّ، المجلة العربيّة للدراسات والعلوم الأمنيّة، المجلد 23، العدد 45، الرّياض، السّعوديّة.

3-علي فرجاني، التّزييف العميق وتقنيّات الخداع الرقميّ دراسة متعمقة في التّحديّات المهنيّة والتّقنيّة، مجلة اتجاهات سياسيّة، المجلد الثّامن، العدد التّاسع والعشرون، ديسمبر 2024.

4-منال محمد علي الحافي، اللّسانيّات الجنائيّة ودورها في الكشف عن الجريمة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الثّالثّ، العدد الثّاني عشر ديسمبر 2023.

5- Syam, SK, Aspects of Forensic Linguistics in Policinng: India Higher Education Authority UGC Approved List of Journals, 2018.

6- Umiyti, M, A literature review of Forensic Linguistics, IJFL, International Journal of Forensic Linguistics, 2020.

3-المواقع الإلكترونيّة:

1-الهيأة السّعوديّة للبيانات والذّكاء الاصطناعيّ SDAIA، التّزييف العميق: المخاطر والفرص المحتملة، الإصدار الأوّل SDNA-P125، يوليو 2025، الرّابط:

https://sdaia.gov.sa/ar/MediaCenter/KnowledgeCenter/ResearchLibrary/DeepfakeStudy.pdf

2-ADOBE, Adobe Audition. A professional audio workstation, https://www.adobe.com/products/audition.html.

3- IJNET, International Jounalist' s Network, Tips and tools for conducting forensic audio investigations, https://ijnet.org/en/story/tips-and-tools-conducting-forensic-audio-investigations.

4-Pelorus Enabling Technology in The Right Direction, forensics-acoustics, https://www.pelorus.in/forensics-acoustics/.

5-Phonexia, Forensic Voice Comparison: The Essential Guide, https://www.phonexia.com/knowledge-base/forensic-voice-comparison-essential-guide/.

6-Sensity,Deepfake detection, https://sensity.ai/deepfake-detection/.

7-Speech Technology Center, IKAR Lab 3 software & hardware suite for a full range of tasks faced by forensic experts, https://speechpro.com/products/forensic-analytic-system-ikarlab3.

8-SOC Radar Your Eyes Beyond, TOP 10 Deepfake Detection Tools, https://socradar.io/top-10-ai-deepfake-detection-tools-2025/.

9- OT CONTACT, Products T-D EXpert, https://otontact.com/en/product/td-expert/.

تحليل البصمة اللّغويّة في اللّسانيّات الجنائيّة، مقاربة حاسوبيّة مدعومة بالذّكاء الاصطناعيّ

د. حفصة عيساني
المركز الجامعيّ مرسلي عبد الله –تيبازة

الملخص:

لقد أصبحت اللّغة عنصرا مهما في التّحقيقات الجنائيّة في ظل تزايد استخدام النّصوص الرقميّة في الجريمة، وهذا ما أدى إلى بروز البصمة اللّغويّة بصفتها أداة للتعرف على هويّة الكاتب أو المتحدّث. غير أنّ الانتقال من التّحليل البشري إلى التّحليل الآليّ يطرح إشكاليّات متعددة خاصة فيما يتعلق بدقّة النّماذج الحاسوبيّة وتعدّد أنماط التّعبير وصعوبات التّعامل مع اللّغة العربيّة بمستويّاتها المتنوعة.

فمن هنا نطرح الإشكاليّة الآتيّة: **إلى أي مدى يمكن توظيف مقاربة حاسوبيّة مدعومة بالذّكاء الاصطناعيّ في تحليل البصمة اللّغويّة داخل النّصوص الجنائيّة بدقّة وفعاليّة؟ وما التّحديّات التي تواجه هذا التّوظيف في السّياقات العربيّة؟**

واستنادا إلى الإشكاليّة أعلاه فإنّ بحثنا هذا يسعى إلى تحليل البصمة اللّغويّة في النّصوص الجنائيّة من خلال مقاربة حاسوبيّة مدعومة بالذّكاء الاصطناعيّ في تقاطع اللّسانيّات الجنائيّة باللّسانيّات الحاسوبيّة، فإنّ فكرة البحث إذن ترتكز على أنّ لكلّ فرد خصائص

لغويّة تميّزه، يمكن التّقاطها آليا باستخدام تقنيّات الذّكاء الاصطناعيّ مثل التّعلّم الآليّ ومعالجة اللّغة الطّبيعيّة. وعليه فإنّنا ننطلق من إشكاليّة مركزيّة تتعلق بمدى إمكانيّة الاعتماد على هذه الأدوات في التّحقيقات الجنائيّة خاصة في البيئات العربيّة متعدّدة اللهجات، فارتأينا إلى ضرورة الاعتماد على مقاربة مزدوجة نظريّة وتطبيقيّة تشرح المفاهيم الأساسيّة للبصمة اللّغويّة وتختبر نموذجا أوليا لتحليل مدوّنة (Corpus)جنائيّة قصيرة لنصل إلى وضع عدد من التّوصيّات لتطوير أدوات جنائيّة لغويّة أكثر دقّة وفعاليّة في اللّغة العربيّة مع مراعاة الجانب الأخلاقي لاستخدامها.

مقدّمة: في ظل التّحوّل الرقميّ المستمر وما يشهده العالم من تفشّ في الجرائم الإلكترونيّة ومن خلالها النّصوص الإجراميّة المكتوبة والمنطوقة، باتت الحاجة ملحّة لتطوير أدوات تحليل لغويّة دقيقة تساعد المحققين الجنائيّين في تحديد هويّة الأفراد أصحاب هذه النّصوص. وتعدّ اللّسانيّات الجنائيّة فرعا تطبيقيا من علم اللّغة يشتغل عند تقاطع القانون واللّغة، وتحرص على تعقب السّمات اللّغويّة الفريدة التي تكوّن ما يعرف بالبصمة اللّغويّة، وهي آليّات معتمدة على الخصائص الأسلوبيّة والنّحويّة والمعجميّة للمتكلّم أو الكاتب.

ومع التّقدّم الأخير في مجالات اللّسانيّات الحاسوبيّة والذّكاء الاصطناعيّ برزت إمكانيّة استخدام خوارزميّات معالجة اللّغة الطّبيعيّة (NLP) وتقنيّات التّعلم الآليّ لبناء نماذج قادرة على التّعرّف على هذه البصمات اللّغويّة بدقّة ملحوظة. فعلى سبيل المثال أظهرت الدّراسات

الحديثة قدرة نماذج الذّكاء الاصطناعيّ على كشف بصمات واضحة في نصوص مولّدة آليا، بما فيها النّصوص العربيّة، عبر تحليل التّكرارات الأسلوبيّة والنّمطيّة.

ورغم هذه الإمكانيّات، يظلّ التّحوّل من منهج التّحليل البشري إلى منهج التّحليل الآليّ يثير مجموعة من التّساؤلات والتّحديّات، خاصة حين يتعلق الأمر بدقّة النّتائج في السّياقات الجنائيّة، وتعقّد الظّاهرة اللّغويّة في البيئة العربيّة، التي تتّسم بتعدّد اللهجات وغياب موارد لغويّة ضخمة، ومن هذا المنظور تبرز الإشكاليّة كما يلي: إلى أي مدى يمكن توظيف مقاربة حاسوبيّة مدعومة بالذّكاء الاصطناعيّ في تحليل البصمة اللّغويّة داخل النّصوص الجنائيّة بدقّة وفعاليّة؟ وما التّحديّات التي تواجه هذا التّوظيف في السّياقات العربيّة؟

ينبثق من هذا التّحدّي البحثي هدف المقال المتمثّل في إبراز إمكانيّات ونقاط ضعف استخدام الذّكاء الاصطناعيّ في اكتشاف البصمة اللّغويّة، مع تطوير نموذج تطبيقي يعالج مدونة جنائيّة محدودة، مبني على معماريّة حوسبيّة تنطلق من خطوات: تقنيّة البيانات واستخراج السّمات.

سننطلق إذن من الإطار النّظري بتعريف وشرح الأسس العلميّة لكل من اللّسانيّات الجنائيّة والبصمة اللّغويّة، ثمّ ننتقل إلى المقاربة الحاسوبيّة مستعرضين الأدوات والتّقنيّات وعرض تجريّة تطبيقيّة على مدونة قصيرة، وختاما سنناقش التّحديّات المتعلقة بالموارد، واللهجات

والتّأثير الأخلاقي لاستخدام هذه الطّرائق مع اقتراح توصيّات لتطوير أدوات لغويّة جنائيّة ذكيّة خاصة باللّغة العربيّة.

المحور الأوّل: الإطار النّظري والمفاهيمي

اللّسانيّات الجنائيّة: المفهوم والنّطاق

تعريف اللّسانيّات الجنائيّة: يمكن تعريف اللّسانيّات الجنائيّة بأنّها الدّراسة العلميّة للّغة ضمن سياقات وأهداف قانونيّة. ويعدّ فرعا جديدا جدا في اللّسانيّات مقارنة بتاريخه الممتد لـ2400 عام، وقد تطوّر ونما ضمن الدّراسات اللسانيّة الجنائيّة التّطبيقيّة الحديثة[1].

في مصطلح اللّسانيّات الجنائيّة (forensic linguistics) واللّسانيّات القانونيّة(legal linguistics) :

ونعني بذلك مصطلح (forensic) ؛ فهناك من يترجمه ب "علم اللّغة القضائي"، وهناك من آثر ترجمته ب"اللّسانيّات الجنائيّة"

آثر الحقباني ترجمة مصطلح (forensic) ب "القضائي"، يقول: "أرى أنّ ترجمة هذا العلم بعلم اللّغة القضائي تتوافق مع طبيعته نسبيا. وعند البدء بترجمة هذا الكتاب، وقعت بين يدي ثلاثة اختيارات، وهي: علم اللّغة الشّرعي، علم اللّغة الجنائيّ، علم اللّغة القضائي.

---

[1] ينظر: ByGerald R. McMenamin Book Forensic Linguistics Edition1st Edition First Published2002 ImprintCRC Press p42

أمّا صالح بن فهد العصيمي فيفضل مصطلح "اللّسانيّات الجنائيّة" ويعلق على اختيار الحقباني بالقول: "وقد ترجم الحقباني (2008، ل.م.ن) المصطلح (forensic linguistics) ب: علم اللّغة القضائي ذاكرا أسبابا وجيهة لذلك؛ إلّا أنّني ومع إشادتي بوجاهة اقتراحه وقوته– أرى أنّ التّرجمة الدّقيقة هي ما وضعته أنا.[1]

فروع اللّسانيّات الجنائيّة:

يتفرع عن اللّسانيّات الجنائيّة الفروع الآتيّة: [2]

علم الأسلوب الجنائيّ:

يختص هذا الفرع بالمواد المكتوبة او المنطوقة وتحديد قياس المحتوى اللساني، للكشف عن هويّة المؤلف الحقيقي. غالبا ما يعتمد في قضايا الانتحال أو السّرقات الأدبيّة.

تحليل الخطّاب:

إظهار وظيفة كل جزء من الكلام المنطوق أو المكتوب من خلال الشّرح والتّفسير والتّأويل. تستخدم فيه آليّات الهرمينوطيقا والسّيمياء.

---

[1] ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيّات والقانون بحوث وترجمات، دار كنوز المعرفة ط.1 2022، ص.13. 15

[2]: ينظر: أنطونيوس نادر، اللّسانيّات الجنائيّة: تحقيق العدالة عن طريق اللّغة، موقع معنى2020.

علم اللهجات اللّغويّ:

هو فرع من فروع اللّسانيّات الاجتماعيّة، يهدف إلى دراسة اللهجات بطريقة منهجيّة بالاستناد إلى معلومات أنثروبولوجيّة وجغرافيّة. يسهم هذا الفرع في تحديد المنطقة الجغرافيّة أو البيئة الاجتماعيّة التي ينتمي إليها المتكلّم (المجرم).

علم الصوتيّات الجنائيّ:

يهتمّ هذا العلم بتبيين أوجه التّشابه والاختلاف بين التّسجيلات الصوتيّة التي قد ترد على السّنة المشتبه بهم، ومن ثمّ تحديد حالتّهم النّفسيّة أو المرضيّة انطلاقا من الخصائص الصوتيّة الفيزيائيّة. ويتكامل هذا الفرع مع علم النّفس الجنائيّ.

علم النّفس الجنائيّ:

يشتمل هذا العلم بشكل أساسي، على إعادة صياغة نتائج المعاينة النّفسيّة السّريريّة باللّغة القانونيّة، بهدف الاستفادة منها في مرافعات المحاكم. يعمل الطّبيب النّفسي على تقييم الحالة الذّهنيّة للمدّعي عليه وقت ارتكاب الجريمة.

مفهوم البصمة اللّغويّة:

هي عبارة عن مجموعة من السّمات التي تجعل المتكلّم او الكاتب فريدا من نوعه.[1] وهي تقنيّة قانونيّة مستحدثة تعني سلوك الفرد اللفظي وكيفيته المميزة في التّعبير، وطريقته في أداء الكلام، وفقا للميزات الصوتيّة والدّلاليّة والمعايير الاجتماعيّة والثّقافيّة والخصائص النّفسيّة في قاعة المحكمة.[2]

المحور الثّاني: المقاربة الحاسوبيّة لتحليل البصمة اللّغويّة

دراسة تطبيقيّة مصغرة:

تجربة تحليل نص مأخوذ من الصّفحة الرّسميّة لقناة النّهار في منصة "فايسبوك"

يتناول هذا المحور الجانب العمليّ والتّطبيقي من الدّراسة من خلال نموذج تطبيقي لتحليل البصمة اللّغويّة من نص جنائيّ قصير يتمثّل في المدوّنة التي جمعناها من مواقع التّواصل الاجتماعي، وذلك باستخدام أدوات ذكاء اصطناعي مفتوحة المصدر. ويركّز النّموذج على اختبار قدرة خوارزميّات التّعلّم الآليّ على التّعرّف على الأسلوب الكتابي المميّز لكلّ كاتب، حتى في ظلّ محاولات التّمويه اللّغويّ أو التّبديل بين الفصحى واللهجات.

---

[1] المرجع السابق، ص.

[2] ينظر: حوريّة نهاري، أنوار بن شوك، اللّسانيّات الجنائيّة اللّغة في ميزان العدالة، مجلة الكلم مج.09، ع.01، 2024، ص.272.

إعداد مدوّنة التّحليل:

لقد أنشئت مدوّنة مكوّنة من نص قصير مأخوذ من الصّفحة الرّسميّة لقناة النّهار على منصة "فيسبوك" إضافة إلى تعليقين لمستخدميْن مدونين بلغة وسطى بين الفصحى والعاميّة.

خطوات المعالجة:

تنظيف البيانات:

استخراج السّمات الأسلوبيّة:

"رئيس الجمهوريّة عبد المجيد تبون يترأس اليوم اجتماعا خصص لقطاع النّقل، الاجتماع جاء على إثر المأساة الأخيرة لحادثة سقوط حافلة في وادي الحراش بالعاصمة الاجتماع استهل بالتّرحم على أرواح ضحايا حادث سقوط الحافلة الاجتماع خلص إلى عدة قرارات تخص قطاع النّقل؛ استيراد فوري لـ 10 آلاف حافلة مسافرين جديدة لتعويض القديمة"

الأدوات والتّقنيّات:

أدوات مخصصة للّغة العربيّة: AraBERT لتجريب تصنيف متقدّم عبر Hugging Face Transformers

يظهر أنّ البرنامج استطاع التّعرّف على مصدر النّص والوصول إلى التّفاصيل الأخرى التي لم تكن من ضمن المدخلات.

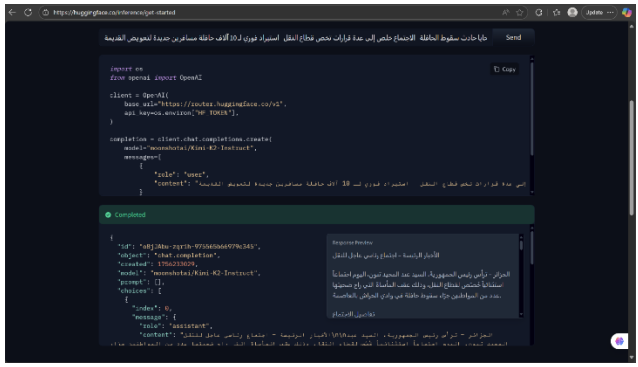

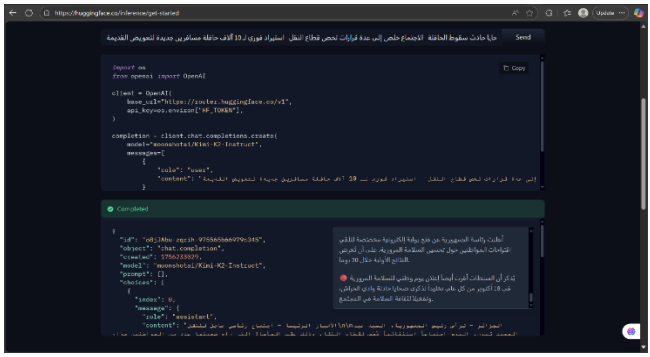

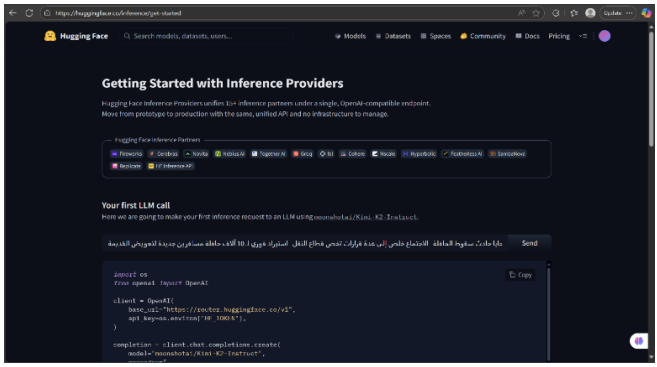

تحليل بعض التّعليقات على النّص:

يلاحظ أنّ البرنامج لم يفهم بالضّبط ما يقصد من خلال الكلام الوارد في التّعليق، فقد ركّز على كلمة "ترند" شارحا إياها بإيجاز، وهذا ما يفسّر أنّ هذه البرامج لاتزال بحاجة إلى التّطوير لتستطيع فهم السّياقات واللهجات المختلفة خاصة العربيّة

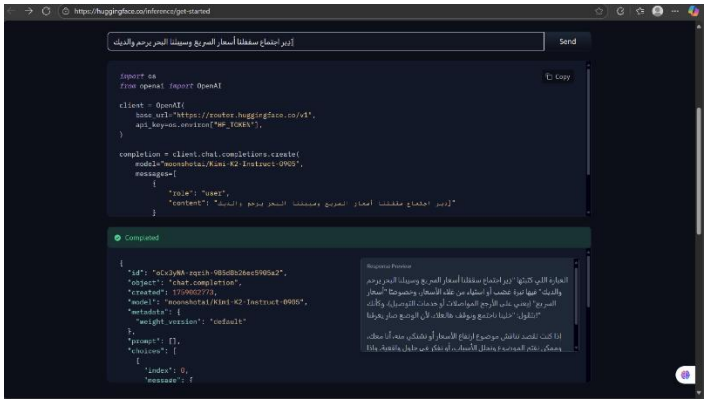

يلاحظ أنّ البرنامج استطاع فهم اللهجة التي دوّن بها التّعليق واستطاع تحديد نبرة الكلام التي قيلت بها الجملة، ولكن في الوقت نفسه لم يستطع تحديد المفهوم الصّحيح لمصطح "السّريع" الذي يحمل معنى خاصا في المجتمع الجزائري

التّحليل النّحوي والصّرفي: باستخدام أداة Camelira لتحليل السّمات النّحويّة والصّرفيّة والأسلوبيّة

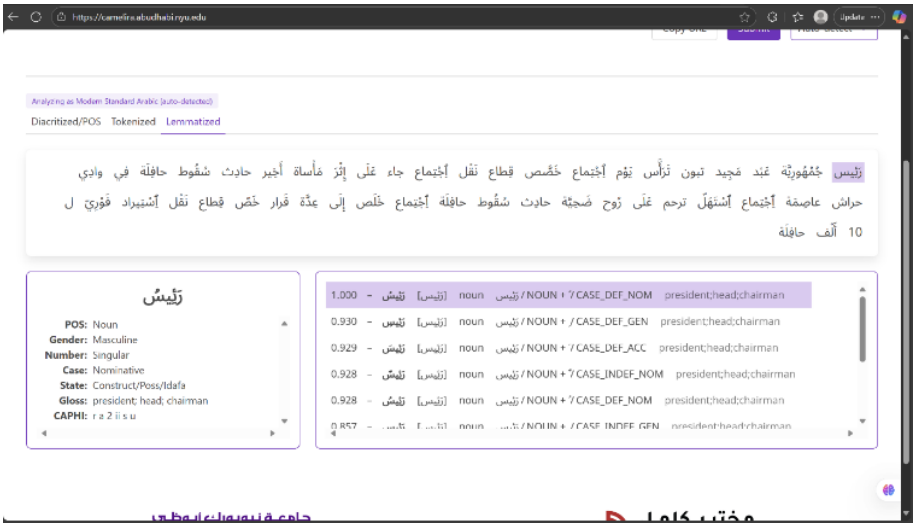

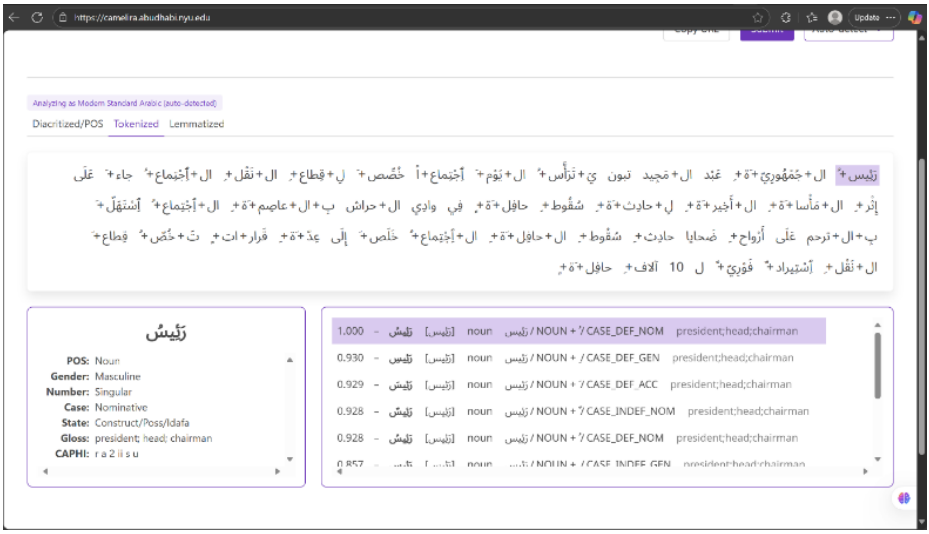
https://camelira.abudhabi.nyu.edu
Update
Analyzing as Modern Standard Arabic (auto-detected)
Diacritized/POS
Tokenized
Lemmatized
رَئِيسُ+ ال+جُمْهُورِيَّ+ةِ+ عَبْد ال+مَجِيد تبون يَ+تَرَأَّس+ُ ال+يَوْم+َ إِجْتِماع+اً خُصِّص+َ لِ+قِطاع+ِ ال+نَقْل+ِ ال+إِجْتِماع+ُ جاء+َ عَلَى
إِثْر+ِ ال+مَأْسا+ةِ+ ال+أَخِير+ةِ+ لِ+حادِث+َةِ+ سُقُوط+ِ حافِل+َةِ+ فِي وادِي ال+حراش بِ+ال+عاصِم+َةِ+ ال+إِجْتِماع+ُ إِسْتَهَلَّ+َ
بِ+ال+ترحم عَلَى أَرْواحِ+ ضَحايا حادِث+ِ سُقُوط+ِ ال+حافِل+َةِ+ ال+إِجْتِماع+ُ خَلَصَ+ إِلَى عِدَّ+ةِ+ قَرارات+ٍ تَ+خُصّ+ُ قِطاعَ+
ال+نَقْل+ِ إِسْتِيراد+ُ فَوْرِيَّ+ةٌ ل 10 آلاف+ِ حافِل+َةٍ+
رَئِيسُ
POS: Noun
Gender: Masculine
Number: Singular
Case: Nominative
State: Construct/Poss/Idafa
Gloss: president; head; chairman
CAPHI: r a 2 ii s u
1.000 – رَئِيسُ [رَئِيس] noun رَئِيس / NOUN + ُ/ CASE_DEF_NOM president;head;chairman
0.930 – رَئِيسِ [رَئِيس] noun رَئِيس / NOUN + ِ/ CASE_DEF_GEN president;head;chairman
0.929 – رَئِيسَ [رَئِيس] noun رَئِيس / NOUN + َ/ CASE_DEF_ACC president;head;chairman
0.928 – رَئِيسٌ [رَئِيس] noun رَئِيس / NOUN + ٌ/ CASE_INDEF_NOM president;head;chairman
0.928 – رَئِيسُ [رَئِيس] noun رَئِيس / NOUN + ُ/ CASE_DEF_NOM president;head;chairman

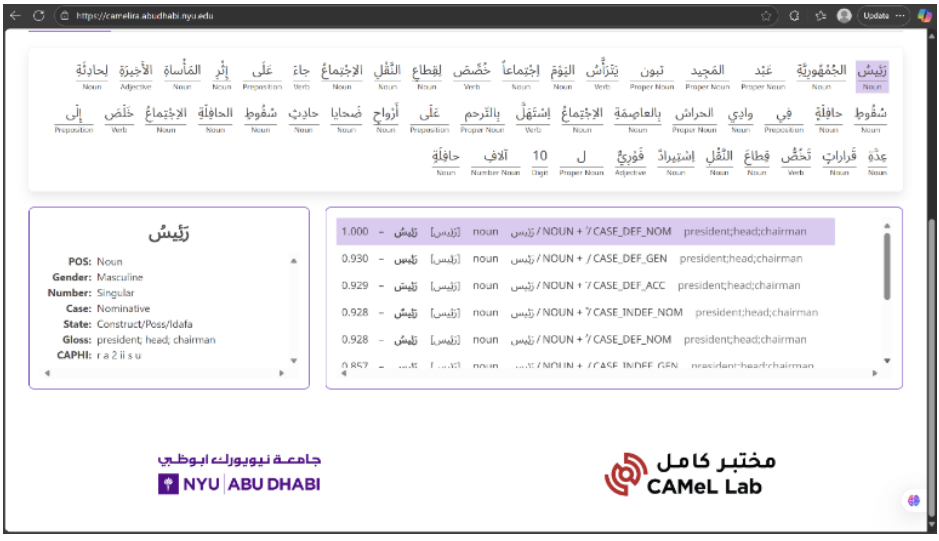
https://camelira.abudhabi.nyu.edu
Update
رَئِيسُ الجُمْهُورِيَّةِ عَبْد المَجِيد تبون يَتَرَأَّس اليَوْم إِجْتِماعاً خُصِّص لِقِطاعِ النَّقْلِ الإِجْتِماعُ جاءَ عَلَى إِثْرِ المَأْساةِ الأَخِيرَةِ لِحادِثَةِ
شُقُوطِ حافِلَةٍ فِي وادِي الحراش بِالعاصِمَةِ الإِجْتِماعُ إِسْتَهَلَّ بِالتَّرحم عَلَى أَرْواحِ ضَحايا حادِثِ شُقُوطِ الحافِلَةِ الإِجْتِماعُ خَلَصَ إِلَى
عِدَّةِ قَراراتٍ تَخُصُّ قِطاعَ النَّقْلِ إِسْتِيراداً فَوْرِيَّةً لِ 10 آلافِ حافِلَةٍ
رَئِيسُ
POS: Noun
Gender: Masculine
Number: Singular
Case: Nominative
State: Construct/Poss/Idafa
Gloss: president; head; chairman
CAPHI: r a 2 ii s u
1.000 – رَئِيسُ [رَئِيس] noun رَئِيس / NOUN + ُ/ CASE_DEF_NOM president;head;chairman
0.930 – رَئِيسِ [رَئِيس] noun رَئِيس / NOUN + ِ/ CASE_DEF_GEN president;head;chairman
0.929 – رَئِيسَ [رَئِيس] noun رَئِيس / NOUN + َ/ CASE_DEF_ACC president;head;chairman
0.928 – رَئِيسٌ [رَئِيس] noun رَئِيس / NOUN + ٌ/ CASE_INDEF_NOM president;head;chairman
0.928 – رَئِيسُ [رَئِيس] noun رَئِيس / NOUN + ُ/ CASE_DEF_NOM president;head;chairman
جامعة نيويورك ابوظبي
NYU ABU DHABI
مختبر كامل
CAMeL Lab

اعتمدنا في تحليل جمل النّص صرفيا على برنامج (Camelira) ، أين استطاع البرنامج تفكيك الجمل والتّعرف على الكلمات مع تبيين نوعها.

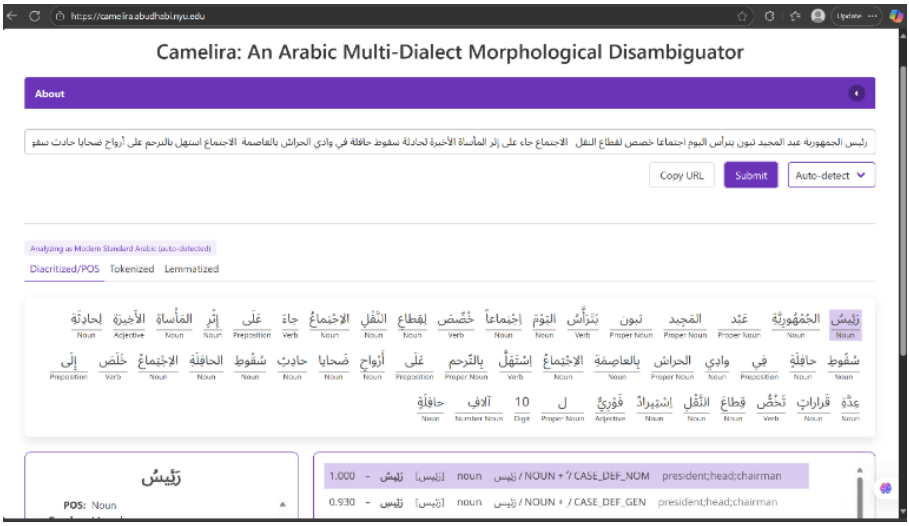

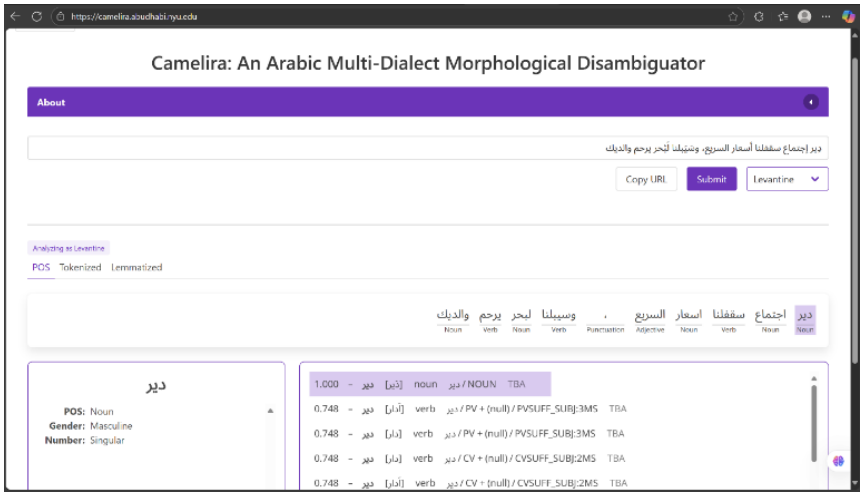

يظهر من خلال تحليل الجملة الواردة في تعليق من التّعليقات على النّص أنّ البرنامج لم يستطع التّعرّف على نوع الكلمات المكوّنة للجملة، كونها دوّنت باللهجة الجزائريّة، فالفعل "دير" الذي يعني أنجز عدّه البرنامج اسما.

المحور الثّالثّ: التّحديّات والآفاق المستقبليّة: خصصنا هذا المحور للحديث فيه عن التّحديّات التي واجهتنا في الجانب التّطبيقي، وكذا الآفاق والتّصورات المستقبليّة لنماذج الذّكاء الاصطناعيّ والأدوات التي ستستعمل في تحليل النّصوص الجنائيّة لمساعدة العقل البشري.

تحديّات اللّغة العربيّة: نستنتج ممّا سبق عرضه في الجانب التّطبيقي أنّ أبرز الإشكالات التي تواجه تحليل البصمة اللّغويّة في السّياق العربي تعدد اللهجات وتنوعها الكبير حيث تختلف البنيّة الصّرفيّة والمعجميّة بين اللهجات المغاربيّة والمشرقيّة والخليجيّة. ورغم انّ معظم النّماذج الحاسوبيّة مثل التي اعتمدنا عليها تحقق أداة جيدة في اللّغة العربيّة الفصحى إلا أنّ فعاليتها تقلّ بشكل ملحوظ عند التّعامل مع النّصوص العاميّة المستعملة في شبكات التّواصل الاجتماعي.

التّحديّات التّقنيّة والأخلاقيّة: نلفت الانتباه إلى أنّ جمع النّصوص وتحليلها لأغراض جنائيّة قد يتعارض مع قوانين حمايّة البيانات والخصوصيّة، خصوصا عند استخدام منشورات فيسبوك أو تويتر دون

موافقة أصحابها. كما يطرح الأمر إشكالا أخلاقيا يتعلق بمدى مشروعيّة استغلال البيانات اللّغويّة في التّحقيقات، ولهذا السّبب حاولنا قدر المستطاع التّركيز على النّصوص المنشورة العامة من قبل الصّفحات الصّحفيّة والابتعاد عن إظهار أسماء مستخدمي الفيسبوك.

آفاق تطوير أدوات عربيّة فعالة:

تطوير مدونات جنائيّة عربيّة: يمثّل إنشاء مدونات نصيّة جنائيّة متعددة اللهجات خطوة ضروريّة لتمكين النّماذج الحاسوبيّة من التّعلم على بيانات واقعيّة. ويمكن أن تشمل هذه المدونات نصوصا من البلاغات الرّسميّة والمحادثات الإلكترونيّة والتّعليقات على وسائل التّواصل الاجتماعي.

التّطبيقات الأمنيّة والقضائيّة: يمكن استثمار البصمة اللّغويّة في الأمن السّيبراني للكشف عن الحسابات المزيفة أو التّمييز بين الإنسان والرّوبوت (bot)، كما يمكن أن تساعد في نسبة النّصوص إلى مؤلفيها في التّحقيقات الجنائيّة أو في قضايا الانتحال العلميّ.

التّعاون متعدد التّخصصات: إنّ مستقبل البصمة اللّغويّة لا يعتمد على اللّسانيّات أو الحوسبة فقط. بل على تضافر جهود اللسانيين وخبراء القانون والمهندسين والأمنيين من أجل بناء منظومة موحدة، تتيح تطبيقات عمليّة دقيقة وموثوقة في خدمة العدالة.

الخاتمة والتّوصيّات: يمثّل تحليل البصمة اللّغويّة في إطار اللّسانيّات الجنائيّة خطوة حاسمة نحو توظيف المعارف النّظريّة في خدمة العدالة، إذ يسعى إلى كشف الأنماط اللّغويّة الفريدة التي يمكن أن تميّز الأفراد أو المجموعات وانطلاقا من الإشكاليّة التي طرحناها حول مدى قدرة النّماذج الحاسوبيّة المدعومة بالذّكاء الاصطناعيّ على تقديم نتائج دقيقة في السّياقات الواقعيّة، أبرزت الدّراسة أنّ الجمع بين اللّسانيّات التّقليديّة والتّقنيّات الحديثة يتيح الانتقال من التّحليل اليدوي المحدود إلى مقاربة آليّة شاملة ودقيقة.

أمّا على المستوى التّطبيقي فقد أظهر تحليل المدونات المستقاة من وسائل التّواصل الاجتماعي كيف يمكن لهذه النّماذج رصد المؤشرات الأسلوبيّة وتقديم أدلة كميّة تدعم قرارات الخبراء القضائيين ورغم ذلك لاتزال التّحديّات قائمة خاصة في ما يتعلق بمعالجة اللهجات المتنوعة، وضبط جودة البيانات وضمان الحياد الأخلاقي والقانونيّ عند استثمار الذّكاء الاصطناعيّ في القضايا الحساسة.

وبناء على ذلك توصي هذه الدّراسة بضرورة تعزيز الجهود البحثيّة لدمج النّماذج اللّغويّة المتقدمة ضمن بيئات قضائيّة رسميّة، مع تطوير مدونات معياريّة تمثل التّنوع اللّغويّ العربي، لضمان استدامة ودقّة المخرجات. وهكذا تتقاطع النّظريّة والتّطبيق في بناء منظومة متكاملة تجعل من البصمة اللّغويّة أداة موثوقة تسهم في ترسيخ العدالة والشّفافيّة.

مقتضيّات الاشتغال الالسّني الجنائيّ في ظل المقترح التّداولي

أ.د. بن شيحة نصيرة
جامعة أحمد بن بلة–وهران01

مقدّمة:

أسهمت التّحولات المنهجيّة والتّصوريّة الكبرى التي طرأت على اللّسانيّات مع النّموذجين التّوليدي والتّداولي في توفير سياق معرفي بيني، يتسم بسمة الاندماج والتّفاعل والتّآلف المعرفي بين العلوم التي تنتمي إلى تخصصات متعددة، نتج عنها توسيع دائرة الاشتغال اللساني إلى الحد الذي سمح باستقطاب قضايا كانت عصيّة على التّناول والمعالجة الالسّنيّة في ظل التّصورات التي أفرزها فكر المرحلة السّابقة، وذلك بتبني "اللّسانيّات لأسلوب البحث في العلوم المعاصرة وباستنطاقها لخصائص العقليّة العلميّة المعاصرة، تعمل على خلق براديم ميتودلوجي (***Méthodological Pradigme***) موحد ومندمج تلتقي فيه التّخصصات العلميّة والمعرفيّة، وتتقاطع فيه المعارف وتتمفصل ضمن أسلوب بحث موحد"[1]، نتج عنه تجاوز اللّسانيّات لنطاق الانتماءات المعرفيّة التي تنهض على سلطة النّسق المعرفي الأوحد، والتّحاقها بمنظومة المعارف المتشابكة، التي "تضم المنطق والرّياضيّات وعلم

[1]–حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاخ، قضايا ابستمولوجيّة في اللّسانيّات، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزار، ط01، 2009، ص81.

الأحياء والعلوم المعرفيّة ، وقد حتّم هذا الارتباط إن تجدد أسئلتها وأساليب بحثها"[1]. ونتيجة لتفاعل اللّسانيّات مع سمة البنيّة التي أسهمت في إحداث تعالق معرفي ينهض على التّعدد والتّداخل بين التّخصصات، تمكّنت اللّسانيّات من الانتقال إلى مستويّات بحثيّة أوسع، تخلصت على إثرها من الشّروط التي فرضها التّوجه الالسّني المغلق على النّسق اللّغويّ وما يجاوره من أنساق تستمد حضورها الابستمولوجي من سلطته وهيمنته.

وبذلك لم تعد اللّسانيّات مجرد نسق معرفي مغلق على نواته الصّلبة يكتفي بملاحظة "الواقع اللّغويّ الخاص بلسان معين، أو بعشيرة لسانيّة محددة ملاحظة مباشرة، ثم القيام بوصف هذا الواقع اللّغويّ وفق خطوات إجرائيّة محددة مسبقا"[2]، وإنما غدت بفعل تجاوبها مع الشّروط الجديدة التي أفرزتها الابستمولوجيا المعاصرة رافدا من روافد الاشتغال البيني القائم على التّآلف المعرفي بين ميادين الذّكاء الاصطناعيّ وغيرها من الحقول المعرفيّة التي تنتمي إلى مجالات البحث الاجتماعي والنّفسي والقانونيّ.

تبعا لهذا الملمح البيني الذي حرصت اللّسانيّات المعاصرة على تكريس حضوره الابستمولوجي برزت **اللّسانيّات الجنائيّة *Forensic*)**

---

[1]–المرجع نفسه، ص59.

[2]–مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاخ، حافظ اسماعيلي علوي، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01 2010. ص16.

(***Linguistics***) لتعزز نمط الاشتغال الالسّني ضمن المجال القانونيّ، الذي ينصرف صوب التّعامل مع اللّغة بوصفها شكلا من أشكال التّواصل الذي تؤّديه "الممارسة المهنيّة القضائيّة بتجليّاتها المتعددة قضاء وتحقيقا وحكما"[1]، وهو ما أكسبها مكانة الانتساب المعرفي للسانيّات التّطبيقيّة التي تحرص من جهتها على توفير السّياق النّظري والمنوال الإجرائي الذي ينسجم مع مقتضيّات الاشتغال القانونيّ والقضائي.

1-اللّسانيّات الجنائيّة: قراءة في المفهوم وميادين الاشتغال:

يثير التّداول الاصطلاحي للسانيّات الجنائيّة جدلا مفاهيميا قويا نتج عن اشتراك الحمولة الدّلاليّة لهذا المصطلح في الممارسة اللسانيّة العربيّة مع الإسقاطات المفاهيميّة التي تحيل إليها المصطلحات التي تندرج ضمن ميادين الاشتغال الالسّني القانونيّ والقضائي، التي تتسم بتقاطع تصوراتها وتباين مقاصدها المعرفيّة.

والمتأمل في مظاهر هذا الالتّباس، ينتهي إلى أنه يرتبط بطبيعة التّناول الالسّني للّغة، واتساع دائرة حضورها النّصي والخطّابي ضمن المجال القانونيّ وتباين مستويّات معالجتها بين البعد **النّظري** الذي يعنى بضبط الجهاز المفاهيمي ورسم الحدود المعرفيّة، والبعد **الإجرائي** الذي يحرص على تطبيق المناهج والأدوات اللسانيّة على النّصوص

---

[1]- وليد أحمد العنتابي، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة، رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، جامعة الكويت، ع164، 2023، ص310.

والخطّابات القانونيّة بمختلف تجليّاتها، وهو ما يدفعنا إلى تقديم تمييز **إبستمولوجي دقيق** بين المقاربات: **القانونيّة، والقضائيّة والجنائيّة**.

1-1-اللّسانيّات القانونيّة: *Legal Linguistics*

يحرص هذا النّوع من المقاربات على "دراسة النّصوص القانونيّة وتفكيك بنيتها وتحليلها تحليلًا لغويًا خالصًا بوصفها جملًا منفصلة أو نصوصًا متكاملة متماسكة؛ كدراسة لغة الدّساتير، وقوانين العقوبات، ومحاولة تفهُّمها وتفسيرها على وفق أعراف اللّغة العامة والسّياقات القانونيّة"[1] التي تحدد طبيعة استخدامها ضمن الأطر التّنظيميّة والتّشريعيّة التي تضبط سير الدّول والمجتمعات والعلاقات بين الأفراد.

ومن ثم، فإن نمط الاشتغال الالسّني الذي تتمثله اللّسانيّات القانونيّة يتعامل مع اللّغة بوصفها "بديلا وظيفيا ***(Functional Variant)*** عن اللّغة الطّبيعيّة"[2]، تمتلك قدرة خاصة على التّعبير عن المقاصد التّشريعيّة والتّنظيميّة وفق نسق لغوي تتوافق طبيعته التّركيبيّة والدّلاليّة مع الشّروط التي تفرضها صياغة النّصوص القانونيّة، على نحو يضمن وضوح الأحكام ودقّة المقاصد ويحدّ من احتمالات التّأويل وتعدد

---

[1]-وليد أحمد العنتابي، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة، رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة، ص311.

[2]-هايكي، أ.س.ماتيلا، اللّغة واللّسانيّات القانونيّتان، ترجمة: حافظ إسماعيلي علوي، مجلة الفكر اللساني، كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات، بمنوبة، تونس، ع03، أكتوبر، 2022 ص115.

مرجعيّات القراءة. ومن ثم، فالمقاربة التي تباشرها اللّسانيّات القانونيّة "مقاربة لغويّة خالصّة تعتمد الجملةَ وحدةً لغويّة، وقد تتعداها إلى النّص دون تجاوزه إلى الخطّاب؛ وبذا تكون الغايّة هي تفحص السّلامة اللّغويّة وضمان وضوحها وقبولها لدى النّاس، ولاسيما المشتغلين بالقضاء من محامين ومستشارين وقضاة، والمنتسبين إلى الأجهزة الأمنيّة الحساسة"[1].

1-2-اللّسانيّات القضائيّة:*Judicial Linguistics*

لئن كانت اللّسانيّات القانونيّة تلتزم محددات التّحليل والتّفسير الشّكلي للصياغة القانونيّة وفقا لقواعد نظاميّة مغلقة تتفاعل مع النّسق الدّاخلي للّغة القانونيّة، دون أن تتعداها إلى آفاق منفتحة على التّداول أو المقاصد التّواصليّة فإن الاشتغال الالسّني الذي تحرص اللّسانيّات القضائيّة(***Judicial Linguistics***) على تفعيله يتجاوز حدود البنيّة اللّغويّة للنّصوص القانونيّة، ويستشرف فضاء أكبر يتسع لمجمل العناصر التي تسهم في عمليّة التّقاضي، من خلال "دراسة النّصوص القضائيّة، وهي النّصوص التي تمثّل أدلة جنائيّة وقضائيّة في قضيّة (جريمة) معينة، وما يتصل بهذا النّص من فعاليّات التّحقيق وتسجيل إفادات الشّهود...إلخ، وغايتها الوصول إلى الحقيقة أو ما يقاربها ومن

[1]-وليد أحمد العنتابي، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة، رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة، ص313.

ثَمَّ اعتمادها أساسًا في إصدار الحكم"[1]، كما تعمد إلى إبراز الطّاقة التّداوليّة والحجاجيّة للخطابات القضائيّة بتحليل "الأساليب اللّغويّة والإقناعيّة والمفردات والتّراكيب التي انتهى إليها مآل التّقاضي"[2].

وبذلك تكون اللّسانيّات القضائيّة قد أثبتت حضورها المعرفي والإجرائي بوصفها ممارسة تحليليّة تخدم مقتضيّات التّنظير والمعالجة التي تتوخى اللّسانيّات التّطبيقيّة تكريسها عبر استيعابها لمجمل "النّصوص اللّغويّة التي لها علاقة بالجريمة والقضاء والقانون من حيث هي دليل لغوي قضائي"[3].

1-3-اللّسانيّات الجنائيّة *Forensic Linguistics*:

أسهمت اللّسانيّات القضائيّة في توفير السّياق التّحليلي الذي مهّد السّبل المنهجيّة والإجرائيّة لانبثاق **اللّسانيّات الجنائيّة *Forensic Linguistics*** بوصفها نسقا معرفيا بينيا، تشكلت مقولاته بفعل الانتقال من مستوى التّعامل مع اللّغة بوصفها أداة من **أدوات التّقاضي** إلى كونها **دليلا جنائيّا**، يندرج ضمن مقتضيّات التّحقيق الجنائيّ ومتطلبات

---

[1]-وليد أحمد العنتابي، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة، رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة، ص311.

[2]- المرجع نفسه، ص313.

[3]- المرجع نفسه، ص313.

إثبات الجرم أو نفيه عن المتهم عن طريق اللّغة[1]، فتعمد إلى تقديم "أدلة لغويّة صريحة على الجرم فتجعله جرمًا مشهودًا؛ لأنه يكون على اللساني الجنائيّ أو القاضي التّعامل مع اللّغة لذاتها وبذاتها؛ فأدلة الجريمة فيها هي ألفاظ المُدَّعى عليه حين ارتكب جرمه القانونيّ واللّغويّ؛ وأداة الجريمة هي اللّغة ذاتها شتمًا أو ذمًّا أو تشهيرًا أو افتراءً أو حتى سرقة نصوص الآخرين في مجال الملكيّة الفكريّة والاعتداء عليها، على أن المعنى وتداوليّة اللفظ والتّركيب تظل حاضرة حين تتدخل الأعراف الاجتماعيّة والثّقافيّة في التّحليل ومن ثَمَّ في التّقاضي"[2] الذي يستأنس بالتّخريج الالسّني لاتخاذ الموقف القانونيّ اللازم بالإدانة " أو التّبرئة أو الإثبات أو الدّحض أو أن يكون هذا التّحليل اللّغويّ قرينة تعضد القرائن والأدلة الأخرى، أو لتكوين قناعة لدى القاضي أو لدى الشّهود أو المحلَّفين بإدانة المتهم أو تبرئته"[3].

2-المرتكز الالسّني للمبحث الجنائيّ:

---

[1]- ينظر، صالح بن فهد العصيمي، اللّسانيّات الجنائيّة، تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، دار وجوه للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة السعوديّة، ط01، 2020، ص22 وما بعدها.

[2]-وليد أحمد العنتابي، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة، رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة، ص313-314.

[3]- صالح بن فهد العصيمي، اللّسانيّات الجنائيّة، تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، ص22.

اكتسبت اللّسانيّات الجنائيّة مشروعيّة الانتساب المعرفي للسانيّات، عبر المدخل الإجرائي للسانيّات التّطبيقيّة، باعتبارها مبحثا ينهض على توظيف المناهج والأدوات اللسانيّة في معالجة قضايا جنائيّة تكون اللّغة فيها "دليلا أو قرينة تستخدم للإدانة أو للتبرئة"[1]. وعليه، وإذا كانت "اللّسانيّات التّطبيقيّة في منتهى غايتها تسعى إلى حل مشكلة قائمة أو التّحوُّل عن وضع قائم إلى وضع أفضل على المستوى الفردي أو الجمعي"[2]، فإن مبتغيّات التّأسيس المعرفي للسانيّات الجنائيّة لا تخرج عن الطّموح الذي تحرص اللّسانيّات التّطبيقيّة على مطاولته، "وإن كانت في وضع أخطر من غيرها من المجالات؛ إذ إنها تتعلق في غالب الأحيان بحياة الإنسان، أو الانتقال من حالة السّلْم إلى الحرب؛ فممارستها قد تنتهي باتخاذ قرارات مصيريّة حول حياة إنسان ما: إدانةً أو تبرئةً أو اتخاذ قرارات بشنّ حرب أو الجنوح للسلم"[3].

وعليه، وبحكم هذا الانتماء المعرفي استفادت اللّسانيّات الجنائيّة "من مستخلصات المصادر المعرفيّة المتعددة للسانيّات التّطبيقيّة، وأهم هذه المصادر اللّسانيّات العامة (النّظريّة)"[4] التي تزوّد النّماذج الالسّنيّة ذات الملمح الاجرائي بالمرجعيّة التّصوريّة الملائمة لمعالجة الوقائع التي

---

[1]– المرجع نفسه، ص22.

[2]–وليد أحمد العنتابي، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة، رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة، ص316.

[3]– المرجع نفسه،، ص316.

[4]–وليد أحمد العنتابي، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة، رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة، ص317–318.

تندرج ضمن اهتمامات اللّسانيّات التّطبيقيّة والحقول المعرفيّة المنبثقة عنها.

تبعا لهذا التّشافع التّصوري، تباينت طبيعة الاستثمار الالسّني ضمن المجال القانونيّ والقضائي بصفة عامة، مما أفضى إلى تعدد أطر التّناول المنهجيّ والإجرائي للنّصوص القانونيّة، والخطّابات الجنائيّة على نحو أدّى إلى انتساب قسم منها إلى صنف المقاربات النّظريّة ذات الملمح التّصوري التي تميل إلى تصليب البناء المنهجيّ للنّظريّة، وتقويّة روافدها دون التّركيز على "التّطبيق بمعناه المألوف في اللّسانيّات التّطبيقيّة"[1]، أو التّعويل على قوة الممارسة الإجرائيّة الميدانيّة؛ حيث تكتفي بتمثّل "آليّات النّظريّة لتحليل النّصوص والخطّابات"[2] وإبراز آليّات إنجازها وتحققها وفقا للمقتضيّات التي يفرضها المعرفي بين المباحث اللسانيّة والقانونيّة على المستوى النّظري، والتي تجاوبت مع المساقات التّحليليّة الكبرى التي سلكتها اللّسانيّات، فكان أن تشكلت **اللّسانيّات القانونيّة (*Legal Linguistics*)** متجاوبة مع التّصور اللساني الوصفيّ الذي دفعها لدراسة "النّصوص القانونيّة وتفكيك بنيتها وتحليلها تحليلا لغويا خالصّا بوصفها جملا منفصلة أو نصوصا متكاملة متماسكة؛ كدراسة لغة الدّساتير، وقوانين العقوبات ومحاولة تفهُّمها وتفسيرها على وفق أعراف اللّغة العامة والسّياقات القانونيّة"[3].

---

[1]– المرجع نفسه، ص312.

[2]– المرجع نفسه، ص312.

[3]– المرجع نفسه، ص311.

وقد كان من نتاج هذا التّعالق المعرفي أن أصبحت المقولات الالسّنيّة رافدا نظريا يسهم في إنتاج أدلة لغويّة ذات أهميّة بالغة في التّحقيقات الجنائيّة، ما جعل الحديث عن حُجيّة التّحليل اللساني مطلبا منهجيّا وقانونيّا لصياغة الملامح التّصوريّة للسانيّات الجنائيّة.

3-حجيّة الدّليل الالسّني في ظل المقترح التّداولي:

تمكنت التّداوليّة من صياغة مرتكزاتها التّصوريّة وتأصيل منطلقاتها المعرفيّة التي أسهمت في ترسيخ حضورها الابستمولوجي ضمن السّياق المعرفي الغربي، فبعد أن كانت تندرج ضمن المعارف الهامشيّة التي تعالج القضايا اللسانيّة المفبركة[1]، أضحت بفعل تجاوبها مع الطّفرة المعرفيّة التي شهدها السّياق العلميّ لمجالات الاشتغال الفلسفي والالسّني على حد سواء "مجالا خصبا لإثارة قضايا محوريّة مرتبطة بالتّواصل الانساني"[2]، والتي كانت تبدو مع التّوجهات السّابقة عصيّة على الاحتواء، وهو ما دفعها لاكتساب الكفايّة المعرفيّة اللازمة لدراسة النّشاط التّداولي للنّسق اللساني، والتّركيز على استعماله ضمن سياق معين عوض الاكتفاء بمقاربة « البنيّات الدّاخليّة الدّقيقة للنّسق اللّغويّ [...] إلى درجة أصبحت اللّغة في ذاتها أهم من الموضوع الذي من

---

[1]-ينظر، جواد ختام، التّداوليّة: أصولها واتجاهاتها، دار كنور للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن ط01، 2016، ص22.

[2]- المرجع نفسه، ص20.

أجله تشكل نسقها الرّمزي»[1] في ظل التّصور الوصفيّ، أو تعقب آليّة اشتغال المكون التّركيبي الذي يفرز الطّاقة التّوليديّة للنّظام «الضّمني الذي يسير عليه الإنجاز، ويتبعه المتكلم في أداء قواعد لغته»[2] مع النّماذج المتعددة التي أفرزتها التّوليديّة.

إن الاعتراضات التي طالتّ الأنموذجين (البنوي والتّوليدي)، «لم تسمح فقط بإحداث تقدم على مستوى معرفتنا باللغات الطّبيعيّة، ولكن أحدثت تغييرا طال حتى هندسة اللّسانيّات، فاكتشاف الأبعاد التّداوليّة للّغة فتح أفاقا أرحب وأنتج أسئلة جديدة»[3] تجاوزت الحدود المغلقة للنّسق، والطّموح التّوليدي المتزايد لنمذجة وصورنة مختلف المسارات الذّهنيّة التي تسلكها اللّغة على المستوى الالسّني، كما أسهمت في إغناء الأبحاث التي انحصرت حدود الكفاءة المعرفيّة لديها ضمن حدود التّرميز الرّياضي والبرهنة الصّوريّة، التي أثبتت عجزها عن الإحاطة

---

[1]–عمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة، مقاربة حجاجيّة للخطاب الفلسفي، منشورات الاختلاف الجزائر، ط01، 2009، ص15.

[2]– مصطفى غلفان بمشاركة أمحمد الملاخ، حافظ اسماعيلي علوي، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي، ص43.

[3]– مقبول إدريس، البعد التّداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد01، المجلد 33، يوليو، سبتمبر، 2004، ص245.

بالفاعليّة التّداوليّة للغات الطّبيعيّة[1] مع مراعاة السّياقات التي ترد فيها وتتحكم في سيرورة اشتغالها ومقتضيّات استعمالها.

ومن ثم، فإن الأخذ بالمقولات التّداوليّة، واللجوء إلى مناويل المعالجة التي اقترحتها لتقديم تفسير معقول للقضايا الشّائكة، لم يبق حبيس المقاربات اللسانيّة، وإنما امتدّ أثره إلى حقول معرفيّة مغايرة، فقد سلكت "التّداوليّة خلال تطورها مسارا آخر، يدرس اللّغة في شموليتها، وفي علاقتها بالعالم والإنسان باعتبار هذه العلاقة شكلا من السّلوك البشري"[2] المتجسد ضمن إطار تداولي معين، يخضع لملابسات سياقيّة محددة.

تبعا لهذا الطّرح الذي يعكس تماسك النّسيج التّحليلي للتصور التّداولي وعمق مساءلاته، حرصت اللّسانيّات الجنائيّة على استقطاب هذا الأنموذج لامتلاكه الكفايّة التّفسيريّة والاستدلاليّة اللازمة لتقديم نسق مفاهيمي يضمن تحليلا إجرائيا يستوعب مختلف المستويّات اللسانيّة وغير اللسانيّة التي تتدرج ضمن مدارات الاشتغال القانونيّ والقضائي المتعددة، فإذا كان "التّواصل والتّفاعل القانونيّ شطرًا من التّفاعل اللّغويّ فإنه يحتكم إلى كثير من الأعراف التّداوليّة العامّة المتعارفة؛ على أنه يتفَرَّد بخصوصيّات تتعلق بمجتمع الخطّاب القانونيّ

---

[1]– ينظر: جواد ختام، التّداوليّة: أصولها واتجاهاتها، ص64.

[2]– عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، مقاربة تداوليّة معرفيّة لآليّات التّواصل والحجاج إفريقيا الشرق، الدّار البيضاء، المغرب، 2006، ص64.

وأنواعه النّصّيّة وطبيعة التّفاعلات التي تجري فيه ولاسيما أنها تفاعلات وأحداث تواصليّة حَيّة وممتدة."[1]

ولما كانت مجريّات الاشتغال الجنائيّ تخضع للسياق القانونيّ والقضائي وتتجاوب مع مقتضيّاته التّشريعيّة والتّنظيميّة، فقد كان من الطّبيعي أن ينتقل الوعي بقوة الطّرح التّداولي وعمقه من الفضاء الرّحب للمقاربات القانونيّة إلى نطاق المعالجة الجنائيّة، وهو وعي لا ينفصل عن الإدراك التّداولي بالقدرة الإنجازيّة للّغة، فهي –وفقا لهذا المنظور– ليست مجرد قدرة فطريّة موجودة بالقوة وإنما هي نتاج ممارسة اجتماعيّة متحققة بالفعل. ولذلك ينبغي أن ينطلق فهم الخطّاب الجنائيّ –باعتباره شكلا من الأشكال الخطّابيّة للنّص القانونيّ–عبر المدخل التّداولي باستدعاء "ما يحيط بالتّلفظ من عوامل غير لغويّة، مثل: السّياق والافتراض المسبق، والكفايّة التّداوليّة، والمعرفة المشتركة بين أطراف الخطّاب"[2].

ولئن كان الاستقطاب التّداولي ضمن مجال البحث والتّحقيق الجنائيّ يسهم في تقديم مقاربة واعيّة تسترشد بالقرائن والمؤشرات السّياقيّة التي تحيل إلى المقاصد الضّمنيّة لبعض التّعابير والصّيغ المستخدمة في

---

[1]– وليد أحمد العنتابي، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة، رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة، ص327.

[2]–مرتضى جبار كاظم، اللّسانيّات التّداوليّة في الخطاب القانونيّ، قراءة استكشافيّة للتفكير التّداولي عند القانونيّين، دار الأمان، الرّباط، المغرب، ط01، 2015، ص154.

الخطّاب الجنائيّ، فإنه في السّياق ذاته يعمل على توفير مرونة التّفسير عبر التّخفيف من حدة التّعبير القانونيّ، الذي ينتج عن الإكراهات التي يفرضها الجهاز المفاهيمي، مما قد يتسبب في إحداث "الغموض والالتّباس اللذينِ يفضيان إلى الاختلاف في تفسير القوانين وتوجيهها"[1] نحو مسارات تخل بالمسلك الصّحيح للأداء الجنائيّ، فالسّياق التّداولي الذي يحيط بالأشكال التّعبيريّة للواقعة الجنائيّة يتحكم في سيرورتها الدّلاليّة، ويكشف عن تنوع مظاهرها، فالدّلالة "ليست معطى جاهزا، بل هي سيرورة، ولا تحضر في الذّهن باعتبارها كلا، بل باعتبارها مستويّات"[2] معرضة لاستعمالات متعددة يمكن الكشف عن المقصديّة التي تؤدّيها عبر الدّعم الإجرائي الذي توفّره التّداوليّة من خلال الرّوافد التّصوريّة التي تنهض عليها، والتي تستمد عمقها النّظري بشكل أساسي من: نظريّة "**الأفعال الكلاميّة *(les actes de langage)***" و"**الاستلزام الحواري(*Conversationnelle Implicature*")**.

وتتأتّى فاعليّة الدّعم الإجرائي لنظريّة **الأفعال الكلاميّة** من المنطلق التّصوري المفارق للمفهوم الضّيق **للأفعال النّحويّة** التي تخضع لمعياري الصّدق والكذب[3]، إلى نطاق أوسع يستوعب الطّاقة التّداوليّة التي تفرزها

---

[1]–مرتضى جبار كاظم، اللّسانيّات التّداوليّة في الخطاب القانونيّ، ص114.

[2]–سعيد بنكراد، السيميائيّات والتّأويل، مدخل لسيميائيّات ش.س.بورس، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، ط01، 2005، ص145.

[3]–ينظر: آن روبول، جاك موشلار، التّداوليّة اليوم، علم جديد في التّواصل، ترجمة: سيف الدّين دغفوس، محمد الشيباني، مراجعة لطيف زيتوني، دار الطليعة للطباعة والنّشر، بيروت لبنان، ط01، 2003، ص29–30.

اللّغة من خلال الإنجاز الذي يدفعها إلى تخطي المبتغى الوصفيّ لوقائع العالم وصفا صادقا أو كاذبا، واستشراف بعدها الأدائي الذي يسمح بتحقيق وظيفتها الإنجازيّة، عبر "التّمييز بين الملفوظ الخبري والملفوظ الانشائي"[1]، الذي يفضي بدوره إلى التّفريق "بين قول شيء ما، وصنع شيء ما بواسطة اللّغة"[2]؛ حيث يتحول القول إلى فعل تنعكس تداعيّاته على المستوى الواقعي. ولذلك لم يعد الحكم على الملفوظات "مرهونا بمعيار الصّدق والكذب، [....] وإنما مداره حول الأثر الذي يحدثه فعل القول في المخاطب، فيكون فعل الإنجاز ناجحا إذا استجاب المخاطَب، واقتنع بمقاصد المتكلم، كما قد يكون فاشلا حين يعجز المتكلم عن التّأثير في المخَاطب ولا يقدر على دفعه نحو التّصرف"[3]، والتّفاعل مع السّياق الاستعمالي للخطاب.

ولاشك أن الخيار الابستمولوجي الذي لجأت إليه اللّسانيّات الجنائيّة بتفاعلها مع المقترح التّصوري الذي أفرزته نظريّة الأفعال الكلاميّة، لم يكن منعزلا عن مقتضيّات الاشتغال الجنائيّ ضمن السّياق التّداولي؛ حيث يتحدد الموقف القانونيّ والقضائي إزاء الواقعة الجنائيّة، بالاعتماد على القوة الإنجازيّة للأقوال عوض الاكتفاء بالاتساق الدّلالي الذي

---

[1]– جون لاينز، الصيغة والقوة اللاقوليّة، ترجمة: صابر الحباشة في كتابه، لسانيّات الخطاب الأسلوبيّة والتّلفظ والتّداوليّة، دار الحوار للنّشر والتّوزيع، اللاذقيّة، سوريا، ط01، 2010 ص200.

[2]– المرجع نفسه، ص200.

[3]– جواد ختام، التّداوليّة: أصولها واتجاهاتها، ص64.

تفرزه الكلمات لصياغة البنيّة التّنظيميّة للنّصوص القانونيّة[1]، فالنّص الجنائيّ بوصفه مظهرا من مظاهر التّشكل الخطّابي للنّص القانونيّ "يتماسك تركيبيا ودلاليا، كما يتماسك تداوليا بالتّفاعل بينه وبين السّياق"[2]، على نحو يسمح بتجريد الكلمات من معناها القاموسي وتزويدها بمعنى استعمالي يحيلها إلى أداة لإنتاج الأفعال، وصناعة المواقف والسّلوكيّات على مستويّات متباينة: مؤسساتيّة واجتماعيّة وفرديّة[3] .

بالتّساند مع هذا المقترح التّداولي برزت إسهامات "**بول هربرت قرايس**" (***P.H. Grice***) التي حرصت على تقديم تعديل تصوري وإجرائي لنظريّة الأفعال الكلاميّة، من خلال الانتقال بمحور الاهتمام التّداولي من مستوى التّحليل الإنجازي للفعل الكلامي إلى آفاق أعمق تشترط حضور القصد التّواصلي من الملفوظ الكلامي، وهي نقطة الانطلاق التي مكّنت ("**غرايس *Grice***") من ضبط المجال التّصوري للمسلك التّحليلي الذي تمخّض عن انبثاق نظريّة الاستلزام الحواري (***Implicature Conversationnelle***)، فقد أدرك ("**غرايس *Grice***") "أن النّاس في حواراتها قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همّه إيضاح

---

[1]–ينظر: مرتضى جبار كاظم، اللّسانيّات التّداوليّة في الخطاب القانونيّ، ص155.

[2]–محمد فيصل حمود، دور اللّسانيّات التّداوليّة في الصياغة القانونيّة، دراسة في القانون العراقي 2005، مجلة مداد الآداب، عدد خاص، 2019–2020، ص519

[3]– ينظر: مرتضى جبار كاظم، اللّسانيّات التّداوليّة في الخطاب القانونيّ، ص09.

الاختلاف بين **ما يقال** ***What is said***، **وما يقصد**(***What is mean***"[1])، وهو تفريق جوهري أسهم في تأسيس وعي جديد بقوة البعد القصدي للكلام ودوره في تحديد المبتغى الدّلالي من حدث التّخاطب، الذي يتجاوز "ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظيّة ***Face values***"[2]، ويأخذ بالمقصديّة التي يتوخى المتكلم بلوغها بالاعتماد على سبل التّواصل التي تركز بشكل قوي على السّياق التّداولي والاستعمالي للّغة، وتراهن على الكفاءة التّداوليّة التي يمتلكها السّامع، والتي تؤهله للوصول " إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال"[3] التّداولي.

ومن ثم، وفي ظل هذا المقترح التّداولي الذي يأخذ بالقصد الكلامي "أضحى تأويل الملفوظات رهينا بثلاثة عوامل: معنى الجملة، والسّياق (اللساني وغير اللساني)، علاوة على مبدأ التّعاون، فقد أوضح غرايس أن فهم الملفوظات وتأويلها أثناء عمليّة التّخاطب لا يعتمد دائما على دلالتّها الطّبيعيّة التّواضعيّة"[4] التي تتفاعل مع "المحتوى القضوي للجملة في قوتها الإنجازيّة الحرفيّة"[5]، كما أنها لا تخضع لسيرورة الاستدلال المنطقي، أو الاستلزام الوضعي ***Implicature Conventionnelle)***،

---

[1]–محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة مصر، ط01، 2002، ص33.

[2]–المرجع نفسه، ص33

[3]– المرجع نفسه، ص33

[4]– جواد ختام، التّداوليّة: أصولها واتجاهاتها، ص99.

[5]– المرجع نفسه، ص173.

وإنما تتجاوب مع المحفزات التي ينتجها الاستلزام الحواري(***Implicature Conversationnelle***) الذي يعين على رصد البنيّة العميقة للتخاطب الإنساني. وبذلك تحولت الانشغالات التّداوليّة مع هذا الأنموذج التّحليلي "من السّعي نحو تصنيف أفعال الكلام إلى البحث عن سبل تحقيق الملاءمة بين الجهود الخطّابيّة والنّتائج السّياقيّة"[1] باستثمار القرائن التّداوليّة والمؤشرات التي تحيط بالواقعة الكلاميّة، وتسهم في تقديم تأويل صحيح للمقاصد المضمرة بمنأى عن المظهر الصّريح (***explicite***) لحدث التّخاطب.

تماشيا مع هذا المساق التّحليلي الذي تجاوزت من خلاله التّداوليّة حدود التّحليل اللساني المجرد عن الاستعمال القصدي للّغة، تمكّنت اللّسانيّات الجنائيّة من استقطاب إجرائيّة التّحليل التي أفرزتها نظريّة الاستلزام الحواري (***Conversationnelle Implicature***)، والتّفاعل مع قواعد الحوار ***conversationnelles) (Maximes*** التي تنظم مبدأ التّعاون (***Principe de coopération***) مما يسهم في توفير "فعاليّة عاليّة للتبادل الكلامي"[2] أثناء التّحقيق الجنائيّ، أو عمليّة التّقاضي، ويمكّن المشتغلين في هذا الحقل من استثمار هذه القواعد لتفتيت البنيّة الخطّابيّة لوقائع التّحقيق الجنائيّ للكشف عن النّوايا المستترة خلف الأقوال.

---

[1]– المرجع نفسه، ص99.

[2]– المرجع نفسه، ص102.

فإذا كانت مجريّات التّحقيق الجنائيّ تعكس المظهر الخطّابي للّغة ضمن الإطار القانونيّ، فإن المسلك التّحليلي الذي اقترحه غرايس لا ينفصل عن هذا النّمط من التّفاعل التّداولي الذي يميز الخطّاب الجنائيّ، فالأطراف المتنافسة في غرف التّحقيق وأروقة المحاكم تتخذ اللّغة رافدا إجرائيا لإثبات الجرم أو إنكاره فكل طرف يسعى لترسيخ مصداقيّة روايته، ودحض روايّة منافسه[1] باللجوء إلى استراتيجيّات تخاطبيّة حواريّة، يمكن الحكم على مصداقيتها تداوليا بمراعاة القواعد المنظمة لمبدأ التّعاون، والتّجاوب مع سيرورة الحوار التي تتشكل بفعل التّحقيق أو التّقاضي بين أطراف القضيّة الجنائيّة، كما يمكن –في المقابل– رصد مواطن اختلال الأقوال والمرافعات بالوقوف على مواضع انحراف الحوار عن سيرورته بفعل الخرق الذي طرأ على قواعد التّخاطب التي تنظم مسلكيته التّداوليّة. وعليه يمكن التّعامل مع هذا الانحراف على المستوى الالسّني –الجنائيّ بوصفه مؤشرا تداوليا على وجود نيّة مضمرةٍ أو التّستر على حقيقة ما، قصد التّلاعب بالأدلة أو توجيه التّأويل بما يخدم أحد الأطراف. ومن ثم يمكن استثمار القرائن التي يحيل إليها الاستلزام الحواري لتقدير الموقف القانونيّ وضبط مستويّات الإدانة والبراءة من خلال الأثر الإنجازي للأقوال في غرف التّحقيق والمرافعات في المحاكم.

4–المرتكز التّداولي الحجاجي للخطاب الجنائيّ:

[1]–ينظر: صالح بن فهد العصيمي، اللّسانيّات الجنائيّة، تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها ص39.

يندرج الاهتمام بالحجاج في سياق البحث الجنائيّ ضمن نسق المقاربات **التّداوليّة للخطاب القانونيّ**، وهو نسق بيني يستمد أدوات اشتغاله من اللّسانيّات التّداوليّة والبلاغة الحجاجيّة، وينفتح في الوقت ذاته على العلوم القانونيّة والجنائيّة لتقديم استدلال قانونيّ مرن، يسلك فيه الحكم القضائي مسلك "التّداول عبر المسارات المرنة [...] للجدل والجدال"[1]بعيدا عن حدّيّة البرهان المنطقي وصرامة الاستنباط العقلي؛ حيث تترسخ –وفقا لهذا التّصور–السّمة التّداوليّة والإقناعيّة للخطاب الجنائيّ.

فإذا كان الحجاج أحد المرتكزات الجوهريّة للتنظير اللساني التّداولي، فقد كان من الطّبيعي أن يفرض حضوره بقوة ضمن المقاربات القانونيّة ذات المرجعيّة اللسانيّة، وهو ما تجسّد من خلال مبحث "**الحجاج الجنائيّ**" ***(Forensic Argumentation)*** الذي ينصرف صوب "دراسة عمليّة التّقاضي بوصفها تواصلًا وحدثًا حجاجيًا تفاعليًّا متخصّصا يتغيا الإقناع من ناحيّة، وتفنيد حجج الخصوم وأدلتهم من أَجْلَ الظّفر بالنّصر القانونيّ من ناحيّة أخرى"[2].

والمتأمل في طبيعة الاستدلال القانونيّ الذي يفضي إليه البناء الحجاجي للخطاب الجنائيّ، يلحظ أنه استدلال مركّب، يستجيب للسياق

---

[1]–بول دوبوشي، القانون والتّداوليّات (الحجاج القانونيّ)، ترجمة: حافظ اسماعيلي علوي، نبيل موميد، مجلة علامات، مكناس، المغرب، ع31، 2009، ص124.

[2]– وليد أحمد العنتابي، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة، رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة، ص311.

المهني والمؤسساتي لمؤسسة القضاء من جهة، ويتفاعل مع مظاهر التّداول الاجتماعي من جهة أخرى. فهو إذ يخضع لمقتضيّات الضّبط القانونيّ والإجراءات المعياريّة للتحقيق الجنائيّ التي تتماشى مع السّياق القضائي، فإن البناء الحجاجي للخطاب الجنائيّ يدفع بسيرورة الاستدلال صوب تمثّل المسلك القانونيّ الموجّه بسلطة النّصوص والقرائن، كما أنه يتفاعل مع ميكانيزمات التّحقيق التي يباشرها أطراف القضيّة "ضمن إطار مؤسسي محدد، وفقا لإجراءات مقوننة [....] بغيّة الوصول إلى قرار قابل للتنفيذ"[1]، وتقديم تبرير منطقي للقرارات المتخذة "بإظهار توافقها مع القانون""[2] واحترامها لتشريعاته.

وإذا كان الاستدلال القانونيّ للخطاب الجنائيّ في ظل السّياق المهني يتسم بقدرة عاليّة من الانضباط التي تخدم مقتضيّات تحقيق العدالة التي تتوخى المؤسسة القضائيّة بلوغها، فإن الإيغال في اللجوء إلى أدواته الاستنباطيّة "تجعل من الاستدلال القانونيّ منطقا جامدا يحوّل العدالة إلى آلة لإصدار الأحكام"[3] الجاهزة، بخلاف الحجاج القانونيّ الذي يركن للسياق التّداولي لتقديم توصيف للوقائع الجنائيّة وتخريج الأحكام المترتبة عنها، من خلال استثمار المقام القضائي والاعتبارات الاجتماعيّة والقيميّة المرتبطة به.

---

[1]–أحد حاجي صفر، أدوات الحجاج القانونيّ وتقاناته، الأحكام في المحاكم القطريّة نموذجا مجلة جنان، المجلد 12، 2019، ص14.

[2]–بول دوبوشي، القانون والتّداوليّات (الحجاج القانونيّ)، ص123.

[3]–المرجع نفسه، ص129.

ومن ثم، وتبعا للطابع التّداولي الذي يسم هذا المظهر من مظاهر الأداء الحجاجي، ويتحكم في مبتغيّات الإقناع للخطاب الجنائيّ، تشكلت ملامح التّعالق المعرفي بين النّظريّة الحجاجيّة واللّسانيّات الجنائيّة؛ حيث أتاح هذا التّعالق مكنة استثمار أدوات التّحليل الحجاجي لاسيما تلك التي تمخضت عن انبثاق مشروع البلاغة الجديدة، وهو مشروع يحرص على وضع السّبل التي من شأنها أن تدفع المتلقي لـ"الإذعان للحل المقترح"[1]، عوض البحث عن الحقيقة المطلقة، فالغرض من تفعيل سبل الإقناع عبر المسلك الحجاجي الذي اقترحته البلاغة الجديدة يتخطى معياريّة التّبرير المنطقي وجاهزيّة التّفسير العقلي لاستراتيجيّات البرهنة التي تكتفي باستنباط "النّتائج من مقدمات معينة"[2]، وإنما يحرص على "إحداث تصديق مستمع للدعاوي المعروضة عليه وتقويته"، كما يتغيا التّأثير فيه "وتعديل قناعاته أو استعداداته بواسطة خطاب يوجه إليه، ويسعى إلى كسب تصديق العقول بدل فرض الإرادة بالإكراه او التّرويض"[3].

إن هذا الطّموح الذي تنشد البلاغة الجديدة بلوغ مراميه، لا ينفصل عن مبتغيّات الأداء الحجاجي للخطاب الجنائيّ، والمتمثل في دعم النّماذج الخطّابيّة للممارسة الجنائيّة سواء أكانت تحقيقا أم مرافعة أم

---

[1]– المرجع نفسه، ص122.

[2]–شاييم بيرلمان، الأمبراطوريّة الخطابيّة، صناعة الخطابة والحجاج، ترجمة وتقديم وتعليق: الحسين بنوهاشم، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط01، 2022، ص79.

[3]– المرجع نفسه، ص80–81..

دفاعا بمقومات عقلانيّة إقناعيّة تتأتى فاعليتها الحجاجيّة من السّياق التّداولي الذي ترد فيه، فالأطراف المتحكمة في ميكانيزمات البحث والتّحقيق الجنائيّ، تحرص في سياق الحجاج القانونيّ التّداولي على الحث على الإذعان، أكثر من حرصها على فرض الحقيقة"[1] فمناط الأمر كما أشار ("**شايم بيرلمان** ***chaim Perelman***") في كتابه: "**المنطق القضائي: البلاغة الجديدة*** *Logique Juridique. Nouvelle Rhétorique)***") يتعلق بجعل قرارات العدالة مقبولة، ولذا يغدو الرّجوع إلى التّقنيّات الحجاجيّة أمرا ضروريا[2]، "وبما أن الأمر يتعلق من جهة أخرى بتعليل القرارات بإظهار توافقها مع القانون، فإن الحجاج القضائي يصبح خاصا، لأن مهمته ستكون هي تبيان الكيفيّة التي يتلاءم بها التّأويل الأفضل للقانون مع أفضل الحلول التي قدمت للحالات التي هي من نوعها"[3].

وبذلك تمكّنت اللّسانيّات الجنائيّة، باستقطاب النّموذج التّحليلي للنّظريّة الحجاجيّة، من توفير سياق نظري قادر على تقديم قراءة مزدوجة للخطاب الجنائيّ، تعكس المرجعيّة القانونيّة التي تُبرز انسجامه مع النّصوص والتّشريعات كما تسمح برصد آليّة الاشتغال الحجاجي للخطاب الجنائيّ، واستراتيجيّة الاستدلال القانونيّ عبر أدواته.

---

[1]–ينظر: بول دوبوشي، القانون والتّداوليّات (الحجاج القانونيّ)، ص123.

[2]–ينظر: المرجع نفسه، عن *Ch.Perelman,* ***Logique Juridique Nouvelle Rhétorique,*** *Paris, Dalloz, 2e éd., 1979, p. 173.*

[3]–ينظر: المرجع نفسه، عن *Ch.Perelman,* ***Logique Juridique Nouvelle Rhétorique,*** *Paris, Dalloz, 2e éd., 1979, p. 173.*

خاتمة:

في الختام، أظهر هذا البحث أن اللّسانيّات الجنائيّة، بوصفها مبحثًا معرفيًا بينيًّا، لم تعد منحصرة ضمن الحدود الضّيقة التي يفرضها التّوصيف الخارجي للّغة داخل النّصوص الجنائيّة أو القضائيّة، بل تجاوزت ذلك نحو فهم أعمق لوظائف القول وسياقاته التّداوليّة. فقد أسهم المقترح التّداولي في إعادة توجيه الاشتغال اللساني من الاهتمام بالبنيّة اللّغويّة إلى التّركيز على الفعل اللّغويّ في بعده المقصدي والتّواصلي، بما يجعل الخطّاب الجنائيّ مجالاً غنيًّا لتطبيق المفاهيم التّداوليّة، مثل المقصديّة، والاستلزام الحواري، ومبدأ التّعاون، وغيرها من الأدوات التي تمنح القول طابعًا إجرائيًا ذا دلالة قانونيّة.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في الدّراسة:

•أحد حاجي صفر، أدوات الحجاج القانونيّ وتقاناته، الأحكام في المحاكم القطريّة نموذجا، مجلة جنان، المجلد12، 2019.

•آن روبول، جاك موشلار، التّداوليّة اليوم، علم جديد في التّواصل، ترجمة: سيف الدّين دغفوس، محمد الشّيباني، مراجعة لطيف زيتوني دار الطّليعة للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، ط01، 2003.

•بول دوبوشي، القانون والتّداوليّات (الحجاج القانونيّ)، ترجمة: حافظ اسماعيلي علوي، نبيل موميد، مجلة علامات، مكناس، المغرب، ع31 2009.

•جواد ختام، التّداوليّة: أصولها واتجاهاتها، دار كنور للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2016.

•جون لاينز، الصّيغة والقوة اللاقوليّة، ترجمة: صابر الحباشة في كتابه، لسانيّات الخطّاب، الأسلوبيّة والتّلفظ والتّداوليّة، دار الحوار للنّشر والتّوزيع اللاذقيّة، سوريا، ط01، 2010.

•حافظ إسماعيلي علوي، أمحمد الملاخ، قضايا ابستمولوجيّة في اللّسانيّات، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف الجزار، ط01، 2009.

•سعيد بنكراد، السّيميائيّات والتّأويل، مدخل لسيميائيّات ش.س.بورس، المركز الثّقافيّ العربي، الدّار البيضاء، المغرب، ط01، 2005.

•شاييم بيرلمان، الأمبراطوريّة الخطّابيّة، صناعة الخطّابة والحجاج، ترجمة وتقديم وتعليق: الحسين بنوهاشم، دار الكتاب الجديد المتحدة ط01، 2022.

•صالح بن فهد العصيمي، اللّسانيّات الجنائيّة، تعريفها ومجالاتها، وتطبيقاتها، دار وجوه للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة السّعوديّة ط01، 2020.

•عبد السّلام عشير، عندما نتواصل نغير، مقاربة تداوليّة معرفيّة لآليّات التّواصل والحجاج، إفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء، المغرب، 2006.

•عمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة، مقاربة حجاجيّة للخطاب الفلسفي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط01، 2009.

•محمد فيصل حمود، دور اللّسانيّات التّداوليّة في الصّياغة القانونيّة، دراسة في القانون العراقي 2005، مجلة مداد الآداب، عدد خاص 2019-2020.

•محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، مصر، ط01، 2002.

•مرتضى جبار كاظم، اللّسانيّات التّداوليّة في الخطّاب القانونيّ قراءة استكشافيّة للتفكير التّداولي عند القانونيّين، دار الأمان، الرّباط، المغرب ط01، 2015.

•مصطفى غلفان بمشاركة أمحمد الملاخ، حافظ اسماعيلي علوي، اللّسانيّات التّوليديّة من النّموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01، 2010.

•مقبول إدريس، البعد التّداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد01، المجلد 33، يوليو سبتمبر، 2004.

•هايكي، أ.س.ماتيلا، اللّغة واللّسانيّات القانونيّتان، ترجمة: حافظ إسماعيلي علوي، مجلة الفكر اللساني، كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات، بمنوبة تونس، ع03، أكتوبر، 2022.

•وليد أحمد العنتابي، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة، رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، جامعة الكويت، ع164، 2023.

التّكامل العمليّ بين العلامتين: اللّغويّة وغير اللّغويّة في التّحقيق الجنائيّ (مقاربة سيميوجنائيّة لنماذج مختارة)

د. أسماء حمايديّة
ك/ جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الملخص:

يلمح المتتبّع لسيرورة الأحداث الواصفة لوقائع الجنايّات فاعليّة العلامات اللسانيّة وغير اللسانيّة في كشف مرتكبيها، فأمّا أولاها فصاحبة حظٍّ وافر في الدّراسات اللّسانيّة الجنائيّة، يضمّها مصطلح البصمة اللّسانيّة؛ الذي عرف رواجا مشهودا في السّاحة العلميّة المعاصرة، معالِجا سمات الفرد الكلاميّة بطريقة علميّة، عن طريق رصد التّجاوزات الكلاميّة ومراقبة الانحرافات اللّغويّة؛ ابتغاء تضييق دائرة الاتّهام وتيسير التّحقيق القضائي. وعلى الرّغم من أنّ العلامة اللسانيّة بتمظهراتها المختلفة تشكّل المادّة الخام في الأدلّة الجنائيّة إلاّ أنّ نظيرتها غير اللّسانيّة هي الأخرى لا يُنكَر أثرها الفعّال في فكّ لغز الجريمة، وإن قلّ الاهتمام البحثيّ بها منفردة، وهي ذات تجليّات كبْرى، أدناها مراتب الحضور الجسديّ، وقد تتعدّى الجسد لتشمل علامات التّمويه لتغيير مجرى التّحقيقات تماما كما نشاهده في برنامج جنايّات على قناة البلاد الذي يشغل المتلقي بمناوراته اللسانيّة وغير اللسانيّة من حيث كفايّاتها التّحقيقيّة.

بناء على هذا، تروم هذه الورقة البحثيّة تبيان دور التّكامل العمليّ بين العلامتين: اللسانيّة وغير اللسانيّة في تكثيف الأدلّة الجنائيّة، نظرا

إلى قدرتهما الحجاجيّة العاليّة من أجل تحقيق العدالة المرومة، من خلال النّموذج الموصوف.

الكلمات المفتاحيّة: الجنايّة، اللّسانيّات الجنائيّة، العلامة اللسانيّة العلامة غير اللسانيّة، التّحقيق الجنائيّ ...

مقدّمة:

لا تزال اللّغة أشكل الظّواهر الاجتماعيّة بحثا وتدبّرا، لأنّها النّسق الأوحد الذي يمكّننا من امتلاك العالم ذهنيّا عبر وسائطها الرّمزيّة بتقطيعاتها المفهوميّة ومن المفارقات أنّه لا يُستحضر في نشاطاتنا اليوميّة بغيرها لتحقيق أغراض مختلفة حجما وأثرا، لذا لا مندوحة أن تكون محور عنايّة بحثيّة في المجالات العلميّة الحديثة على غرار اللّسانيّات الجنائيّة؛ حيث من الممكن ألاّ يُتاح من حيثيّات الجريمة غير اللّغة، فيصبح التّحقيق رهين الدّرايّة اللّغويّة بناء واستعمالا إذ لا جريمة لغويّة دون دليل لغويّ، فهو الجريمة عينها، في مقابل الجرائم الأخرى التي تكون فيها اللّغة أحد أدلّتها الكشّافة، التي تجعل اللّساني رافدا مهمّا في التّحقيقات الجنائيّة، لا سيما في ظلّ تفاوت الخصائص بين اللّغات، مع اختلاف تقاليد اللّغة المنطوقة عن نظيرتها في اللّغة المكتوبة، واللّغة أثناء الحدث الجنائيّ غيرها بعده، ولغة الجاني غير لغة المشتبه والشّاهد والمحامي... ثمّ إنّ اللّغة عادة في تمظهرها التّداولي يتجاذبها قطبان: العبارة والإشارة، وعلى قدر تفاوضهما عملا قد تنبئ الإشارة بخلاف ما تحمله العبارة، فتفضح المكنون وتكذّب الكائن ممّا يجعل

الدّليل غير اللّغويّ سندا مضافا لا يقلّ أهميّة عن نظيره اللّغويّ في إطار اللّسانيّات الجنائيّة من أجل مكاشفة تفاصيل الجريمة لإثبات الإدانة أو نفيها. ولنا في المعطيّات التّمثيليّة لجرائم واقعيّة محليّة ضمن سلسلة تحريّات أو لغز الجريمة ما يمكن به البيان والإشهاد.

بناء على هذا، تنطلق هذه المباحثة من إشكاليّة رئيسة مفادها: كيف تتساوق العلامتان: اللّغويّة وغير اللّغويّة في تكثيف الأدلة الجنائيّة؟ وتتفرّع منها تباعا أسئلة من قبيل: هل تستطيع العلامة الإشاريّة إثبات الكفايّة التّحقيقيّة؟ هل يمكن الاكتفاء بالعلامة اللّغويّة أثناء التّحقيق؟ ما هي رهانات التّحقيق الجنائيّ في ضوء الأدلة اللّغويّة وغير اللّغويّة؟ كيف يمكن للمحقّق استثمار السّياقات اللّغويّة وغير اللّغويّة في توجيه الحكم الجنائيّ؟ ما المؤهلات اللازمة في المحقّق اللساني؟ أمّا الأهداف فيمكن حصرها في تبيان الحاجة المسيسة إلى تزكيّة الوعي بقيمة المدخلين: اللّغويّ وغير اللّغويّ في المسلك الجنائيّ المحلّي، لما لهما من أثر بالغ في تحديد مسار التّحقيق وبلوغ المقاصد.

1. اللّسانيّات الجنائيّة:

1.1 مصطلحا ومفهوما:

لا يزال مشكل المصطلح يجدّد طروحاته أمام الباحث العربي الأكاديميّ المتابع لمستجدّات المعرفة العلميّة على غرار اللّسانيّات الجنائيّة، إذ يصطدم بمسمّيّات كثيرة، كاللّسانيّات القضائيّة، واللّسانيّات القانونيّة، وعلم البصمة الكلاميّة. وقد أحسن فهد العصيمي تذليل

مسافاتها الدّلاليّة قائلا:" ففي ترجمة المصطلح يمكن أن نقول اللّسانيّات القضائيّة إذا كنا نتحدّث عن تحليل اللّغة في المجال القضائي، أو نقول اللّسانيّات القانونيّة إذا كنّا نتحدّث عن تحليل اللّغة في الميدان القانونيّ، أو اللّسانيّات الجنائيّة في مجال تحليل اللّغة ضمن القضايا الجنائيّة وهكذا... وأخيرا إذا أردنا الاطّراد فيمكن أن نقول اللّسانيّات الجنائيّة للجميع من باب: لا مشاحة في الاصطلاح"[1]، الذي تتقاسمه اللّغة والحس الأمني أو القضائي أو القانونيّ أو الجنائيّ، ويأخذ حظوة متناميّة في الأوساط العلميّة الغربيّة خصوصا، بوصفه "فرعا من فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة، يقوم على دراسة وتحليل وقياس البيانات اللّغويّة المصاحبة لوقوع الجريمة بهدف تحديد هويّة الجاني أو المتّهم."[2]

والقمين ذكرا أنّ "اللّغة في إطار علاقتها بالقانون قد تكون أداة تستخدم لتوضيح الوثائق وشرحها وتوثيقها، وقد تكون موضع قضيّة قانونيّة في حالتين: إمّا دليلا يستخدمه المحامون والقضاة، وإمّا هي الجريمة بذاتها، بمعنى أنّ الجرائم من حيث صلتها باللّغة نوعان[3]: جريمة لغويّة، وهي المقتصرة على اللّغة تلفّظا أو كتابة ما لم تؤدّي إلى جريمة أخرى، كأن يسبّ شخص شخصا آخر أو يقذفه أو يشتمه أو

---

1 صالح بن فهد العصيمي، اللّسانيّات الجنائيّة تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، السعوديّة، ط1، 2020، ص 29

2 ابتسام بنت عبد الرّحمن الرّشودي، اللّسانيّات والصوتيّات الجنائيّة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج 2، ع7، ص210.

3 المرجع السابق، ص22

يتعرّض لأصله وعرقه ودينه أو لميوله الجنسيّة، والغايّة من الحكم القضائي المترتّب عنها الرّدع والزّجر. وجريمة من نوع آخر تكون اللّغة إحدى أدواتها، كالقتل أو الإرهاب أو التّغرير أو الاستدراج، فتصبح دليلا مضافا أو قرينة تستخدم للإدانة أو التّبرئة، فالقاضي لن يعتدّ باللّغة في تقدير العقوبة، بل سيصدر الحكم على قدر الجريمة المصاحبة.

واعتبارا لهذا، اختلف الباحثون في حجم معرفة اللّسانيّات الجنائيّة، ففئة تقصرها على استخدام النّظريّات اللسانيّة في الجرائم التي تشكّل فيها البيانات اللّغويّة جزءا من القرائن، وأخرى تفتح نطاقها على دراسة كلّ متعلّقات اللّغة بالقانون. وعلى هذا الأساس "واجهت إشكاليّة التّعريف في الغرب الذي نشأت فيه، ولعلّ السّبب في ذلك هو أنّ هذا العلم مازال جديدا، وعدد ممارسيه على مستوى العالم ضئيل جدا، ممّا يفتح الباب على مصراعيه لوجهات نظر متفاوتة."[1] ومع ذلك يجري في أدبيّات البحث بأنّها "العلم القائم على دراسة النّصوص التّحريريّة والشّفهيّة ذات الصّلة بالجرائم والخلافات القانونيّة أو المسائل المتعلّقة بإجراءات التّقاضي أو ما يتعلّق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفيّة

1 يونس عبد الله محمد الخي العبادي، اللّسانيّات الجنائيّة (إشكاليّات نظريّة وتطبيقيّة في القانون الجنائيّ الدّولي)، مطبعة تركال، الموصل، العراق، ط1، 2024، ص50

إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصّصين على السّواء."[1]

2.1 مجالا وهدفا:

اللّسانيّات الجنائيّة على حداثتها شهدت اعترافا واسعا وتطوّرا متسارعا يزامن سعة اهتماماتها، حتّى "أصبح عالم اللّغة يُستدعى للنّظر في قضايا جنائيّة ومدنيّة معقّدة ليدلي بشهادته بعد تحليل البيانات اللّغويّة المصاحبة لوقوع الحدث الجنائيّ أو النّزاع المدنيّ."[2] ومجالاتها "تبدأ بمسألة الأصالة في التاليف ونسبة مكتوب إلى مؤلّفه (كما في السّرقات العلميّة والحقوق الفكريّة والإخلال بالأمانة العلميّة) إلى الجنايّات الإجراميّة التي تستخدم اللّغة أداة فيها، مثل رسائل الخطّف والتّهديد، والإرهاب، والقتل، وطلب الفديّة، وغيرها من ممارسات التّواصل اللّغويّ لأغراض سيّئة أو إجراميّة.[3] وما ينبغي الالتّفات إليه أنّ النّصّ الجنائيّ سواء كان منطوقا أو مكتوبا قد يكون صادرا من المتّهم أو من الشّهود أو من المحامين والقضاة ورجال الشّرطة والمحقّقين؛ أي إنّ اللّسانيّات الجنائيّة ليست من واقع تسميتها مقتصرة على ما يصدر من المتّهم أو الجاني أو المجرم، بل تمتدّ إلى تحليل ما يصدر أيضا من غيرهم، ممّن لهم علاقة بالجريمة سواء كانوا شهودا

1عبد المجيد الطيب عمر، علم اللّغة الجنائيّ نشأته وتطوره وتطبيقاته، المجلة العربيّة للدراسات الأمنيّة والتّدريب، مج 23، ع45، ص276

[2] عبد المجيد الطيب عمر، علم اللّغة الجنائيّ، ص 281

اللّسانيّات الجنائيّة، ص325

أو قضاة أو مشرّعين، واللّساني الجنائيّ بدوره هو من يدرس ويفسّر استخدام اللّغة بدءا من مسرح الجريمة، ثمّ التّحقيق في الشّرطة، ثمّ المرافعات والمنازعات في المحكمة، ثمّ صدور الحكم مستخدما التّحليل اللّساني التّطبيقي أو تحليل الخطّاب...[1] ويمكن إجمال هدف اللّسانيّات الجنائيّة في الإسهام في إثبات الجرائم أو نفيها، مسترفدة بجملة المعارف اللسانيّة وغير اللسانيّة، كالدّراسات الصوتيّة والمعجميّة والصّرفيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة، علاوة على مؤدّى اللّسانيّات الوظيفيّة والاجتماعيّة والعصبيّة والنّفسيّة والحاسوبيّة أيضا، وهذا ما يجعلها علما بينيّا و"مثالا نموذجيّا للسانيّات التّطبيقيّة؛ بوصفها تطبيقا عمليّا للنّظر اللّساني من ناحيّة، ومثالا نموذجيّا للتّكامل المعرفي والتّداخل الاختصاصي من ناحيّة أخرى ذلك أنّه لا يسعك في أيّ مرحلة من مراحل التّحليل اللساني الجنائيّ أن تتوقّف عند حدود فرع أو مجال لسانيّ بعينه، إنّما تفرض عليك طبيعة النّظام اللّغويّ وكلّيته أن تُداخِل الفروع والاختصاصات، فلا يمكنك مثلا أن تقتصر على التّحليل الصوتيّ وحده بمعزل عن دلالات ذلك التّحليل الصوتيّ بما هو أمارات اجتماعيّة دالة على صاحبها في كثير من الأحيان."[2] ولا يخفى ما يترتّب عن أهداف اللّسانيّات الجنائيّة من أهميّة قصوى، "فممارستها قد تنتهي بقرارات مصيريّة حول حياة إنسان ما: إدانة أو تبرئة، أو اتّخاذ قرارات بشنّ

اللّسانيّات الجنائيّة، ص 1.27

2وليد العناتي، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، 2023، مج 64، ع41، ص318

حرب أو الجنوح للسّلم."[1] لهذا يُعاب العالم العربي في تأخّره عن الاستعانة باللّسانيّات الجنائيّة لقلّة وعيه بقيمتها العلميّة في خدمة التّحقيق الجنائيّ، أي "لا أثر لتعامل مؤسّس بين العدالة والأجهزة الأمنيّة والخبراء اللّغويّين، وعلى المستوى العلميّ لا نكاد نعثر إلاّ على بعض المقالات التي لا تؤسّس لبدايّة طموحة، ولتدارك الوضع نحن في حاجة إلى التّفكير في برامج جامعيّة خاصّة لتكوين لسانيين قضائيين يسندون العدالة في حلّ الكثير من المشكلات التي ظهرت نتيجة التّطوّر الطّبيعي لمجتمعاتنا في ظلّ ما نشهده من تعقيد في حيّاتنا اجتماعيّا واقتصاديّا وسياسيّا."[2]

2. العلامة اللّغويّة دليلا جنائيّا:

تؤكّد الوقائع الاجتماعيّة والنّصوص الشّرعيّة قوّة القرائن اللّغويّة في القضايا الجنائيّة، تماما كما يثبته المسرود في قصة يوسف عليه السّلام ﴿وَ شَهِدَ شَاهِدٌ من أَهْلِهَا﴾ [يوسف آ26] وقد زكّى القانون اليوم هذه القوّة بالتّقعيد، ففي القانون الجنائيّ لا جريمة ولا عقوبة بغير نصّ، "وهي القاعدة التي يعبّر عنها أحيانا بمبدإ الشّرعيّة، ومقتضاها أن لا تعتبر أفعال الأفراد وصور سلوكهم جرائم إلاّ إذا كان ثمّة نصّ قانونيّ صادر من السّلطة التّشريعيّة في الدّولة، يقرّر جعل هذا السّلوك المعنيّ

---

1 المرجع نفسه، ص 316.

2 سعاد طعبة، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة وواقعها في العالم العربي، مجلة المحترف لعلوم الرّياضة والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، مج 9، ع5، 2022، ص60

جريمة ويقرّر عقوبة له."[1] ومن ثمّة فإن "اعتبار اللّغة الأداة والوسيلة الوحيدة غالبا التي تحقّق مشاغل القوانين يفضي بنا إلى القول أنّ مجال علم اللّغة أقرب رُحما إلى علوم القانون والقضاء من المجالات المعرفيّة الأخرى"[2]. بل إنّ "القانون لغة، لأنّه يكتب بها ويحلّل بها ويحتكم به إليها، وتوصّل القوانين والأنظمة والتّعليمات عبر اللّغة، فبدون اللّغة لا يكون هناك قانون أصلا [3].

ولمّا يأخذ السّلوك اللّغويّ طابعا إجراميّا في حدّ ذاته سيكمن دور اللسانيّ الجنائيّ هنا في "التّأكّد من الفهم والتّفسير والمعنى الموجود داخل الملفوظ اللّغويّ؛ أي أنّ الملفوظ نفسه قد لا يكون ذا أهمّيّة بقدر المعنى الذي يحمله، مع التّأكيد في الوقت نفسه على وجود فرق بين ما يُقال وما يعنى في بعض الأحيان، وأنّ الخلافات والمنازعات تكون أحيانا على ما يُعنى."[4] والمفاد من هذا أنّ " استخدام اللّغة دليلا في القضايا أصبح شائعا بشكل كبير ومكثّف، سواء في الحوادث الإجراميّة (الجنائيّة) أو في قضايا الأحوال الشّخصيّة (المدنيّة)، كقضايا الانتحار والجرائم الجنسيّة ونشر صور الأطفال والابتزاز والسّرقات والتّزوير والتّدليس والخداع والتّضليل ومنافاة الذّوق العام، وكذلك يدخل فيها

---

1 زهرة صافي، اللّسانيّات الجنائيّة ودورها في الكشف عن الجرائم، مجلة ألف، الإعلام والمجتمع، مج 11، ع2/ 3 يوليو 2024، ص539

المرجع نفسه، ص 2540

3 العصيمي، اللّسانيّات الجنائيّة، ص30.

4 العصيمي، اللّسانيّات الجنائيّة، ص24

تحليل نصوص وصايا الأموات والإرهاب والاستدراج للتّجنيد الإرهابي، وقد تكون هذه الجرائم جرائم إلكترونيّة أو غير إلكترونيّة"[1].

وعلى غرار البنيّة المنطوقة "نجد أنّ للبنيّة الخطّيّة دورا كبيرا في إثبات الجنايّات باعتبارها الوثائق المكتوبة المتعلّقة بالجريمة، والتي تشكّل دليلا على حصولها ونسبتها إلى الفاعل، وهي نوعان: وثائق تنطوي على جسم الجريمة كالتّهديد أو القذف أو التّزوير... وأخرى تتضمّن اعترافا أو مخطّطا أو عقدا حيث بإمكان اللسانيّ الجنائيّ إثبات صاحبها باستخدام آليّات التّحليل الخطّابي المناسبة.[2] وعادة ما يرتكز البحث في الدّليل اللّغويّ على بصمتين: كلاميّة وأسلوبيّة. فأمّا الأوّلى فهي "تقنيّة قانونيّة مستحدثة يندرج فيها كلّ سلوك لغويّ ملفوظ أو مكتوب يسخّر لكشف سمات الفرد الكلاميّة بطريقة علميّة، عن طريق رصد التّجاوزات ومراقبة الانحرافات ومتابعة المتشابهات ابتغاء استنباط فكر المتكلّم وراء منتقيّاته اللفظيّة، ولهذا تعرّف بأنّها "سلوك الفرد اللفظيّ وكيفيته المتميزة في التّعبير، وطريقته في أداء الكلام، وفقا للميزات الصوتيّة والدّلاليّة والمعايير الاجتماعيّة والثّقافيّة والخصائص النّفسيّة في قاعة المحكمة"[3]، وحينئذ يصبح دور اللّساني الجنائيّ "النّظر

1العصيمي، اللّسانيّات الجنائيّة، ص25.

2 ينظر: زهرة صافي، اللّسانيّات الجنائيّة ودورها في الكشف عن الجرائم، ص 540.

3نور الهندي وعاصم بني عامر، البصمة الكلاميّة بين التّطبيقات القضائيّة الغربيّة والعربيّة مجلة دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، الجامعة الأردنيّة، مج47، ع4، 2020، ص212

في بعض ملامح استخدامات اللّغة وتراكيبها وما يترتّب عليها من دلالات، فليس من الضّروري أن تكون لفظة (نعم) دالة على الموافقة، فقد تلفظ لطلب الاستطراد في الحديث وليس الموافقة على المشاركة في جريمة ما"[1]. وأمّا البصمة الأسلوبيّة فتأخذ دلالتّها من دلالة الأسلوب عينه فهو خصوصيّة شخصيّة في التّعبير، متأثّرة بمواقف لها ارتباط بالواقع الاجتماعيّ، ولهذا ينظر اللسانيّ الجنائيّ إلى أسلوب الجاني من وجهتين[2]: بوصف الأسلوب مجموعة من السّمات التّعبيريّة، وبوصفه أيضا مجموعة من العادات اللاشعوريّة غير ملحوظة بشكل طبيعيّ لكن يمكن للأدوات العلميّة كشفها وقياسها.

عموما، "يمكن أن يكون الدّليل اللّغويّ منطوقا أو مكتوبا، إذا كان منطوقا فيمكن استخدام علم الأصوات كأداة تحليليّة، وأمّا إذا كان الدّليل اللّغويّ مكتوبا فيمكن استخدام نظريّات لغويّة أخرى، مثل: النّحو والصّرف والدّلالة والأسلوب وحتى التّداوليّة كأدوات تحليليّة، علاوة على ذلك يمكن تطبيق أي نظريّات لغويّة على الأدلّة اللّغويّة الموجودة، فقط

1زهراء علي دخيل، اللّسانيّات الجنائيّة دورها وأهميتها وتطورها، مجلة التّلميذ، الهند، مج6 ع53.

2 جون أولسون، علم اللّغة القضائي، ترجمة: محمد بن ناصر الحقباني، جامعة الملك سعود 2008، ص42.

يحتاج تكييفها بوجود البيانات الموجودة وهل النّظريّات المستخدمة مناسبة لتطبيقها في المشاكل الجنائيّة."[1]

3. العلامة غير اللّغويّة دليلا جنائيّا:

لا يختلف اثنان في أنّ اللّغة في مدارج المعرفة لغتان: لفظيّة وإشاريّة يتكاملان عملاً غالبًا، وقد تتعارضان فتُنبئ الإشارة بخلاف ما تحمله العبارة أحيانا، ولا يمنع انفرادها من الوفاء بالمقاصد الدّلاليّة دائما، فقد أثبتت الدّراسات الاتصاليّة أنّ خطاباتنا مشدودة إليها بإحكام، و90 % منها تسيّره بنجاح، لأنّها "مليئة بالفصاحة للنّاظرين الحكماء واليقظين، الذين يملكون مفاتيح تفسيرها ويعرفون كيف يلاحظون وماذا يلاحظون."[2] كونها منوطة بتسنينات ثقافيّة ضمن الحضارة الواحدة يتوارثها القوم جيلا بعد جيل تماما كاللّغة المحكيّة، والإشارة إشارات في واقعنا، تتوزّع بين علامات كينيّة وباراكينيّة، مرورا بما ابتدعه الفرد من رموز يطرق بها فسيح المتخيّل والمستهام، ويستعيض بها عن معادلاتها الموضوعيّة، للتخلّص من ربقة الهنا والآن.

إنّ هذه القيمة التّداوليّة للإشارة صيّرت لها السّيميولوجيا مدخلا علميّا يؤطّر ما يحكم أنساقها الاستعماليّة في مختلف المجالات والوقائع بما في ذلك الجريمة، حتّى أصبحت السّيميائيّات الجنائيّة بابا ثرّا يسهم

---

[1] فائزة الوداد، تحقيق جريمة قتل في رواية (ثم لم يبق أحد) دراسة لغويّة جنائيّة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلاميّة الحكوميّة مالانج، 2022، ص12

[2] فؤاد إسحاق الخوري، **لغة الجسد**، دار الساقي، بيروت، ط1، 2000، ص6.

بأدواته التّشخيصيّة والتّحليليّة في إثبات الإدانة، ويعدّ مارسل دانسي **(Marcel Danesi)** أبرز المشتغلين على هذا الباب مؤكّدا أهمّيته في دراسة الجريمة، لأنّها تشكّل أرضا خصبة للتحليل السّيميائي؛ إذ يوفّر رؤى أساسيّة ليس فقط حول الأبعاد الثّقافيّة للجريمة، ولكن أيضا في نوع الأفعال الإجراميّة وما قد يحدث في النّهايّة، إنّه يعزّز ويوسّع بشكل كبير المجال العلميّ بين الطّبّ الشّرعي وعلم الجريمة.[1] وقد استشهد مارسيل بدور قصص الجريمة، كونها على درايّة تامة بقوة الرّموز في حبك الأحداث وخلق الاستذهان، "فالجريمة والعقاب لدوستويفسكي أو حكايّات بو عن القتل والإرهاب هما في الواقع روايّات سيميائيّة جنائيّة (...) ومن الفرضيّات الأساسيّة لعلم العلامات الجنائيّ هو أنّ هناك الاستمراريّة بين الجرائم الخياليّة والجرائم الحقيقيّة من حيث التّأثير والانعكاس."[2] ومن الأمثلة الملموسة على هذه الفرضيّة ظاهرة الجرائم المقلّدة.

4. السّيميائيّات الجنائيّة:

يذكر مارسيل أنّ مصطلح السّيميائيّات الجنائيّة ليس جديدا، يهدف إلى تطبيق السّيميائيّة على كلّ ما يؤثّث علاقة الجريمة بالثّقافة والتّاريخ؛ لأنّه لا يمكن تحديد معاني الجريمة بشكل مطلق إلاّ في إطار السّياقات والمواقف التي تحفّها، لأنّه "لا يتمّ تعريف القتل في الحرب على أنّه جريمة قتل، ولكن إذا قتل نفس الجنديّ نفس الشّخص خارج

[1] Marcel Danesi, Forensic Semiotics: A Note on Applying Semiotics to the Study of Crime, language and semiotic studies, spring 2019, vol 5, no 1 p3
[2] Opcit, p7

الحرب فسوف نرى ذلك كجريمة قتل، إنّ تصنيف شيء ما على أنّه جريمة قتل يتطلّب تفسيرا ضمن سياق ثقافيّ."[1]

يشير مارسيل أيضا إلى أنّ هناك طريقتين أساسيتين يمكن من خلالهما استخدام السّيميائيّات بشكل مباشر، أوّلهما يمكن أن نطلق عليه اسم السّيميائيّات الجنائيّة من الدّرجة الأوّلى (**FS1**) والهدف منها هو تطبيق نظريّات تحليل العلامة السّيميائيّة كالتّعبيرات والإيماءات والإشارات لتحديد هويّة الجناة، أمّا الثّانيّة فهي السّيميائيّات الجنائيّة من الدّرجة الثّانيّة (**FS2**) التي تساعد في قياس العلاقة بين الجريمة والتّصوير الإعلامي لها والثّقافة.[2] وقد تلقّت هذه الطّريقة اهتماما واسعا حتّى جُعلت لها مجلة (الجريمة والإعلام والثّقافة) تنشر أبحاثا حول العلاقة بين الجريمة والعدالة الجنائيّة ووسائل الإعلام والاتّجاهات الثّقافيّة.

وقد أعطى مثالا حيّا عن تطبيق التّحليل السّيميائي على قضيّة قتل الأستاذ الجامعيّ ديفيد بولر في 18 يناير 2001، وقد كان فنّانا تشكيليّا أسهمت أعماله الفنيّة في التّحقّق ممّا إذا كانت رموزها تشير إلى فترة أو حدث أو شخص له صلة بقتله. فبعد ثلاث عشرة سنة من الحادثة أقدمت ريني ويلمون (**Renee Willmon**) على مباحثة لوحاته سيميائيّا دون سابق علم بقضيّته الباردة، فتبيّن لها أنّه كان يتنبّأ بمقتله طعنا إثر مشهد تناثر الدّم وما أثّثه من ظلمة تُشعر بالخوف والتّهديد المشؤوم،

[1] Opcit, p8
[2] Opcit, p8

بعد أن كانت شخصيّة القاتل المفترَض بارزة في سابق لوحاته ثمّ اختفت في اللوحة النّهائيّة، وشكّكت في أنّه عاشق بائس كان بولر يخشى أن يقتله وكذلك كان لمّا حدث أنّ الشّرطة بناء على تحقيقات مضافة حدّدت ذلك الرّجل بالذّات على أنّه الجاني المحتمل، فكانت الطّريقة السّيميائيّة مثار إعجاب واهتمام باعتبارها أدّت إلى النّتيجة نفسها.[1]

تعميقا للأفهام، قدّم مارسيل نموذجا تطبيقيّا لاستثمار السّيميائيّات الجنائيّة، ممثّلا في ثقافة المافيا؛ حيث الانضمام إليها يشبه الانضمام إلى جماعة دينيّة بديلة؛ حيث يفرض نسقها رموزا وطقوسا وسلوكات معيّنة، حفاظا على الرّوابط العاطفيّة بين أعضائها وتعزيزا للولاء التّام، ويتعيّن على العضو المحتمل المشاركة في عمليّة قتل انتظار اجتماع خاصّ من العشيرة؛ حيث يجلسون في مكان مقدّس، وطقوس الحرق والقسم وقطع اصبع ضرورة، فالدّم النّازل منه رمز لهلاك أولئك الذين سيتعيّن عليه قتلهم، وميثاق يربط صاحبه بالعشيرة مدى الحياة.[2]

إنّ الحاجة إلى السّيميائيّة الجنائيّة لم تعد تحتاج إلى بيان بنظر مارسيل فالجريمة أصبحت ظاهرة كوكبيّة بسبب القريّة العالميّة، وبإمكان التّحليل السّيميائي الإرشاد إلى ما يمكن به الاهتداء إلى الجاني انطلاقا من فكّ العلامات غير اللّغويّة، فما أكثر الوقائع الإجراميّة التي أدين بعض مرتكبيها مع فشل ذريع في تفسير الرّموز التي اكتنفت سياقاتها أو تأخّر واضح في تفكيكها، على غرار قصة القاتل (هنري

[1] Opcit, p10
[2] Opcit, p11-14

دبوسنيس)، ففي عام 1883 أُدين بقتل زوجاته الثّلاث، وقد عثر الخبراء لديه على رسومات لنساء جميلات ورموز ذات شكل رياضيّ لا تزال تشكّل ألغازا شديدة التّعقيد إلى يومنا هذا... وفي عام 1953، عُثر على المجرم (بول روبن) مقتولا، وقد وَشم على بطنه شيفرات، وفي حقيبته صورة لطائرة نازيّة ونظّارة سميكة، وعجز المحقّقون على فكّها إلى هذا اليوم[1]. و(زودياك) الاسم المستعار لمجرم منسوبة إليه ثلاثون (30) جريمة قتل ولم يقبض عليه قطّ، رغم أنّه أرسل جملا مشفّرة إلى الصّحف، فضلا عمّا كتبه من نصوص على قمصان ضحاياه مكوّنة من ثلاثة وستّين (63) رمزا لم يفكّ قليلها إلاّ بعد مرور واحد وخمسين (51) سنة، وقد مات زودياك قبل أن يُدان، وأصبحت قصّته مصدر إلهام لعديد الأعمال الرّوائيّة والفنيّة، أشهرها فيلم ZODIAK الأمريكي، الذي صدر عام 2007[2].

5. الاشتغال السّيميوجنائيّ للعلامتين اللّغويّة وغير اللّغويّة في بعض النّماذج الإجراميّة:

تجدُر الإشارة بدايّة إلى أنّ العلامة السّيميائيّة التي تشكّل لبنة السّيميائيّات الجنائيّة ليست حكرا على العلامة غير اللّغويّة، بل تمتدّ لتشمل العلامة اللّغويّة أيضا قياسا على امتداد السّيميائيّات على كلّ "الأشكال التي يعبُر المعنى من خلالها، فإذا كان كلّ ما في العالَم

[1] https://www.youm7.com/story/2019/11/10/
[2] https://www.aljazeera.net/news/arts/2020/12/14

علامة فإنّ الكلّ هو أكثر من علامة"[1]، واللّغة كثيرا ما تتجرّد بنيّاتها من دلالتّها الوضعيّة وتستمسك بالعُرى الثّقافيّة إنتاجا وتداولاً، بمعنى أنّ "اللّغة الجاريّة تعتبر أيضا ولو جزئيّا ميتالغة حتى وإن تمّ اللّجوء إلى مفاهيم تنحو إلى أن تكون أكثر ضبطا وأقلّ إيحاء ووحيدة المعنى إن كان الأمر ممكنا". [2] ويمكن الاطمئنان إلى أنّ أدبيّات اللّسانيّات الجنائيّة لا تُغفِل أثر العلامة السّيميائيّة في التّحقيق الجنائيّ لمّا نرى اتّفاقا علميّا على إدراج تحليل الخطّاب ضمن مجالاتها الكبرى، من أجل " إظهار وظيفة كلّ جزء من الكلام من خلال الشّرح والتّفسير والتّأويل، وتُستخدم فيه آليّات الهرمينوطيقا والسّيمياء".[3] مثلما اعتُمِدت في تحليل واقعة جنائيّة غربيّة انطلاقا من طرائق التّشكيل البصريّ المرافق للنّصّ اللّغويّ؛ حيث يروي جون أولسون **(John Olsson)** كيفيّة كشف قاتل السّيّدة (ديانا لي) عن طريق ملاحظة اختلافات بسيطة في علامات التّرقيم التي وظّفها ضمن رسائل نصيّة كاذبة مرسلة إلى عملائها، يطلب منهم الابتعاد عن المنزل، وتبيّن من التّحقيق فيها أنّ الضّحيّة لا تضع فراغًا بعد الفواصل، كما أنّها تستخدم الوقفة لإنهاء جملها، بينما وضع المجرم فراغات مميّزة بعد الفواصل،

---

[1] جوزيف كورتيس، سيميائيّة اللّغة، ترجمة: جمال حضري، دط، ص24.

[2] المرجع نفسه، ص17.

[3] عبد الحق العادي، **البصمة اللغويّة بين سلطة اللّغة وجماليّة الأسلوب**، مجلة دراسات معاصرة، تيسمسيلت، الجزائر، مج 6، ع1، جوان 2022،ص64.

وعلامات الاستفهام.[1] فهذا التّشكيل البصري هو من جنس العلامات غير اللّغويّة التي تشكّل خصائص أسلوبيّة خاضعة لاختيارات اللّاشعور عند المجرم، أي أرسلها لا وعيه لا شعوريّا –بحكم الوثاق الشّديد بين اللّغة واللاّوعي كما أشار إليه جاك لاكان–أي إنّها سمة لصيقة بشخصِه ولا يمكن له أن يغادرها طوْعًا. والقمين بالذّكر أيضا أنّ تكامل العلامات السّيميائيّة عملا يلاحظ على صعيد المجرم والمحقق في آن، فأولهما يتخيّر هو نفسه العلامات بنوعيها في تصيّد ضحاياه، مستثمرا ما تجود به الثّقافة من سلوكات ومعتقدات وطقوس، وثانيهما يترقّب الاحتمالات الدّلاليّة للعلامات على اختلافها، وبين أيدينا جريمتان واقعيّتان للبيان والإشهاد.

الجريمة الأوّلى جريمة نصب واحتيال حقيقيّة لامرأة تترصّد ضحاياها وتحتال عليهم باستعمال السّحر، وقد بثُّت تمثيليّتها على قناة النّهار[2] بعد استفحال الظّاهرة في المجتمع وتضرّر أناس كثر منها، على غرار ما حدث في قريّة بني مليكش ببجايّة ذات شتاء 2020؛ حيث تعتمد المرأة على العلامات السّيميائيّة في ممارسة فعلها الإجراميّ، وفي مقدّمتها اللّغة الكينيّة، إذ يؤدّي الجسد وظيفة حيويّة في جذب الضّحايا، ويعدّ الوجه خارطته الأساسيّة، فيتمّ الاعتماد الفعليّ على ملامح المسكنة والسّماحة واللّطافة التي لا يمكن أن تثير انتباه أحد إلى ما يخلُفها من نوايا وحقائق، فتقدم على بيوت المترصَّد بهم

---

[1] ينظر: أنطونيوس نادر، **اللّسانيّات الجنائيّة: تحقيق العدالة عن طريق اللّغة** https://mana.net/linguistics/

[2] https://www.youtube.com/watch?v=HZup6lRFoIQ

طلبا للصدقّة، مع تخطيط مسبق للاحتيال عليهم وسرقة ما يملكون من ذهب تحديدا بالاستعانة بطقوس سحريّة تزكيّة لليقين عند المغدور بهم. مضافا إليها ما تحمله العلامات اللّغويّة المصاحبة للحدث من ترفّق بالحال وتمني الخير والدّعاء المكثّف والوعد الواهم والرّقيّة الزائفة...

إنّ هذه العلامات مجتمعة في الواقع هي علامات سيميائيّة مدروسة بعنايّة للإطاحة بالضّحيّة، مستلهمة من وقائع الحياة الاجتماعيّة التي يتقاسمها معظم النّاس؛ حيث الحديث مع العزباء عن فشل مشاريع الدّراسة والعمل والزواج ومع المتزوجّة تثار قضيّة الإنجاب وسلطة الرّجل، ومع اليائسة موضوع الشّفاء وطرد النّحس... فالموضوعات نفسها تتحوّل إلى علامات ثقافيّة تحتاج إلى علامات بنائيّة أيضا تساعد المحقّقين في أداء مهمّاتهم الموكلة إليهم بعد مسرود الضّحايا، وقد أبانت التّمثيليّة كيف أمكن لتسخير العلامتين معا تحقيق الاستيهامات عند المتلقي، ففي إطار التّحقيق الجنائيّ تبيّن أنّ المشعوذة المجرمة استغلّت طقوسا سحريّة لإيهام الفتاة بتعرّضها لسحر عظيم سلبها حظّها في الدّراسة والزواج، فاندفعت الفتاة تخوّفا طالبة النّجاة منه، وكان الذّهب الرّهان المطلوب لتخليصها ممّا هي فيه كذبا وافتراء.

كان في مقدّمة العلامات السّيميائيّة في التّحقيق قراءة ما سمّاه عالم النّفس الأمريكي بول إيكما (تعبيرات الوجه الدّقيقة)، وتشمل ما يتبدّى عليه من ملامح خاطفة حين يحاول صاحبها السّيطرة على مشاعره الحقيقيّة بإخفائها تقريرا للكذب، فيحدث أن تتسرّب كينة لا إراديّا فتفضح

المخبوء وتوجّه التّحقيق وجهة مضافة، على غرار ما شاهدناه في تمثيليّة الجريمة؛ حيث أفضى التّحقيق إلى تفادي المجرمة النّظر المباشر في المحقّق، وهذا محمول على عدم المصداقيّة في سياقنا الثّقافيّ؛ لأنّ إقرار الصّدق يتطلّب تحاجج العينين، حتى إنّه من مأثور التّشاحن في ثقافتنا المحليّة قولنا: (عيني في عينك). وتجدر الإشارة إلى أنه من آليّات التّحقيق الجنائيّ هنا اعتماد صيغ المراوغة محمولة على أسلوب الكذب أيضا بتوظيف كينات صادقّة؛ حيث يرغم المحقق الجانيّة على الاعتراف بادّعاء شهادة شريكها ضدّها، فاندفاعا نحو محاولة نفي التّهمة تقرّ بمجريّات الجريمة ما يعني أنّ الكذب علامة سيميائيّة في ذاتها، وتلتفّ حولها عديد العلامات الجسديّة؛ كإسبال العينين وتحاشي النّظر في الآخر، أو لمس الأنف، أو مسح الوجه، يقول دانسي:"لقد وثقت الدّراسات باستمرار أن الأكاذيب تترك آثارًا غير واعيّة على تعبيرات الوجه"[1] وتتدخّل العلامات الكلاميّة أيضا للترسيخ والتّدعيم كالإنكار المتكرّر، والتّردّد في الإجابة، واللّغة العدائيّة...

إنّ مثل هذه التّحقيقات تجري نحو توثيق أثر السّلوك الإنسانيّ لفظيّا كان أو غير لفظيّ في إنتاج علامات تلقائيّة يمكن تأويلها لمكاشفة النّوايا المضمرة وهذا عمل بديهيّ إن صحّ القول في التّحقيق الجنائيّ، ما يعني بالضّرورة أنّ الممارسة العمليّة للسيميائيّات الجنائيّة تسبق قضايا تنظيرها، وهذا ما تؤكّده كيفيّات التّحقيق في الجريمة الثّانيّة

[1] Marcel Dansi, signs of crim, de Gruyter Mouton, Berlin, Germany, p39.

الآتيّة، التي فيها بيان التّضافر العمليّ بين العلامتين: اللّغويّة وغير اللّغويّة.

جريمة شنعاء لا تزال محفورة في الذّاكرة الجزائريّة وقعت في مدينة سكيكدة خريف 2012، جرت تمثيليّتها على قناة الشّروق[1]، واصفة مقتل زوج على يد زوجته وعشيقها، فبعد استحالة العيش بينهما رغب الزوج في الطّلاق لكن سبقته إليه الزوجة بالخلع، وهي أمّ لثلاثة أطفال، وقد اتّخذت منهم سببا في مراودة البيت مرارا وتكرارا، وتمكّنت من تحريضهم على والدّهم فهدّدوه بالانحراف والموت إذا طرد أمّهم، فأذعن لطلبهم مرغما رغم ما يتعرّض له من إهانات متكرّرة وصلت إلى حدّ خيانته في بيته مع رجال كثر، وحدث أن التّحق ببيته يوما وأحدهم مع زوجته فترصّدا لقتله وتمّ الأمر وقُطِّعت الجثّة إلى تسعة أجزاء لرميها لكن أدّى بهما الخوف إلى مكيدة دفنه في حمام الشّقّة، مع تغيير في هندسته اقتضاء للحال. ومن المفارقات المدهشة أنّ صاحب هذه العلامة العمرانيّة علامات لغويّة للتّضليل، فقد ادّعت الزّوجة أنّ الزّوج مسافر إلى الصّحراء رفعا لمستوى المعيشة واستمرّ هذا الكيد اللّغويّ ردحا من الزّمن، إذ أوكلت إلى عشيقها الرّدّ على الرّسائل النّصيّة لعائلته التي ترغب في الاطمئنان عليه، مع اللّجوء إلى علامات اجتماعيّة مضافة لدرء الشّبهات عنها، كالزّيارات المتكرّرة لأهله، ومشاركتهم مناسباتهم ولم تتحرّج من الفرح بنجاح ابنتها في الباكلوريا أيضا وما علم أحد بجريمتها. مع تنامي استغراب عائلة الزّوج من

[1] https://www.youtube.com/watch?v=2J6wxPQuDag

تصرّفات ابنهم وامتناعه عن مهاتفتهم ولا يردّ إلاّ على الرّسائل المكتوبة وبألفاظ مقتضبة، وأخرى لا تتقبّلها مقامات وفاة الأقرباء رغم إخلاصه المعهود في وصلهم، وكذا تكرّره في رؤيا أخيه طالبا الخلاص جاءت لحظة البحث والتّحقيق، الذي انتهى بالاشتغال على العلامات السّيميائيّة التي أسفرت عن نتائج صادمة وغير متوقّعة.

من زاويّة اللّغة، كان بإمكان المحقّقين معالجة الرّسائل النّصيّة لسانيّا؛ لاستدراك البصمة اللسانيّة التي من شأنها تيسير وتوجيه العنايّة التّحقيقيّة إلى ما ينبغي أن تكون عليه، كالنّظر في الألفاظ المنتقاة من حيث طبيعتها ولغتها وعددها وطرائق نظمها ونوع الأسلوب وفحص الأخطاء وطريقة التّفاعل اللّغويّ في التّحيّة أو العزاء... ومقارنتها بما كان من لغته المكتوبة في أيّامه، لأنّ هذا بإمكانه الجزم بعدم انتسابها إليه، فالبصمة اللسانيّة شبيهة بالبصمة الوراثيّة تمامًا لا يتقاسمها اثنان، فهذه الحلقة اللّسانيّة الجنائيّة مفقودة في هذا التّحقيق، إذ انشغل المحقّقون بالتّثبّت من مكان إرسال الرّسائل النّصيّة لا غير، ليسقط حقّ ادّعاء زوجته المتكرّر بسفره إلى الصّحراء للعمل، ويصبح اتّهامها مشروعا بادّعائها اتّصاله بأسرته مرارا، ومع ذلك لم يُنكر الانتباه إلى أثر السّياق الخارجيّ (وفاة الأقارب) في استعمال لغة أكثر من عاديّة معاديّة لمألوف الثّقافة المحلّيّة، خاصّة في ظلّ نفي سوء علاقته بأهله، ممّا استرعى الأذهان وزكّى شكوك عائلته والمحقّقين معا، وهذا من صميم اللّسانيّات الجنائيّة التي تأخذ بالسّياقين معا في التّحرّي، وإنْ كانت السّيميائيّات الجنائيّة بدورها ميّالة إلى الاعتناء بهما أيضا

فالسّياق اللّغويّ لرسائل التّعزيّة هنا مثلا في مقام وفاة ابن أخيه(ربي يرحمو، عظّم الله أجركم، منقدرش نجي، ربي يصبّركم) تؤخذ في إطار اللّسانيّات الجنائيّة على حمولاتها الدّلاليّة المفارِقة بناء على البنيّة اللّغويّة المرتكِنة إلى مخاطَبة الآخر (كاف المخاطبة)، وكأنّه عزاء غريب لغريب ليست له بهم صلة رحم أو قربى ومن منظور سيميوجنائيّ يصبح (الهوى) هنا علامة سيميائيّة، بوصفه "الكشف عن المخزون الانفعالي المودع في النّفس كشكل احتماليّ لسلوك ممكن"[1] وسيميائيّة الهوى "تتلخّص في دراسة الآثار الخطّابيّة لعمليّة الإحساس"[2]، أي تعنى بدراسة الانفعالات الجسديّة والحالات النّفسيّة ووصف اشتغال المعنى داخل النّصوص والخطّابات الاستهوائيّة، بالتّركيز على المكوّنين: التّوتّري والعاطفي/الانفعالي اللذين يولّدان ما يسمّى بكينونة المعنى، وذلك برصد علاقة الذّات الاستهوائيّة بالعامل الموضوع انجذابا واتّصالا ومقصديّة، ويتمّ ذلك التّفاعل الاستهوائي الإدراكي عن طريق فضاء الحسّ والجسد"[3]. وبالإسقاط على حالة الهوى هنا نجد أنّ الملفوظ لم يعكس حالة الاستهواء الطّبيعيّة المفروضة، لا من طريق الحسّ اللفظي (غرابة اللفظ) ولا الجسديّ

---

[1] ألجيرداس ج غريماس وجاك فونتاني، سيميائيّات الأهواء من حالات الأشياء إلى حالات النّفس، ترجمة: سعيد بنكراد، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، 2010، ص28.

[2] فريد الزاهي، النّص والجسد والتّأويل، دار إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2003، ص44

[3] جميل حمداوي، السيميوطيقا السرديّة (من سيميوطيقا الأشياء إلى سيميوطيقا الأهواء)، دار نشر المعرفة، الرّباط، دط، 2013، ص131.

(الغياب المطلق)، فالهوى هنا كان مدخلا سيميائيّا كفيلا بتوثيق الاتّهام وتشديد التّحقيق، الذي اعتضد بعلامة سيميائيّة أخرى من علامات السّياق الخارجي، وهي العلامة العمرانيّة، بحكم أنّ "العمران خطاب للحضارة والثّقافة باصطلاح بارث، ويمكن معالجته سيميائيّا من خلال استقراء عدّة مستويّات، يتعلّق المستوى الأوّل بالأدوات المستعملة في تشييد هذا العمران، ويرتبط المستوى الثّاني بمحور الاستعمال الوظيفي للنّسق المعماريّ وهنا تتعدّد الوظائف وتتنوّع تبعا لطابعها الذي تنطوي عليه، كما يمكن مقاربة المعمار من خلال تمظهراته في البناء، ما يجعلنا نرجع الألوان والأشكال والرّموز إلى أبعادها الثّقافيّة، على أساس أنّه موصول بأبعاد اجتماعيّة وثقافيّة وجماليّة في آنٍ[1]، وهي تتمايز بالضّرورة بتمايز الهندسة العمرانيّة، ففي المدن مثلا يبرز العمران كسمة للحضريّة بالمفهوم الخلدوني، فهي ديناميكيّة أنثروبولوجيّة تتبدّى في أحوال النّاس اجتماعيّا، يقول" إنّما هي تفنّن في التّرف وإحكام الصّنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنيّة وسائر عوائد المنزل وأحواله، فلكل واحد منها صنائع في استجادته والتّأنّق فيه تختصّ به ويتلو بعضها بعضا"[2]، ولهذا تصبح قراءة هندسة الحمّام سيميولوجيّا مشروعة ما دام جزءا لا يستغنى عنه في عمارة المنازل، وفي إطار ثقافتنا تتّفق الهندسات العمرانيّة للعمارات

[1] Zhang Xinmu, Approche Sémiologique de l’architecture, Synergics Chine, 2009, n4, p 208.

[2]ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، 2005، ص72

عادة على تصميم موحّد بحيث يجاور المطبخ مكانا ويتوفّر على حوض الاستحمام ومِغسلة، حتّى وإن تدخّل أصحاب الشّقّة في تعديله بحسب ميولاتهم الاجتماعيّة يظلّ العرف الثّقافيّ غلاّبا، ومجرّد الخروج عنه يلفت الأنظار ويثير الاستغراب، تماما كما جرى في هذا التّحقيق، إذ استنكر القائمون عليه شكله الشّبيه بالقبر، وبعد إذن هدمه تبيّن أنّه فعلا موضع دفن قطع الجثّة، وهذا دليل آخر على أنّ السّيميائيّات الجنائيّة هي عمل متجذّر في الممارسة التّحقيقيّة المحليّة، وربّما يجهل المحقّقون أصلا وجودها كعلم قائم بذاته لا يزال يشهد سعة في التّنظير لأدواته الإجرائيّة والتّحليليّة عند مؤسّسيه، كما لا يزال حلقة مفقودة في الواقع الأكاديميّ العربي.

خاتمة:

انطلاقا ممّا تقدّم، يمكن القول: إنّ العلامات بشقّيها تعدّ مادّة لبنة في التّحليل السّيميولساني الذي من شأنه المساهمة في تحقيق الإدانة أو نفيها انطلاقا من متابعة حيثيّاتها الاستعماليّة وسياقاتها الثّقافيّة؛ لأنه كثيرا ما يكون المحقّق أمام خطاب بسيط للغايّة بناء لكنّه قد يتضمّن قرائن تجعله شبكة دلاليّة معقّدة فكاكها موصول بمتابعة تمظهرات العلامتين: اللّغويّة وغير اللّغويّة في آن، وقد بدا من النّماذج الموصوفة أثر تكاملهما العمليّ في بلوغ الكفايّة التّحقيقيّة والظّاهر منها أيضا أنّ شيئا من اللّسانيّات الجنائيّة والسّيميائيّات الجنائيّة يمارس بطريقة ما في التّحقيق الجنائيّ المحلّي، ربّما من حيث لا يعلم القائمون عليه وجودهما كعلمين مستقلين، لا تزال خطى الدّعوة إلى إقحامهما في

القضاء عربيّا متعثّرة رغم ما يتوفران عليه من طاقات التّدليل التي بإمكانها اختزال مسالك التّحقيق أو تعديلها أو توجيهها أو تحديدها، وإن كان هذا يستوجب التّضافر العلميّ والعمليّ بين القانون واللّسانيّات، من أجل تحقيق تحقيقٍ كاف يستوفي إمكانات العلامة في التّجلي والجلاء...

قائمة المراجع:

1. ابتسام بنت عبد الرّحمن الرّشودي، اللّسانيّات والصوتيّات الجنائيّة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج 2، ع7.

2. ألجيرداس ج غريماس وجاك فونتاني، سيميائيّات الأهواء من حالات الأشياء إلى حالات النّفس، ترجمة: سعيد بنكراد، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، 2010.

3. أنطونيوس نادر، اللّسانيّات الجنائيّة: تحقيق العدالة عن طريق اللّغة https://mana.net/linguistics/

4. جميل حمداوي، السّيميوطيقا السّرديّة (من سيميوطيقا الأشياء إلى سيميوطيقا الأهواء)، دار نشر المعرفة، الرّباط، دط، 2013.

5. جوزيف كورتيس، سيميائيّة اللّغة،

6. جون أولسون، علم اللّغة القضائي، ترجمة: محمد بن ناصر الحقباني، جامعة الملك سعود، 2008

7. ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر 2005.

8. زهراء علي دخيل، اللّسانيّات الجنائيّة دورها وأهميتها وتطورها مجلة التّلميذ، الهند، مج6، ع53.

9. زهرة صافي، اللّسانيّات الجنائيّة ودورها في الكشف عن الجرائم مجلة ألف، الإعلام والمجتمع، مج 11، ع2/ 3 يوليو 2024.

10. سعاد طعبة، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة وواقعها في العالم العربي، مجلة المحترف لعلوم الرّياضة والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، مج 9،ع5 2022

11. صالح بن فهد العصيمي، اللّسانيّات الجنائيّة تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ لخدمة اللّغة العربيّة السّعوديّة، ط1، 2020.

12. عبد الحق العادي، **البصمة اللّغويّة بين سلطة اللّغة وجماليّة الأسلوب**، مجلة دراسات معاصرة، تيسمسيلت، الجزائر، مج 6، ع1، جوان 2022.

13. عبد المجيد الطّيب عمر، علم اللّغة الجنائيّ نشأته وتطوره وتطبيقاته، المجلة العربيّة للدراسات الأمنيّة والتّدريب، مج 23، ع45.

14. فائزة الوداد، تحقيق جريمة قتل في روايّة (ثم لم يبق أحد) دراسة لغويّة جنائيّة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلاميّة الحكوميّة مالانج، 2022

15. فريد الزاهي، النّص والجسد والتّأويل، دار إفريقيا الشّرق المغرب دط، 2003

16. فؤاد إسحاق الخوري، لغة الجسد، دار السّاقي، بيروت، ط1 2000

17. نور الهندي وعاصم بني عامر، البصمة الكلاميّة بين التّطبيقات القضائيّة الغربيّة والعربيّة، مجلة دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، الجامعة الأردنيّة، مج47، ع4، 2020.

18. وليد العناتي، مقدّمة في اللّسانيّات الجنائيّة رؤيّة لسانيّة تطبيقيّة المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، 2023، مج 64، ع41.

19. يونس عبد الله محمد الخي العبادي، اللّسانيّات الجنائيّة (إشكاليّات نظريّة وتطبيقيّة في القانون الجنائيّ الدوليّ)، مطبعة تركال، الموصل العراق، ط1، 2024.

20. Marcel Danesi, Forensic Semiotics: A Note on Applying Semiotics to the Study of Crime, language and semiotic studies, spring 2019, vol 5, no 1

21. Marcel Dansi, signs of crim, de Gruyter Mouton, Berlin, Germany

22. Zhang Xinmu, Approche Sémiologique de l'architecture, Synergics Chine, 2009, n4.

23. https://www.youtube.com/watch?v=2J6wxPQuDag

24. https://www.youm7.com/story/2019/11/10/

25. https://www.aljazeera.net/news/arts/2020/12/14

26. https://www.youtube.com/watch?v=HZup6lRFoIQ

خطاب الكراهيّة في الفضاء الرقميّ: مقاربة لسانيّة في ضوء اللّسانيّات الجنائيّة

د. يوسف رمضان
جامعة مصطفى اسطمبولي –معسكر

مقدّمة:

اللّغة واحدة من أهم الأدوات التي يستخدمها الإنسان للتعبير والتّواصل، لكنها لا تقتصر على الجانب الاجتماعي والثّقافيّ فقط، بل تلعب دورا أساسيا أيضا في المجال القانونيّ والجنائيّ، فالقانون في النّهايّة يُكتب بالكلمات، وتستند أحكامه إلى معاني الألفاظ وتراكيبها، ولهذا تصبح العلاقة بين اللّغة والقانون علاقة وثيقة؛ حيث يمكن للكلمة –سواء وردت في نص تشريعي أو حكم قضائي أو شهادة شاهد– أن تبرّئ أو تدين، وأن تؤثر بشكل مباشر في مسار العدالة.

لقد أظهرت الدّراسات الحديثة أن تحليل اللّغة لم يعد مقتصرا على الجانب الأدبي أو اللساني البحت، بل صار أداة أساسيّة في المجال الجنائيّ، إذ يُستعان بخبراء اللّسانيّات للكشف عن هويّة الكتّاب المجهولين، أو لتفسير الغموض في العقود، أو لتقصّي خطابات التّهديد والتّحريض في الفضاء العام، وهكذا تتجلى أهميّة اللّسانيّات الجنائيّة باعتبارها تقاطعا بين المعرفة اللّغويّة والخبرة القانونيّة مما يفتح آفاقا جديدة لفهم النّصوص ذات الصّلة بالقانون والجرائم.

ويعد تخصص اللّسانيّات الجنائيّة من التّخصصات اللسانيّة التّطبيقيّة الحديثة، وقد أخذ هذا المجال يتبلور في المشهد العربي من خلال دراسة الدّور الجنائيّ للّغة في تحليل النّصوص الصوتيّة والمكتوبة؛ حيث تناول الباحثون هويّة المتهمين من خلال دراسات عن البصمة اللّغويّة والإثبات اللساني، وهو ما يوضح التّطور المعاصر لهذا التّخصص في الخطّابين القضائي واللساني"[1]، وقد أدرك رجال القانون منذ القدم أن الشّهادة الشّفويّة والوثائق المكتوبة تُعدّ شواهد لغويّة يمكن أن تحمل دلائل الإدانة أو البراءة، غير أن الاهتمام العلميّ المنظم بهذا المجال لم يبدأ إلا مع منتصف القرن العشرين، حين ظهرت أولى الدّراسات التي سعت إلى تطبيق مبادئ اللّسانيّات في قاعات المحاكم ومكاتب التّحقيق.

تعود نشأة هذا الحقل بصورة أوضح إلى سبعينيّات القرن الماضي؛ حيث يُعدّ الباحث السّويدي "يان سفارتفيك" (Jan Svartvik) من أوائل من صاغ مفهوم "اللّسانيّات الجنائيّة" سنة 1968، عندما قام بتحليل أقوال أحد المتهمين في قضيّة جنائيّة مشهورة، فأظهر من خلال فحص البنيّة اللّغويّة أن بعض الاعترافات قد صيغت بلغة لا تنتمي إلى أسلوب المتهم ذاته.

هذا الاكتشاف أحدث نقلة نوعيّة، إذ برهن أن التّحليل اللّغويّ يمكن أن يكون دليلا قضائيا لا يقل أهميّة عن البصمات أو الأدلة الماديّة،

---

[1] محمد فارح، البصمة اللسانيّة وأثرها في البحث الجنائيّ، اللّسانيّات التّطبيقيّة، المجلد 5 العدد 2، 2021، ص479 (بتصرف)

ومنذ ذلك التّاريخ بدأت الجامعات والمخابر البحثيّة تُدرج هذا التّخصص ضمن اهتماماتها.

ومع اتساع التّجارب، أخذت اللّسانيّات الجنائيّة تبرز كأداة مساعدة لا غنى عنها في التّحقيقات، خاصة مع تنامي قضايا الإرهاب، وجرائم الاحتيال الإلكترونيّ، والتّهديدات المكتوبة، وخطاب الكراهيّة في وسائل الإعلام والفضاء الرقميّ، فهي تتيح التّعرف على هويّة الكُتّاب المجهولين من خلال لهجاتهم وأساليبهم، وتساعد في كشف التّلاعب في الشّهادات أو العقود، كما تقدم مؤشرات لغويّة دقيقة يمكن أن توجه مسار التّحقيق وتدعم الأحكام القضائيّة، بهذا المعنى تحولت اللّسانيّات الجنائيّة من مجرد تطبيق ثانوي للمعرفة اللسانيّة إلى رافد أصيل في خدمة العدالة المعاصرة.

ومع التّحول الرقميّ الكبير الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، برز الفضاء الافتراضي كأكبر منبر للتعبير والتّواصل بين الأفراد والجماعات، غير أنّ هذا الفضاء لم يقتصر على تبادل المعرفة والأفكار الإيجابيّة، بل أصبح حاضنة لخطابات إقصاء وتحريض عُرفت اصطلاحا بـ"خطاب الكراهيّة"، ويُقصد بهذا المصطلح كل إنتاج لغوي – مكتوبا كان أم منطوقا– يتضمن إهانة أو تمييزا أو تحريضا ضد أفراد أو جماعات بناء على العرق أو الدّين أو الجنس أو الانتماء السّياسي، إن خطورة هذا الخطّاب تكمن في كونه يُستعمل كسلاح معنوي يزعزع التّماسك الاجتماعي ويؤجج الصّراعات.

ولقد ساعدت الثّورة الرقميّة ووسائل التّواصل الاجتماعي في تسريع انتشار خطاب الكراهيّة؛ حيث تتيح هذه المنصات فضاء مفتوحا للنّشر الفوري والوصول إلى جماهير واسعة، مع غياب شبه كلي للرّقابة الفعليّة، ومن ثمّ، بات بالإمكان أن تتحول تغريدة قصيرة أو منشور محدود إلى شرارة تثير موجة من العنف الرّمزي، وقد تمتد أصداؤها إلى عنف مادي في أرض الواقع.

ومن هنا أخذ الباحثون في مجال اللّسانيّات الجنائيّة يُوجّهون جهودهم نحو دراسة الخصائص اللّغويّة لخطاب الكراهيّة في الفضاء الرقميّ، لما له من آثار مباشرة على السّلم والأمن المجتمعي.

ويتميز خطاب الكراهيّة في المجال الرقميّ بخصائص لغويّة يمكن رصدها وتحليلها بدقّة، مثل كثافة الألفاظ المهينة، استخدام أسلوب الأوامر والتّهديدات، اعتماد التّعميمات الجارفة ضد جماعات بعينها، إضافة إلى حضور الصّور البلاغيّة التي تُضفي على الخطّاب طابعا تحريضيا.

كما أن التّفاعل الواسع مع هذه الخطّابات (عبر التّعليقات والمشاركات) يوفر مادة غنيّة للبحث والتّحليل، ما يجعل منه مجالا خصبا لتطبيق أدوات اللّسانيّات الجنائيّة من أجل كشف أنماطه وتقديم الأدلة اللّغويّة التي تعين أجهزة العدالة على التّصدي له.

بناء على ما سبق، تأتي هذه المداخلة الموسومة بـ:"**خطاب الكراهيّة في الفضاء الرقميّ: مقاربة لسانيّة في ضوء اللّسانيّات الجنائيّة**"

لتعالج الإشكال المطروح من خلال منهج وصفيّ- تحليلي، ننطلق أولا من تأصيل نظري يعرّف باللّسانيّات الجنائيّة ويبرز علاقتها بالفضاء الرقميّ في ظل الثّورة الرقميّة، ثم ننتقل إلى التّطبيق العمليّ من خلال تحليل عينة من النّصوص الرقميّة المندرجة ضمن خطاب الكراهيّة، وقد ارتأينا اعتماد هذا المسار لأن الجمع بين التّأصيل النّظري والدّراسة التّطبيقيّة يتيح فهما أعمق للظاهرة، ويبرهن عمليا على أهميّة اللّسانيّات الجنائيّة في خدمة المجال القانونيّ.

1- مدخل نظري إلى تحديد المفاهيم والمصطلحات :

الإطار النّظري يمثل الرّكيزة الأساسيّة لأي بحث علمي، إذ يتيح تحديد المفاهيم وضبطها، ويوضح للقارئ الخلفيّة المعرفيّة والمنهجيّة التي ينطلق منها الباحث في التّحليل، وفي دراسة العلاقة بين اللّغة والقانون، ولا سيما في ظل التّحديّات التي يفرضها الفضاء الرقميّ، تزداد الحاجة إلى إبراز هذا الإطار، لأنه يمنحنا أداة لفهم أعمق للقضيّة، ويساعد على ربط الظّاهرة بسياقاتها الاجتماعيّة والقانونيّة واللسانيّة.

في هذا المدخل سنتوقف عند ثلاثة محاور رئيسيّة: أولها اللّسانيّات الجنائيّة باعتبارها المجال الذي يجمع بين اللّغة والتّحقيقات القانونيّة، وثانيها الفضاء الرقميّ الذي أصبح اليوم عالما لا غنى عنه، يمتاز بغزارة النّصوص في ظل الثّورة الرقميّة، وثالثّها خطاب الكراهيّة في الفضاء الرقميّ بما يحمله من مخاطر على الأمن والتّماسك المجتمعي.

هذه المحاور تمهّد لنا الطّريق نحو الجانب التّطبيقي؛ حيث سنحلل نموذجا من النّصوص للتعرف على الخصائص اللّغويّة التي يمكن أن تفيد في السّياق الجنائيّ.

1-1-اللّسانيّات الجنائيّة.

اللّسانيّات الجنائيّة (Forensic Linguistics) هي فرع من فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة تهتم بدراسة العلاقة بين اللّغة والقانون، وبالخصوص استعمال المعرفة اللّغويّة في السّياق القضائي والتّحقيقي، وقد عرّفها الباحث "جون غيبونز" (John Gibbons) بأنها: "تطبيق العلوم اللّغويّة في القضايا القانونيّة والجنائيّة"[1]، وتشمل تحليل النّصوص القانونيّة، فحص أقوال الشّهود، دراسة الاعترافات، وكذا تحليل الرّسائل أو التّهديدات المكتوبة والرقميّة.

شهدت ستينيّات القرن العشرين بدايّة تشكل اللّسانيّات الجنائيّة كحقل مستقل، وكان من أبرز القضايا التي لفتت الانتباه إليها قضيّة "تيموثي إيفانز" في بريطانيا (1949)، فقد أدين إيفانز بقتل زوجته وطفلته، واعتمدت المحكمة بالأساس على اعترافات مسجلة قدمها للشرطة، رغم ما شابها من تناقضات وتغييرات في السّرد، وبعد سنوات تبيّن أن

[1]Gibbons, J. ,Forensic Linguistics: An Introduction to Language in the Justice System. Oxford: Blackwell, 2003.

الجريمة ارتكبها جاره "جون كريستي" ليُبرَّأ "إيفانز" بعد أن نُفذ فيه حكم الإعدام ظلما.

لقد أبرزت هذه القضيّة الحاجة الماسة إلى أدوات علميّة لتحليل الخطّاب القانونيّ، إذ إن تفكيك البنيّة اللّغويّة لاعترافاته كان كفيلا بكشف اضطرابها وعدم موثوقيتها، ومن هنا بدأت الأصوات تتعالى داخل الأوساط الأكاديميّة حول ضرورة توظيف الخبرة اللسانيّة في المجال القضائي، وهو ما مهّد الطّريق لظهور اللّسانيّات الجنائيّة بوصفها تخصصا يربط اللّغة بالقانون.

أما الباحث "مالكم كولثارد" (1994) فيرى أن هذا التّخصص يقوم على مبدأ أساسي وهو: "إمكانيّة اعتماد اللّغة كأثر من آثار الجريمة، مثلها مثل البصمة أو الدّليل المادي، وذلك من خلال دراسة الأسلوب، وبنيّة الجملة، والاختيارات المعجميّة للمتكلم أو الكاتب"[1].

وبعد هذا العرض الموجز لتعريف اللّسانيّات الجنائيّة ونشأتها، يمكن القول إن هذا الحقل العلميّ ما يزال في طور التّطور المستمر، إذ تتوسع مجالاته بتوسع أشكال التّواصل اللّغويّ وتعدد الفضاءات الرقميّة.

فاللّغة لم تعد محصورة في النّصوص الورقيّة أو الشّفويّة التّقليديّة، بل أصبحت آثارها واضحة في الرّسائل الإلكترونيّة، ومنشورات مواقع التّواصل الاجتماعي، والمحادثات الرقميّة، وهذا يضع أمام الباحثين في

[1] Coulthard, M, On the use of corpora in the analysis of forensic texts, International Journal of Speech, Language and the Law,1994.

اللّسانيّات الجنائيّة تحديا مضاعفا، يتمثّل في ضرورة التّكيّف مع الوسائط الجديدة، وتطوير أدوات تحليل قادرة على ملاحقة هذا التّنوع، بما يجعل من هذا المجال أحد أكثر فروع اللّسانيّات حيويّة وارتباطا بالواقع العمليّ.

1-2-الفضاء الرقميّ.

لم يعد الفضاء الرقميّ مجرّد امتداد تقني لشبكات الحاسوب، بل تحوّل في السّنوات الأخيرة إلى ساحة كبرى للتفاعل الإنساني، هنا يتبادل النّاس أخبارهم وتجاربهم اليوميّة، يعبّرون عن آرائهم، ويصنعون رأيا عاما قد يؤثر أحيانا في القرار السّياسي أو في تحوّلات اجتماعيّة واسعة، "كما يصطلح بعض الباحثين أن الفضاء الرقميّ هو امتداد للفضاء العمومي الافتراضي الذي نتج عن التّطور الإعلامي والتّكنولوجي، ويُستخدم كمنصة للتفاعل والتّبادل بين الأفراد"[1]، ولم يعد الفرد مجرد متلقّ كما كان الحال في وسائل الإعلام التّقليديّة، بل صار منتجا للخطاب ومشاركا في تشكيله، يكفي منشور قصير أو تغريدة حتى تثير جدلا واسعا أو تحشد آلاف المؤيدين والمعارضين.

ويمتاز هذا الفضاء بخصائص غير مألوفة في التّواصل الكلاسيكي مثل سرعة مذهلة في انتشار الرّسائل، إمكانيّة الوصول إلى جمهور متنوّع يتجاوز حدود المكان، والطّابع التّفاعلي الذي يجعل كل مستخدم

---

[1] بن عياش رباب، الفضاء العمومي الافتراضي: رؤى ومقاربات نظريّة، مجلة الكلم، المجلد3 العدد4، ص 49 (بتصرف).

قادرا على التّعليق والمشاركة وإعادة النّشر، وإلى جانب ذلك، يمنح الفضاء الرقميّ درجة من التّخفي عبر الهويّات الافتراضيّة، الأمر الذي يفتح المجال أحيانا أمام خطابات يصعب قولها في الواقع المباشر، خصوصا تلك التي تحمل شحنة عدائيّة أو مسيئة.

لكن هذه المزايا تقابلها تحديّات كبرى، فالقوانين التّقليديّة لم تعد كافيّة لضبط حركة الخطّاب في فضاء بلا حدود جغرافيّة، خطاب الكراهيّة مثلا، يمكن أن ينتشر بسرعة خاطفة، عابرا القارات ليصل إلى جماعات لم تكن مستهدفة من قبل، هذا يضع الباحثين والمشرّعين والمجتمع المدني أمام سؤال صعب وهو كيف نوازن بين حمايّة حريّة التّعبير ومنع تحول المنصات الرقميّة إلى فضاءات للتحريض والإقصاء؟

ومن زاويّة اجتماعيّة وثقافيّة، يكشف الفضاء الرقميّ عن تحولات عميقة في علاقتنا بأنفسنا وبالآخرين، فهنا يختلط ما هو خاص بما هو عام، وتتجاور صور الهويّة الفرديّة مع صراعات الهويّات الجماعيّة، ولعل ما يجعل دراسة الخطّاب في هذا الفضاء مثيرة للاهتمام، أنه لا يكشف فقط عن اللّغة المستعملة بل عن البنى الاجتماعيّة والثّقافيّة التي تُنتج هذا الخطّاب وتغذّيه.

وتزداد خطورة الفضاء الرقميّ عندما يتحول إلى ساحة مفتوحة لانتشار خطاب الكراهيّة، فبفضل سرعة تداول المحتوى، وإمكانيّة الاختباء خلف حسابات مجهولة، يجد البعض فرصة سهلة لنشر رسائل

تحريضيّة تستهدف الآخر المختلف، سواء بدافع الدّين أو العرق أو الانتماء أو حتى مجرد الرّأي، هذه الرّسائل لا تبقى دائما محصورة في الشّاشات، بل قد تنتقل إلى الواقع وتترجم في شكل ممارسات عنيفة أو سلوكيّات إقصائيّة، وهو ما يجعل أثرها مضاعفا.

ومن هنا، لم يعد الفضاء الرقميّ مجرد وسيلة للتواصل، بل أصبح بيئة قد تعيد إنتاج التّوترات الاجتماعيّة بطرق جديدة وأكثر تأثيرا.

1-3-خطاب الكراهيّة.

يُعتبر خطاب الكراهيّة من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في العلوم الاجتماعيّة والقانونيّة، وذلك بسبب صعوبة ضبطه بدقّة، وتعدد أشكاله وتجليّاته في الحياة اليوميّة، بوجه عام، يُقصد بخطاب الكراهيّة كل تعبير لفظي أو غير لفظي يقوم على التّحريض ضد فرد أو جماعة بسبب انتمائهم العرقي أو الدّيني أو اللّغويّ أو الجنسي أو غير ذلك من الخصائص التي تُشكل هويتهم.

وقد عرّفت المفوضيّة السّاميّة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، خطاب الكراهيّة بأنه: "أي نوع من التّواصل، سواء كان كلاما أو كتابة أو سلوكا، يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائيّة أو تمييزيّة في الإشارة إلى شخص

أو جماعة على أساس هويتهم، مثل دينهم أو أصلهم العرقي أو جنسيتهم أو لونهم أو جنسهم"[1].

أما مجلس أوروبا (Council of Europe) ، فقد قدّم تعريفا متقاربا، إذ يرى أن خطاب الكراهيّة يشمل: " كل أشكال التّعبير التي تنشر أو تحرّض أو تبرّر الكراهيّة العرقيّة أو كراهيّة الأجانب أو معاداة السّاميّة أو غيرها من أشكال الكراهيّة القائمة على التّعصب"[2].

ومن النّاحيّة الأكاديميّة، تعرّف الباحثة " سوزان بينيش" (Susan Benesch) خطاب الكراهيّة بأنه: "أي شكل من أشكال التّعبير (خطاب، نص أو صور) قد يزيد من احتمال أن يقبل جمهور المتلقين ارتكاب العنف أو المشاركة فيه ضد أعضاء مجموعة أخرى"[3]. هذا التّعريف يوضّح بجلاء البُعد التّداولي والفعلي للخطاب، ليس المقصود فقط المحتوى المسيء بل قدرته على حشد الجمهور وتحويل الكلام إلى فعل.

---

[1] المفوضيّة الساميّة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، *ما هو خطاب الكراهيّة؟* موقع الأمم المتحدة، متاح على: https://www.un.org/ar/hate-speech/understanding-hate-speech/what-is-hate-speech [تاريخ الاطلاع: 2025/09/02.

[2] مجلس أوروبا، التّوصيّة رقم R (97) 20 الصادرة عن لجنة الوزراء إلى الدّول الأعضاء بشأن "خطاب الكراهيّة"، اعتمدت من قبل لجنة الوزراء في 30 أكتوبر 1997، ستراسبورغ: مجلس أوروبا للنّشر، 1997.

[3] Benesch. S, Dangerous Speech: A Practical Guide, Dangerous Speech Project, 2013, Retrieved from https://dangerousspeech.org

ومهما تعددت التّعريفات، فإن المشترك بينها هو الإقرار بخطورة هذا النّوع من الخطّاب على السّلم الاجتماعي والتّماسك الإنساني، وتزداد هذه الخطّورة في العصر الرقميّ؛ حيث توفر وسائل التّواصل الاجتماعي فضاء مفتوحا وسريع الانتشار يسمح بانتقال هذا الخطّاب وتضخيمه على نطاق واسع، فالتّدوينة أو التّغريدة أو المقطع المرئي قد تصل إلى آلاف أو ملايين الأفراد في وقت وجيز ما يجعل أثر خطاب الكراهيّة مضاعفا مقارنة بالخطّاب التّقليدي.

2- الجانب التّطبيقي (دراسة حالة)

يمثّل الجانب التّطبيقي خطوة محوريّة في هذه المداخلة، لأنه يتيح الانتقال من المفاهيم النّظريّة إلى أمثلة حيّة مستمدة من الواقع الرقميّ، فالفضاء الافتراضي زاخر بخطابات متعددة، منها ما يقوم على التّواصل والحوار، ومنها ما ينزلق إلى العنف اللفظي والتّحريض على الكراهيّة.

وانطلاقا من هذا المعطى، كان من الضّروري انتقاء عينة محددة من هذه الخطّابات لدراستها لسانيا، بهدف الكشف عن بنيتها وخصائصها اللّغويّة وفهم الكيفيّة التي يعمل بها خطاب الكراهيّة داخل سياقاته المختلفة.

2-1-اختيار العينة

من أجل إنجاز الجانب التّطبيقي من هذه الدّراسة، جرى اختيار مجموعة من المنشورات والتّعليقات المتاحة للعموم في فضاءات

التّواصل الاجتماعي وبالأخص على منصات مثل فيسبوك وتويتر (إكس)، لكونها الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري والعربي، وقد رُوعي في تحديد هذه العينة جملة من الاعتبارات المنهجيّة التي تضمن تمثيليتها وارتباطها بموضوع البحث:

– علنيّة النّصوص: تم الاقتصار على المنشورات والتّعليقات العامة التي لا تخضع لإعدادات الخصوصيّة، حتى تبقى الدّراسة منسجمة مع البعد الأخلاقي والبحثي.

– وضوح خطاب الكراهيّة: تم انتقاء نصوص تحمل بوضوح سمات لغويّة دالة على خطاب الكراهيّة، مثل: السّبّ، التّحقير، الدّعوة إلى الإقصاء، التّحريض على العنف، أو النّيل من جماعة أو فئة محددة.

–قابليّة النّص للتحليل: جرى استبعاد النّصوص الغامضة أو المقتضبة جدا التي لا تسمح بتطبيق أدوات التّحليل اللّغويّ.

4–انتشار النّصوص: أُخذ بعين الاعتبار حجم التّفاعل مع هذه المنشورات (إعجاب، تعليقات، مشاركات)، باعتبار أن الانتشار يعكس درجة التّأثير المحتمل للخطاب.

وبناء على هذه المعايير، اختيرت عينة صغيرة ومحددة (5 منشورات وتعليقات)، تُعدّ كافيّة لإبراز كيفيّة توظيف أدوات اللّسانيّات الجنائيّة والحاسوبيّة في تحليل خطاب الكراهيّة دون الحاجة إلى قاعدة بيانات ضخمة.

العينة 1: "هاذ النّاس ما كان لا عشرة لا معيشة معاهم، لازم نمحوهم كامل".

العينة 2: " وحد الخدامين حيوانات ما يفهموش، مكانهم في الزريبة".

العينة 3: " هاذي الجماعة خطر كبير، إذا بقوا بينا رايحين يفسدوا كلش".

العينة 4: " ما يصلحوش، دايرين الفتنة وين ما راحوا".

العينة 5: " لازم نوقفو ضدهم، وجودهم سمّ فهاد البلاد".

2-2 - تحليل النّصوص:

بعد تحديد (corpus) من النّصوص الرقميّة التي تحمل ملامح صريحة لخطاب الكراهيّة، كان من الضّروري الانتقال إلى مرحلة التّحليل اللساني للكشف عن المؤشرات اللّغويّة والدّلاليّة المضمّنة في هذا الخطّاب، وتُعد هذه المرحلة أساسيّة لفهم البنيّة الدّاخليّة للنّصوص، ورصد الأساليب التي توظَّف فيها، والكيفيّة التي تُسخَّر بها اللّغة لإنتاج معاني الكراهيّة والتّحريض والإقصاء، ومن خلال هذا التّفكيك، يمكن الوصول إلى مؤشرات دقيقة قد تساعد في الكشف عن هويّة صاحب الخطّاب، أو على الأقل رسم ملامح أوليّة لانتماءاته الفكريّة والاجتماعيّة.

2-2-1 وفق رصد الألفاظ المتكررة (الشّتائم، التّحقير)

العينة 1: "هاذ النّاس ما كان لا عشرة لا معيشة معاهم، لازم نمحوهم كامل".

-ألفاظ سلبيّة: *نمحوهم، ما كان لا عشرة لا معيشة*، تعكس دعوة صريحة للإقصاء والإبادة.

العينة 2: "وحد الخدامين حيوانات ما يفهموش، مكانهم في الزريبة".

-ألفاظ سلبيّة: *حيوانات، ما يفهموش، الزريبة*، ألفاظ تحقيريّة تُسقط عن الجماعة صفة الإنسانيّة.

العينة 3: "هاذي الجماعة خطر كبير، إذا بقوا بينا رايحين يفسدوا كلش".

-ألفاظ سلبيّة: *خطر كبير، يفسدوا*، استدعاء خطاب التّخويف والتّهديد من الآخر.

العينة 4: "ما يصلحوش، دايرين الفتنة وين ما راحوا".

-ألفاظ سلبيّة: *ما يصلحوش، الفتنة*، تصنيف سلبي يربط الجماعة بالفساد والاضطراب.

العينة 5: "*لازم نوقفو ضدهم، وجودهم سمّ فهاد البلاد*".

-ألفاظ سلبيّة: *سمّ، لازم نوقفو ضدهم*، توظيف استعارة مميتة (سمّ) للدلالة على الخطّر الدّاهم.

مما سبق يمكننا ملاحظة وتحليل الألفاظ الأكثر تكرارا ودلالة:

– دعوات للإقصاء والإزالة: (*نمحوهم، ما يصلحوش، نوقفو ضدهم*)

– ألفاظ التّحقير الحيواني أو العدمي: (*حيوانات، ما كان لا عشرة لا معيشة، الزريبة*).

– ألفاظ التّخويف والخطّر: (*خطر، يفسدوا، فتنة، سمّ*).

هذا التّكرار يكشف أن خطاب الكراهيّة في العيّنات يتمحور حول ثلاثة محاور لغويّة أساسيّة هي: التّحريض على الإقصاء، التّجريد من الإنسانيّة ونشر الخوف والتّهديد.

2-2-2 تحليل البنيّة النّحويّة للعينات.

العينة الأوّلي: "هاذ النّاس ما كان لا عشرة لا معيشة معاهم، لازم نمحوهم كامل".

– تركيب خبري + صيغة أمر: (لازم نمحوهم كامل)، دلالة على تحويل الرّأي إلى قرار قطعي يدعو للفعل المباشر (المحو).

العينة الثّانيّة: "وحد الخدامين حيوانات ما يفهموش، مكانهم في الزريبة".

– تركيب خبري وصفيّ تحقيري: (ما يفهموش، مكانهم في الزريبة) دلالة على أحكام نهائيّة تنزع الإنسانيّة وتفرض مكانا دونيا.

العينة الثّالثّة: "هاذي الجماعة خطر كبير، إذا بقوا بينا رايحين يفسدوا كلش".

– جملة شرطيّة تهديديّة: (إذا بقوا... رايحين يفسدوا)، دلالة على ربط وجود الجماعة بالفساد بشكل حتمي، يشرعن إقصاءها.

العينة الرّابعة: "ما يصلحوش، دايرين الفتنة وين ما راحوا".

– جملة خبريّة قطعيّة: (ما يصلحوش)، دلالة على إلغاء أي إمكانيّة للإصلاح أو التّعايش.

العينة الخامسة: "لازم نوقفو ضدهم، وجودهم سمّ فهاد البلاد".

– صيغة أمر: (لازم نوقفو ضدهم)، دلالة على تحريض مباشر على المواجهة، مع استعارة مميتة (سمّ).

الملاحظات العامة التي يمكن رصدها هنا هي أن الخطّاب يوظف:

– الأمر والتّحريض المباشر: (لازم نمحوهم، لازم نوقفو ضدهم).

– الأحكام القطعيّة: (ما يصلحوش، ما يفهموش).

– التّهديد المشروط: (إذا بقوا... رايحين يفسدوا).

هذا يبيّن أن البنيّة النّحويّة تعكس سلطة لغويّة تقطع بأي إمكانيّة للحوار أو التّعايش، وتُوجه المخاطب نحو الفعل العدائي.

2-2-3 تحليل الأساليب البلاغيّة في العينات.

العينة الأوّلي: هاذ النّاس ما كان لا عشرة لا معيشة معاهم، لازم نمحوهم كامل.

– المبالغة: نفي مطلق لأي علاقة اجتماعيّة أو معيشيّة معهم، الصّورة البلاغيّة: "المحو" يوحي بالإزالة التّامة كما يُمحى أثر الكتابة، ما يعزز الإقصاء الكلي.

العينة الثّانيّة: وحد الخدامين حيوانات ما يفهموش، مكانهم في الزريبة.

–التّحقير عبر التّشبيه: تشبيه البشر بالحيوانات، استعارة مكانيّة: "الزريبة" كفضاء غير إنساني، ترسّخ فكرة نزع الإنسانيّة.

العينة الثّالثّة: هاذي الجماعة خطر كبير، إذا بقوا بينا رايحين يفسدوا كلش.

– التّضخيم: وصفهم بـ "خطر كبير، استعارة فساديّة: ربط وجودهم بالفساد الشّامل، ما يعطي الانطباع بالكارثة.

العينة الرّابعة: ما يصلحوش، دايرين الفتنة وين ما راحوا: التّعميم.

– إلغاء أي اختلاف فردي بينهم، صورة الفتنة: توحي بالنّار أو الخراب الذي ينتشر أينما حلّوا.

العينة الخامسة: لازم نوقفو ضدهم، وجودهم سمّ فهاد البلاد.

– استعارة قاتلة: "سمّ" تمثل عنصرا ساما يجب التّخلص منه، تحريض مباشر: صيغة "لازم" تعطي شعورا بالواجب الجماعي.

مما سبق يمكننا ملاحظة أن أكثر الاستراتيجيّات البلاغيّة حضورا هي: التّحقير (تشبيه بالحيوانات)، التّضخيم (خطر كبير، يفسدوا كلش)، الاستعارات المميتة (محو، سمّ)، هذه الأساليب تخلق صورا ذهنيّة قويّة ترسّخ العداء، وتحوّل المختلف من مجرد "خصم" إلى "خطر وجودي" أو "وباء" يستوجب الإبادة.

2-3-4 تحليل الأبعاد التّداوليّة للعينات.

العينة الأوّلى: هاذ النّاس ما كان لا عشرة لا معيشة معاهم، لازم نمحوهم كامل.

– المقصد التّداولي: دعوة صريحة للإبادة الجماعيّة ونفي أي إمكانيّة للتعايش.

– الأثر المتوقع: ترسيخ الإقصاء الكلي وإثارة الخوف لدى الجماعة المستهدفة.

العينة الثّانيّة: وحد الخدامين حيوانات ما يفهموش، مكانهم في الزريبة.

– المقصد التّداولي: نزع الصّفة الإنسانيّة عن الآخر عبر تشبيههم بالحيوانات.

– الأثر المتوقع: تسويغ العنف ضدهم باعتبارهم كائنات دنيا لا تستحق الكرامة.

العينة الثّالثّة: هاذي الجماعة خطر كبير، إذا بقوا بينا رايحين يفسدوا كلش.

– المقصد التّداولي: التّحريض على الإقصاء تحت غطاء حمايّة المجتمع.

– الأثر المتوقع: إثارة حالة من القلق الجماعي والخوف من "الخطّر الوشيك."

العينة الرّابعة: ما يصلحوش، دايرين الفتنة وين ما راحوا، المقصد التّداولي.

– تكريس صورة نمطيّة سلبيّة شاملة (التّعميم)، الأثر.

– المتوقع: دفع الجمهور لرفضهم اجتماعيا وعزلهم سياسيا.

العينة الخامسة: لازم نوقفو ضدهم، وجودهم سمّ فهاد البلاد.

– المقصد التّداولي: تحريض مباشر على المواجهة وتبرير العنف.

– الأثر المتوقع: خلق إحساس بواجب جماعي "وقائي" للتخلص منهم.

الملاحظة العامة: جميع العينات تعمل وفق منطق إقصائي–تحريضي:

– نفي الإنسانيّة (حيوانات، سمّ).

– التّخويف (خطر كبير، يفسدوا كلش).

– الدّعوة للفعل (نمحوهم، نوقفو ضدهم).

الأبعاد التّداوليّة هنا تتجاوز مجرد "الوصف"، لتتحول إلى أفعال كلاميّة إنجازيّة تهدف للتأثير المباشر في المتلقي ودفعه إلى مواقف عدائيّة أو سلوكيّات عنيفة.

2-3-5 التّحليل السّياقي لخطاب الكراهيّة.

يبرز خطاب الكراهيّة عادة في الأوساط الاجتماعيّة التي يثقلها التّوتر ويطبعها التّمييز الطّبقي أو الجهوي أو العرقي، وغالبا ما يجد هذا الخطّاب ما يغذّيه في عوامل كالبطالة والفقر وصراعات الموارد، فيتحول "الآخر" إلى شماعة تُعلّق عليها خيبات الواقع ومشكلاته، وهكذا تتشكل بيئة خصبة لتبرير الإقصاء وإعادة إنتاج صور التّهميش والإبعاد، وفي هذا السّياق يوضح "سعيد بنكراد" أن: "الخطّاب لا يمكن أن ينفصل عن الشّروط التي تحدد إنتاجه وتلقيه، إذ يتغذى من محيطه ويستمد قوته من السّياق الذي يولده، فهو فعل اجتماعي مشبع بالقيم يعكس توازنات القوى داخل المجتمع ويعيد إنتاجها باستمرار"[1].

أما في المجال السّياسي، تزداد فرص انتشار خطاب الكراهيّة خلال فترات الأزمات أو الصّراعات على السّلطة؛ حيث يُستعمل كوسيلة للتعبئة والتّحشيد ضد خصوم بعينهم، وتُسخّر اللّغة في هذه الحالة لابتكار "عدو رمزي" يجتمع النّاس على رفضه ونبذه، وقد أشار "عبد الحق الزموري" إلى أن "الخطّاب السّياسي في مثل هذه السّياقات يوظف

[1] بنكراد سعيد، سيميائيّات النّص: بحث في سيميائيّات الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، 2003، ص 45.

آليّات التّشويه والشّيطنة الرّمزيّة لبناء صورة سلبيّة عن الخصم، بما يبرر إقصاءه ويفتح المجال لإعادة تشكيل التّحالفات"[1].

وفي السّياق الإعلامي والرقميّ، تساهم وسائل الإعلام التّقليديّة ومواقع التّواصل الاجتماعي في تضخيم أثر خطاب الكراهيّة، إذ توفر له فضاء واسعا للانتشار وإعادة الإنتاج، ومع السّرعة الكبيرة في تداول الرّسائل عبر هذه المنصات، وما تتمتع به من قدرة على التّأثير في العواطف الجماعيّة، تزداد احتماليّة تحوّل خطاب الكراهيّة من مجرد تعبير لغوي إلى فعل جماعي عنيف يجد ما يبرّره وما يمنحه شرعيّة مزيفة للتنفيذ، وقد بيّن "عبد الرّزاق الدّواي" أن: "وسائل الإعلام الحديثة لا تكتفي بعكس الخطّاب، بل تساهم في إعادة تشكيله وتوسيع نطاق تأثيره بما يجعل من السّلوك العدواني خطابا يوميا مألوفا"[2].

أما من النّاحيّة الثّقافيّة، تكشف الألفاظ التي يتضمنها خطاب الكراهيّة مثل تشبيه الآخر بالحيوانات أو بالسّم، عن رسوخ صور نمطيّة واستعارات رائجة في الثّقافة المحليّة، فهذه التّشبيهات ليست مجرد تعابير لغويّة عابرة، بل أدوات رمزيّة تستند إلى المخزون الثّقافيّ المشترك، مما يجعلها سهلة التّلقي وذات وقع قوي في النّفوس، وبذلك يكتسب الخطّاب قدرة أكبر على التّأثير، لأنه يستند إلى صور راسخة

---

[1] الزموري عبدالحق، الخطاب السياسي العربي: آليّات التّشكل ووسائل التّأثير، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2015، ص 112.

[2] الدّواي عبد الرّزاق، الخطاب الإعلامي وسلطة الصورة، أفريقيا الشرق، الدّار البيضاء 2009 ص67.

في الذّاكرة الجماعيّة، وفي هذا السّياق يؤكد "سعيد بنكراد" أن "الخطّاب يستعير من الثّقافة صورا جاهزة ويمررها في شكل رموز واستعارات مما يجعله أكثر نفاذا إلى وجدان المتلقي"[1].

وبناء على ما سبق، يتضح أن خطاب الكراهيّة لا يمكن النّظر إليه بمعزل عن سياقاته الاجتماعيّة والسّياسيّة والإعلاميّة والثّقافيّة، فهو ليس مجرد تراكيب لغويّة عابرة، بل أداة تُستثمر بوعي في توجيه الجماهير، وتبرير ممارسات الإقصاء، وإعادة رسم موازين القوى داخل المجتمع.

خاتمة: حاول هذا العمل أن يقارب خطاب الكراهيّة في الفضاء الرقميّ من منظور لساني جنائيّ، بالاعتماد على عيّنة نصيّة محدودة لكنها كاشفة، وقد ركّزت القراءة على تتبّع المعجم ذي الطّابع السّلبي، والبنيّة النّحويّة، والأساليب البلاغيّة، إضافة إلى الأبعاد التّداوليّة للنّصوص، وذلك لفهم الكيفيّة التي تُبنى بها رسائل الإقصاء والتّحريض، وكيف تُوجّه المتلقي نحو تبنّي مواقف أو سلوكيّات عدائيّة.

وقد بيّن التّحليل أن هذا الخطّاب يقوم، في جوهره، على ثلاث آليّات متكررة: الدّعوة إلى الإقصاء، وتجريد الفئة المستهدفة من إنسانيتها، وصناعة صورة مخيفة عنها، أما على المستوى اللّغويّ، فقد برز حضور صيغ الأمر والجمل القاطعة والشّرطيّة ذات الطّابع

[1] بنكراد سعيد، سيميائيّات الثقافة، دار توبقال، الدّار البيضاء، 2006، ص112.

التّهديدي، إلى جانب استعارات ومجازات قويّة مثل "المحو" و"السّمّ" و"الحيوانيّة"، وهي صور تمنح الخطّاب أثرا نفسيا مباشرا وسريع النّفاذ.

من الزاويّة الجنائيّة، أتاح التّحليل بناء قائمة أوليّة من المؤشرات التي يمكن استثمارها، مثل طبيعة الألفاظ المختارة، والإيقاع التّركيبي للجمل، وبعض الدّلالات السّياقيّة المرتبطة بمنصة النّشر أو بالمخاطَب المفترض، هذه المؤشرات لا تُشكّل في حد ذاتها دليلا قاطعا على الاتهام، لكنها تقدّم للمحقق أدوات مساعدة لتضييق دائرة الاشتباه، وصياغة أسئلة أكثر دقّة أثناء التّحقيق، بل وتمكّنه من وضع فرضيّات أوليّة تتعلق بهويّة المتكلم أو بدوافعه.

وعلى المستوى العمليّ، أظهرت القراءة أن المقاربة اللسانيّة، حتى في غياب الأدوات التّقنيّة المتقدمة، قادرة على توفير معطيّات مهمة للباحثين وصناع القرار، سواء لفهم الظّاهرة في أبعادها المختلفة، أو لاتخاذ خطوات وقائيّة، مثل إعداد أدلة لغويّة خاصة بالتّبليغ والفرز، وتعزيز الوعي بخطورة التّطبيع مع الإهانات والخطّابات الإقصائيّة ذات الطّابع الجماعي.

ورغم أن هذه الدّراسة قدّمت بعض النّتائج المهمة، فإنها تبقى محدودة من النّاحيّة المنهجيّة، لأن العينة التي تم تحليلها صغيرة ولم تشمل مقارنات بين منصات مختلفة أو فترات زمنيّة متباينة، كما أن النّتائج لم تُختبر عمليا في الواقع، لذلك تقترح الورقة توسيع نطاق النّصوص المدروسة لتكون أكثر تنوعا مع وضع خطة واضحة للتحليل،

مع ضرورة مراعاة الجوانب الأخلاقيّة والقانونيّة في كل مرحلة من مراحل التّعامل مع المحتوى الرقميّ.

وانطلاقا من ذلك، يمكن تلخيص القيمة المضافة لهذه الدّراسة بالنّسبة للمحقق الجنائيّ في النّقاط التاليّة:

– الخلاصة العلميّة: كشفت الدّراسة عن ثلاث آليّات لغويّة رئيسيّة يقوم عليها خطاب الكراهيّة، هي: الدّعوة إلى الإقصاء، ونزع الإنسانيّة عن الفئة المستهدفة، وصناعة الخوف منها.

– القيمة الجنائيّة العمليّة: أتاح التّحليل مؤشرات لغويّة وأسلوبيّة أوليّة يمكن أن يستفيد منها المحقق الجنائيّ في الفحص المبدئي للنّصوص محلّ الاشتباه.

– التّوصيّات التّطبيقيّة: من المفيد إعداد دليل لغوي مبسّط يساعد على فرز الخطّابات المبلّغ عنها والتّعرف عليها، إلى جانب إدراج محاور عن اللّغة المؤذيّة وآثارها ضمن برامج التّربيّة الرقميّة.

– الحدود: اقتصرت الدّراسة على عيّنة محدودة، ولم تشمل مقارنات بين المنصات أو عبر أزمنة مختلفة، كما لم تُختبر الفرضيّات ميدانيا.

– المسارات اللاحقة: توسيع المدونة النّصيّة، وبناء مخطط ترميز موحّد والانفتاح على مقاربات متعددة التّخصصات للتحليل، مع الالتّزام بالضّوابط الأخلاقيّة والقانونيّة في كل المراحل.

قائمة المراجع.

أولا: المراجع باللّغة العربيّة.

- المفوضيّة السّاميّة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان .*ما هو خطاب الكراهيّة؟* موقع الأمم المتحدة. متاح على : https://www.un.org/ar/hate-speech/understanding-hate-speech/what-is-hate-speech [تاريخ الاطلاع: 2025/09/02.

- الدّواي عبد الرّزاق، الخطّاب الإعلامي وسلطة الصّورة، أفريقيا الشّرق الدّار البيضاء، 2009.

- الزموري عبد الحق، الخطّاب السّياسي العربي: آليّات التّشكل ووسائل التّأثير، المركز الثّقافيّ العربي، بيروت، 2015.

- بن عياش رباب، الفضاء العمومي الافتراضي: رؤى ومقاربات نظريّة مجلة الكلم، المجلد3 ، العدد4.

- بنكراد سعيد، سيميائيّات الثّقافة، دار توبقال، الدّار البيضاء، 2006.

- بنكراد سعيد، سيميائيّات النّص: بحث في سيميائيّات الخطّاب، المركز الثّقافيّ العربي، الدّار البيضاء، 2003.

- مجلس أوروبا .التّوصيّة رقم 20 (97) R الصّادرة عن لجنة الوزراء إلى الدّول الأعضاء بشأن «خطاب الكراهيّة .«اعتمدت من قبل لجنة الوزراء في 30 أكتوبر 1997. ستراسبورغ: مجلس أوروبا للنّشر، 1997.

- محمد فارح، البصمة اللسانيّة وأثرها في البحث الجنائيّ، اللّسانيّات التّطبيقيّة، المجلد 5، العدد 2، 2021.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبيّة.

- Benesch. S, Dangerous Speech: A Practical Guide, Dangerous Speech Project, 2013, Retrieved from https://dangerousspeech.org

- Coulthard, M, On the use of corpora in the analysis of forensic texts, International Journal of Speech, Language and the Law,1994.

- Gibbons, J. ,Forensic Linguistics: An Introduction to Language in the Justice System. Oxford: Blackwell, 2003.

دراسة تداوليّة في بنيّة وأساليب التّأثير في خطاب الابتزاز الإلكترونيّ

د. حاج علي خديجة – د. شويشي مريم
جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر

الملخص:

في ظل تزايد استخدام الوسائط الإلكترونيّة في التّفاعل والتّواصل الاجتماعي برزت جرائم لغويّة في شكل خطاب لغوي ممنهج ذو بعد نفسي واجتماعي ولغوي في آن واحد سميت بالخطّاب الابتزازي الكتروني يعتمدها المبتز في تفاعله مع الضّحيّة، ويعد هذا النّوع من الخطّاب ممارسة لغويّة تتضمن استراتيجيّات إقناعيّة وتلاعبيه تهدف إلى السّيطرة النّفسيّة وتحقيق مكاسب ماديّة أو معنويّة عبر التّهديد أو الإغراء أو الضّغط العاطفي، وفهم هذا الخطّاب لا يقتصر على تفكيك جمله وألفاظه، بل يتطلب الغوص في مقاصده وسياقاته وأفعال الكلام التي يتضمنها.

لذلك تسعى دراستنا إلى محاكاة محادثات ابتزازيّة وتحليلها واكتشاف ما يوظفه المبتز من استراتيجيّات لغويّة وسياقيّة للتأثير على الضّحيّة باستخدامنا للمنهج التّداولي الذي يحدد تدرج الخطّاب الابتزازي من التّودّد إلى التّهديد واشتماله على أفعال من قبيل الأمر، التّحذير، الطّلب والإغراء وتكونه من أساليب صريحة أو ضمنيّة باستخدام الاستعارة والصّور البلاغيّة والتّكرار.

الكلمات المفتاحيّة: التّداوليّة، خطاب الابتزاز، الأفعال الكلاميّة، البنيّة الخطّابيّة اللّسانيّات الجنائيّة، أساليب التّأثير.

Abstract:

With the increasing use of electronic media for social interaction and communication, linguistic crimes have emerged in the form of systematic linguistic discourse with a simultaneous psychological, social, and linguistic dimension. This discourse is called electronic blackmail discourse, and is used by blackmailers in their interactions with victims. This type of discourse is a linguistic practice involving persuasive and manipulative strategies aimed at psychological control and achieving material or moral gains through threats, enticement, or emotional pressure. Understanding this discourse is not limited to deconstructing its sentences and words; rather, it requires delving into its intent, context, and the speech acts it contains.

Keywords: pragmatics, blackmail discourse, speech acts, discourse structure, forensic linguistics, methods of influence.

1. المقدّمة

تعد اللّسانيّات الجنائيّة Forensic Linguistics من أحدث دراسات علم اللّغة الجنائيّ، وهي فرع من فروع اللّسانيّات التّطبيقيّة لها قواعد ونظريّات ناتجة عن تداخل اللّغة والقانون والقضاء، وقد ظهرت في

ثمانينات القرن الماضي كمجال عملي مثير للاهتمام كوّنها من الدّراسات البينيّة الواعدة، ونظرا لصّلتها بمعارف لسانيّة وغير لسانيّة وبممارسات قانونيّة، فهي تبحث في دراسة هويّة المتحدث من خلال البصّمة الصوتيّة، وهويّة المؤلف من خلال البصّمة اللّغويّة وتهتم بتحليل الحوارات، وبإصلاح اللّغة القانونيّة...إلخ. وما يهمنا في مداخلتنا هو كشف مؤلف خطاب الابتزاز الإلكترونيّ الكتابي من خلال تحليل بصمته اللّغويّة بغيّة تحديد هويّة المبتز.

وجدير بالذّكر أنّ نشير إلى أنّ اللّغة كانت ولازالتّ الملكة المميزة للإنسان عن غيره من سائر الكائنات، وهي مادة علم اللّسانيّات، الذي اجتاح بدراستها مختلف المجالات التي تَعّدُ اللّغة موضوع دراساتها كالمجال الاجتماعي، النّفسي التّاريخي، المعلوماتي...إلخ لتدخل اليوم مجال القانون والجنايّات عن طريق اللّسانيّات الجنائيّة التي استمدت أساليبها من لسانيّات النّص وتحليل الخطّاب والتّداوليّة من خلال تحليلها للخطابات الملفوظة والمكتوبة الكاشفة عن هويّة المجرمين، والمبتزين، لتصبح اللّغة محّل دراسة ودليل جنائيّ لتحديد البصّمة اللّغويّة لهم، وهي بذلك تُعّد أهم الأساليب المعتمدة من قبل اللّسانيّات الجنائيّة لما تحمله من قرائن دالّة تُستخدم لدى المحاكم الجنائيّة في تفسير المفردات والأساليب اللّغويّة الكاشفة عن السّمّات المشتركة بين أفراد الجماعة الواحدة بهدف إثبات الجرائم على المتهمين الذين يعتمدون الرّسائل الكتابيّة للتهديد والابتزاز، ومن هنا ركزت اللّسانيّات الجنائيّة على أساليب التّحليل اللّساني التّداولي للخطابات الجنائيّة بما

تحمله من جمل وأفعال كلاميّة، وتراكيب فعليّة ومتضمنات القول...إلخ وغيرها من البيانات اللّغويّة التي تعد أدّلة من الدّرجة الأوّلى في تحديد هويّة مجرم أو المبتز.

زد على ذلك، فمع التّحوّل الرقميّ المتسارع، بات الخطّاب الإجرامي يحتل حيزًا بارزًا في الفضاء السّيبراني، ومن أبرز أنواعه خطاب الابتزاز الإلكترونيّ الذي يتميّز ببنيّة تداوليّة مركّبة تتكئ على استراتيجيّات تهديديّة نفسيّة واجتماعيّة، هدفها السّيطرة على سلوك الضّحيّة.

ولا يفوتنا أنّ ننوّه إلى أنّ خطاب الابتزاز الإلكترونيّ يشكل ظاهرة لغويّة واجتماعيّة متناميّة في العصر الرقميّ؛ حيث يتوسل الجُناة بأساليب تداوليّة تتسّم بالتّهديد، الإقناع، الضّغط النّفسي، والتّلاعب، بغيّة التّحكم في ضحاياهم واستغلالهم، ومن هنا تنبع أهميّة هذه الدّراسة، إذ تسعى إلى تحليل الخطّاب الابتزازي من زاويّة التّداوليّات، أي عبر التّركيز على الوظائف الإنجازيّة، السّياق المقاصد، وبنيّة الخطّاب، قصد الكشف عن آليّات التّأثير والهيّمنة.

وفي هذا الصّدد، يجب أن نشير إلى أنّ التّداوليّة تهتم بدراسة اللّغة في سياق الاستعمال، مع التّركيز على نوايا المتكلمين، الآثار الإنجازيّة، وسياقات التّفاعل، لذلك تعد وسيلة لتحليل خطاب الابتزاز الإلكترونيّ وفهم بنيّة وأساليب التّأثير التي يعتمدها المبتز، ولكشف استراتيجيّة التّخويف والإكراه المعتمدة من طرف المبتز ينبغي النّظر

إلى بنيّة الخطّاب وأهدافه وسياقه، مع التّركيز على الأفعال الكلاميّة، ومقاصد المتكلم المبتز، والتّأثير في المتلقي الضّحيّة.

وفي ظل نظرتنا التّحليليّة التي لها أهميّة قصوى في معرفة دور المنهج التّداولي في تحليل خطابات الابتزاز الإلكترونيّ طرحنا إشكالات وتساؤلات عديدة، أهمها: ماهيّة خطاب الابتزاز الإلكترونيّ؟. وإلى أي مدى تُساهم اللّسانيّات التّداوليّة في تحديد البصّمة اللّغويّة الخاصة بالمبتز؟ وما المعايير التي ينبغي مراعاتها عند تحليل خطاب المبتز من قبل الخبير اللّساني الجنائيّ؟. اِنطلاقاً من هذه التّساؤلات وغيرها، وقع اختيارنا على موضوع البحث، بغيّة توصيفه والوقوف على مختلف التّساؤلات العلميّة التي تجيب عنها اللّسانيّات الجنائيّة.

لذلك تهدف مداخلتنا إلى تسليط الضّوء على موضوع اللّسانيّات الجنائيّة وما يثيره من قضايا كقضيّة جرائم محادثات الابتزاز الإلكترونيّ، وكيفيّة تحليلها تداوليا لاكتشاف ما يوظفه المبتز من استراتيجيّات لغويّة وسياقيّة للتأثير على الضّحيّة من خلال خطابه الابتزازي بالذي يبدأه بالتّدرج من التّودّد إلى التّهديد واشتماله على أفعال من قبيل الأمر، التّحذير، الطّلب والإغراء باستخدام الأساليب الصّريحة أو الضّمنيّة...إلخ لذلك ارتأيت البحث في سياقاته، لأننّا اليوم أحوج ما نكون إلى اعتماد العلم كعتبة تأسيسيّة، لكشف هويّة المبتز.

قبل أن نشتغل في الإجابة على التّساؤلات التي طرحناها، ونفك الخطّوط العريضة التي رسمناها حول مداخلتنا، لابد أن نشير إلى أنّ

عمليّة تحديد مفاهيم المصطلحات المتعلقة بموضوع مداخلتنا، ضرورة من الضّروريّات الواجب التّوقف عندها، لأن أيّ عمل منهجيّ يتوخى ضبط مفاهيمه قبل الاشتغال في تحصيل معارفه، كما أنه من الأنسب، أن نتوقف مليّا، أمام مصطلح خطاب الابتزاز الإلكترونيّ، وخصائصه.

2. تعريف خطاب الابتزاز الإلكترونيّ:

يُعرَّف خطاب الابتزاز الإلكترونيّ على أنّه: « نص تواصلي رقميّ عدواني يتكون من مجموعة من الأفعال الكلاميّة الموجهة إلى فرد بهدف السّيطرة عليه نفسيًا أو ماديًا، وذلك من خلال التّهديد بكشف معلومات خاصة أو حساسة حصل عليها المبتز عبر الفضاء الإلكترونيّ، ويُوظّف هذا الخطّاب اللّغة أداةً للضغط والتّرهيب أكثر من كونها وسيلة للتفاهم.» [1] وهو جريمة يُستغل فيها الطّرف الأخر كرهينة للامتثال لأوامر المبتز الذي يسعى لتحقيق أهداف غير مشروعة، ومقاصد ماديّة أو شهوانيّة أو انتقاميّة عن طريق احتفاظه لصور وتسجيلات إلكترونيّة ومحادثات صوتيّة أو كتابيّة خاصة بالطّرف الأخر، فيُرسل المبتز خطابا الكترونيا مكتوبا بأسلوب التّهديد الابتزازي، ويحمل هذا الخطّاب في طيّاته أدلة لغويّة ذات حمولة دينيّة أو اجتماعيّة أو ثقافيّة خاصة بالمهدّد، تساعد خبراء الجنايّات في توجيه التّحقيقات، وتضييق دائرة المشتبه بهم.

---

[1] السعيد فاطمة، تحليل الخطاب الإجرامي في الوسائط الرّقميّة، دار الفكر القانونيّ،القاهرة،2020م، ص 198.

إذن، يمكننا القول بأنّه« ذلك الخطّاب الذي يوجَّه عبر الوسائط الرقميّة ويتضمن تهديدًا صريحًا أو ضمنيًا باستعمال معلومات حساسة بهدف الحصول على مكاسب ماديّة أو معنويّة» [1] ولتضييق نطاق البحث والتّحقيق أكثر يتم استخدام المقارنة والمشابهة في لغة التّهديد، لاستخراج الأنماط اللّغويّة المشتركة والعبارات المميّزة المستخدمة بين المشتبه بهم التي تحدّد هويّة المتهم.

ونشير كذلك إلى أنّ هناك بعض الاختلافات البسيطة، كاستخدام بعض الأشخاص لعلامات التّرقيم بدقّة مقارنة بغيرهم على سبيل المثال: الفاصلة النّقطة، الاستفهام، التّعجب، الفراغات...إلخ، والتي يمكنها أن تكشف لنا هويّة المبتز، كما يوجد اختلاف أخرى تتمثل في تكرار بعض الأشخاص لنفس الكلمات، أو لتركيب لغوي معيّن في سياقات خطابيّة متنوعة، بالإضافة إلى تميّز بعض الأشخاص بتركيب كلامي معين كالحذف أو التّقديم والتّأخير...إلخ.

وبما أنّ التّداوليّة تقوم على دراسة المعنى في سياق الاستعمال، مركزةً على العلاقة بين المتكلم والسّامع، والنّيّة والخطّاب، وأفعال

---

[1] الحناشي سامي، الجريمة الإلكترونيّة في الخطاب الرّقمي، المركز الثقافي العربي، بيروت 2020م، ص. 31.

الكلام. فهي مناسبة جدًّا لتحليل خطاب الابتزاز نظرًا لكونه يراهن على قوة القول وتأثيره النّفسي والسّياقي [1] .

ويرى الباحثون في التّداوليّة أن خطاب الابتزاز يتجاوز المبادئ التّعاونيّة لـ"غرايس"، ويقع ضمن ما يسمى "الخطّاب غير التّعاوني" الذي يُستخدم فيه فعل الكلام لتخويف المتلقي، لا للتواصل المتكافئ «فالابتزاز الإلكترونيّ هو فعل كلامي استعلائي يخرق قواعد التّخاطب المتوازن، ويقوم على التّوجيه القسري والتّهديد الخفي أو الصّريح» [2]

3. خصائص خطاب الابتزاز الإلكترونيّ:

يتميّز خطاب الابتزاز الإلكترونيّ بخصائص لغويّة مشتركة، تتمثل في :استعمال الشّرط (إن لم تفعل... فسأفعل...)، كثافة الأفعال الكلاميّة التّوجيهيّة بالإضافة لاستخدام ضمير "أنا" و"أنت" بطريقة هرميّة، أما الخصائص التّداوليّة لخطاب الابتزاز الإلكترونيّ فيمكننا حصرها في: [3]

---

[1] أنظر كل من : جون أوستن، تر: سعيد بنكراد، كيف ننجز الأشياء بالكلام، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، 2003، ص. 77. وجون سارل، أفعال الكلام، مطبعة جامعة كامبريدج، 1969م، ص. 42.

[2] العبدلي رشيد، التّداوليّة وتطبيقاتها في تحليل الخطاب الرّقمي، منشورات جامعة الجزائر 2 الجزائر، 2022م، ص 74.

[3] أنظر: عبد الحفيظ، ليلى، خطابات الابتزاز في الفضاء السيبراني: دراسة تداوليّة، مقال بمجلة اللّسانيّات الاجتماعيّة، مج 7، ع 2، 2023م، ص 85...95.

-خاصيّة التّهديد بوعيد صريح مباشر أو غير مباشر.

-الإكراه التّداولي لأن الغرض من الخطّاب هو السّيطرة على إرادة المتلقي عبر التّهديد.

-الإيحاء بالرّقابة من خلال توظيف المبتز لإيحاءات تُبيّن أنّه يملك القدرة على المراقبة والمتابعة.

-بناء العلاقة القسّريّة يخلق تفاعلًا غير متوازن يضع الضّحيّة في موقع ضعف.

-الضّغط الزمني يفرض وقتًا محدودًا للرّد، ما يضعف قدرة الضّحيّة على التّفكير.

4. البنيّة التّداوليّة لخطاب الابتزاز الإلكترونيّ: يتكون خطاب الابتزاز الإلكترونيّ غالبًا، من: [1]

- مقدّمة تمهيديّة: التّحيّة أو التّمهيد غالبًا يكون غير ودّي، مثال: "أهلاً لن أطيل عليك"...

-عرض المادة المهدّدة (صور، فيديوهات، معلومات) للإعلان عن السّيطرة، مثال: لدينا صورك/فيديوهاتك الشّخصيّة".

---

[1] أنظر: بن زينة نسرين، الجرائم الإلكترونيّة والتّحليل اللغوي، دار الكتاب الجديد، الجزائر 2022م، ص. 91.

–عرض التّهديد بأسلوب صريح أو مضمر، مثال: "إذا لم تدفع خلال 24 ساعة، سننشر كل شيء".

– فرض الحل الوحيد من خلال طلب تحويل المال، إرسال محتوى إضافي...إلخ.

–الضّغط الزمني والرّقابي المقيّدة بمهلة محدّدة، مثال: " نحن نراقبك... لا تحاول التّبليغ".

–خاتمة ذات طابع نفسي، هدفها التّقليل من خطورة الفعل، إظهار الهيمنة، للإيحاء بالرّقابة والسّيطرة.

5. الأساليب التّداوليّة في التّأثير في خطاب الابتزاز الإلكترونيّ:

5.أ السّياق:

يحدث الابتزاز الإلكترونيّ غالبًا عبر وسائط التّواصل الرقميّة (بريد إلكتروني، رسائل خاصة، منصات اجتماعيّة)، والمتكلم (المبتز) غالبًا ما يكون مجهول الهويّة أو يتخفى، أو يستخدم هويّات مزيفة، والضّحيّة غالبًا ما تكون في موقع ضعف نفسي واجتماعي، فيستغل المبتز السّياق العلائقي أو المعلومات الشّخصيّة والحساسة التي تم جمعها مسبقًا (صور، فيديو، محادثات)، كما أنّه يعتمد على عنصر المفاجأة،

والوقت، وتهديد السّمعة، ويتجنب التّعابير العاطفيّة ويركّز على النّفعيّة والتّحكم، وفي ظرف زمني ومكاني مهمان لتحليل اللحظة التّداوليّة. [1]

5.ب/ أفعال الكلام في الخطّاب

اعتمادًا على تصنيف سيرل لأفعال الكلام، يمكننّا تحديد نوع أفعال خطاب الابتزاز إلى: [2]

–التّقريري: إعلان امتلاك مادة للضغط، ولتأكيد السّلطة، مثال: "أنا أملك صّورك الخاصة".

–التّوجيهي: فعل مباشر يهدف إلى دفع المتلقي لتنفيذ فعل معين، مثال: "أرسل لي مبلغاً مالياً فوراً."

–التّعبيري: تعبير عن التّهديد والغضب لإثارة الخوف، مثال: "إن لم تفعل، ستندم كثيراً".

– الإنشائي: تهديد بحدث له تأثير فعلي على حياة الضّحيّة، مثال: "سأنشر هذه الصّور الآن".

---

[1] أنظر: علي زينب، التّواصل الإجرامي عبر الإنترنت: قراءة تداوليّة، مقال بمجلة الدّراسات الأمنيّة، جامعة بغداد، ع 4، 2020م، ص. 67.

[2] أنظر: ياسين فاطمة، الابتزاز الإلكتروني في مواقع التّواصل الاجتماعي: دراسة تحليليّة دار الأيام، عمان، 2021م، ص. 45.

–أفعال الإنجازات القسريّة: التي تسعى لتغيير سلوك المخاطب بالقوة باعتماد التّمويه التّداولي؛ حيث يتم استبدال العبارات الصّريحة بأخرى موحيّة مثال: "ستندم إن تجاهلتني".

– فعل الأمر والشّرط: تُستعمل بكثرة، مثال: "إذا لم تدفع خلال 24 ساعة فسأنشر كل شيء ".

5.ج/ الافتراضات المسبقة: توحي بارتكاب الضّحيّة لفعل شائن دون تقديم دليل، لإرهابه نفسيًا. أما الضّمائر المستخدمة غالباً هي "أنا" في موقع المتكلم المتسلّط، و"أنت" في موقع المُخاطب المهدَّد.

5.د/ استراتيجيّة الإقناع والهيمنة في الخطّاب: توظيف المبتز عدة أساليب تداوليّة: [1]

–التّخويف بمرجعيّات اجتماعيّة (الفضيحة أمام الأصدقاء أو العائلة) من خلال التّرهيب عبر التّهديد كالتّهديد الإيجازي:"سأنشر صورك خلال 24 ساعة إذا لم تدفعي"... فعل كلام تهديدي.

–التّلاعب النّفسي: لتحميل الضّحيّة المسؤوليّة، مثال: "أنت السّبب... كان عليك أن تكوني حذرة أكثر."

---

[1] أنظر: العكرمي مريم، التّحليل التّداولي للخطاب الجُرمي الإلكتروني، دار نيبور، بغداد 2023م، ص. 103–108.

–التّنويع الصوتيّ والصّوري: عبر رسائل صوتيّة، صور مفبركة أو حقيقيّة.

–الاستعجال: عبر فرض وقت قصير للاستجابة أو ما يسمى الضّغط الزمني والإلحاح تكثيف الضّغط الزمني والانفعالي لمنع التّفكير المنطقي مثال:"الفرصة الأخيرة قبل أن أفضحك"

– الضّغط النّفسي والزمني: تقنيّات لتقليص التّفكير المنطقي، مثل: "تبقّى أمامك 3 ساعات فقط!".

– الإغراء أو التّضليل: من خلال التّشويش الذّهني لمنع التّفكير العقلاني عند الضّحيّة، مثال: "إن تعاونتِ معي لن أؤذيك".

5.هـ/ مقاصد المتكلم التّداوليّة:

وهي نوعان: المقصد الظّاهر والمقصد المضمر، ولكل مقصديّة ظاهرة قصد مضمر وخفي، مثلا: القصد الظّاهر إخافة الضّحيّة، لكن القصد المضمر إجبارها على الدّفع أو الخضوع، قصديّة إظهار السّيطرة هي إضعاف مقاومة المتلقي، وقصديّة المساومة خلق حالة من الرّهبة ولمنع تبليغ الشّرطة.

6. تصنيف خطاب الابتزاز الإلكترونيّ:

يُصنف خطاب الابتزاز الإلكترونيّ قانونيّا كنوع من الخطّاب الإجرامي الرقميّ التّهديدي، ويتم باستعمال اللّغة والوسائط، يُوجّه فيه

المبتز رسالة تتضمن تهديدًا صريحًا أو ضمنيًا بنشر محتوى خاص أو معلومات حسّاسة ما لم يَستجب الضّحيّة لمطالبه(ماليّة، جنسيّة، عاطفيّة...)، فيجبره على القيام بفعل أو الامتناع عن فعل، تحت التّهديد بمحتوى ذي طابع خاص أو فاضح [1]. وتجدر الإشارة إلى أنّ الابتزاز في هذه الحالة صورة متقدمة عن التّهديد ففيه يُطلب من الضّحيّة مقابل مادي أو معنوي، أو جنسي، باستخدام أسلوب الضّغط والتّرهيب والتّخويف المتمثل في: إلحاق الضّرر البدني أو المالي على الضّحيّة أو تشويه سمعته بتسريب صوره الخاصة ومعلوماته السّريّة في شكل وقائع أو أحداث أو مستندات أو محررات من شأنها المسّاس بسّمعة الضّحيّة في حال إفشاءها، مما يدفع بالضّحيّة إلى انتهاج سلوك معين يعبر عن امتثاله لأوامر المبتز.

لذلك تسعى اللّسانيّات الجنائيّة إلى اعتماد إجراء التّحليل اللّساني التّداولي للبحث عن البصّمة اللّغويّة في خطابات الابتزاز الإلكترونيّ، التي يستخدم فيه المبتز الطّلب والضّغط والتّهديد؛ فيبدأ بمحادثات وُدّيّة لمعرفة الحالة النّفسيّة والاجتماعيّة للضحيّة، ويتعمق في دراسة ميولاته وضعفه النّفسي ومشاكله الأسريّة، فيتعرف أكثر على تفاصيل شخصيّته ليَسهل عليه استدراجه لاحقا، ثم يلجأ إلى تسجيله بالصّوت والصّورة، أو إلى اختراق جهازه أو سرقة حسابه الشّخصي بواسطة برمجيّات خبيثة تتسلّل لنظام الهواتف الذّكيّة أو للحاسوب من أجل قرصّنته،

---

[1] منصور طارق، الجرائم الإلكترونيّة: المفهوم والتّجريم، دار المنارة، بيروت، 2021، ص 121.

وكسر الرّقم السّري لحساباته بهدف الدّخول إلى بيانات الضّحيّة ومحتواه، وصّوره وفيديوهاته التي يستطيع التّلاعب بها وتعديلها عن طريق برامج وتطبيقات متطورة، أخيرا يُحدّد نوع الابتزاز الذي سيستعمله ضده؛ التّحرش، أو التّهديد أو الابتزاز.

7. الفئة العمريّة الأكثر تعرضا للابتزاز الإلكترونيّ:

إنّ ارتفاع نسبة ضحايا الجرائم الإلكترونيّة في الجزائر، راجع للاستخدام المتزايد لأفراد المجتمع لمواقع التّواصل الاجتماعي–في الآونة الأخيرة– حيث سجلت السّلطات الأمنيّة قضايا إجراميّة عديدة، بيّد أنّ ذلك كله لا ينفي وجود نصوص عامة لقانون العقوبات الخاص بالجرائم الإلكترونيّة؛ حيث دعا المشروع الجزائري إلى ضرورة وضع حدّ لهذه الظّاهرة من خلال سَنِّه لنصوص تشريعيّة خاصة بمحاربة الابتزاز الإلكترونيّ ضد أفراد المجتمع بصفة عامة، والأطفال بصفة خاصة، نظرا لما يلحقهم من أمراض نفسيّة كالانطواء، وعدم الثّقة في الآخرين وصعوبة التّواصل وإقامة علاقات معهم، وتعرض أغلبهم لحالات الاكتئاب الحادّة التي قد تأدي بهم إلى الانتحار، فوضعت الهيئات المعنيّة قانونا خاصا بالعقوبات لحمايّة الطّفل 12/15، وتنص المادة 06 على "تكفل الدّولة حق الطّفل في الحمايّة من أشكال الضّرر أو الإهمال أو العنف أو سوء المعاملة أو الاستغلال ".

ولعلّنا لا نحيد عن جادة الصّواب إذا قلنا أنّ الفئة العمريّة –ضحايا– الأكثر تعرضا للابتزاز الإلكترونيّ هم أطفال الجيل الجديد، لأنّهم

يستعملون التّكنولوجيا وبرامجها التّقنيّة بصورة هستيريّة دون إشراف أو توجيه وتوعيّة من الرّقابة الأسريّة، أو تساهلها حين يبالغ أطفالهم في نشر خصوصيّاتهم على صفحاتهم الخاصة، فسوء استخدامهم وعدم تأمين حساباتهم وبياناتهم الموجودة داخل الأجهزة الذّكيّة وسهولة كشف تفاصيل حيّاتهم اليوميّة يؤدي إلى تعرضهم للابتزاز الإلكترونيّ من خلال تهديدهم بعرض بياناتهم الشّخصيّة في مواقع التّواصل الاجتماعي، مما يؤثر عليهم بالسّلب ويجعلهم تحت التّهديد من قبل المبتز الذي يتخذ أسرارهم المنفذ الذي يتسلّل منه للتأثير عليهم، وتهديدهم بفضح ونشر خصوصيّاتهم للعلن. [1]

لذلك أُسست خليّة خاصة بالأمن السّيبراني لمكافحة جرائم الابتزاز الإلكترونيّ، وتكفل أخصائيو علم النّفس وعلم الاجتماع بضحايا هذه الجرائم لما لهذه الظّاهرة من آثار نفسيّة عميقة على الضّحيّة تحتاج للتدخل المبكر لأجل المرافقة والعلاج، وحُشدت المساعي من أجل التّحسيس وتشجيع المواطن على تقديم الشّكاوى أثناء تعرضه لمختلف أنواع الابتزاز الإلكترونيّ، مع ضرورة الاستعمال العقلاني لوسائل التّواصل الاجتماعي.

---

[1] أنظر كل من: عدنان سوزان، انتهاك الحياة الخاصة عبر الأنترنت، دراسة مقارنة، مقال بمجلة العلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، مج 29، ع3، دمشق،2013م، ص423، 424. وحمد أمل كاظم، إدمان الأطفال والمراهقين على الأنترنت وعلاقته بالانحراف، مقال بمجلة العلوم النّفسيّة، ع19، جامعة بغداد، دت، ص113.

8. تحليل بعض الأمثلة لخطابات ابتزازيّة الكترونيّة:

سنعرض أمثلة واقعيّة أو شبه واقعيّة لخطاب الابتزاز الإلكترونيّ، وكيف يمكن للمحلّل اللّساني الجنائيّ فك ألغازها بالاستعانة بالمنهج التّداولي واستراتيجيّاته لبيّان المقاصد والسّياقات، والملامح التّمييزيّة التي يمكن استخدامها في مراحل التّحقيق لتحديد وإثبات هويّة المبتز وتتبعه من أجل توقيفه حتى لا يصل لمرحلة النّشر.

8.أ/ الخطّاب الأوّل (نموذجي من الابتزاز الجنسي/المالي)

"أهلاً، لدينا تسجيل فيديو خاص بك أثناء تواصلك مع فتاة عبر كاميرا الفيسبوك. إذا لم تقم بتحويل 300 دولار في غضون 24 ساعة، فسوف نرسل الفيديو إلى جميع أصدقائك وعائلتك على فيسبوك. هذا ليس تهديداً، هذا وعد. نراقب كل خطواتك. القرار لك."

التّحليل التّداولي:

إنّ البُعد التّداولي التّحليلي لهذا الخطّاب يُبيّن لنا أنّه ذو قصديّة عاليّة ويُصنف ضمن "خطاب الضّرورة/الضّغط"، فالمبتز لا يسعى من خلاله للتفاهم بل للسيطرة، فيوظف اللّغة كسلاح إكراهي، لا تواصلي، وهدفه التّأثير في الضّحيّة ودفعه للاستجابة، ويمكننا تفكيكه من منظور

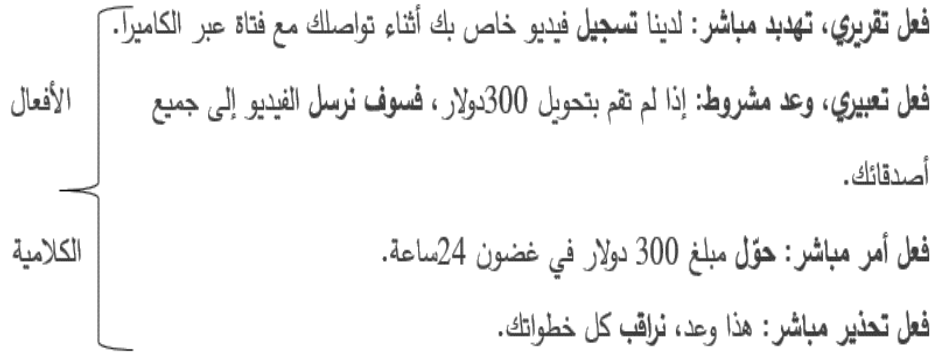

التّداوليّة إلى:

– **الافتراض المسبق:** الخطّاب يفترض أن الضّحيّة مذنب فعلاً، وتفترض صحة التّهمة دون إثبات، وهذا يُستخدم لإرباكه.

– **الأسلوب: الضّمني/ الصّريح:** استخدم المبتز جملة "هذا ليس تهديداً هذا وعد" بهدف قلب المعنى التّداولي وتحويل التّهديد إلى "إجراء حتمي"، دون وصف مباشر للفعل الإجرامي، أي؛ عدم التّصريح عنه، فقط التّلميح له.

– **السّياق الافتراضي:** بيئة التّواصل الرقميّة؛ الفايسبوك.

– **المقصد التّواصلي:** خلق شعور الخوف والعجز لدى الضّحيّة من خلال إرغامه على الطّاعة، وإظهار القوة والسّيطرة عبر التّهديد، فالمقصد التّداولي في هذا الخطّاب هو الإكراه على الدّفع تحت التّهديد بالكشف العلنّي أي؛ التّلويح بفضح اجتماعي لتحقيق مكسب مادي.

– **الاستراتيجيّة التّداوليّة:** اعتمد المبتز في خطابه أسلوب التّدرج في التّهديد والتّرهيب حيث كشف للضحيّة بأنّه يمتلك له فيديو مسيء لسمعته(استراتيجيّة السّيطرة على الصّورة) ، ثم طلب منه التّعاون بإرسال المال لكي لا يفضحه بين أصدقائه، وقيّده بمهلة زمنيّة قصيرة لزيادة توتره"24 ساعة" وإفقاده القدرة على التّفكير العقلاني، وتسمى هذه الاستراتيجيّة باستراتيجيّة الضّغط الزمني، واستعمل في تهديده جملا قصيرة ومباشرة، وحادة لتعزيز الجديّة والضّغط النّفسي لدى الضّحيّة.

– **الآثار التّداوليّة:** الإقناع عبر التّخويف باستخدام جملة "**تراقب كل خطواتك**"، لإيهام الضّحيّة بالسّيطرة التّامة، وكسر مقاومته، وهي عبارة عن سلطة نفسيّة يستعملها المبتز لإجبار الضّحيّة على الطّاعة، من خلال ترهيبه نفسيا بتشويه سمعته وفضحه، فيشعر الضّحيّة أنّ المقاومة عديمة الفائدة، فيلجأ للسكوت والرّضوخ، وعدم تبليغ الشّرطة للتدخل.

8.ب/ الخطّاب الثّاني (ابتزاز نفسي/عاطفي):

"**لم أتوقع أنك ستكون بهذه القسوة. احتفظتُ بكل صورك ومحادثاتك. لا تتجاهلني مجدداً، أو سأُري الجميع من تكون فعلاً**".

إنّ البُعد التّداولي التّحليلي لهذا الخطّاب هو تهديد عاطفي ينتمي إلى "الابتزاز العلائقي"، وهو ليس مجرد نص تهديدي، بل هو فعل تواصلي مخطط يَستثمر فيه المبتز اللّغة والبُعد النّفسي والاجتماعي للضحيّة، سنحاول تفكيك آليّات تأثيره، كالآتي:

الأفعال الكلامية

فعل إنجازي قسري: استخدم المبتز جملة توبيخية إلزاميّة "لا تتجاهلني مجددا" وهي تهديد مباشر، وفي نفس الوقت شرط زمنيّ لردّ فعله.

فعل إنشائي: استخدم المبتز مع التهديد فعل كلامي قهري مع وعد مشروط، في جملته: "**سأري** الجميع من تكون فعلا".

فعل تعجبي: استخدم المبتز جملة "لم أتوقع أنك بهذه القسوة" كافتتاح لخطابه الابتزازي يعبر من خلالها عن غضبه وخيبة أمله، وإدانته في نفس الوقت.

فعل خبري تقريري تحذيري: استخدم المبتز جملة" احتفظت بكل صورك ومحادثاتك" ليحوّل العلاقة إلى مفاوضة غير متكافئة.

– **الافتراض المسبق:** يوجد علاقة قبليّة سابقة بين الطّرفين سواءً شخصيّة حميميّة، أو تواصل خاص، وهذا ما يزيد من وقع التّهديد، فالمبتز يعرف تفاصيل حقيقيّة عن الطّرف الآخر.

– **متضمنات القول:** يُفهم من السّياق أنّ الخطّاب الابتزازي ليس وعدا بل وسيلة لتحقيق فعل مستقبلي (الخضوع/ إجبار الرّدّ) مقابل إظهار دلائل قابلة للاستخدام كالصّور والمحادثات، وهي أسرار شخصيّة يهمه ألاّ يطلع عليها عائلته أو أصدقاءه أو مجتمعه.

– **الأسلوب: ضمني/ صريح:** من خلال المخاطبة المباشرة استخدام "أنت" و"من تكون فعلاً"، فقد استخدم المبتز التّصريح لا التّلميح في خطاباته لإثارة الذّنب والهلع في نفس المخاطب.

– **السّياق الافتراضي:** محادثة خاصة بعد شجار أو خلاف عاطفي بين طرفين يعرفان بعضهما جيدا.

– **المقصد التّواصلي:** يُظهر الخطّاب المبتز في صورة ضحيّة مجروحة مقصدها الخفي ليس التّعبير عن الجرح فقط، بل التّهديد بأحقيّة السّلطة والسّيطرة وإلزام الطّرف الآخر بسلوك معيّن، كونّه في وضع يسمح له بالإيذاء الاجتماعي أو بهدف استرجاع السّيطرة على علاقة سابقة أو استغلالها بالضّغط النّفسي عليها.

– **الاستراتيجيّة التّداوليّة في خطاب المبتز:**

اعتمد المبتز أسلوب التّصعيد التّدريجي الهرمي لزيادة وقع الخطّاب؛ العاطفة ← إثبات القدرة ← تهديد. حيث بدأ بجملة انفعاليّة لإشعار الطّرف الآخر بالذّنب، لكي يتمهّد لقبول الضّغط، ثم كشف له بأنّه يمتلك صّوره ومحادثاته، وهي استراتيجيّة تدعم التّهديد هدفها إظهار القدرة والدّليل، كما استخدم استراتيجيّة الضّغط القائمة على: الامتثال لتجنب الضّرر، واستعمل في تهديده جملا قصيرة ومباشرة وحادة للضغط النّفسي عليه.

– **الآثار التّداوليّة:** الخطّاب ابتزازي بامتياز، فهو يحوّل الحوار بين الطّرفين من حالة تواصل حرّ وعاطفي إلى خطاب إكراه مشروط وضغط وهيّمنة وتضييق مجال الرّدّ إما الامتثال أو مواجهة التّهديد.

9. خاتمة: ومما سبق ذكره فإنّنا نستخلص إنّ خطاب الابتزاز الإلكترونيّ يندرج ضمن ما يسمى بـ"الخطّاب العدواني"، ويُعد فعلًا لغويًّا غير أخلاقي، لأنه يوظف اللّغة خارج سياق التّفاهم والتّواصل، ويحوّلها إلى أداة تهديد وابتزاز تتجاوز الحدود القانونيّة والاجتماعيّة، وهو بذلك أداة لغويّة لتحقيق هيّمنة نفسيّة وماديّة. ويمثّل تجليًا حادًا للوظيفة التّداوليّة، التي تُظهر كيف تُستعمل اللّغة كوسيلة للقوة والضّغط، ويعتمد الخطّاب على مزيج من الأفعال الكلاميّة التّهديديّة والتّقنيّات النّفسيّة، ويتميز ببنيّة متكررة ومتطورة حسب الفضاء الرقميّ وخصوصيّة الضّحيّة، ويشكّل خطرًا حقيقيًا يستوجب دراسته تداوليا وقانونيّا. ويظهر من خلال تحليلنا التّداولي لنماذج خطابيّة ابتزازيّة إلكترونيّة أنّها ليست مجرد تهديد لغوي، بل هي استراتيجيّة تواصليّة كاملة تهدف إلى الهيمنة والإكراه عبر وسائل رمزيّة، وتتضمن شبكة معقدة من الأفعال الكلاميّة، والعمليّات النّفسيّة والسّياقيّة المصمّمة بدقّة لتحقيق غرض الإخضاع، مما يثبت لنا أنّ التّحليل التّداولي يفتح المجال أمامنا لفهم أعمق للجرائم الرقميّة ومواجهتها بالتّوعيّة والقانون. إن فهم هذه البنيّة والأساليب من شأنه أن يُساهم في الوقايّة والتّحصين الرقميّ والنّفسي، خاصة لدى فئات المراهقين والنّساء، لذلك ينبغي على المؤسسات المعنيّة بالقضايا الجنائيّة الوعي بأهميّة علم اللّسانيّات الجنائيّة والسّعي للتوسّل بخبراء

لغويّين لهم القدرة على فك شفرات الرّسائل الكتابيّة التي تُسهم كأدلة إثباتيّة توصِّل لهويّة المبتز، كما ينبغي أن تُسّن تشريعات جزائيّة تتضمن أحكام رقابيّة ردعيّة بحق مرتكبي الابتزازات الإلكترونيّة.

10. قائمة المصادر والمراجع:

أ/ الكتب:

1/ السّعيد فاطمة، تحليل الخطّاب الإجرامي في الوسائط الرقميّة، دار الفكر القانونيّ، القاهرة، 2020م.

2/ الحناشي سامي، الجريمة الإلكترونيّة في الخطّاب الرقميّ، المركز الثّقافيّ العربي، بيروت، 2020م.

3/ العبدلي رشيد، التّداوليّة وتطبيقاتها في تحليل الخطّاب الرقميّ منشورات جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2022م.

4/ العكرمي مريم، التّحليل التّداولي للخطاب الجُرمي الإلكترونيّ، دار نيبور، بغداد، 2023م.

5/ بن زينة نسرين، الجرائم الإلكترونيّة والتّحليل اللّغويّ، دار الكتاب الجديد، الجزائر، 2022م.

6/جون أوستن، تر: سعيد بنكراد، كيف ننجز الأشياء بالكلام، المركز الثّقافيّ العربي، الدّار البيضاء، 2003.

7/ وجون سارل، أفعال الكلام، مطبعة جامعة كامبريدج، 1969م.

8/ منصور طارق، الجرائم الإلكترونيّة: المفهوم والتّجريم، دار المنارة بيروت، 2021م.

9/ ياسين فاطمة، الابتزاز الإلكترونيّ في مواقع التّواصل الاجتماعي: دراسة تحليليّة، دار الأيام، عمان، 2021م.

ب/ المقالات:

1/ حمد أمل كاظم، إدمان الأطفال والمراهقين على الأنترنت وعلاقته بالانحراف، مقال بمجلة العلوم النّفسيّة، ع19، جامعة بغداد، دت.

2/عدنان سوزان، انتهاك الحياة الخاصة عبر الأنترنت، دراسة مقارنة مقال بمجلة العلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، مج 29، ع3، دمشق،2013م.

3/عبد الحفيظ، ليلى، خطابات الابتزاز في الفضاء السّيبراني: دراسة تداوليّة، مقال بمجلة اللّسانيّات الاجتماعيّة، مج 7، ع 2، 2023م.

4/ علي زينب، التّواصل الإجرامي عبر الإنترنت: قراءة تداوليّة، مقال بمجلة الدّراسات الأمنيّة، جامعة بغداد، ع 4، 2020م.

تحليل البنيّة النّصيّة في الخطّاب القانونيّ: دراسة تطبيقيّة في ضوء اللّسانيّات الجنائيّة

ط د. قطاف تمام فاطمة الزهراء
جامعة طاهري محمد –بشار

الملخص:

يشكل الخطّاب القانونيّ مجالًا غنيًا للتحليل اللساني، لما ينطوي عليه من بنيّات لغويّة ذات طابع حجاجي وتفسيري تؤدي دورا حاسمة في السّياقات القضائيّة، وقد ازداد الاهتمام به في الدّراسات اللسانيّة المعاصرة، لا سيما مع تنامي التّوجّه نحو توظيف التّحليل اللّغويّ في الحقول العدليّة. وفي هذا السّياق برزت اللّسانيّات الجنائيّة كفرع تطبيقي حديث يُعنى بتحليل اللّغة القانونيّة وتوظيفها كأداة للكشف والفهم الدّقيق للنّصوص القضائيّة، وتكمن أهميّة البحث في إبراز الدّور الحاسم للّغة في المجال القانونيّ، وكشف مدى تأثير البنيّة النّصيّة على فهم الخطّاب القانونيّ الذي يصدر في سياقات جنائيّة. وتتمحور إشكاليّة الدّراسة في السّؤال الآتي:

إلى أي مدى يسهم التّحليل النّصي في تفكيك بنيّة الخطّاب القانونيّ لفهم مضامينه واستثمار معطيّاته في القضايا الجنائيّة؟

الكلمات المفتاحيّة: البنيّة النّصيّة، الخطّاب القانونيّ، اللّسانيّات الجنائيّة، التّحليل اللساني.

مقدّمة: يُعَدّ الخطّاب القانونيّ من أكثر الخطّابات ثراء وتعقيدا، إذ يقوم على بناء لغوي صارم يهدف إلى تحقيق الوضوح والدقّة في صياغة الأحكام والقواعد ويبرز التّحليل النّصي بوصفه مدخلا علميا للكشف عن مكونات هذا الخطّاب وآليّات انسجامه، وفي هذا الإطار تتيح اللّسانيّات الجنائيّة منظورا علميا يسهم في تعميق فهم البنيّة النّصيّة للنّصوص القانونيّة عبر الجمع بين التّحليل اللّغويّ والبعد القانونيّ؛ حيث تكتسب دراسة البنيّة النّصيّة للخطاب القانونيّ أهميتها في بيان كيفيّة تحول الخطّاب القانونيّ من مجرّد صياغة لغويّة إلى منظومة متكاملة تحمل قوة الإلزام وتؤدي وظيفة اجتماعيّة وتشريعيّة.

أولا/ مفهوم الخطّاب القانونيّ(jurist speech) وسماته:

1- مفهوم الخطّاب القانونيّ:

وهو "الخطّاب الذي ينتج في الجلسة القانونيّة التي تحدد زمنيا ومكانيا من قبل هيئات مختصة، إذ يعلن مسبقا عن موضوع الجلسة وعن مسببها ومنشطيها"[1]، وهو "حدث تواصلي ولغوي يتصف بالرّسميّة والإعلاميّة لأن لغته لغة اختصاص، صادرة عن هيئة عليا تنفيذيّة للسلطة الحاكمة"[2]، و"يشتمل على نصوص القوانين وشروحها والأحكام

---

[1] الطاوس وكال: البنيّة الحجاجيّة في الخطاب القانونيّ المرافعة الجنائيّة نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2006-2007 ص7.

[2]عبد الحسن ردام: دراسة الوعي اللغوي في الخطاب القانونيّ، مجلة التّراث العلميّ العربي العراق، ع44، 2020، ص267.

الصّادرة عن المحاكم المختصة والمرافعات والدّراسات القانونيّة التّحليليّة والتّاريخيّة المقارنة"[1]، كما "يخضع لشروط القول والتّلقي، وتبرز فيه مكانة القصديّة والتّأثير والفعاليّة."[2]

2-سمات الخطّاب القانونيّ:

للخطاب القانونيّ سمات كثيرة قلّ أن تجتمع في غيره من أنواع الخطّاب نذكرها:[3]

-الوضوح والعمق: اجتماع هاتين الصّفتين يجعله قابلا للتداول بيسر وسهولة، كما يجعله قابلا للنّظر التّحليلي الذي يتولى الإفصاح عن هذا العمق ومطالعة شروح القوانين تنبئ عن وجود قدر كبير من العمق في لغة الخطّاب القانونيّ.

-الإيجاز والتّفصيل: إن هاتين الصّفتين لا تجتمعان في نص واحد، إذ كيف يمكن أن يكون هذا النّص موجزا ومفصلا في آن واحد. فالذي يتأمل لغة الخطّاب في نص علمي يجد أن هذه اللّغة تجمع غالبا بين الإيجاز والتّفصيل وهكذا شأن الخطّاب القانونيّ، إذ يظهر الإيجاز في كون كلمات النّص محسوبة بحيث إذا نظرت في كل كلمة وجدت لها

---

[1] سمير شريف استيتيّة: اللّسانيّات (المجال والوظيفة والمنهج)، عالم الكتب الحديث عمانط2008،1، ص520.

[2] جبار كاظم مرتضى: اللّسانيّات التّداوليّة في الخطاب القانونيّ، قراءة استكشافيّة للتفكير التّداولي عند القانونيّين، دار الأمان، الرّباط، ط1، 2015، ص 33.

[3] سمير شريف استيتيّة: مرجع سابق، ص520-524.

حضورا دلاليا ينبغي أن يؤدى، ويظهر التّفصيل شكليا في استقصاء الإحالات أو الصّفات أو الأفعال التي يمكن أن تتضمنها المادة الواحدة، ويظهر التّفصيل شكليا بوجود فقرات متعددة لبعض مواد القانون.

–بلاغته في عدم بلاغته: والمقصود هنا أن القول البليغ ليس هو القول الذي تكون فيه تشبيهات واستعارات ومجازات وحسب، ولكنه فوق ذلك، القول الذي يبلغ صاحبه هدفه بدقّة وعمق نظر، وهذا هو النّص القانونيّ أهو ما ينبغي أن يكون عليه الحال، لكن هذا لا يمنع أن يكون في النّص القانونيّ تشبيهات ولكن التّشبيهات التي تجعل شيئا منظورا شبيها لمنظور مثله .

الإلزام والمرونة: فمضمونه ملزم من حيث مبانيه مطواعة للمضمون ومن حيث دقّة التّعبير.

غير أن الإلزام لا يستتبع ديمومة القوانين بالإمكان تعديلها كلما اقتضت الضّرورة، ولا تعتبر المرونة عيبا في القانون وإنما سمة جيدة من سماته .

– **المباشرة والإخبار:** فهما متكاملتان في لغة الخطّاب القانونيّ، إذ يلجأ الخطّاب القانونيّ للجمل الإخباريّة، ولا يوجد به جمل تعجب أو إنشاء، غير أن الجمل الاستفهاميّة ذات سيرورة في التّحقيقات، إذ الهدف منها استعلامي محظ ولا تنصرف دلالتّه إلى تعجب أو مضامين انفعاليّة.

– **الشّرح لا التّأويل:** لما كان الخطّاب القانونيّ إخباريا مباشرا في الأعم الأغلب فإن الشّرح هو الأسلوب الذي يتعامل به الشّارح مع مواد القانون، من أجل أن تكون قريبة من إفهام النّاس.

– **التّحديد والفصل:** يحرص المشرّعون على أن تكون القوانين التي يضعونها محددة غير عائمة، إذ يقومون بفصل كل جزئيّة عن أخواتها حتى تكون كل واحدة منها واضحة قابلة للتعيين والتّطبيق ومساءلة المعنيين على أساس ذلك كله.

– **عدم التّكرار والحشو:** إذ لا تعرف لغة الخطّاب تكرارا ولا حشوا.

– **بين الظّن واليقين:** من المعلوم في الفكر القانونيّ أن الأحكام يجب أن تقوم على بينات يقينيّة يعتمد عليها، حتى تكون هذه الأحكام قطعيّة، وقد يظهر بعد صدور الحكم بينات أخرى جديدة تجعل الحكم الذي كان يقينا قابلا لإعادة النّظر.

ثانيا/ اللّسانيّات الجنائيّة: (forensic linguistics)

وهي "فرع من فروع علم اللّغة يستخدم الوسائل اللّغويّة للتحقيق الجنائيّ في الجرائم التي يعد الاستخدام اللّغويّ بعضا من أدلتها."[1]

[1] جون أولسون، علم اللّغة القضائي مقدّمة في اللّغة والجريمة والقانون، تر: محمد بن ناصر الحقباني، دار النّشر العلميّ والمطابع، جامعة الملك سعود، دط،2008. ص10.

وقد عرفت بعدة تسميّات كعلم اللّغة الجنائيّ أو الشّرعي، اللّغويّات القانونيّة، اللّغة والقانون، وتتفرع إلى علوم أبرزها، علم الأسلوب الجنائيّ(forensic stylistics)، علم اللهجات اللّغويّ(dialectology)، علم الصوتيّات الجنائيّ(forensic phonetics) ، علم النّفس الجنائيّ (forensic psychologie)، وتحليل الخطّاب(discours analysis) ، وهنا تحليل الخطّاب يمكن أن يوفر معلومات مفيدة للإجراءات القانونيّة سواء في خطابات المتهمين أو الأسئلة التي تقدم للمتهمين من قبل المتحري أو أثناء المحاكم، وإذا أردنا تحليل خطاب ما يكون وفق مستويّات نذكرها كالآتي:[1]

– **المستوى الأوّل:** التّعابير الشّائعة ويقصد بها المتواليّة اللّغويّة؛ حيث يندر أن يتفق مؤلفان على إنتاج متواليّة لغويّة متماثلة، لهذا قد يكون ذلك حاسما في تحديد هويّة المؤلف الأصليّ.

– **المستوى الثّاني:** المفردات ويقصد بها المعجم الخاص بك ناطق، قد يتصف البعض باستخدام كلمات تتصف بالطّول أو بتكرار نفس الكلمات في سياقات مختلفة.

[1]صالح بن فهد العصيمي، اللّسانيّات الجنائيّة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 2020، ص156.

– **المستوى الثّالث:** السّجل، الأسلوب، المسكوكات، وهي استخدام التّنوعات اللّغويّة في سياقاتها المتنوعة، على سبيل المثال في المراسلات الرّسميّة أو الحميمة.

–**المستوى الرّابع:** التّرقيم والإملاء، وهو استخدام علامات التّرقيم في الكتابة، والأخطاء الإملائيّة، مثلا يستخدم بعض الأشخاص علامات التّرقيم بدقّة حتى في الرّسائل العائليّة بينما يتجاهلها الآخرون.

فتحليل النّصوص القانونيّة يتضمن فهم وتفسير المصطلحات القانونيّة والأحكام القانونيّة الموجودة في النّص، بالإضافة إلى تحليل السّياق والمرجعيّات التي يشير إليها النّص القانونيّ، ويتضمن التّحليل أيضا التّمحيص الدّقيق للّغة المستخدمة في النّص، وتحديد العلاقات بين الأفعال واللّغة في ظل العبارات المستخدمة، ويمكن أن يساعد النّص القانونيّ في فهم أفضل وتطبيقها بشكل صحيح.[1]

ثالثّا/ البنيّة النّصيّة:

لقد أكَّد العديد من اللّغويّين على غائيّة النّص؛ وهي تحقيق التّواصل بين المتكلِّمين، وإن ذلك يتم دائما في سياق معين. " تمثّل هذه العوامل مجتمعة ما يسمّيه علماء النّص" بالنّصيّة" ، فهي من المقوّمات التي

[1] ينظر: أحمد سعيد بيومي، لغة القانون في ضوء علم لغة النّص، تح: محمد سليم العوان مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، دط، 2006، ص39.

يتميّز من خلالها النّص عن اللاّنص، كما أنَّها من المباحث الأساسيّة للسانيّات النّص"[1].

وقد علّق دي بوجراند (R, DE BEAUGRANDE) على هذه المعايير بقوله: "وأنا اقترح المعايير التاليّة لجعل النّصيّة أساسًا مشروعًا لإيجاد النّصوص واستعمالها"[2]. وهي كالآتي:[3].

1. السّبك(Cohesion) أو الرّبط النّحوي.
2. الحبُك(Coherence) أو التّماسك الدّلالي.
3. القصد(Intentionality) أي هدف النّص.
4. القبول(Acceptability) أو المقبوليّة، وتتعلق بموقف المتلقي من قبول النّص.
5. رعايّة الموقف (المقاميّة) (Situationality) وتتعلّق بمناسبة النّص للموقف.
6. التّناص (Intertextuality): العلاقة بين نص ونصوصٍ أخرى ذات صلة، ثمَّ التّعرُّف إليها بخبرةٍ سابقة.
7. الإعلاميّة (Informativity) أو الإخباريّة أي توقع المعلومات الواردة فيه أو عدمه.

---

[1] محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم لغة النّص ومجالات تطبيقه، الدّار العربيّة للعلوم الجزائر، ط1، 2003، ص81.

[2] روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة مصر ط1، 1998، ص103.

[3] المرجع نفسه، ص103-105 .

1- الاتساق:

يعدُّ من أهم العناصر التي تحقّق نصِّيّة النّص، فقد نال اهتمامًا كبيرًا من علماء النّص، إذ جعلوا عناوين كتبهم تحمل هذا المصطلح مثل كتاب (هاليداي ورقيّة حسن) ("Cohesion In English") حيث أكَّدا بدرجة كبيرة على تماسك النّص وترابطه، وقد جعلاه متضمِّنًا علاقات المعنى العام لكلِّ طبقات النّص، والتي تميِّز النّص عن اللاَّنص، وتتمثَّل في العلاقات النّحويّة أو المعجميّة التي تكون بين جملٍ مختلفة، أو أجزاء مختلفة من الجملة [2].

وسنُعرّف آليّاته باختصار:

أ/ الإحالة (Refrence): ويعرفها (دي بوجراند) بأنَّها: "العلاقة بين العبارات من جهة، وبين الأشياء والعالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات".[3]

وهنا انطلق في تعريفه من جانب لسانيّات النّص، مشيرًا إلى نوعين من الإحالة، فالأوّلى نصِّيّة (قبليّة/ بعديّة) والثّانيّة مقاميّة.

ب/ الحذف(Ellipsis) : ويعرِّفه دي بوجراند بأنَّه "استبعاد العبارات السّطحيّة التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذّهن أو أن يوسع

---

[2] ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللّغة النّصي بين النّظريّة والتّطبيق، دراسة تطبيقيّة على السور المكيّة، دار قباء، القاهرة، مصر، ج1، ط1، 2000، ص94.
[3] روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص 172.

أو أن يعدَّل بواسطة العبارات النّاقصة"[1]. وهو أنواع: حذف الحرف، حذف الإسم، حذف الفعل، حذف الجملة.

ج/ الرّبط (Conjunction) : وهو "اصطناع علاقةٍ نحويّة سياقيّة بين طرفين باستعمال أداةٍ تدل على تلك العلاقة، وقد يكون الغرض منه أمن اللبس أو فهْم الارتباط بين الطّرفين المربوطين أو فهم الانفصال بينهما" [2].وهو أنواع منها: الرّبط الإضافي، الرّبط الاستدراكي، الرّبط السّببي، الرّبط الزمني والرّبط بأدوات النّفي في اللّغة العربيّة.

د/ الاستبدال(Substitution) : وهو "تعويض عنصر في النّص بعنصر آخر"[3] ، وهو عمليّة نحويّة معجميّة يظهر على المستوى الشّكلي للجمل داخل النّص، فهو علاقة داخل النّص ويستعمل عوض تكرار بعض الوحدات الخاصة وعادة ما يكون العنصر المستبدل سابقا على العنصر المستبدل منه. وينقسم إلى استبدال اسمي، فعلي وقولي.

هـ/ التّكرار (Repitition): وهو ظاهرة أسلوبيّة شائعة في النّص الأدبي شعره ونثره قديمه وحديثه، لأنّه يرتبط ارتباطا وثيقا بالعاطفة الجيّاشة والإيقاع المتوازن، وهما من أهم خصائصه. ولقد لفتت هذه الظّاهرة أنظار البلاغيين والنّقاد في الآداب المختلفة، فرسموا حدودها ورصدوا أنماطها،

---

[1] بنظر: المرجع نفسه، ص 301.

[2] ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والرّبط، الشركة المصريّة العالميّة للنّشر، لونجمان مصر، ط1، 1997، ص140- 143.

[3] Halliday. M.A.K and ROUQUAYA HASSAN :cohesion in English, Longman, London, 1976,p88.

وتبعوا وظائفها في النّصوص، ونبّهوا إلى ما يستحسنون منها وما لا يستحسنون، ووضعوا مصطلحات دقيقة لكلّ لون منها[1]. ويتنوع التّكرار إلى: تكرار الحرف ، الصّوت، اللفظ، والجمل .

2- **الانسجام(coherence) :**

ويقصد به الحبك وهو يشير إلى كيفيّة ترابط الأفكار والمعاني في النّص بشكل منطقي وفهمي، وتتمثل الوسائل التي تحقق الالتّحام في هذا المعيار على العناصر المنطقيّة كالسّببيّة والعموم والخصوص، ومعلومات عن تنظيم الأحداث والموضوعات والمواقف، والسّعي إلى التّماسك فيما يتصل بالتّجربة الإنسانيّة، ويدعم الالتّحام بتفاعل المعلومات التي يعرفها النّص مع المعرفة الشّائعة [2].

ونجمل آليّاته فيما يّاتي باختصار:

أ/ السّياق(Context): أولى المحدثون للسياق اهتماما كبيرا لتأثرهم بدراسات سوسير ومنهجه الاجتماعي ،الذي يعتبر بأن اللّغة نشاط اجتماعي .ومن أبرز المدارس التي اهتمت بالسّياق مدرسة فيرث، التي قامت أساسا على المعنى وهو عندهم لا ينكشف إلا من خلال "تسييق الوحدة اللّغويّة"[3] أما براون ويول(BROWN,G ; YULE,G) فهو عندهم

---

[1] ينظر: نجوى محمود صابر، دراسات أسلوبيّة وبلاغيّة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنّشر ،الإسكندريّة، مصر، ط1، 2008، ص 3.

[2] ينظر : روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص103.

[3] ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، ج1، ص106.

يلعب دورا فعالا في تأويل وفهم النّص/الخطّاب ويتشكل لديهما من: من المتكلم، المستمع، الزمان والمكان.[1]

ب/ العلاقات الدّلاليّة: تم التّركيز عليها في لسانيّات النّص إذ تسهم في تحقيق تماسكه، وهي "علاقات لا يكاد يخلو منها نص يحقق شرطي الإخباريّة والشّفافيّة مستهدفا تحقيق درجة معينة من التّواصل، سالكا في ذلك بناء اللاحق على السّابق"[2]. وهي تعمل على تنظيم الأحداث والأعمال داخل بنيّة النّص أو الخطّاب، كعلاقة الإجمال بالتّفصيل، وعلاقة العموم بالخصوص.

ج/البنيّة الكليّة: وهي البنيّة الدّلاليّة التي تصب فيها مجموعة من المتتاليّات بتضافر مستمر تطول أو تقصر حسب ما يتطلبه الخطّاب.[3]

د/ ترتيب الخطّاب: وهو من أهم مظاهر انسجام الخطّاب أطلق عليه فان دايك "التّرتيب العادي للوقائع"[4] فالجمل "إذا كانت تدل على

---

[1] أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، مكتبة دار العروبة للنّشر والتّوزيع، الكويت، ط1، 1982 ص68.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص269.

[3] خليل بن ياسر البطاشي، التّرابط النّصي في ضوء التّحليل اللساني للخطاب، دار جرير عمان، الأردن، ط1، 2009، ص225.

[4] ينظر : محمد خطابي، لسانيّات النّص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي الدّار البيضاء، ط1، 1991،ص38.

أحداث فإن انتظام السّلاسل من الجمل ينبغي أن يدل على مجموع منظم من الأحداث"[1]

رابعا/ دراسة تطبيقيّة في مذكرة دفاع في جنحة ضرب بسيط: [2]

وسنحاول دراسة نموذج تطبيقي متواجد على موقع (scribbd)، للكشف عن آليتي الاتساق والانسجام داخل الخطّاب القانونيّ، بهدف بيان مدى إسهامهما في بناء بنيته النّصيّة، ودورهما في تحويله من مجرد تجميع أحكام إلى وحدة مترابطة شكلا ودلالة، وفاعلة في تحقيق الغرض الحجاجي والإقناعي للمرافعة القانونيّة.

1- **الاتساق:** وتجلى من خلال الآليّات الآتيّة:

أ/ الإحالة: إذ تعدّدت مظاهرها وتنوعت أدواتها لتشمل:

– الضّمائر: تجلّت في الكلمات الآتيّة: (عليها، هي، لها، ملابسها) تعود على المجني عليها، (أقوالهم) تعود على الشّهود، (تتهمهم، لهما) يعود على الشّاكيّة وزوجها، وهي إحالات تعود على عنصر سبق ذكره على سبيل الإحالة النّصيّة القبليّة. كذلك نجدها في الأفعال (اطلب،

---

[1] فاندايك، النّص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، ط1، الدّار البيضاء، 2000.، ص150.

[2] https://fr.scribd.com/doc/80590606 يوم: 2025/09/03 ، الساعة: 20:25

نعلم، افترضنا) وهي تعود على القاضي وموكلته، وهي إحالات تفهم من سياق الكلام على سبيل الإحالة المقاميّة.

– أسماء الإشارة: برزت العديد من الإحالات نذكر منها: (هذا المقام، هذه اللحظة، هذه الخدوش، هذه المنطقة، تلك الأكاذيب) وهي كلها تحيل إلى عنصر لاحق ذكره، على سبيل الإحالة النّصيّة البعديّة.

– أدوات المقارنة: ومن بين المواضع التي تجلّت فيها الإحالة نذكر (بنفسها) تعود على المجني عليها، (أكثر بنت) تظهر في وصف عدد البنات اللواتي حدث معهن موقف مشابه، (أقل من ما ذكرته الشّاكيّة) تربط هنا الوقائع بعددها، وتظهر التّفاوت في الوصف بين الشّهادات، (مثل باقي البنات) إحالة مقارنة واضحة تربط بين المجني عليها وغيرهن في ذات السّياق.

فالإحالة هنا لم تقتصر أهميتها على الرّبط الشّكلي فقط بل امتدت لتربط بين تماسك الحجج وسلاسة المعاني، مما يعكس ثراء الخطّاب القانونيّ ويعزز قدرته الإقناعيّة ، ومن خلال هذا التّوظيف أصبح النّص وحدة متكاملة يعضد بعضه بعضا ويُيسّر على المتلقي متابعة أطواره وتحليل مكوناته.

ب/ الرّبط: تضمن الخطّاب القانونيّ العديد من أدوات الرّبط التي حققت تماسكا بين أجزائه، وساهمت في انسجام معانيه وتقويّة حججه، من بينها:

– الرّبط الإضافي: تجلّى من خلال أدوات الرّبط (الواو، أو) ونذكر على سبيل المثال العبارات الآتيّة: (دفاعا ودفوعا، المجني عليها والمتهمة، هي وزوجها، يرفضه العقل أو المنطق، أو تدلى بأسمائهم).

– الرّبط السّببي: برز من خلال أداة التّعليل (لأن) وذلك في إطار شرح سبب الحكم والإجراء نذكر مثلا (لأن أظافر الإنسان بطبيعتها أضعف من أن تخرق القماش، لأنها منتقبة) حيث ساهمت في دعم الأحكام بالمنطق والبرهان.

– الرّبط الاستدراكي: تجلّت في قول القاضي (لكنها ليست دليلا على وجود إصابة)، وهنا أفادت تقويّة الخطّاب عبر عرض الرّأي المعارض.

– الرّبط بأدوات النّفي: وُظّف في الخطّاب القانونيّ العديد من أدوات النّفي، وذلك لربط الوقائع بنفي الدّليل أو غياب القرينة القانونيّة، ومن ذلك العبارات الآتيّة: (لاتحدث خدوشا، لايظهر من المنتقبات سوى أطراف الأيدي ليست حاما) وكلها ساهمت في الرّبط البنائي بين أجزاء الخطّاب القانونيّ من مقدمات إلى نتائج كلها قائمة على النّفي.

ج/ الحذف: يظهر الحذف في الخطّاب القانونيّ كعنصر اتساق في أماكن متعدّدة، وذلك للتخفيف من التّكرار والاعتماد على السّياق لفهم المعنى الكامل ، ونذكر على سبيل المثال، في عبارة (والمجني عليها أقرت بنفسها) هنا لم يُذكر اسم المجني عليها والتّقدير (الطّفلة) ، وفي عبارة (وهي طالبة بنفس المدرسة) وهنا تم حذف فعلي، تقديره وهي

(طالبة تدرس بنفس المدرسة)، وفي عبارة (الوقائع نحيل بشأنها إلى ماورد وما سطر بأوراق الجنحة خوفا على وقت الهيئة الموقرة) هنا تم حذف جملة اسميّة والتّقدير (الوقائع نحيل بشأنها إلى ماورد وما سطر بأوراق الجنحة خوفا على وقت الهيئة الموقرة ولا حاجة لإعادة سرد جميع تفاصيل القضيّة والشّهادات لأنها موثقة في الأوراق) وفي عبارة (التّمس براءة موكلتي) هنا تم حذف جملة اسميّة والتّقدير (التّمس براءة موكلتي من التّهمة).

فالحذف إذن بكل أنواعه (اسمي، فعل، جملي) وسيلة اتساق أساسيّة في الخطّاب القانوني، إذ يعتمد المحامي على كثافة التّعبير دون إطالة السّرد، مع افتراض قدرة القاضي على تقدير المحذوف من السّياق المرجعي للنّص والشّواهد والوثائق المرفقة.

د/ الاستبدال: استعمل الاستبدال في هذا الخطّاب بشكل وظيفي بارز لتحقيق الاتساق، ومن ذلك استبدال كلمة (الموكلة بالمتهمة) وذلك حسبا للموقع الوظيفي المراد، كذلك نجد استعمال الألفاظ (المجني عليها، المتهمة) بدلا من ذكر الأسماء الحقيقيّة مما يحقق الاقتصاد في التّكرار ويوضح المرجع للأطراف في الخطّاب القانونيّ، وفي عبارة (بناء عليه) استعملت بدلا من الفقرات والحجج السّابقة وهي تشير لما سبق عرضه من أدلة ، وذلك بهدف الانتقال للنّتيجة وهو ملتمس البراءة.

فالاستبدال منح الخطّاب اتساقا داخليا ووحدة مرجعيّة تمنع التّكرار وتُيسّر التّلقي والأداء الحجاجي للنّص الدّفاعي.

هـ/ التّكرار: يظهر التّكرار بشكل واضح في الخطّاب، وهو عنصر اتساق أساسي ، إذ استخدم لإبراز عناصر القضيّة، وتقويّة الحجة وتسهيل المتابعة الذّهنيّة للقارئ، نذكر من ذلك:

– التّكرار الاسمي: تكررت لفظة المجني عليها في عدّة مواضع(أقرت المجني عليها، في حين إن المجني عليها،...) كذلك لفظة المتهمة (لم يسع المتهمة، علما بأن المتهمة، أن تقوم المتهمة...)، كذلك نجد لفظة الشّاكيّة مكررة كثيرا (علما أن الشّاكيّة؛ حيث أن الشّاكيّة، في جسم الشّاكيّة...) ، هذا التّكرار يحدّد بوضوح الأطراف، ويمنع الغموض ويوفر وحدة مرجعيّة طوال النّص، فكلما ذكر أحد الأطراف تكررت صفته لدعم الحجة وعدم الانقطاع المرجعي.

– التّكرار الفعلي: ومن ذلك تكرر الفعل قام في كثير من المواضع (قامت بضربها، قامن بعمل، قامت بتجريدها...) كذلك نجد تكرار الفعل حدث (تحدث، ستحدث، حدثت، حدوث...) فبهذا التّكرار يجعل الحدث الرّئيسي مركّزا في ذهن القاضي والمتلقي، ويؤكد نقطة القضيّة محل المناقشة.

– التّكرار القولي: من ذلك تكرار عبارة (عدم ثبات الواقعة، عدم معقوليّة الواقعة، عدم صحة اسناد الواقعة)، وهو تكرار يخدم الإلحاح على عناصر البراءة أو ضعف الدّليل.

إذن فالتّكرار ساهم في توحيد الأطراف القانونيّة في الذّهن، وتدعيم عناصر الاتساق وبنيّة الحجة داعا عن الموكل، كما ساعد القاضي عللا استيعاب عناصر القضيّة بصيغ واضحة مكررة.

2- **الانسجام:** وتجلى وفق الآليّات الآتيّة:

أ/ السّياق النّصي: كتب النّص كمذكرة دفاع مقدّمة من محامٍ إلى محكمة الجنح، ويرد فيه معلومات عن القضيّة، رقمها، والهيئة التي تنظرها وتعقد جلستها بتاريخ معين.

مثال: (مذكرة دفاع مقدّمة من المتهم إلى محكمة الجنح المستأنفة بالقوم في الجنحة رقم...)

فهذا السّياق يفرض أسلوبًا منضبطًا يعكس لغة القضاء ومصطلحاته مع التّزامه بالأجزاء الرّسميّة للنّص (عنوان، وقائع، دفاع، ملتمس)

ويرتكز النّص على واقعة محددة وهي ادّعاء ضرب طالبة في المدرسة من قبل ابنة السّيدة المتهمة؛ حيث تذكر الأحداث بتسلسل زمني وتفصيلي.

مثال: (وهي تعمل مدرسة بمدرسة .... قامت بضرب ابنة المتهمة وهي طالبة بنفس المدرسة)، فهذا السّياق جزء من قلب النّص إذ يحدد مَن قام بالفعل ومَن وقع عليه الفعل (ابنة المتهمة)، ومكان وزمان الحدث، وكل ذلك ضروري لفهم الحجة القانونيّة.

كما يبرز النّص ثلاث شخصيّات قانونيّة وهي المجني عليها، المتهمة (الموكلة/المدعى عليها)، والشّهود، ويتكرر ذكر الصّفات وليس الأسماء؛ حيث أن وظيفة كل طرف محددة سياقيًا، فالمتهمة هي المدافَع عنها، والمجني عليها هي الضّحيّة، والشّاكيّة والجيران هم شهود أو أطراف داعمة للادعاء.

فالسّياق إذن يُحدد كيف تُفسَّر العبارات القانونيّة وكيف تُدرَك الحجج، فلا يمكن فهم دفوع الدّفاع أو ملتمس البراءة إلا ضمن محيط الوقائع والسّجلات الرّسميّة وسياق الاتهام الأصليّ، كما يجعل الخطّاب منسجما، وكل جملة لها وظيفة سياقيّة ودلالة متصلة بما قبلها أو بعدها.

ب/ العلاقات الدّلاليّة: وهي في هذا الخطّاب القانونيّ تُعتبر من صميم الانسجام النّصي؛ حيث تعكس التّرابط بين الأفكار وتتيح انتقال المعاني ببنيّة منطقيّة قويّة، ومن أبرز أنواع العلاقات الدّلاليّة التي تجسدت نذكر:

– علاقة الإجمال بالتّفصيل: فنجد مثلا في المقدّمة عبارة (الوقائع نحيل بشأنها إلى ما ورد وما سطر بأوراق الجنحة خوفا على وقت الهيئة الموقرة) فهذا إجمال لوقائع الدّعوى دون الشّروع في السّرد التّفصيلي فيمهد لمتلقي النّص(القاضي/ الهيئة) واضعا باقي النّص في خمة هذا الإجمال، ثم يبدأ بالتّفصيل (وهي تعمل مدرسة بمدرسة ...

الابتدائيّة قامت بضرب ابنة المتهمة، وهي طالبة بنفس المدرسة ...) فهنا يعرض الجزئيّات الدّقيقة للأحداث.

-علاقة الجزء بالكل: تجلت عندما يعرض الكاتب(الدّفاع) عناصر متعددة كل واحدة تدل على جزء من الموضوع، لينتهي إلى الكل أو إلى نتيجة عامة تخص القضيّة جميعها، فنجد في عبارة

(ورد في التّقرير الطّبي أنه يوجد خدوش في أعلى الكتف الأيمن وأعلى الكتف الأيسر وجروح سطحيّة أسفل الرّقبة وأعلى الصّدر)، ثم ركّب كل ذلك في عبارة (كيف يعقل سيدي الرّئيس أن تقوم المتهمة بأظافرها بإحداث تلك الإصابات)، فهنا عرض كلا على حدة، ثم بناء حكم كلي بأنها لا تشكل فعلا جنائيّا مركبا من المتهمة وحدها ، بل أجزاء متفرقة لا تنتظم في تهمة كليّة واحدة، وبهذا الانتقال من الجزء إلى الكل يجعل الخطّاب متماسكًا بنيويًا وفكريًا ويُسهل على القاضي أو الباحث تتبع عناصر القضيّة.

ج/ البنيّة الكليّة: تتجلى في التّنظيم الهرمي المنطقي والانتقال المترابط بين مقاطع الخطّاب، بحيث يتحول النّص من كونه مجموع جمل إلى وحدة دلاليّة متكاملة ونسقيّة تخدم غرضًا محددًا، وهذا التّشكل يحقق للخطاب القانونيّ الاتساق والانسجام والوضوح الوظيفي.

ويبتدئ النّص بعنوان مؤسسي محدد يثبت السّياق القانونيّ (المحامي، المحكمة، رقم القضيّة)، ثم يُعرِّف بالأطراف وصلتهم بالقضيّة (المتهمة /المجني عليها).

ثمّ يقدم الكاتب ملخصًا لأصل النّزاع، محددًا بصورة موجزة الزمان المكان، الأطراف، والحدث الأساسي دون تفاصيل فرعيّة بعد.

بعدها ينتقل الكاتب إلى تقديم التّفاصيل وشرح كل عنصر (الأدلة، شهادات الشّهود، التّقارير الطّبيّة)، يليها مباشرة التّحليل والدّحض؛ حيث تُستعرض المعطيّات ثم تُفنَّد أو يُعترض عليها بالأدلة المضادة.

والنّص يسعى لوصل الحجج ببعضها منطقيًا من خلال علاقات الإجمال ثم التّفصيل، والانتقال من الجزء إلى الكل، إذ هذه العلاقات تجعل كل جزء في الخطّاب وظيفة في تكوين الكل الدّلالي النّهائي.

وينتهي النّص بفقرة ختاميّة تدمج كل عناصر الحجاج في ملخص واحد، وتطرح الطّلب النّهائي من المحكمة.

وبهذا التّدرج يتمكن القارئ أو المستمع بالتّفاعل مع النّص منطقيًا فانطلاقا من المقدّمة يمكنه أن يلم بالوقائع إجمالاً، ويتابع تدرج التّفاصيل والحجاج، ويرى تفنيد مركز الخصم، ثم يخرج بالخلاصة موحد الدّلالة.

الخاتمة: وبعد دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النّتائج الآتيّة:

- أثبتت لسانيّات النّص في هذا التّحليل أن الخطّاب القانونيّ ليس تراكم أدلة فقط، بل هو هندسة بنائيّة تجمع بين توظيف آليّات الاتساق

والانسجام وبين تشكيل حجاج متكامل يحقق غرض البراءة أو الدّحض القاطع للاتهام.

•تحقق الانسجام في الخطّاب القانونيّ من خلال العلاقات الدّلاليّة الموظفة فيه، وهو ما عزز قدرة الخطّاب على الرّبط بين الجزئيّات والحكم النّهائي وساهم في تقويّة الحجة القانونيّة من خلال التّدرج الدّلالي، وهو ما جعله وحدة دلاليّة متماسكة تسمح بتتبع الحجة بوضوح من أولها إلى آخرها.

•أسهمت أدوات الاتساق النّصي كالإحالة، الرّبط، الحذف الاستبدال والتّكرار، في جماليّة الخطّاب القانونيّ وسهولة تتبعه؛ حيث مكّنت المتلقي من استقبال المضمون دون تشتت.

•تبيّن أنّ الاتساق والانسجام يشكّلان ركيزتين أساسيتين في تحقيق الطّابع النّصي للخطاب القانونيّ، إذ يسمحان بترابط مكوّناته وتماسك حججه بما يخدم مقاصده القانونيّة.

•خلصت الدّراسة إلى أنّ توظيف أدوات لسانيّات النّص واللّسانيّات الجنائيّة يسهم في تجاوز القراءة الشّكليّة للنّصوص القانونيّة، نحو قراءة أعمق تكشف عن منطقها الدّاخلي وآليّات اشتغالها.

كقائمة المصادر والمراجع:

•أحمد سعيد بيومي، لغة القانون في ضوء علم لغة النّص، تح: محمد سليم العوان، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، دط، 2006.

•أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، مكتبة دار العروبة للنّشر والتّوزيع، الكويت، ط1، 1982.

•جبار كاظم مرتضى، اللّسانيّات التّداوليّة في الخطّاب القانونيّ قراءة استكشافيّة للتفكير التّداولي عند القانونيّين، دار الأمان، الرّباط، ط1 2015.

•جون أولسون، علم اللّغة القضائي مقدّمة في اللّغة والجريمة والقانون، تر:محمد بن ناصر الحقباني، دار النّشر العلميّ والمطابع، جامعة الملك سعود، دط،2008.

•خليل بن ياسر البطاشي، التّرابط النّصي في ضوء التّحليل اللساني للخطاب، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2009.

•روبرت دي بوجراند، النّص والخطّاب والإجراء، تر: تمام حسان عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1998.

•سمير شريف استيتيّة: اللّسانيّات (المجال والوظيفة والمنهج) عالم الكتب الحديث، عمان، ط1 ، 2008.

•صالح بن فهد العصيمي، اللّسانيّات الجنائيّة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ لخدمة اللّغة العربيّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1 2020.

•صبحي إبراهيم الفقي، علم اللّغة النّصي بين النّظريّة والتّطبيق دراسة تطبيقيّة على السّور المكيّة، دار قباء، القاهرة، مصر، ج1، ط1، 2000.

•الطّاوس وكال: البنيّة الحجاجيّة في الخطّاب القانونيّ المرافعة الجنائيّة نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2006-2007.

•عبد الحسن ردام: دراسة الوعي اللّغويّ في الخطّاب القانونيّ مجلة التّراث العلميّ العربي، العراق، ع44، 2020.

•فانديك، النّص والسّياق استقصاء البحث في الخطّاب الدّلالي والتّداولي، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشّرق، ط1، الدّار البيضاء، 2000.

•محمد الأخضر صبيحي، مدخل إلى علم لغة النّص ومجالات تطبيقه، الدّار العربيّة للعلوم، الجزائر، ط1، 2003.

•محمد خطابي، لسانيّات النّص مدخل إلى انسجام الخطّاب المركز الثّقافيّ العربي، الدّار البيضاء، ط1، 1991.

•مصطفى حميدة، نظام الارتباط والرّبط، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر، لونجمان، مصر، ط1، 1997.

•نجوى محمود صابر، دراسات أسلوبيّة وبلاغيّة، دار الوفاء لدنيا الطّباعة والنّشر، الإسكندريّة، مصر، ط1، 2008.

• Halliday. M.A.K and ROUQUAYA HASSAN:cohesion in English, Longman, London, 1976,p88.

• https://fr.scribd.com/doc/80590606

The Role of Forensic Linguistics in the Judicial Field: Murder Crimes Elucidation as a Case in Point

Phd. Student Rezzag Amina – Pr. Driss Mohamed Amine
University of Mascara
& Laboratory of Translation and Methodology/TRANSMED
University of Oran2

Abstract

Forensic linguistics has emerged as a vital interdisciplinary tool within judicial proceedings, offering significant contributions to the investigation and prosecution of homicide cases. It applies systematic linguistic analysis to evidentiary materials, such as written texts, audio recordings, and witness statements. This paper employs qualitative case study methods to explore how techniques like authorship attribution, discourse analysis, and sociolinguistic profiling aid in identifying suspects, detecting deception, and verifying the authenticity of evidence. Findings reveal that forensic linguistics has been instrumental in high-profile criminal investigations, providing key insights through dialectal, syntactic, and semantic analysis even though its judicial admissibility relies on expert validation and methodological rigour. The research underscores the growing importance of forensic linguistics in criminal justice and advocates for standardized protocols to enhance its reliability in court. By

bridging critical evidentiary gaps, the discipline plays a vital role in elucidating violent crimes; however, persistent limitations remain, particularly in the form of methodological reliability challenges and evidentiary admissibility constraints specific to capital cases.

Keywords: Forensic linguistics; Judicial investigations; Murder cases; Authorship attribution; Linguistic evidence; criminal justice.

الملخص

ظهرت اللّسانيّات الجنائيّة كأداة محوريّة بينيّة ضمن الإجراءات القضائيّة؛ حيث تقدم مساهمات كبيرة في التّحقيقات وقضايا القتل. تطبق اللّسانيّات الجنائيّة التّحليل اللّغويّ المنهجيّ على المواد الإثباتيّة مثل النّصوص المكتوبة والتّسجيلات الصوتيّة وأقوال الشّهود. تتبع هذه الورقة البحثيّة المنهج الكيفي لاستكشاف كيف تساعد تقنيّات مثل إسناد التاليف، وتحليل الخطّاب، والتّوصيف الاجتماعي–اللّغويّ في تحديد هويّة المشتبه به، وكشف الخداع، والتّحقق من صحة الأدلة. تكشف النّتائج أن للسانيّات القضائيّة دور هام في تحقيقات الجرائم البارزة، مقدّمة رؤى حاسمة من خلال التّحليل اللهجة، والتّحليل النّحوي والدّلالي على الرّغم من أن قابليتها القضائيّة للقبول تعتمد على الخبرة والصّرامة المنهجيّة. يؤكد البحث على الأهميّة المتزايدة للسانيّات القضائيّة في العدالة الجنائيّة، ويدعو إلى وضع بروتوكولات معياريّة لتعزيز

موثوقيتها في المحكمة. يلعب هذا التّخصص دوراً محورياً في كشف جرائم العنف عن طريق سدَ الفجوات الإثباتيّة الحرجة؛ لكن تظل هناك تحديّات قائمة، خاصةً مشاكل الموثوقيّة المنهجيّة وقيود قبول الأدلة في قضايا القتل العمدي.

الكلمات المفتاحيّة: اللّسانيّات القضائيّة؛ التّحقيقات القضائيّة؛ قضايا القتل؛ إسناد التاليف؛ الأدلة اللّغويّة؛ العدالة الجنائيّة.

1. Introduction

Legal discourse in its various forms has captured scientists' attention as a subject of extensive research; forensic linguistics is no exception. Forensic linguistics is an interdisciplinary field composed of multiple dimensions. It can be drawn upon any branches of linguistics when examining human language in various areas primarily related to the law.

Language possesses a dual capacity: to conceal *or* elucidate *truth.* Forensic linguistics has emerged as a revolutionary force, revealing that our unique patterns of speech and writing create linguistic fingerprints as distinctive as those found in DNA. It requires rigorous analysis to be used as a tool of verification rather than an instrument of distortion.

This study delineates the role of forensic linguistics in elucidation, examining confessions, recordings, and police interviews through authorship attribution, discourse and pragmatic analysis, and phonetic voice identification to demonstrate the veracity. The existing research gap centers on courts misreading coerced confessions, ignoring idiolectal fingerprints, and disregarding contextual pragmatics. Thus, it endangers the integrity of judicial outcomes. The objective of this paper is to demonstrate the evidentiary power of forensic linguistics in murder investigations by analyzing pivotal cases where linguistic analysis was decisive in uncovering the truth and resolving ambiguities. Precisely, case-based analysis of core techniques: authorship attribution, discourse and pragmatics analysis, and phonetic voice identification. The specific objective of this study is to examine how forensic linguistics is applied in criminological analysis within legal systems globally, and to scrutinize its potential in identifying perpetrators of crime.

To achieve these objectives, this paper integrates insights from prominent figures in linguistics and legal studies, along with key illustrations of the core functions of forensic linguistic techniques to assess their effectiveness. Methodologically, the study applies on authorship identification theories (stylometric theory), idiolect theory (each person's idiolect (unique language pattern) is relativelystable), speech act

theory (illocutionary force, perlocutionary effects, and context dependency), conversation analysis (police interviews, courtroom discourse, emergency calls), and Acoustic-Phonetic Theory (examining accent, word choice, pronunciation…).

This study employs a qualitative research approach to examine the role of forensic linguistics in elucidating language-related crimes, as qualitative methods enable a deep analysis of the forms of language crimes and their contextual, intentional, and pragmatic nuances in language evidence. To delve deeper into the methods of forensic linguistics, primary data (messages and confessions from murderers) are used to examine its validity and efficacy in elucidating language-related crimes.

2. Literature Review

2.1. Forensic Linguistics: An Overview

Language is as it is because of what it has to do, that is how Halliday defines language. It is apparent that the nature and structure of language are shaped by its purpose or function. Consequently, this diversity in language usage has led to the emergence of new subfields in applied linguistics, such as forensic linguistics.

The legal world is context-rich; forensic linguistics analyzes language in legal contexts, examining areas like legal document wording, law enforcement communication, courtroom discourse, interviews with vulnerable witnesses, linguistic evidence in trials, authorship attribution, plagiarism detection, and speaker identification through forensic phonetics (Franjik, **2021**).

As mentioned in Alduais et al. (2023), the foundations of forensic linguistics began with early important studies on language and law, including Bryant's (1930) work on function words in legal language and Wetter's (1960) analysis of the style of written appellate decisions. A significant milestone was Melinkoff's (1963) seminal book *The Language of the Law*, which launched a campaign for clear and concise legal language. The term "forensic linguistics" was first used in 1968 by Jan Svartvik in his *book The Evans Statements: A Case for Forensic Linguistics*, where he analyzed police statements in a criminal case, marking the birth of forensic linguistics as a distinct field (Alduais et al., **2023**).

Forensic linguistics, rooted in historical debates over authorship and the development of legal codes, applies linguistic expertise to legal issues such as speaker identification (Udina, **2017**, as cited in Gavaldà, **2023**; Butters, **2011**, as cited in Gavaldà, **2023**). Early key works

include Bryant's (1930) study of function words, Wetter's (1960) analysis of appellate decision style, and Melinkoff's (1963) campaign for more precise legal language (Gavaldà, **2023**). The term "forensic linguistics" was first introduced by Svartvik in 1968, marking the emergence of the field (Blackwell, **2012**, as cited in Gavaldà, **2023**). The discipline grew slowly until the 1990s, when professional organizations such as the *International Association of Forensic Linguists* (IAFL) and journals like *Forensic Linguistics* were established, expanding research and fostering interdisciplinary collaboration (French & Coulthard, **2013**, as cited in Gavaldà, **2023**). Since 2000, forensic linguistics has gained global recognition, integrating new technologies and broadening beyond its Anglo-centric origins (Gavaldà, **2023**).

2.2. Forensic Linguistics: Delmitating the Concept

Forensic linguistics is an emerging multidisciplinary field within linguistic studies that applies

analytical methods to assist in resolving criminal issues across various disciplines, including linguistics, law, psychology, and social sciences (Halid, **2022**). It is also known as legal linguistics or language and the law; this multidisciplinary area of research relies on the analysis of language related to the law, either as evidence or as a form of legal discourse. Forensic linguistics, as a discipline, has

significantly bridged the gap between language, criminal justice, and legal systems. It is the interface between language, crime, and law.

Forensic linguistics has become “a useful way to refer to the use of linguistic knowledge in law cases where there are data that serve as evidence.” (Shuy, 2006, p.3). The concept of forensic linguistics is seen as a truth provider through speeches, recorded voices, and written language when dealing with crimes or matters relevant to legal investigations.

2.2.1. Language as Evidence: based on the foregoing analysis, it can be inferred that "language as evidence" or the so-called "linguistics as evidence" consists of language data analysis that are used to help resolve a legal question through various methods and techniques.

2.2.2. Idiolect: the word is divided into two morphemes, *idio* and *lect*. Idio- is of Greek origin, and means “own, personal, private, peculiar, separate and distinct,” while -lect refers to a “social variety of a language.” "Idiolect" refers to an individual's unique variety and/or use of language, from the level of the phoneme to the level of discourse (Wright, 2018, p.1). Idiolect analysis is of paramount importance in the field of forensic linguistics; it enables the identification or comparison of individuals based on their unique linguistic

patterns, and it also provides critical support for investigations and court cases.

2.2.3. Stylometry: it is the name now given to a wide range of methodological approaches to authorship analysis in which the similarity or difference between authors' styles is statistically measured based on their use of a particular set of linguistic features (Coulthard, 2017).

3. Forensic Linguistics in Murder Crime Investigation

3.1. Core Investigation Techniques

3.1.1. Authorship Attribution

Correa (2013) states that forensic linguists determine the most probable author (authorship analysis) of a disputed text by analyzing its unique linguistic patterns and comparing them to potential suspects' writing styles, a method empirically supported by the principle of individual variation in language use. This process relies on the principle that every individual develops a distinctive linguistic fingerprint through subconscious habits in their writing style. Here is an example where the technique of authorship attribution plays a crucial role in revealing the truth:

1. Jenny Nicholl Case

- **Background**

In 2005, 19-year-old Jenny Nicholl vanished in Richmond, UK. Prime suspect David Hodgson

claimed she sent texts stating she had "run away." Forensic linguistics proved these texts were fabricated. In February 2008, Hodgson was found guilty of Nicholl's murder thanks to Coulthard, who conducted a thorough examination of two sets of existing messages and distinguished nine style markers through a qualitative, descriptive, and stylistic analysis.

- **Texts sent from Jenny's phone (Couthard, 2017)**

- **Text 01**

"She got me in this shit its her fault not mine get blame 4evrything.**i am** sorry ok just **had 2 lve** shes a bitch no food in and always searching **me** room eating me sweets.**ave2** go ok i am very sorry".

- **Text 02**

"Thought u wer grassing me up.mite b in trub wiv **me** dad told mum i was lving didnt giv a shit.**been2 kessick** camping was great.**ave2** go **cya**".

Table 1 below compares the linguistic and idiolect features of Jenny and Hodgson, highlighting their distinct communication styles. It analyzes pronoun usage, digital communication patterns, and slang preferences to determine the authorship of disputed messages. The key differences help identify whose style aligns more closely with the contested examples.

Table 1: A summary of the key linguistic contrasts between Nicholl and Hodgson, highlighting their divergent idiolects and writing styles

Features	Jenny's Preferences and Style	Hodgson's Preference and Style	Disputed Message Example	Authorship Analysis
Linguistic Features	My Myself	me meself	me room – me sweets	Jenny's preference for standard pronouns contrasts with Hodgson's dialectal
Pronoun Usage				

				forms typical of North Yorkshire.
Digital Communication	– im (I'm) – cu(see you)	– I am – cya	ave 2go 4evrything cya	Disputed message shows Hodgson's informal abbreviations and phonetic spellings.
Idiolect Features	Rare or absent; prefers neutral terms	Frequent use of slang and pejoratives: shite, bitch	"shitting meself", "bitch", "shit"	Disputed messages contain slang typical of Hodgson, not Jenny.

It can be inferred from the table that forensic linguistics objectively proves that Nicholl could not have written the disputed texts, but they are overwhelmingly consistent with Hodgson's authorship. Hodgson's idiolect was his fingerprint on the texts. "He couldn't mimic Jenny's language because he didn't know his own habits were so distinctive." Dr. Malcolm Coulthard, forensic linguist for the prosecution. Thus,

messages fail to replicate Jenny's linguistic fingerprint, exposing them as forensic falsification. Linguistic deviations in Jenny's case are also considered as evidence, such as the abrupt use of the rare lexical item *glimmer* instead of her habitual *sparkle.* From the foregoing, the absence of Jenny's writing benchmark in the disputed messages shows non-authorship.

- **Discourse and Pragmatic Analysis**

Pragmatics is about what we do when we use language. The term 'discourse analysis' is now found preceded by a wide range of modifying adjectives: anthropological, child, cognitive, critical, educational, ethnographic, feminist, legal, medical, multimodal, political, psychotherapeutic, and, of course, forensic discourse analysis (Coulthard, **2017**). Forensic discourse analysis is chiefly concerned with dyadic interaction, specifically conversations between two speakers or more (e.g, lawyer/witness; police officer/suspect), where a solicitor is often present, making occasional interventions (Coulthard, **2017**). Discourse analysis is not just a descriptive endeavour; forensic discourse analysis is, therefore, concerned with activities involved in the collection and interpretation of evidence.

The triad of sociolinguistics, pragmatics, and discourse analysis is crucial for comprehending legal communication, as

it examines the essential contextual factors of who speaks to whom, where, when, and why across diverse legal settings and activities. This objective can be attained through the judicious application of specialized techniques and strategic methodologies, such as critical discourse analysis and corpus linguistic methodologies (Coulthard, 2017).

2. Derek Bentley Case

- **Background**

Derek Bentley's 1953 execution for murder, resulting from a 1952 break-in where a police officer died, though Bentley did not fire the shot, provoked significant controversy over trial fairness and the death penalty. Forty-six years after the crime (1998), the Lord Chief Justice and two senior judges quashed Bentley's conviction, ruling that the original trial judge's summing-up was flawed.

Table 2 hereunder examines key linguistic and pragmatic features from the controversial case of Derek Bentley (1952), in which forensic linguistics played a critical role in questioning the validity of Bentley's confession and the interpretation of his utterances.

Table 2: Forensic Linguistic Analysis in the Derek Bentley Case: Ambiguity, Discourse Patterns, and Legal Implications

Analytical Aspects	Example from Derek Bentley Case	Forensic Linguistic Significance
Pragmatic Ambiguity	Bentley's utterance "Let him have it, Chris"	Sppech act ambiguity (maxim of manner violation) in this sentence; showing that the prosecution's interpretation as incitement was not the only plausible reading, it may mean Let him [the officer] have it [the gun], shoot him" (incitement) or "give him the gun" (surrender).
Discourse Marker Usage	– Chris then jumped over and I followed.	Bentley's confession contained frequent occurrences of "then" immediately after the grammatical subject. a pattern more typical of

	– Chris then climbed up the drainpipe to the roof and I followed.	police–written statements than Bentley's own speech.
Denial Patterns	Bentley's confession featured multiple denials. The policeman then pushed me down the stairs and I did not see any more, I did not know….).	This pragmatic feature indicated the confession was likely shaped by police questioning rather than being Bentley's free narrative. If it is the product of a response to a police question, with its placing determined by the interrogating officer, there is no longer any conflict with Bentley's later denial 'I did not know Chris had one [a gun] until he shot'. Nor is there any significance to be attached to Bentley saying 'the gun'.

Contextual Pragmatic and Intent	Analysis of Bentley's utterances within situational context questioned the assumed illocutionary force (intent) of his words.	His pragmatic scrutiny showed that Bentley's words could be interpreted in multiple ways, affecting legal interpretations of mens rea and culpability.

The Derek Bentley case highlights the crucial role of discourse analysis and pragmatics in forensic linguistics, revealing how ambiguous language and linguistic manipulation influenced the legal outcome. As mentioned above, Bentley's ambiguous language violated Grice's maxim of clarity. For example, "Let him have it, Chris" was pragmatically ambiguous, potentially meaning either an incitement to shoot or a request to surrender. Discourse analysis of Bentley's confession showed an unusually high frequency of the discourse marker "then" placed immediately after the subject (e.g, "I then…"), a pattern more typical of police-written statements showing possible police editing. Additionally, the violation of Grice's conversational

maxim of manner suggests that the confession was a result of linguistic coercion; to conclude, the case of Derek demonstrates that the power of language extends beyond words.

- **Phonetic Voice Identification**

Research in forensic linguistics reveals that major tasks undertaken during speech and voice analysis in a particular questionable voice recording include voice/speaker identification (Sinha, 2015). The Forensic Speaker Verification (FSV) system involves analyzing speech recordings to verify the identity of a speaker, including the voice of a criminal. Speaker profiling involves analyzing the distinctive linguistic features of an unknown or disputed voice sample to identify characteristics that reveal the speaker's likely ethnic background, social group affiliation, and regional origin. The primary methods, as identified by Foulker and French (2012), include voice printing, linguistic-acoustic analysis, and automatic systems analysis.

3. The Yorkshire Ripper Hoax Case

- **Background**

The involved John Humble ("Wearside Jack"), who sent letters and an audio tape with a distinct Sunderland accent to the police, falsely claiming to be the killer. Forensic phonetics experts identified his regional accent and speech peculiarities,

but despite warnings from specialists, police focused on Humble's hoax. This led to a massive investigation in the Sunderland area, diverting resources and ignoring other suspects, including the real killer, Peter Sutcliffe. As a result, Sutcliffe continued his murders for 18 more months before his arrest. The audio recording can be found at the following link: https://www.youtube.com/watch?v=wAle4cyp4qs (The Telegraph, **2019**)

Table 3 presents key linguistic evidence from the Wearside Jack hoax case, in which a fraudulent letter and tape misled the police during the Yorkshire Ripper investigation. The analysis highlights how geolinguistic features, mocking tone, and consistent idiolect helped expose the hoax and narrow the perpetrator's profile.

Table 3: Forensic Linguistic Profiling in Wearside Jack Hoax Case: Accent, Speech Defects, and Stylistic Evidence

Type of Evidence	Examples	Timing	Forensic Linguistic Analysis
	Town more like toon (a hallmark of	– town"[tʌun] (0:12:45) –make	• The speech on the hoax tape featured a

	the Tyneside/Sunderland accent).	[mak] (0:13:20); –mouth [mʌuθ] (0:15:08)	distinctive Sunderland (Wearside accent, especially from the Castletown area. Wearside vowel shift, Sutcliffe spoke with a South Yorkshire accent. , which includes different vowel pronunciations—e.g., “bus” pronounced with a short ‘u’ contrasting with Wearside’s more open vowels.
Accent Identification	Pronounces words like “town,” “mouth,” and “brown” with a diphthong closer to [ʌu] or [əu] (e.g, “toon” pronounced more closed than Geordie). Also, “make” and “take” pronounced as [mak] and [tak].		Sunderland: “town” → [taʊn] or [tʌun] (closer

			to “toon”) – Yorkshire: “town” pronounced with the broad [aʊ] diphthong
	• The speaker exhibited a hidden stammer and unusual pronunciation of the letter 's' sounds on the tape.	Sister thither (0:45:22)	These unique speech characteristics helped profile the hoaxer’s voice as distinctive and uncommon.
		Pause before "sun" (0:46:15) stummer	
Speech Defects	The /s/ sound was often pronounced with a lisp (**A speech impediment where a**	zip" "thip" (0:47:03)	Yorkshire accents tend to have clear ‘s’ sounds without lisping.

person misarticulates sibilant sounds (/s/ and /z/), often substituting them with /θ/

or th sound, a speech defect noted by analysts.

Word "sister" on tape sounded like "thither" ([ˈθɪðər]) versus a sharper [ˈsɪstər] in

	Yorkshire speech.		
Stylistic Consistency in Letters and Tapes	The three letters sent from Sunderland had Sunderland, and linguistic style matched the tape speaker's dialect.	Use of "meself" vs. "myself" 0:12:45	Forensic linguists linked all correspondence to the same individual based on dialect and writing style.
H dropping	Sunderland speakers often drop the initial 'h' in words, saying "ouse"	"ouse" for "house"0:15:30	More retention of 'h' sounds in Yorkshire accents. Sunderland: "house" → [aʊs]

	instead of “house.”		Yorkshire: “house” → [haʊs]
Mocking and Taunting Tone	–‘’You ain’t go the foggiest idea who I am, do you ?’’ – ‘’I like to mess with your heads ; you’re barking up the wrong tree.’’	– 2:03:17 – 2:04:49	Mocking tone provides critical forensic insights in revealing *geolin guistic. Signatures that transform* linguistic mockery into actionable evidence.

What is immediately noticeable is that the evidence categories mentioned in the table reveal critical insights into crime elucidation. The dialectal differences between the hoaxer's Wearside accent and Peter Sutcliffe's South Yorkshire accent are considered absolute evidence of the communication's inauthenticity. In fact, the linguistic profile reveals an unnatural clustering of defects (stammer, vowel shifts, etc.). Furthermore, the mocking tone plays a pivotal

role in revealing the actual perpetrator by emphasizing psychological dimensions and idiolect. Collectively, all these elements contributed to elucidating the truth regarding the identity of the perpetrator. As Coulthard and Johnson state, it is deducible that dialectometry, phonetic anomalies, and pragmatic analysis resolve crimes.

4. Enhancing Traditional Methods with Cutting-Edge Technology (AI)

Artificial Intelligence (AI) is growing rapidly; in fact, it has proliferated across diverse domains, and forensic linguistics is no exception. This technology infiltrates different aspects of life (social, economic, political…). In consideration of the societal dimension, the pursuit of crime is deemed a paramount endeavor, wherein factual elucidation is achieved through forensic linguistics, leveraging AI across its comprehensive technological spectrum.

According to the Organisation for Economic Co-operation and Development (2019), "An AI system is a machine-based system that can, for a given set of human-defined objectives, make predictions, recommendations, or decisions influencing real environments through data analysis and interpretation" (OECD, para.14). The AI landscape today is divided into specialized branches, optimizing unique approaches from theoretical frameworks to applied instrumentation for domain-

specific problem-solving. The integration of artificial intelligence in forensic linguistics has garnered substantial attention from researchers specializing in this field, with machine learning and natural language processing (NLP) serving as core enabling technologies (Krasadakis et al., 2024).

To proceed with revealing the truth and elucidating the perpetrators, new, cutting-edge forensic techniques and tools are utilized for more flexible analysis within an expedited timeframe. As analyzing large databases is unmanageable with traditional methods, new techniques-based AI are mainly followed to enhance the traditional ones. Authorship attribution employs stylometric AI (e.g, SVM, neural networks), deception detection uses NLP models (e.g, BERT), threat analysis leverages sentiment/aggression, and speaker verification that applies voice biometrics (CNNs/RNNs) and many other techniques (Sousa-Silva, 2018). Other AI techniques used in forensic linguistics are varied and field-specific, for instance: Facial Age-Progression, AI-powered Facial Recognition, Pattern Recognition, and Data Integration (Neelam, 2025).

- **Kerala Triple Murder Case AI-Powered Breakthrough**
  - **Background**

After nearly 19 years, the 2006 Kerala triple murder case involving the brutal killings of a young mother, Ranjini, and her 17-day-old twin daughters was solved in 2024 through a pioneering AI breakthrough. Investigators applied artificial intelligence to enhance images and reconstruct aged

profiles of two suspects who had fled following the crime.

Table 4 outlines key AI technologies used in modern criminal investigations, detailing their impact in solving cold cases. It highlights how facial age-progression, AI-driven facial recognition, and pattern recognition help law enforcement track suspects over time.

Table 4: *Forensic AI in Action: Suspect Aging, Recognition, and Apprehension Metrics*

AI Techniques	Explanation	Results
Facial Age-Progression	Using AI to digitally "age" old photos of suspects to create current appearance estimates.	Old photographs of suspects Rajesh and Divil were enhanced and aged by AI to match how they

		might look 19 years later.
AI-powered Facial Recognition	Matching AI-generated aged images with large databases and social media photos.	AI matched an aged image of Rajesh with a recent wedding photograph on social media with 90% accuracy, leading to his capture.
Pattern Recognition and Data Integration	Combining multiple data points (photos, locations, timelines) for investigative leads.	AI integrated photographic and location data to trace suspects' new identities and uncover their whereabouts.

This case illustrates how AI techniques can create powerful synergies in solving complex crimes, particularly cold cases where conventional methodologies prove inadequate in resolving the intricacies of a criminal investigation. As mentioned in the table above, all AI techniques cited in this case, like AI age-progression (GANs), modernized 19-year-old suspect photos; facial recognition matched an aged image to Rajesh's wedding photo (90% accuracy), enabling his

capture. Pattern analysis was then integrated with location/timeline data to trace both suspects, demonstrating the power of AI to elucidate crimes.

5. Forensic Linguistics: Pitfalls and Future Directions

Forensic linguistics faces significant challenges (Coulthard, 2017), including the subjectivity of linguistic interpretation (such as difficulties distinguishing deception from dialectal variations), methodological limitations (such as small or unrepresentative corpora that affect statistical reliability), and admissibility hurdles where courts often exclude linguistic evidence due to a lack of standardized protocols.

Emerging issues include AI-generated text blurring and algorithmic bias in authorship attribution tools, as well as evidence falsification and deepfake technology. In fact, the case of the Zodiac Killer is a prominent example that illustrates the limitations of forensic linguistics, which is not an exact science, but rather an analytical tool that requires continuous development. The future of forensic linguistics lies in digital forensics, where crime prediction and prevention are the new orientation that requires careful regulation to balance innovation with justice.

6. Conclusion

This paper demonstrates the extent to which the field of forensic linguistics significantly enhances our understanding of the exposure of criminal cases. It is provided as a trial to give an idea of the diversity of techniques used by forensic linguists and their role in revealing the truth and offering a real-world, high-stakes context for determining evidence. The findings of the present research provide robust evidence that research in forensic linguistics has garnered considerable attention to the extent that it now occupies a prominent status in the resolution of criminal cases. The techniques used in this field vary in several important respects (including syntax, semantics, pragmatics, and discourse analysis), mainly due to the structure of oral language that differs from written language.

To examine language-related evidence, authorship identification of the discussed texts is one of the main techniques followed by forensic linguists, which plays a crucial role, as mentioned in many cases, such as the Jenny Nicholl case, where linguistic features highly contribute to revealing the real murderer of the girl Jenny. Furthermore, forensic linguistics has identified scalar values attributed to the use of discourse analysis and pragmatics (language in use); discourse markers and idiolect have been of great importance in the case of Derek Bentley. The phonetic analysis in the Yorkshire Ripper Hoax case provided insights into the

suspect's accent, dialect, and speech patterns based on tape recordings.

Naturally, significant developments in forensic linguistics have been fuelled by technological advancements. Therefore, traditional qualitative analyses have been integrated with new techniques that are underpinned by Artificial Intelligence (AI), such as Deep Learning for Authorship Attribution, Computational Stylometry, AI-powered Facial Recognition, Pattern Recognition, and Data Integration, among others. However, human benevolence consistently complements AI methodologies in detecting criminal activities.

References

- Krasadakis, P., Sakkopoulos, E., & Verykios, V. S. (2024). *A Survey on Challenges and Advances in Natural Language Processing with a Focus on Legal Informatics and Low-Resource Languages. Electronics, 13*(3), 648, 1-25. https://doi.org/10.3390/electronics13030648

-Alduais, A., Al-Khulaidi, M. A., Allegretta, S., & Abdulkhalek, M. M. (2023). Forensic linguistics: A scientometric review. *Cogent Arts & Humanities, 10*(1), 1-42. https://doi.org/10.1080/23311983.2023.2214387

- Correa, M. (2013). Forensic linguistics: An overview of the intersection and interaction of language and law. *Studies about Languages*, 22, 5-11. https://doi.org/10.5755/j01.sal.0.22.4201

- Coulthard, M., & Johnson, A. (2017). *An introduction to forensic linguistics: Language in evidence*. Routledge.

- Foulkes, P., & French, P. (2012). "Forensic speaker comparison: A linguistic-acoustic perspective". In M. J. Ball (Ed.), *The Oxford handbook of language and law* (pp.557-572). Oxford University Press. http://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199572120.013.0038

-Franjić, S. (2021). Forensics and applied linguistics. *International Journal of Forensic Sciences*, *1*(1), 1-7. http://doi.org/10.36811/ijfs.2021.110017

- Gavaldà, N. (2023). An overview of forensic linguistics and its application in real-life cases. *[Unpublished manuscript]. Universitat de Barcelona*.

-Halid, R. K. (2022). Tindak tutur pelaku pencemaran nama baik di media sosial: Kajian linguistik forensik. *Jurnal Ilmiah Bahasa dan Sastra*, *9*(2), 105-115. https://doi.org/10.21093/jlbs.v9i2.4371

- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2019, May). *OECD principles on artificial intelligence*. https://www.oecd.ai/en/ai-principles

- Saba, N., & Balwan, W. K. (2025). Artificial Intelligence in Forensic Science: Can it be a revolution or else? *Scholars Academic Journal of Biosciences, 13*(3), 335-339. https://doi.org/10.36347/sajb.2025.v13i03.005

- Shuy, R. W. (2006). *Linguistics in the courtroom: A practical guide*. Oxford University Press.

- Sinha, S. (2015). Forensic linguistics and forensic phonetics: An introduction. *International Journal of Interdisciplinary and Multidisciplinary Studies (IJIMS)*, *2*(6), 153-157. https://www.ijims.com/uploads/78339f5bbd0c16033a4423pdf.pdf

- Sousa-Silva, R. (2018). Computational Forensic Linguistics: An Overview of Computational Applications in Forensic Contexts. *Language and Law / Linguagem e Direito*, *5*(1), 118-143. https://ojs.letras.up.pt/index.php/LLLD/article/view/6120

- Wright, D. (2018). “Idiolect”. In M. Aronoff (Ed.), *Oxford Bibliographies in Linguistics*. Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/OBO/9780199772810-0216

Forensic Linguistics and Biometric Data: A Study on the Effectiveness of Fingerprints "Voiceprint as a Model"

Dr.Mohammed MAKNI
University of Ain Temouchent

Abstract:

The intersection between language and law in uncovering violations has become a contemporary convergence, serving as a tool for the analysis and verification of criminal discourse. This is due to the fact that spoken and written language offers scientific analyses for criminal and legal purposes, as the trace of voice or handwriting represents an audiovisual passport and a digital model carrying unique traits for each individual.

Accordingly, this paper explores the essence of the fingerprint and its various forms, with an examination of the development of computational determinants and automatic devices for transforming sound spectrums. The study is supported by an applied investigation covering two aspects:

1. The use of voice analysis software (the PRAAT program for speech signal analysis and processing) in

examining a speech sample and a set of morphemes from the structure (university), and cases of spectral matching.

2. The results highlighted the necessity of integrating research between the outcomes of biological fingerprints and the results of automatic measurements of linguistic sound spectrums.

Keywords: Forensic linguistics, fingerprint, voice, frequency, vibration

Introduction

What distinguishes the human being are those organic constants that cannot be alteredorgans and features that make each person unique and contribute to his or her balance and integrity. The Qur'an states: "We have certainly created man in the best of stature" (Surat al-Tin, 95:4). This "best of stature" is not confined to the morphological structure of the human body, nor to outward behaviors such as walking, resting, or speaking. Rather, it permeates every microscopic cell, formed in the mother's womb, completed at birth, persisting throughout life, and even after death. This is reaffirmed in the verse: "And in yourselves, do you not then see?" (Surat al-Dhariyat, 51:21). Here, seeing is absolute—whether through the naked eye or through imaging technologies. The first shows what is visible, while the latter reveals the uniqueness of human structures hidden within.

Science has drawn on these individual peculiarities—these "biological signatures"—as powerful evidence in establishing or refuting criminal responsibility.

In this sense, the science of biometric identification plays a crucial role in uncovering crimes, whether through traditional means such as fingerprints and footprints—the oldest in terms of application and use—or through those introduced by modern scientific developments, such as lip prints, dental patterns, iris scans, and brainwave signatures.

We have chosen this topic to study the intersection of law and language, in both its spoken and written forms, within the field of forensic evidence. The study pursues theoretical objectives, such as presenting the nature and types of biometrics accompanied by illustrative images, as well as practical and applied objectives, through a physical approach to understanding sound and its properties. It examines how spoken sound can be converted into vibrational and spectral waves and analyzed physically using the Pratt device, in order to distinguish between individuals' voiceprints and adopt them as reliable evidence in forensic investigation.

1. The Nature of the Biometric Print and Its Variations

1.1. The Biological Print (DNA)

Linguistically, the termprint is derived from the verb “basama”, meaning “to stamp with the tip of one’s finger,”[1] while a print refers to the trace left by such a stamp.

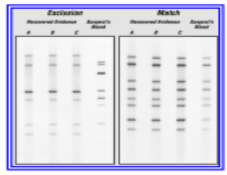

Genetics, on the other hand, is defined as “the science that studies the transmission of traits of a living organism from one generation to another and explains related phenomena.”

The DNA print is thus a characteristic that distinguishes each individual from others, serving as a biological tool to determine a person’s identity after analysis. Being biological in nature, it has multiple sources: samples may be taken from various human tissues—cells, blood, urine, sweat, and other hereditary material. Its results are scientifically precise, whether for affirmation or exclusion, and its applicability extends even after death. Moreover, the samples used are often invisible to the naked eye, which makes analytical devices indispensable.

2.1. The Fingerprint

[1]Ibrahim Mustafa et al., *Al-Mu‘jam al-Wasit*, Vol. 1, Misr Press, 1960, p. 59.

A fingerprint is defined as “a set of raised papillary ridges adjacent to recessed furrows, upon which are located openings of sweat pores.

When ink adheres to these ridges while the furrows remain uninked, the resulting impression forms the unique fingerprint.”[1]

This remarkable feature of fingerprints is mentioned in the Holy Qur’an in the verse:

﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ (*“Yes, [We are] Able to [perfectly] reconstruct his fingertips.”*) – *Al-Qiyāmah, verse 4.*

Fingerprints appear both distinctly and uniquely at the same time, as they form various geometric patterns that differentiate one person from another[2]. For this reason, the Algerian Civil Code has adopted fingerprints as valid evidence in contracts, granting them the same legal weight as handwritten or electronic signatures. This is particularly significant in cases of illiteracy, as the law states: *“The private*

[1]Bizzar Jamal, *The Scientific Guide in Forensic Evidence*, Master’s Thesis, University of Hadj Lakhdar, Faculty of Law and Political Science, 2013–2014, p. 52.

[2]Ilham Saleh bin Khalifa, *The Role of Fingerprints and Physical Traces in Forensic Evidence*, 1st ed., Dar al-Thaqafa, Jordan, 2014, p. 57.

contract is considered to have been issued by the one who wrote it, signed it, or placed his fingerprint upon it."[1]

3.1. The Palm Print

The palm print reflects the image obtained from the palm area of the hand, namely the impression left by the main lines, wrinkles, and skin ridges present in the human palm. It can be collected through direct imaging, optical scanning, or even by ink.

"Judicial rulings have increasingly been issued based on the identification and detection of offenders through their palm prints or even partial impressions of their palms. Scientifically, it is well established that the palm possesses unique characteristics distinguishing it from fingerprints, though practically it is more difficult to determine the identity of its owner. The general pattern and orientation of palm lines are examined, with particular attention paid to the unique

[1] Algerian Civil Code, Article 327, Ordinance 75–58.

configurations of the palm surface, since palm lines tend to curve and arc rather than follow straight lines."[1]

4.1. Face Dimensions Fingerprint

The changes required by public administrations when issuing or renewing certain identity documents, such as passports or national identity cards, are primarily based on updating facial dimensions and analyzing features through recent photographs. This process relies on biometric measurements that distinguish the unique characteristics of the human face.
"These are applied in the form of algorithms that compare digital images with the stored facial print in databases in order to verify an individual's identity—for unlocking and securing smart devices, verifying persons in airports and secure buildings, and identifying individuals in photos and videos."[2]

5.1. The Footprint

The footprint refers to the impression left by a person's foot on a given surface. In soft soil, it appears as a sunken

[1]Buwadi Hasnayn al-Muhammadi, *Modern Scientific Methods in Forensic Evidence*, Manshat al-Ma'arif, Alexandria, 2005, p. 36.

[2]*Moultaka al-Thaqafat al-Qanuniyya*, Hafiz al-Boulayda, Jan. 23, 2023. Date accessed: Aug. 7, 2025, 10:00 a.m.

mark, while on hard surfaces it leaves a printed trace[1]. Such prints may be naturally occurring—for example, on sand—or deliberately created for medical or forensic purposes.

6.1. The Hair Print

The hair print is "one of the types of biometric traces that can be used to identify its owner through external examination of the hair strand, with a complete description of its color, length, thickness, and type, to the extent that it can be distinguished from other textile fibers."[2] Hair prints are among the most significant types of traces that can be found at a crime scene. They contribute to solving various crimes when a strand of hair belonging to the suspect is discovered at the scene. Upon examination, the hair can be traced back to its owner, thereby serving as forensic evidence with probative value in establishing criminal responsibility against the accused.

2. A Review of the Development of Computational Determinants and Automated Devices for Sound Spectrum Conversion

[1]Mansur 'Umar al-Ma'ayta, *Forensic Evidence*, 3rd ed., Dar al-Fikr, Jordan, 2015, p. 178.

[2]Abdullah bin Muhammad al-Yusuf, *Fingerprint Science and Identity Verification*, 1st ed., Center for Studies and Research, Naif University for Security Sciences, Saudi Arabia, 2012, p. 90.

The voiceprint is a digital model of a person's unique vocal characteristics—such as pitch, loudness, rhythm, and vibrational modulations—generated by specialized software that processes speech samples in the Waveform Audio File Format (WAV)[1]. This discovery was pioneered by Lawrence Kersta, who demonstrated that the human voice carries a unique biometric signature that distinguishes one individual from another. A person's voiceprint cannot be identical to that of anyone else, despite our shared anatomy, structure, and biochemical functions; each person remains singularly identifiable by their voice.

Hypothesis and Problem Statement: This research hypothesis rests on an initial interpretation of the role of software in detecting the properties of voiceprints, and on how the measurement of its outputs can be considered admissible forensic evidence. The approach involves analyzing and interpreting vibrational and spectral patterns produced by specialized devices.

Applied Study:

Before proceeding to applied and analytical study, it is necessary to define the nature of sound and its physical determinants: frequency, amplitude, wavelength, and pitch. Sound in its material form is confined between the mouth of

[1] *Harvard Business Review Glossary* ("Voiceprint") – https://hbrarabic.com

the speaker and the ear of the listener, manifesting as oscillations and disturbances that vary depending on the medium—solid, gaseous, or liquid. It is perceived as pressure and energy felt by the human being as a result of vibrating bodies, transmitted through a medium (most often air) to the ear, and from there to the brain's perceptual system.[1] Perceived sound thus only occurs within the range of audible frequencies.

1. **Frequency**:

Frequency requires two conditions for the transformation of physical waves into audible sounds:

- The auditory threshold, defined as the rate of vibration of sound. The ear does not register an auditory sensation unless two conditions are met: that the frequencies lie within the audible range of human hearing (20 to 20,000 vibrations per second), and that the ear is within the audible energy field, i.e., the sound intensity is sufficient.[2]

For this reason, humans cannot hear the footsteps of very small creatures, since their vibrations are below 20 Hz. If humans were able to perceive such vibrations, silence would

[1]Abdulaziz 'Allam & Mahmoud Abdullah Rabi', *Phonetics Science*, Maktabat al-Rushd, Riyadh, Saudi Arabia, 2009, p. 135.

[2]Khaldun Abu al-Hijja, *The Physics of Speech Sounds and Their Auditory Clarity*, 'Alam al-Kutub al-Hadith, Amman, 1st ed., 2006, p. 9.

become an unbearable noise. Likewise, if the ear could hear above 20,000 Hz, it would perceive even the "voices of the dead." Perception is also influenced by the distance between the listener's ear and the sound source.

The number of cycles per second is called frequency or fundamental frequency, represented as a complete oscillation of +180 and −180 degrees, i.e., 360°. Typically, male voices range from 80 to 200 Hz, female voices from 150 to 450 Hz, and children's voices from 400 to 600 Hz.

- Low frequencies are called bass (around 50–60 Hz).
- High frequencies are called treble (up to about 20 kHz).

Two sounds may share the same frequency (e.g., 200 Hz) yet differ in perception due to differences in amplitude. Naturally occurring frequencies often combine both high and low frequencies, with a notable reference at approximately 432 Hz.

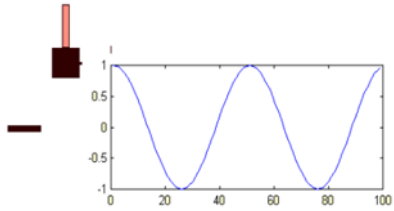

2. **Wavelength:**

Wavelength is the distance between any point on a wave and its corresponding point in the following cycle.[1] The shape of the sound wave is the

[1]Kabir bin 'Isa, *Manual of PRAAT Signal Analysis and Processing Software*, CRSTDLA Publications, No. 9, 2019, Algeria, p. 12.

physical explanation for the auditory sensation of timbre or the type of sound perceived.

3. **Amplitude:**

Amplitude refers to the intensity of the sound wave signal. On a waveform graph, it is represented by the height of the wave; the greater the amplitude, the louder the sound.[1]

3. The Effectiveness of the Voiceprint

Biometric data has occupied an important place in physical studies, technical applications, and security and judicial uses. Among these is the voiceprint, which distinguishes every human being from another. Each vocal system produces sound waves that reach the listener's ear with specific acoustic properties and stable features. The listener is capable of recognizing the speaker through their dialect, speech style, voice intonation, or by converting the audible sound waves into spectral and graphical representations. These visualizations reveal frequency, intensity, and the vibrations of the two vocal cords (the vocal folds), which are then analyzed by a specialist in acoustic wave analysis.

3.1. Mechanism of Acoustic Wave Analysis

[1] Ibid., p. 12.

Application is conducted using the PRAAT software (a tool for analyzing and processing acoustic signals). This program providestwo main windows:

- PRAAT Objects, dedicated to handling the sound data and objects of analysis.
- PRAAT Picture, dedicated to generating images and graphical outputs of the

analyzed signals

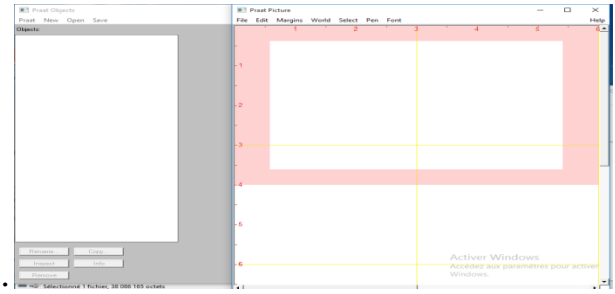

Recording and Processing Voice Samples

To record an audio file in PRAAT, select New from the toolbar, then choose Record mono Sound. A *Sound Recorder* window will appear on the screen. The sounds are then recorded with a high-quality receiver or microphone by pressing Record, and when finished, pressing Stop. The file is then named and saved by clicking Save to list. Afterwards,

return to the file name, open it, and press View and Edit. This operation is carried out within the Picture window.

The comparison of voiceprints generated by acoustic waves between two or more speakers is based on the acoustic properties displayed in spectrographs. *The longer the vocal tract, the lower the frequency.* Certain vowels (e.g., the kasra in Arabic) have stable frequencies, while fricatives (like /s/ and /ʃ/) and nasal sounds (like /m/ and /n/) exhibit distinct frequencies. Measurementsinclude:

- distancesbetweenresonance formants,
- duration of consonants and vowels and their ratios,
- and the fundamentalfrequency.

Accordingly, a forensic voice examiner interprets the spectrographic diagrams. Both auditory and instrumental comparisons are employed to match a known voice against an unknown one. Analysts examine time, frequency, and intensity of captured sounds on the spectrogram, while also considering pitch, accent, resonance, breathing patterns, and other speech features.

Forensic Evidentiary Value

There are numerous sources of forensic evidence, as outlined in the theoretical part of this research, particularly the

various types of biometric prints used in detecting violations and crimes. After establishing the nature of sound—whether spoken, written, or stored on devices—the applied study demonstrates that language serves as an important tool and evidentiary element in forensic linguistics.

The analytical study was linked to practical applications and procedural examples: recording sounds in PRAAT, such as

- a short sound segment composed of a consonant and a vowel (CV), and
- a set of morphemes from the word *"al–jāmi'a"* (the university).

The application was restricted to analyzing one speaker only, as an example within the limits of this study, given that values such as fundamental frequency (f_0), duration, intensity, amplitude, and formant values (F1, F2, F3, F4) vary from one individual to another, similar to biological fingerprints.

First Application

Example 1: Recording a short CV segment ("bu")

- Consonant /b/:voiced plosive.
- Vowel /u/: voiced rounded vowel.

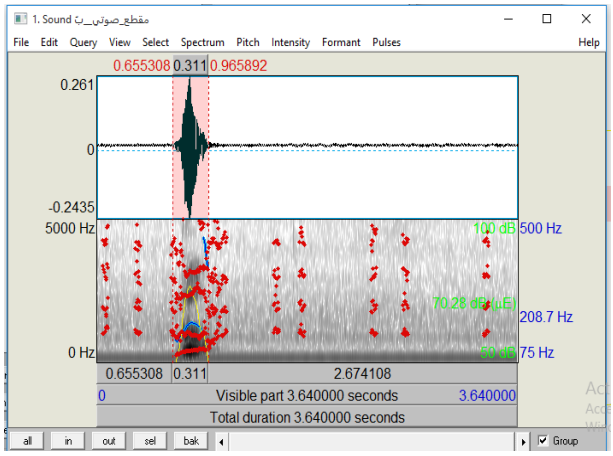

Analysis:

- The upper panel (white) represents waveform oscillations.
- The lower panel represents the spectrogram.
- The pink section highlights the CV segment ("bu").
- The yellow line shows the intensity curve within the spectrogram.
- The red spots indicate formant contours.
- The blue curve represents intonation contours.

Measuredvalues:

1. Duration
2. Amplitude

Output from PRAAT:

- Object type: *Sound*
- Object name: بُـ
- Date: Mon Aug 11 13:46:44 2025
- Channels: 1 (mono)
- Duration: 3.322625 sec
- Sampling frequency: 24000 Hz
- Min amplitude: 0.0072 Pa; Max amplitude: 0.031 Pa;RMS: 0.0181 Pa
- Meanpower: 59.14 dB
- Energy in air: 2.7e-006 Joule/m²

Formant interpretation: Formants appear as dark horizontal bands on the spectrogram. Their intensity (darkness) corresponds to the strength of resonance. They represent the acoustic properties of the vocal tract cavities, determined by the position of the tongue, lips, and velum.

- First formant (F1): … [values reported by analysis]

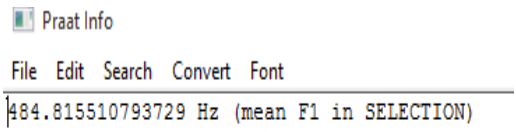

Second Application

Example 2: Analyzing morphemes of the word "al-jāmi‘a"

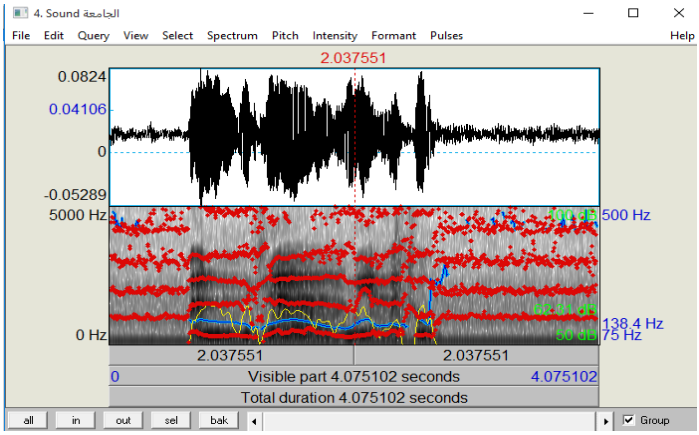

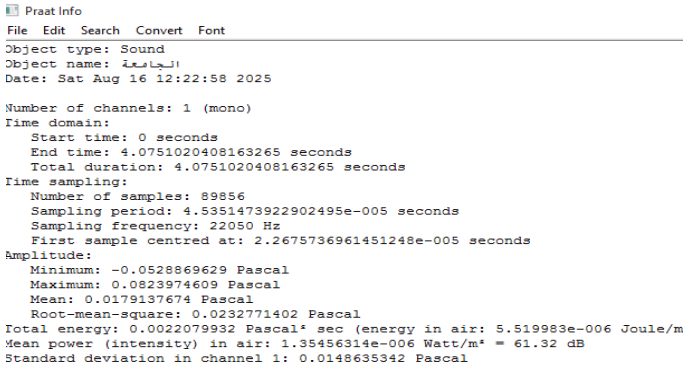

Formant values:

- F1 = …

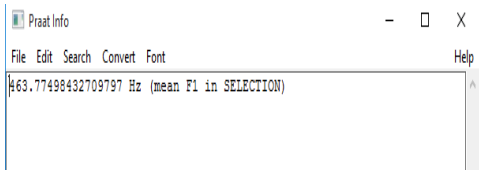

- F2 = …

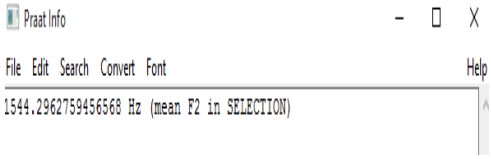

- F3 = …

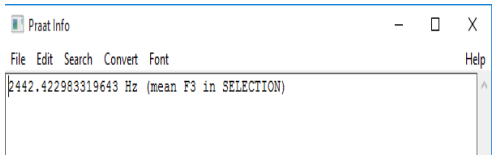

- F4 =

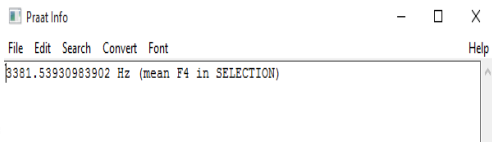

Third Application: Cases of Matching and Verification

There are twoscenarios:

1. With a database: pre-recorded samples of multiple speakers are available.
2. Without a database: no prior samples exist.

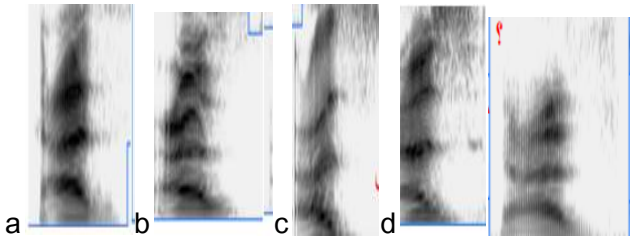

Comparison involves analyzing spectrograms of suspects previously stored on the computer. In this example, spectrographic outputs for five speakers (A, B, C, D, and an unknown) were compared. The unknown sample was matched to speaker C through spectrographic overlap (matching).

Verification, on the other hand, is binary (*yes/no*). For example, if we have a criminal's recorded voice and a suspect is identified, we record and analyze the suspect's voice. The resultiseither confirmation or exclusion.

Conclusion

- Linguistic analysis in forensic linguistics is a collaborative endeavor, combining quantitative physical phonetics, phonological phonetics, and respiratory physiological phonetics.
- Voiceprint results are highly accurate but require long timeframes for investigation.
- Forensicvoiceprintanalysisnecessitates multiple samplestudies; a single sampleisinsufficient.
- Background noise in recordings may serve as a positive factor, offering contextual clues (e.g., shouting, location of the incident, instruments used, other voices).
- Voiceprintanalysisdoes not requiresophisticateddevices; a simple recorder or mobile phone suffices.
- Future studies could expand the analysis to multiple speakers to illustrate inter-speaker variation.

References

Dictionaries

1. Ibrahim Mustafa et al., *al-Mu'jam al-Wasīt*, Vol. 1, Egypt Press, 1960.

Books

1. Ilham Saleh bin Khalifah, *The Role of Fingerprints and Physical Traces in Forensic Evidence*, 1st ed., Dar al-Thaqafa, Jordan, 2014.

2. Ashraf Jaber Sayyid, *A Summary of the Principles of Evidence*, Dar al-Nahda al-'Arabiyya, Cairo.

3. Buwadi Hasnayn al-Muhammadi, *Modern Scientific Means in Forensic Evidence*, Manshat al-Ma'arif, Alexandria, 2005.

4. Mansur 'Umar al-Ma'ayta, *Forensic Evidence*, 3rd ed., Dar al-Fikr, Jordan, 2015.

5. Abdullah bin Muhammad al-Yusuf, *Fingerprint Science and Identity Verification*, 1st ed., Center for Studies and Research, Naif University for Security Sciences, Saudi Arabia, 2012.

6. Abdulaziz 'Allam & Mahmoud Abdullah Rabi', *Phonetics Science*, Maktabat al-Rushd, Riyadh, Saudi Arabia, 2009.

7. Khaldun Abu al-Hijja, *The Physics of Speech Sounds and Their Auditory Clarity*, 'Alam al-Kutub al-Hadith, Amman, 1st ed., 2006.

8. Kabir bin 'Isa, *Manual of PRAAT Signal Analysis and Processing Software*, CRSTDLA Publications, No. 9, 2019, Algeria.

9. Mansur bin Muhammad al-Ghamidi, *Biometric Data*, Naif University, Riyadh, 2005.

Journals&Periodicals

1. Muhammad Ahmad Budairat, *Electronic Signature: A Study in the Jordanian Provisional Law of Electronic Transactions 2015*, *Jarash Journal of Legal Studies*, Vol. 10, No. 2, 2006.

2. Official Gazette of Algeria, *Law on Electronic Signature and Certification*, Issue 06, 2015.

3. Nasira Shawwal & Kamal Farat, *Patterns of Speech Disorders among Children with Moderate Hearing Loss: A Phonetic-Physical Study*, *Journal of Linguistics*, University of Chlef, Issue 22.

4. Hasan 'Ukraish, *Turkish Presence in Written Arabic*, *Majallat al-'Arabi al-Saghir*, Issue 156, Sept. 2005.

Websites

1. https://www.reddit.com/r/islam/comments/3slqtj

2. *Moultaka al-Thaqafat al-Qanuniyya*, Hafiz al-Boulayda, Jan 23, 2023. Accessed Aug 7, 2025, 10:00 a.m.

3. *Harvard Business Review Arabic Glossary* — https://hbrarabic.com

Theses

1. Bizzar Jamal, *Scientific Evidence in Forensic Proof*, Master's Thesis, University of Hadj Lakhdar, Faculty of Law and Political Science, 2013–2014.

Conferences

1. 'Isa bin 'Ali Salim al-Ghafri, *Paper on the Specificity of Rules of Evidence in Administrative Procedures*, Third Conference of Presidents of Administrative Courts, Beirut, 2013.